

رُوزِنتِ بِالْمِر

الثَوَرَاتُ الْكُبْرَى فِي الْقَادِمِ

١٧٨٩

الثورة الفرنسية وامتداداتها



دار الطليعة - بيروت

مكتبة
عبدوي

١٧٨٩

المشورة الفرنسية وامتداداتها

جميع الحقوق محفوظة
لدار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت - لبنان
ص . ب ١١١٨١٣
تلفون ٣١٤٦٥٩
٣٠٩٤٧٠

الطبعة الاولى
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٢

رُوبرت بالمر

القصائد المجموعة في التسامع

١٧٨٩

الشوارة الفرنسية وامتداداتها

ترجمة :

هنرييت عبودي

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

هذه ترجمة كتاب

1789

**LES REVOLUTIONS DE LA
LIBERTE ET DE L'EGALITE**

PAR

**ROBERT PALMER
CALMANN - LEVY**

PARIS 1968

ملاحظات تمهيدية

بعض التواريخ تبدو وكأنها تشير الى منعطف في التاريخ،
وتتحول الى رموز مشحونة بالمعاني . فعام ١٠٦٦ مثلا هو عام
الفوز النورماندي بالنسبة الى الانكليز . وعام ١٤٩٢ ، عام
« اكتشاف » اميركا ، اي بتعبير آخر بداية طبعها بالطابع
الاوروبي ، له وقع الرقم السحري بالنسبة الى الاميركيين . وعام
١٧٨٩ يرمز هو الآخر الى شيء عظيم بالنسبة الى الفرنسيين ؟ بل
بالنسبة الى العالم برمته . فهو فجر الحرية والمساواة ، او
بكلمات اكثر واقعية ، نقطة الانتقال من النظام القديم الى المجتمع
الحديث . ومن الاهداف التي يرمي اليها هذا الكتاب توضيح
الاسباب التي حتمت ان يأخذ هذا الانتقال شكل ثورة . فمما لا
شك فيه ان هذا الانتقال جاء ثوريا ، بل انه كان وراء ابتكار
الثورة ؟ وراء الترويج للعقيدة - بعضهم قد يقول « الاسطورة » -
الداعية الى حل المشكلات الانسانية من خلال تلك الظاهرة
العظيمة والرخبة الافق ، التي عرفت في التاريخ العالمي باسم
« الثورة » . وما من احد كان طرح مثل هذه الفرضية قبل
عام ١٧٨٩ ؟ بل انها غابت حتى عن اذهان اولئك الفرنسيين

الذين اصبحوا ثوريين خلال مجرى الاحداث .
اطلقت صدمة ١٧٨٩ سلسلة من الموجات توزعت في جميع
الاتجاهات - عبر المجتمع ، عبر المكان وعبر الزمان . ولئن كانت
حركة ١٧٨٩ قد استهلكت ، من المنظور الاجتماعي ، من قبل
الطبقات الراقية والثقفة ، فانها سرعان ما انتقلت الى
طبقات الشعب الفرنسي قاطبة . وقد ايقظت على العمل السياسي
وعلى الوعي السياسي اعرق شرائح المجتمع ، وعلى مستوى لم
يعرف من قبل . وفي عام ١٧٩٢ شهد العالم للمرة الاولى قيام
جمهورية ، وصفها قادتها بانها « ديمقراطية » ، في بلد متقدم
يقطنه زهاء خمسة وعشرين مليون نسمة .

احدث انفجار ١٧٨٩ ، على صعيد المكان ، هزات مباشرة
اجتاحت اوربا وجميع مناطق العالم التي كانت عصرئذ على
علاقة وثيقة بهذه الاخيرة . فقد اقترن العنف في فرنسا بفورات
اقل حدة ، وبتطورات ثورية طفى عليها الطابع المحلي ، انطلقت
بمعزل عن تأثير احداث فرنسا ، في كل من هولندا ، وبلجيكا ،
وسويسرا ، وايرلندا ، وبولونيا . وسرعان ما امتصت ثورة ١٧٨٩
الفرنسية آثار الثورة الاميركية ، التي سبقتها بخمسة عشر عاما ،
وتجاوزتها . فبعد الحرب الكبرى التي نشبت في عام ١٧٩٢ بين
فرنسا الثورة والدول الاوروبية الكبرى ، وبعد الانتصارات التي
احرزتها الجمهورية الفرنسية ، قامت مجموعة من الدول الثورية
الجديدة في اوربا : جمهورية باتافيا في هولندا عام ١٧٩٥ ،
جمهورية جبال الالب الغربية ، والجمهورية الليغورية ،
والرومانية ، والنابولية في ايطاليا بين ١٧٩٦ و ١٧٩٩ ، الجمهورية
الهلنيسية في سويسرا عام ١٧٩٨ . وفي اثناء حرب ١٧٩٢ ،
انتهت الحركة الاصلاحية في بولونيا الى هزيمة الثورة التي قادها
كوزيوسكو . وفي ايرلندا ، وحد أبناء الشعب صفوفهم وحاولوا
عشا اقامة جمهورية مستقلة . وتضاعفت في انكلترا واسكتلندا
اعداد مؤيدي الثورة الفرنسية ، فراحوا يطالبون بتغييرات جذرية

في مؤسسات بريطانيا العظمى . وفي الولايات المتحدة حيث بدى بتطبيق الدستور الاتحادي الجديد ، تحدد الطابع السياسي للبلد الجديد على ضوء المواقف المتعارضة من الثورة الفرنسية . وفي بلاد الهند الغربية ، في مستعمرة سان - دومنغ الفرنسية ، أسفرت الأحداث عن اعلان قيام جمهورية هايتي المستقلة . فللمرة الاولى في تاريخ الاستعمار اقدم شعب زنجي على الاطاحة بحكامه البيض وطردهم . وفي اميركا الاسبانية والبرتغالية حدثت اضطرابات اقل اهمية مهدت للاستقلال الذي لم يتم انتزاعه الا من قبل ابناء الجيل التالي . وبعد عام ١٨٠٠ ، وفي اعقاب الانتصارات التي حققها الفرنسيون بقيادة نابليون ، بادرت ادارات اصلاحية في المانيا ، ايطاليا ، هولندا ، سويسرا ، بولونيا ، وفي اسبانيا ايضا الى حد ما ، الى التعاون مع الفرنسيين ، واستغلت هذه الفرصة لتحديث اقطارها وفق المبادئ التي طرحتها ثورة ١٧٨٩ الفرنسية .

لكن في السياسة ، ان لم يكن في الهيدروغرافيا او الفيزياء ، تتوافق الموجات بتيارات معاكسة . والواقع ان ثمة تيارات مناهضة للثورة ، او محافظة على الاقل ، توطدت وتعززت خلال تلك السنوات بالذات . وفي فرنسا عينها لعبت المقاومة المحافظة دورها الكبير في دفع الثورة اشواطا الى الامام ، وجرحها الى مواقف متطرفة لم تكن في الحسبان . وفي انكلترا نجحت الطبقة الحاكمة التقليدية ، بعد صراع طويل لا ضد فرنسا الثورة فحسب ، وانما ايضا ضد الساخطين والتدمرين من الانكليز والاسكوتلانديين وضد المتمردين الايرلنديين ، نجحت في تعزيز مكانتها الى حد عجزت معه جميع الاصلاحات البرلمانية ، التي تم انجازها في القرن اللاحق ، عن النيل من سلطانها او تهديدها تهديدا جديا . وفي المانيا توطد اتجاه فكري مناهض لفرنسا ، عارض بشدة النزعات الليبرالية ، والفردية ، والدستورية السائدة في الغرب . وفي اوروبا الشرقية ، الخاضعة لحكم آل هابسبورغ

وآل هوهنزوليرن وآل رومانوف ، تمكنت الثورة المضادة من حسم الموقف لصالحها منذ عام ١٧٩٠ . وفي هذه المنطقة من الشرق الاوروبي ، اتخذت الحكومات والمجتمعات ، التي افزعها الثورة الفرنسية المنداحة موجتها على جناح السرعة في اوروبا الغربية ، واعتملت فيها الرغبة في خنق الثورة البولونية في مهدها ، اتخذت طابعا عسكريا وزراعيا محافظا ، وحافظت عليه حتى سقوط الملكيات الثلاث ابان الحرب العالمية الاولى . وهكذا فان الخط الفاصل في اوروبا بين غرب ليبرالي وغرب اوتوقراطي يعود في الواقع الى أحداث ١٧٨٩ .

لقد انتشرت الامواج عبر الزمن ايضا . صحيح ان بعضهم ذهب الى الاعتقاد ، في فترات محددة ، ان ثورة ١٧٨٩ قد « انتهت » وان انجازاتها قد اكتملت ، او على الاقل اخذت شكلها النهائي . فبعضهم توهم ان الثورة « بحصر المعنى » ، « انتهت » في عام ١٧٩١ ، في حين اعتبر بعضهم الآخر ان تاريخ انتهائها هو عام ١٧٩٥ . وقد خيل لفريق آخر ان نابليون وضع حدا نهائيا لها في عام ١٧٩٩ ، وان ابقى في الواقع على اهم ابتكاراتها واكثر تجديدها جوهرية . وقد « انتهت » الثورة مجددا في عام ١٨١٥ ، مع عودة آل بوربون الى الحكم ، ثم في عام ١٨٣٠ مع طرد هذه الاسرة من جديد . بيد ان « الثورة » ظلت مستمرة رغما عن ذلك ، او ظل مستمرا بالاحرى السخط الثوري الذي انفجر مجددا في اجزاء واسعة من اوروبا في عام ١٨٤٨ ، وفي فرنسا في عام ١٨٧١ ، وفي مناطق اخرى من العالم على فترات متقطعة .

في الواقع ، لم تقع بعد عام ١٨٤٨ في اوروبا الوسطى والغربية ثورات واسعة النطاق ، كما لم يعقد ازار النصر لاية ثورة منذ العقد الصاخب الذي اعقب عام ١٧٨٩ . فقد سحقت عامية باريس وحصرت ضمن حدودها الضيقة ، وتميزت جمهورية فيمار بغياب الحماسة الثورية ، ولم تات الاضطرابات والانظمة

الجديدة التي اعقبت الحربين العالميتين في أوروبا الوسطى والغربية حصة انتفاضات ثورية حقيقية . ان الثورة العظمى للحضارة الغربية - او ما جرى الاتفاق على تسميته بالثورة الاطلسية منذ ان انضمت اليها الثورة الاميركية لعام ١٧٧٦ - حصلت في أواخر القرن الثامن عشر . ومنذ ذلك التاريخ لم يقع حدث بمثل وزنها في الاقطار الغربية .

ان الثورة ، بعد ذاتها ، لم تستمر في القرن التاسع عشر ، وانما الذي استمر هو فكرتها ، أو المثل الاعلى الثوري . ما بقي من الثورة هو التنظيم ، والتخطيط ، وعادة الكتابة والمناقشة حول الثورة ، تهجما عليها أو دفاعا عنها ، وهذا على نحو لم يعهد حقا في ابان ثورة ١٧٨٩ . فالثورة بالنسبة الى بعضهم ، وعلى الاخص بالنسبة الى ذوي الدخل الثابت والى اصحاب الاملاك ، اصفيرة كانت ام كبيرة ، أمست ذكرى مجيدة من ذكريات الماضي أو ضرورة مؤسفة من ضروراته . كانت أشبه بحرب لم تريح الا كي يعقبا سلم . بيد ان هذه الحرب ، بالنسبة الى بعضهم الآخر ، لم تكن قد انتهت بعد ، فهي لم تفض الى سلم اجتماعي ، ولم تلغ ضرورة الثورة في المستقبل . هذا ما كان يؤمن به فريق من المثقفين ، والصحفيين ، ومن القادة السياسيين والناطقين بلسان الطبقات الكادحة ، بالإضافة طبعا الى أعداد ضخمة من العمال الذين لم تحقق لهم ثورة ١٧٨٩ الآمال الكبرى التي كانت وعدتهم بها . ان انقسامنا من هذا القبيل ، بين العاملين على تثبيت الاوضاع وبين المؤمنين بأن الثورة لم تستكمل ولم تنجز مهامها بعد ، برز في صفوف ثوار ١٧٨٩ بعد انقضاء أشهر معدودة على الاستيلاء على سجن الباستيل . وقد ساهم هذا الانقسام في فرض ايقاع متسارع على الثورة ، حتى عام ١٧٩٣ على الاقل .

بعد ثورة ١٨٣٠ التي بدت وكأنها ضمنت مكاسب ١٧٨٩ (ولكن ليس مكاسب ١٧٩٣) برزت هذه الانقسامات مجددا . فأصحاب الامتيازات في المجتمع ، بمن فيهم المستفيدون من

تغييرات ١٧٨٩ ، نزعوا مجددا الى اعتبار الثورة حدثا تاريخيا طويت صفحته نهائيا . أما الآخرون ، أي الذين لا امتيازات لهم ، فقد عبروا مجددا عن سخطهم وتدميرهم ، ولاسيباب وجيهة : فسنوات التصنيع الاولى في فرنسا كانت صعبة للغاية بالنسبة الى الطبقات الكادحة ، ان بالنسبة الى العمال الذين عملوا على الآلات الجديدة أو بالنسبة الى العمال الذين فقدوا مهنتهم وأعمالهم القديمة بسبب ظهور الآلة الحديثة . وكان من المحتم أن يحصل عهدئذ تجديد في الفكر الاجتماعي . فثمة فئات واسعة من الناس كانت لا تزال تتقرب اندماجها في المجتمع . وقد أخذ هذا الفكر الاجتماعي في نظر الكثيرين ، شكل إيمان في « الثورة » ، في ضرب من معجزة مستقبلية تقلب العالم رأسا على عقب ، معجزة ما كان ليقدّر لها أن تحدث يوما لولا مثال ١٧٨٩ العظيم . وأكثر ما كان يثير مخيلة القادة الجدد هو ذكرى جمهورية ديموقراطية كبرى في عهد روبسبير عام ١٧٩٣ ، وان تكن صورتها في أذهانهم مرسومة في الحق بألوان مثالية .

ان الكلمات التي كانت تلهب المخيلات في عام ١٧٨٩ وفي عام ١٧٩٣ هي « الدستور » ، « الشعب » ، « الأمة » ، « حقوق الإنسان » ، « القانون » ، « المواطن » ، « ابن الوطن » . وبعد عام ١٨٣٠ ، لجأت الحركة الثورية الجديدة الى استخدام مصطلحات جديدة ، استعانت بها لتشخيص الأوضاع الاجتماعية ، وللتنبؤ بالمستقبل ، ولشرح الماضي . ومن بين هذه المصطلحات « الاشتراكية » ، « البورجوازية » ، « الراديكالية » ، « النزعة المحافظة » و « الرجعية » . وانه لامر يبعث فني الحقيقة على العجب الا يكون اي مصطلح من هذه المصطلحات استخدم من قبل في العقد الثوري الممتد من ١٧٨٩ الى ١٧٩٩ . فكلمات « اليسار » ، « اليمين » ، « الراسماليون » ، « البروليتاريون » ، لم تجد من يتلفظ بها في التسعينات من القرن الثامن عشر ، مع انها لم تكن مجهولة من الفرنسيين .

والاشخاص الذين صنعوا فعلا الثورة الفرنسية ، وكذلك
الاشخاص الذين عارضوها وتصدوا لها ، مرتوا بتجربة الثورة
من بدايتها الى نهايتها بدون استخدام المصطلحات التي يتعذر
اليوم بدونها اجراء أي نقاش حول الثورة . بل ان كلمة
« بورجوازي » الفرنسية القديمة آلت الى مصطلح بال وسقطت
من قاموس الكلمات المتداولة في ابان الثورة الفرنسية على وجه
التحديد . ولم تعاود ظهورها من جديد الا بعد عام ١٨٣٠ ،
لتنقل من الفرنسية الى بقية لغات العالم . ولم يتحدد معناها
الجديد بالوضوح المنشود ، كما انه لم يحقق اجماعا من حوله .
لكن بالنسبة الى الماركسية الكلاسيكية على الاقل ، تشير كلمة
« بورجوازية » الى تلك الطبقة من الناس التي رأى فيها ماركس
المحرك الاساسي للثورة الفرنسية والمستفيد الاول منها ، وعلى
الاخص من القوانين الجديدة للملكية التي انبثقت عن هذه
الثورة والتي يفترض فيها ان تزول مع ثورة الغد .
ثورة الغد المرتقبة لم تقم لا في فرنسا ولا في اي بلد آخر
من بلدان الغرب الصناعية . فمن الماركسية ، انتقلت الفكرة الى
لينين ، الذي عزز الحركة الثورية التي رأت النور في روسيا
بايدولوجيا قائمة على دراسة ماركس والثورة الفرنسية ، تلك
الثورة التي ظلت ، حتى الانتصار الذي احرزه لينين في عام
١٩١٧ ، السابقة الاعظم والمثال المحتذى لكل ثورة . فبعد الثورة
الروسية تراجعت اهمية الثورة الفرنسية بعض الشيء بالنسبة
الى دعاة القضاء على المجتمع الراهن . بيد ان آثار تلك
العاصفة الكبرى التي هبت في قلب الحضارة الغربية ، الذي
كانت تشغله فرنسا عام ١٧٨٩ ، لا تزال ماثلة وملموسة حتى
ايامنا هذه .

ليس الهدف من هذا الكتاب عرض تاريخ الثورة الفرنسية
بقدر ما هنو استعراض « الموجة » الثورية التي تمخضت
عنها ، ودراسة وقعها على اوروبا واميركا المعاصرتين بوجه

خاص ، بدون ان ننسى الطاقة المستمرة لهذه الثورة وههختها المتفجرة في الازمان التالية .



اتسمت الثورة الفرنسية ، كما نوه بذلك توكفيل ، بطابع المفاجأة والمباغتة . وقد استقبلها العالم بموجة من الدهول . فمن كان يتصور قبل اعوام من انفجارها ، بل قبل اشهر معدودة فحسب ، ان ملكية فرساي بكل ابتهتها سوف تنهار ، وان جمعية تأسيسية سوف تنعقد في باريس ، وان الطبقة الفلاحية سوف تنتفض من اقصى فرنسا الى اقصاها ، وان حرفيي المدن واصحاب الحوانيت سوف يخوضون معترك النضال السياسي . ويمكننا تفسير هذا الطابع المباغت ، ولو جزئيا ، بتخلف العلوم الاجتماعية والملاحظة التجريبية الدقيقة للمجتمع عصرئذ . فقد كانت الطبقات الاجتماعية تعيش في جهل مطبق بشؤون بعضها بعضا . ولم يكن ثمة حزب ثوري ، قبل عام ١٧٨٩ ، ينادي بفضائل الثورة الصاعدة ، او يناضل في السر من اجل تفجيرها . ولئن ذهب بعض المحافظين المدعورين من امثال بارثول في فرنسا او روبيسون في انكلترا ، الى الادعاء ، غب الثورة ، بان هذه الاخيرة كانت حصيلة سنوات من التآمر السري ، فهذا ما يعطي الدليل لا على اندهاش هؤلاء المراقبين وذهولهم امام الحدث الكبير فحسب ، وانما ايضا على عجزهم عن فهمه وعن ادراك اسبابه حتى بعد حصوله . فليس الثوار هم الذين صنعوا ثورة ١٧٨٩ . وانما الثورة هي التي صنعت الثوار . وهذا الكلام قد ينطبق في الواقع على جميع الثورات الكبرى .

ان الطابع المباغت للثورة يوحي بفكرتين متفارقتين . فلئن خرجت الثورة ، اولا ، ذلك الخروج الكامل والمطلق عن نطاق

جميع التوقعات المعقولة ، فربما لانها كانت مجرد حادثة تاريخي ، ناجم عن اسباب عارضة وعابرة . فلو لم يواجهه الحكم الفرنسي ازمة مالية في عام ١٧٨٦ ، ولو بادر الى تبني بعض الخيارات والمواقف ، ولو قبل بتقديم بعض التنازلات ، لما برزت الحاجة الملحة الى الثورة . وقد يبدو هذا الكلام صائبا ، لكن عند التفكير يتضح ان اسباب الازمة المالية ، والاسباب التي حالت دون ان يوافق الحكم على تقديم بعض التنازلات ، هي من صلب طبيعة الملكية الفرنسية ، ومن صلب بنية المجتمع الفرنسي ، وعلى صلة وثيقة بالعلاقات القائمة بين الطبقات ، وبمنط تفكير الزمر الاجتماعية وباهدافها المتضاربة . باختصار ، ان الاهمية التي نوليها للاعتبارات الوجودية والعابرة لا تعفينا ، في سمينا لفهم الثورة ، من استعراض المسببات الجوهرية التي فعلت فعلها على امتداد حقبة مديدة من الزمن .

اما الملاحظة الثانية فهي كالآتي : ان الاشخاص الذين شاركوا مشاركة فعالة في الثورة كانوا يدركون تماما ، منذ البداية ، ماذا يريدون على وجه التحديد ، وان كانت احداث ١٧٨٩ اتسمت بالمباغتة وافترقت الى كل اعداد او تهيئة . فالنواب الذين جمعهم الملك لويس السادس عشر كيما يساعدوه على موازنة الميزانية ، بادروا الى اعادة تحديد الوظيفة الملكية ، والى تعديل البنية الضريبية ، والى اعادة تنظيم الحكم برمته وفق مبادئ جديدة ، والى اصفاء صورة جديدة على البلاد بأسرها . وقد كانوا ، من هذا المنظور ، « ثوريين » مذاك . وكما نفهم هذه الظاهرة ، ينبغي ان نخطى الآثار السلبية لحكم فقد كسل مصداقيته ، وان نأخذ بعين الاعتبار الوقع الايجابي لثورة ثقافية قامت على الحركة الفلسفية للقرن الثامن عشر . هذه الحركة - المعروفة باسم « الانوار » - تمخضت عن حالة ترقب . لا ترقب ثورة ، وانما ترقب حضارة مستقبلية تتحقق في الفد القريب ، وتكون اكثر عقلانية ، وتقدمية ، وفعالية ،

وانصافا من الاوضاع السائدة داخل الكنيسة والدولة . والفلاحون الذين ثاروا في عام ١٧٨٩ ، والذين اذهلت ثورتهم الجمعية التأسيسية ، فدعمتها وأذعرتها في آن معا ، هؤلاء الفلاحون كانوا يعرفون هم ايضا بجلاء ماذا يريدون . فقد كانوا يتطلعون الى التحرر من النظام الاقطاعي ، الى التوقف عن تسديد الضرائب النقدية والعينية الى سادتهم ؟ الى تحسين اوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بفضل نشاطهم بالذات . وهنا ايضا يتعين علينا البحث عن الاسباب الجوهرية .

تبقى مسألة التجاوب الشامل ، المذهل والمباغت ، مع الثورة الفرنسية في الاقطار الاخرى . فما الذي يفسر هذه الموجة ، او بالاحرى هذه « العدوى » كما سميت آنذاك ؟ ان الجواب عن هذا السؤال يكمن في تجانس الحضارة الغربية وتواصلها في ذلك العصر . فلئن لم تكن الشروط الاجتماعية والسياسية في تلك الاقطار ، ومستوى التطور الاقتصادي ، وسوية الاعداد الفكري التي وفرتها فلسفة « الانوار » ، مطابقة لتلك التي سادت في فرنسا ، فانها كانت مشابهة لها بما فيه الكفاية لتكون للتطورات التي حدثت في فرنسا انعكاساتها المحتومة في تلك البلدان . وكما نفهم موجات الثورة - والثورة المضادة - يتعين علينا ان ندرس العالم الاوروبي برمته في مرحلة ما قبل ١٧٨٩ .

الفصل الاول

النظام القديم

لم يمس النظام القديم « قديما » الا بعد زواله . فقد كان العالم آنئذ عالم شباب . فثوريو ١٧٨٩ كانوا في غالبيتهم في مقتبل العمر . روبسبير كان لا يزال في الواحدة والثلاثين عندما جاء الى باريس في ذلك العام ، وكان ميرابو والاب سيس باعوامهما الاربعين يبدوان شيخين مسنين وسط رجالات الثورة . وكان المسكون بزمام السلطة من الشباب ايضا في كثير من الاحيان : فالامبراطور جوزيف الثاني تقاسم العرش مع امه وهو في الرابعة والعشرين ، وويليام بت تراس الحكومة البريطانية وهو في السن عينها ، وكان نصف اعضاء برلمان باريس المحافظون الخامسة والثلاثين . وعندما صعد الملك لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت الى المقصلة ، بعد ان حكما فرنسا زهاء عشرين عاما ، ما كانا احتفلا بعد بالذكرى الاربعين لميلادهما .

حفل النظام القديم بالتطورات الجديدة والافكار الجديدة .

فلمرة الاولى منذ العصر الوسيط حصل تكاثر ملحوظ في عدد السكان ، لكن بما أن هذا النمو السكاني كان شبه واحد في الصين كما في أوروبا ، في إيطاليا الجنوبية كما في فرنسا أو انكلترا ، لذا يصعب اعتباره من العوامل النوعية التي أثرت في مجرى الأحداث . بيد أن تزايد عدد البشر ، إذا ما اقترن بشروط أخرى قد يتمخض عن نتائج خطيرة . فإن كان هذا التزايد كفيلا بتأمين المزيد من الزبائن للتجار ، والمزيد من المكلفين بالضرائب للحكم ، فإنه بالمقابل ، بتضخمه الزمر الشابة ، قمين بزورع العراقيل والصعوبات في وجه الشباب من أبناء الطبقات المثقفة ، الساعين وراء منصب أو وظيفة ، وبافتقار جزء كبير من سكان الريف بتشيده الضغط على الأرض . وقد توسعت الحياة المدنية وترافقت بنمو في الوعي . عدد سكان لندن وصل إلى المليون وعدد سكان باريس إلى ستمئة ألف . وقد توطدت هيمنة هاتين المدينتين على بلديهما بوصفهما مركزين للثقافة ، للموضة ، للفكر ، للحكم والاعمال . لكن ما كان أعظم أهمية بعد من هذين التجمعين السكانيين (فالقسطنطينية كانت على الأرجح أضخم تعدادا بشريا وأوسع مساحة) هو شبكة المدن الصغيرة التي غطت أوروبا الوسطى والغربية . وقد اتسمت هذه المدن ، التي أدت دور المراكز الإدارية والقضائية ، والتربوية ، والتجارية ، والسكانية ، بحيوية لم تعرفها في العصور اللاحقة التي طغى فيها عليها طابع المركزية . وقد تحسنت المواصلات ، ورصفت بعض الطرقات الكبرى ، وغدت شبكة الطرق ، على الرغم من بدائيتها ، خير ما عرفت أوروبا منذ عهد الرومان . وتأمينت الخدمات البريدية على نحو منتظم ، وباتت عربات السفر تلبى طلبات الجمهور وفق جدول مواعيد محدد .

ثمة أمور عديدة تبدو لنا اليوم بائدة وقديمة كانت جديدة تماما على جيل ما قبل الثورة . فقد تم تشييد أو إعادة

بناء مدن مثل باث ومانهايم . ولم تكن العاصمة الروسية سان - بطرسبورغ (اليوم ليننغراد) اقدم من فيلادلفيا . وقد تزينت مدن المقاطعات الفرنسية بأبنية حكومية جديدة جميلة ، وبمسكن مدينية لكبار الملاكين العقاريين وللتجار ولرجال القضاء . وهنالكَ من قدر ، في عام ١٧٨٨ ، ان زهاء عشرة آلاف بناء جديد قد شيد في باريس خلال الاعوام الثلاثين السابقة . وقد تردد الحديث حول هدم سجن الباستيل القديم في وقت كان فيه المهندس العماري الشهير غبريل ينني المدرسة الحربية ويخطط للساحة الضخمة المعروفة باسم شان - دو - مارس التي قدر لها ان تصبح فيما بعد مسرحا للعديد من الاعياد والاحتفالات الثورية . وقد هجر العباد ٤ بل رجال الدين ايضا ، الكنائس القديمة ، بما فيها كنيسة سان ميشال ونوتردام ، لانها على وجه التحديد « قديمة » ، وتوجهت الانظار الى الكنائس الجديدة التي كانت ترتفع هنا وهناك ، وقد بُنيت وفق الذوق الحديث او الكلاسيكي . ومن بين تلك الكنائس الجديدة كنيسة القديسة جنيفاف التي تحولت فيما بعد الى مبنى **البانتيون** . ولم يكن قصر فرساي بالذات ٤ عندما هجرته الاسرة المالكة في عام ١٧٨٩ ، اقدم من مبنى **الكاييتول** في الولايات المتحدة اليوم . وكانت « الساحات الملكية » ، ومنها ساحة لويس الخامس عشر الرائعة (تعرف اليوم باسم ساحة كوتكورد) والانشاءات المدينية المماثلة في نانسي وتورينو ، تشهد على قوة المؤسسة الملكية وحيويتها . لم يكن هذا النمو الجديد سيتحقق بوجه عام لولا التغييرات التي احدثتها الثورة التجارية التي حولت اوروبا ، منذ بضعة قرون ، الى اقتصاد مال وسوق . الارستقراطيات الاقطاعية القديمة باتت تعاني من حاجة ملحة الى المال - ولاسيما ان البذخ والخدمات العديدة التي كان يوفرها هذا المال لم تكف عن التضخم والتزايد - وكانت تحاول الحصول

عليه من مؤاكرها . اما الفقراء ، فحاجتهم الى هذا المال كانت اكثر الجاحا بعد . وكان ثمة تباين بين سلوك الفلاح الذي ما كان يعيش الا من محاصيل الارض فيكاد يقضي جوعا ، بالمعنى الحرفي للكلمة ، اذا جاء الموسم اعجف ، وبين الفلاح الموسر الذي ما كان يحصل على حاجته من السيولة المالية ، في حال انخفاض اسعار منتجاته ، ليسدد بدل ايجاره او ضرائبه . وكان سكان المدن يتاثرون من تقلبات اسعار الخبز . وكانت الحكومات تبتلع الاموال بنهم . فالملوك كانوا لا يفتأون يشيدون القصور الباهظة التكاليف ، وكان نمط الحياة السائد في البلاطات الملكية مكلفا الى حد غير معقول . ولئن كان دمار الحروب قد خف بالمقارنة مع الماضي ، فان نفقات هذه الحروب ارتفعت بالمقابل ، اذ بات من الضروري تأمين التدريب الجيد للجنود وبالتالي ابقاؤهم في خدمة العلم لسنوات ، اي اطعامهم واياؤهم فسي ثكنات جديدة وتخصيص جراية مالية لهم . وكان لا بد ايضا من الانفاق على الاساطيل البحرية . فبنية التجارة مع اميركا وآسيا كانت تعتمد ، برمتها ، على القوة البحرية قدر اعتمادها على المنشآت والتوظيفات التجارية . وكانت الضرائب تزداد باستمرار ، بيد ان مردودها بقي غير كاف . وكانت الحكومات لا تكف عن الاقتراض ، وتحمل بصعوبة عبء ديونها . وكانت اكثر الظواهر شيوعا في القرن الثامن عشر ، بدءا من المستعمرات الاميركية وانتهاء بامبراطورية آل هابسبورغ ، ظاهرة الازمات الدستورية والسياسية الناجمة عن مشكلات الحكومات المالية .

ان توسع اقتصاد المال والسوق على مدى بضعة قرون اوجد اربع مناطق متميزة تماما في حقل الحضارة الاوروبية . وتشكل انكلترا احدي هذه المناطق ، وبشكل القسم الممتد من شمالي اسبانيا الى ايطاليا الوسطى في اوروبا الغربية منطقة ثانية ، واوروبا الشرقية منطقة ثالثة . اما المنطقة

الرابعة فهي منطقة الاستعمار او الاستغلال الاوروبي فيما وراء
الاطلسي . وقد تفاوتت ردود فعل هذه المناطق الاربع ازاء
الثورة الفرنسية .

كانت انكلترا ، في الظروف السائدة في القرن الثامن عشر،
البلد الاكثر تقدما وازدهارا . كانت عاشت ثورتها الكبرى قبل
قرن من الزمن ، ثورة طهرانية اعدم الملك في اثنائها . لكن ذكرى
تلك الاحداث كادت تغيب كلياً عن الازهان ، وعندما كان
يؤتى بذكرها كانت توصف بأنها تمرد لا ثورة . فمصطلح
« الثورة » في انكلترا كان يشير الى الاجراءات التي اعتمدها
البرلمان لاحلال غليوم وماري محل الملك جاك الثاني في عام ١٦٨٩ .
وكان الشعب قد حصل على العديد من الحريات الدستورية،
ومنها إلغاء الاعتقالات التعسفية ، والتسامح مع البروتستانتين
الذين لا ينتمون الى كنيسة انكلترا بدون منحهم مع ذلك المساواة
في الحقوق . واهم ما ترتب من نتائج على الاضطرابات التي وقعت
في انكلترا في القرن الثامن عشر تمثل في تفوق البرلمان على
العرش ، وفي تفوق الارستقراطية الاقطاعية البريطانية (كانت
اسكوتلندا قد ضمت الى انكلترا في عام ١٧٠٧) داخل البرلمان .
ومع ان العضوية في مجلس اللوردات كانت تنتقل بالوراثة
(الا بالنسبة الى الاساقفة) في حين ان اعضاء مجلس العموم
كانوا ينتخبون مبدئيا ، فان التفاوت بين المجلسين لم يكن ذا
اهمية تذكر . فكلاهما كان يقوم على اساس الملكية
العقارية ؟ وكان افراد الاسر الواحدة يتوزعون على المجلسين .
وكان اعضاء مجلسي اللوردات والعموم يسددون الضرائب عينها .
ولئن كان الملاكون الاقطاعيون الذين يحكمون البلاد يجنحون
باطفراد الى احالة عبء الضرائب الى كاهل الآخرين ، فقد
وافقوا بالمقابل مبدئيا على تسديد الضرائب عن الريع الذي
يجتنونه من وراء تأجير اراضيهم . وفي ظل مثل هذه الشروط
كانت هنالك ارستقراطية بالمعنى الحقيقي للكلمة ، اي طبقة

سائدة ورائية تحكم بالفعل ، لكن لم تكن هنالك عمليا طبقة نبلاء كالتى عرفتها أوروبا القارية . ولم يكن يتعذر على الملاكين العقاريين التعامل مع اشخاص اصابوا ثراء من وراء التجارة ، ولا سيما اذا بادر هؤلاء الاشخاص الى تملك الاراضي والى تبني عادات الارستقراطية او احترامها .

بفضل مؤسسة البرلمان ، حصل في انكلترا تطابق بين السلطتين الاقتصادية والسياسية ، فكانت نخبة اوساط المال والحكم تتألف من الاشخاص انفسهم . هذه الواقعة الخاصة بانكلترا اسفرت عن نتائج عديدة وهامة . فقد جعلت الحكم ، اولاً ، قويا للغاية على الصعيد المالى . فمن الاسباب الاساسية التى كانت وراء تأسيس مصرف انكلترا في عام ١٦٩٤ ، السماح لغيره الثالث بالتصرف بالثروات الخاصة ليمول حروبه ضد لويس الرابع عشر . والواقع ان الاغنياء لا يتوانون عن اقراض الحكم اذا ما ضمنوا لانفسهم الاشراف على سياسته وعلى امواله . وخلافا لما كان حاصلا في فرنسا ، فان الحكم في انكلترا كان قادرا على ان يعرف من خيرات البلاد كافة . ان الرصيد الذى كان يتمتع به الحكم البريطانى ، والذي بسدا غير محدود في ظاهره ، تحول الى احجية بالنسبة الى بقية اقطار العالم ، حيث لم تكن اولى الاعتماد واضحة بالنسبة الى الجميع . ولطالما توقع بعضهم ، ابان الحروب الثورية الفرنسية ، ان تنهار انكلترا تحت اكداس من الاوراق والمستندات المجردة من كل قيمة ، بيد أن الائتمان البريطانى لعب دوره الفعال لا في قهر لويس الرابع عشر وحده وانما نابوليون ايضا .

وما دام الاثرياء من الانكليز ، او الذين يتأملون في ان يصبحوا من اصحاب الثروات ، يتمتعون بالغالبية في البرلمان ، فقد كانوا قادرين على تسخير السلطة السياسية لدعم التقدم الاقتصادى . وقد شيدوا ، خلال سلسلة الحروب الطويلة مع فرنسا ، امبراطورية استعمارية لا مثيل لها ، واسطولا

بحريا ضخما لتوسيع رقعة هذه الامبراطورية وفرض النظام والامن فيها . وقد تزايد حجم تجارة انكلترا مع اميركا وآسيا وأوروبا بسرعة فائقة ، كما تزايد في الوقت نفسه حجم الاموال السائلة التي تبحث عن توظيفات جديدة . وبفضل القوانين التي أقرها البرلمان ، أمسى في مستطاع المالكين العقاريين إلغاء الحقوق المشاعية القديمة على الارض ، وتحويل الحقوق المشاعية الى املاك خاصة ، وتسييج الحقول المباحة للجميع سابقا ، وشراء الملكيات الصغيرة . وهكذا غدا الجزء الاعظم من الاراضي في انكلترا ملكا لبضعة آلاف أسرة . وكان المالكون العقاريون يؤجرون اراضيهم الى مزارعين صغار من ابناء الطبقة الوسطى ، محولين الجماهير الريفية الى عمال زراعيين . ولم يكن في انكلترا ، كما في المناطق المجاورة لها من القارة ، طبقة فلاحية مالكة ، أو اعداد ضخمة من المزارعين الصغار العاملين في قطع اراضيهم الصغيرة . وقد انجز المالكون العقاريون الكبار ، المتمتعون بالرسميات الضخمة ، والمنفتحون على الافكار الجديدة ، والطامعون في تحقيق المزيد من الارباح ، أنجزوا ثورة زراعية ضاعفت انتاجية الارض وقلصت عدد العمال الزراعيين . وهكذا ارتفع مخزون المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا ، في وقت تفاقمت فيه هجرة الريفيين الى المدن بحثا عن عمل جديد في المصانع الجديدة . ولئن هجر ابناء الريف اكوأخهم بلا حسرة ، فلأنهم ما كانوا مشدودين الى أرضهم لا بقوة الملكية ولا بقوة التقاليد . لقد تضافر اذن الرأسمال ، والعمل ، والسلع الغذائية والافكار الجديدة ، وروح المبادرة ، وحافز الربح ، والقدرة على تمويل الاختراعات مثل الآلة البخارية ، لتجمل من انكلترا اول بلد ينطلق في سيرورة التصنيع ، بدون الاعتماد على نموذج سابق يقتدي به ؟ ويحقق الثورة الصناعية الشهيرة التي غدت آثارها ملموسة حوالي ١٧٦٠ او ١٧٨٠ .

بداية التصنيع هذه كانت ، بلا ادنى ريب ، بالغة الاهمية بالنسبة الى المستقبل . وقد اسفرت عن نتائجها ، وان على نحو غير مباشر ، في ابان الثورة الفرنسية . ان ارباب عمل المصانع الجديدة ومستخدميها كانوا محددين عدديا ، ولم يلعبوا اي دور سياسي مميز . وقبل عام ١٨٠٠ ، بل بعده ايضا ، لم تحصل اي ثورة في المواصلات والنقل . وفي انكلترا ، وفي الاقطار الاخرى ايضا ، كانت السفن لا تزال تصنع من الخشب . وباستثناء بعض التحسينات التي ادخلت على المدفع ، والتي دلت فيها الفرنسيون على براعة ، كانت الاسلحة النارية التي تستخدمها الجيوش كافة مماثلة لتلك التي تستخدم في الحروب الثورية والناپوليونية ، ومن ثم في حرب الخلافة الاسبانية . والواقع انه ما من قرن مثل القرن الثامن عشر دلت ، منذ اكتشاف البارود ، على مثل هذا الركود والاستقرار في التكنولوجيا العسكرية . وفي حقل النسيج بوجه خاص ، ولاسيما في حقل النسيج القطني ، اسفر استخدام الآلات الجديدة والبخار عن انخفاض في اسعار الكلفة وعن زيادة مرموقة في حجم الانتاج في انكلترا . وبعد عام ١٧٦٠ تقريبا ارتفع حجم الصادرات البريطانية من المنتجات القطنية ارتفاعا خياليا ، واستمر ذلك لاجيال عدة . وقد انضافت الارباح المجتناة من هذه الصادرات الى الربح المجتنى من الزراعة والتجارة الدولية القديمة ، ومن اعادة بيع السكر المستورد من اميركا ، والتبغ والشاي والقهوة المستوردة من آسيا ، في الاسواق الاوروبية . وبالمقارنة مع اكثر بلدان القارة الاوروبية تطورا ، كانت ميزة انكلترا الاقتصادية تتمثل في الانتاجية العالية لاراضيها وبالتالي في ثراء طبقاتها الاجتماعية العليا ، وكذلك في مؤسساتها المصرفية ، وفي قوتها البحرية وتجارها الخارجية اللتين ضاعفتا الثروة التي كان في استطاع الخزينة البريطانية الاعتماد عليها .

لكن انكثروا في القرن الثامن عشر كانت بسبب نجاحاتها الباهرة على وجه التحديد ، بسبب ثرائها ، وامبراطوريتها ، وتسامحها ، ومستوى الحياة الراقي لطبقاتها العليا ، وتماهيها مع نخبتها الاقتصادية والسياسية ، وثورتها التي امتت اسيرة الماضي ، كانت انكثروا اذن ، بسبب هذه المعطيات كافة ، بلدا محافظا اشد المحافظة ، اي على صورة الولايات المتحدة بعض الشيء بعد قرنين من الزمن . الدستور البريطاني كان مصدر رضى ذاتي عظيم . ولئن كانت بريطانيا مرنة وتوسعية على الصعيد الاقتصادي ، فقد كانت بالمقابل متشنجة للغاية على الصعيد السياسي . وقد عجزت عن التجاوب مع متطلبات مستعمراتها الاميركية التي خسرتها في ابان الثورة الاميركية . وقد دلت على المزيد من التفهم في ايرلندا ، بيد انها ما ارضت في الواقع سوى الانكلو - ارلنديين وسكان الجزيرة الذين هم من « اصل » انقليكاني . ولم يفلح الاصلاحيون الانكليز ، بمن فيهم وليم بت عندما اصبح رئيسا للحكومة ، في توسيع قاعدة اختيار اعضاء مجلس العموم . وفي عام ١٧٨٩ ، قوبلت مطالب البروتستانتين غير الانقليكانيين في الحصول على المساواة في الحقوق السياسية برفض جديد ، وذلك في وقت حصل فيه الفرنسيون غير الكاثوليك على هذه المساواة في بلادهم . حتى القوانين المتعلقة بالصيد ، لم تلطف او تخفف . وقد لعبت النزعة المحافظة البريطانية ، في عالم الثورة الفرنسية ، دور العامل الثابت . اما المنطقة الثانية فكانت تضم فرنسا ، والمانيا حتى نهر الالب وحدود بوهيميا ، وايطاليا الشمالية ، والمناطق الهولندية والبلجيكية والسويسرية . وفي هذه المنطقة ايضا كان التطور التجاري والمديني بارزا ، وعلى الاخص في الموانئ البحرية الممتدة من هامبورغ وامستردام حتى نانت وبوردو ومرسيليا ، وكانت طبقة التجار واصحاب المهن الحرة عظيمة التعداد ،

كما في انكلترا . بيد ان هذه المنطقة كانت تختلف عن انكلترا على صعيدين اثنين . فمن المنظور السياسي ، كان الفرنسيون الشعب الوحيد الذي توصل الى تحقيق تلك الوحدة القومية على نطاق واسع وفي ظل ملكية وصفت بأنها مطلقة . اما بقية اقطار هذه المنطقة فكانت مجزأة الى دويلات صغيرة شديدة التأثير بالعوامل الخارجية . الاقاليم المتحدة (الهولندية) كانت غنية للغاية ، غير انها كانت تابعة ، على اكثر من صعيد ، لانكلترا حيث كانت وظفت جزءا كبيرا من ثروتها . وكانت الاقاليم البلجيكية (او البلدان الواطئة النمساوية) قد الحقن ، أسوة بدوقيتي ميلانو وتوسكانا ، بامبراطورية آل هابسبورغ ، حيث كانت تنعم في ظلها بنسب متفاوتة من الاستقلال الذاتي . وكانت جنوى والبندقية جمهوريتين يحكمهما نبلاء ، وكانت البيمونت ملكية صغيرة متلاحمة عاصمتها تورينو . وغربي نهر الالب كانت المانيا تشكل فسيفاء من الكيانات السياسية الخاضعة لانظمة قانونية متباينة : كانت هنالك مدن حرة ، مثل هامبورغ ، وملكيات صغيرة كملكية هانوفر التابعة للملك انكلترا ، وملكية بافاريا ، المتحالفة على وجه العموم مع فرنسا ، وابرشيات وبطريريات يسوسها رجال الدين . وكانت هذه الكيانات على تفاوتها تجتمع لتشكل الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة ، وهي عبارة عن منظمة بائدة يترأسها سليل آل هابسبورغ الحاكم .

بيد ان الطابع المميز لهذه المنطقة الثانية كان يكمن ، بغض النظر عن الاشكال السياسية ، في استثمار ارضها . فانتشار اقتصاد المال والسوق ابقى على طبقة فلاحية قوية ، متمسكة بارضها ، كانت تؤمن لطبقة النبلاء مداخيلهم بما تسدده لهم من بدلات ايجار واتاوات مختلفة . كان الفلاحون ، من الناحية القانونية ، احرارا لا اقنانا كما في اوربا الشرقية ولا عمالا زراعيين كما في انكلترا . وكان بعضهم يملك قطعاً

صغيرة من الارض ؟ وكان من حقهم ان يبيعوها او يشتروها ،
 ان يوصوا بها او يورثوها او يؤجروها حسب رغبتهم . وكان
 من حقهم ايضا ان يبيعوا منتجاتها ، بشرط ان يسددوا للنبيل
 السيد الاتاوات المعهودة ، التي كانت غير ذات أهمية تذكر اذا
 ما سددت نقدا - بسبب هبوط قيمة النقود منذ العصر الوسيط -
 والتي كانت ثقيلة الوطأة بالمقابل اذا ما سددت عينا . وثمة
 فلاحون آخرون ، ومنهم فلاحون مالكون ايضا ، كانوا يزرعون
 بالمكارة مساحات من الارض ، لفترات متفاوتة قد تصل الى تسعة
 أعوام ، ويسددون قيمة الايجار نقدا . وكان عقد المكارة قابلا
 للتجديد ، لكن بعد ان يتم التفاوض عليه مجددا . وكان فريق
 آخر من الفلاحين يعمل على اساس تقاسم محاصيل ارضه
 مع السيد المولى . وكان عدد كبير من بينهم فلاحين بلا
 ارض ؟ مضطرين الى البحث عن عمل لدى فلاحين آخرين ، او
 لدى السيد المولى ، او في الصناعات الحرفية المتمركزة في
 الارياف وان كانت تدار من المدن . لقد كانت الزراعة ، في مطلق
 الاحوال ، بين ايدي فلاحين ، جماعات قروية او افراد . لذلك
 كانت تقليدية ، وضعيفة الانتاج نسبيا . ان توظيف الاموال
 واختبار الاساليب الجديدة ، وهما اللذان احدثا ثورة حقيقية
 في الزراعة الانكليزية ، كانا نادرين في القارة الاوروبية ، ان
 لم نقل مجهولين . من جهة اخرى ، كان الفلاح في هذه
 المنطقة الثانية اكثر حساسية بالحياة الاجتماعية من العامل
 الزراعي الانكليزي او الارلندي او من قن اوروبا الوسطى . فقد
 كان يقصد المدينة لبيع منتجاته ، وكان يتأثر مباشرة بتقلبات
 الاسعار والاحور الزراعية ، وببدل الايجار وعبء الضرائب
 المتزايد . كان ، على العموم ، اميا ، وقلما كان يستفيد من
 انوار حضارة القرن الثامن عشر ، بيد انه لم يكن معزولا عن
 القوى الاجتماعية المحيطة .
 في ظل هذا النظام الزراعي لم يكن السيد المولى يجني

ارباحه من الاستغلال المباشر لاراضيه بقدر ما كان يجنيها من
 جمع اتاوات وبدلات ايجار مختلفة . وقد حافظ على بعض من
 سلطاته القضائية السابقة . فقد كان مخولا صلاحية عقد محكمة
 عدل ، للبت في المشاحنات والدعاوى ، واسناد رئاسة هذه
 المحكمة لوكيل من وكلائه - منحاز الى جانبه بالضرورة - او كان
 ينفرد في امتياز امتلاك طاحونة او فرن يؤجره لقاء مبلغ من
 المال الى طحان او فزان . وكان السيد المولى نبيل يدعى
 الانجدار من صلب فرسان القرون الوسطى ، بيد ان النظام برمته
 كان في الحقيقة نظام ملكية لا يدر الايرادات فحسب ، وانما
 يمنح ايضا تفوقا ، ووضع قانونيا مميزا ، ومكانة مرموقة
 لا يمنحها المال المجتنى من وراء التجارة او ممارسة المهن الحرة .
 ففي فرنسا كان في مستطاع اي شخص ثري ، حتى وان كان
 بورجوازيا او فلاحا مفتنيا ، ان يشتري قصرا وان ينعم
 بايراد مولوي . وحيثما كان النبلاء يمثلون قلة نادرة ، او غير
 ذات شأن ، كما في هولندا وسويسرا على سبيل المثال ، او في
 بعض مدن المانيا الحرة ، كان الاغنياء من سكان المدن
 يتقاضون من سكان الريف المجاور ايرادات مماثلة . وكانت
 الكنائس ، والابرشيات ، والاديرة ، والجامعات ، والمدارس ،
 والمستشفيات ، مؤهلة هي الاخرى لان تلعب دور السيد المولى .
 لكن ان كان النظام المولوي شكلا من الملكية ، من المنظور
 الاقتصادي ، فانه ما عاد يضطلع بوظيفة نفعية . فالسيد ما كان
 يؤدي اي دور في الانتاج ، كما انه ما كان يتخذ الا القليل من
 القرارات ولا يقدم الا القليل من الرساميل لتحسين شروط
 الاستثمار ، هذا اذا ما قدم مثل هذه الرساميل . وعلاوة على ذلك
 كان يتغيب باستمرار . لذلك راح الفلاح ينظر الى هذا النظام
 على انه بنية فوقية غير مجدية . وقد ألفت الثورة بصورة
 عامة ، بدون ان يتأثر الانتاج سلبا على المدى القريب ، علما بان
 الملكية الفلاحية الصغيرة اثارت ، على المدى البعيد ، مشكلات

عدة على صعيد تحديث الزراعة وعصرنتها .
اما المنطقة الثالثة فقد تألفت من أوروبا الشرقية ، باستثناء
البلقان التي كانت ملكا لتركيا ، واسكندنافيا التي كان تاريخها
مختلفا . هنا أيضا حصلت تغييرات عظيمة ، كما في الغرب
الأوروبي ، وانما باتجاه معاكس . ففي العصر الوسيط كانت
بولونيا وبوهيميا والمجر تقاسمت مع العالم المسيحي اللاتيني
شروط حياة واحدة . لكن مع تغير اتجاه التجارة الخارجية ،
من جراء افتتاح الطرق الاطلسية ، ذلك التغير الذي كفل الازدهار
لأوروبا الغربية ، تراجعت أهمية مدن أوروبا الشرقية
وانحطت مكانتها نسبيا . وكانت هذه المدن بعيدة جدا عن
بعضها بعضا ، كما كانت قليلة التعداد ، وصغيرة للغاية باستثناء
قلة منها . وكثيرا ما كانت ، علاوة على ذلك ، مختلفة من
حيث قوميتها عن البلد المحيط بها . ففي الاقاليم البلطيقية
في روسيا ، وفي بوهيميا والمجر ، كانت هذه المدن تمثل
« جزرا » المانية . وفي بولونيا وروسيا ، كان العديد من
التجار ، واصحاب الحوانيت ، والمهندسين المعماريين ، او
موظفي الحكومة ، يحملون الجنسية الالمانية ، او الفرنسية ، او
الانكليزية ، او الاسكوتلندية . وكان الاتصال بين المدينة
والريف محدودا للغاية . وفي الواقع ، كان العداء المكشوف ،
او الازدياد ، امرا معهودا في العلاقات بين الطرفين . ففني
بوهيميا وبولونيا ، على سبيل المثال ، حيث كانت المدن حظيت
بحق التمثيل في الجمعيات السياسية - او « الديت » -
حتى عام ١٥٠٠ تقريبا ، ثم في وقت لاحق تجريدتها من هذا
الحق بسبب خلافات دينية واثنية قديمة ، وعلى الاخص
بسبب انتصار العقيدة الزراعية والمناهضة للتجارة التي كانت
تسود في صفوف السادة والنبلاء الريفيين .
ذلك ان انتشار اقتصاد المال والسوق في أوروبا الشرقية
جاء مؤتيا لمصلحة المالكين العقاريين والحكومات اكثر مما

عاد بالفائدة على البورجوازيين . اما بالنسبة الى الفلاحين فكانت نتائجه مأساوية . فقد توطدت دعائم المملكتين الروسية والروسية وملكية آل هابسبورغ منذ مطلع القرن السابق ، وعظم شأنها . وعرفت كيف تضمن لنفسها ، من خلال تطويرها أنظمتها المالية ، وجيوشها ، وسياساتها التوسعية ، تأييد طبقة النبلاء العاصية ، على حساب التضحية بمصالح الطبقة الفلاحية . وقد قبل النبيل بالسلطة العليا لهذا النوع الجديد من الحكم ، بشرط ان تتوقف هذه السلطة عند حدود املاكه حيث كان له سلطان مطلق على « رعاياه » . وخلافا لنظيره في المنطقة الثانية ، كان النبيل هنا يعيش ، اسوة الى حد ما بالمالك العقاري البريطاني ، من ريع املاك يشرف بنفسه على ادارتها . بيد انه كان يختلف عن نظيره البريطاني ايضا باعتماده على العمل القسري .

باختصار ، كانت الطبقة الفلاحية في اوربا الشرقية سقطت في القنانة التي كانت ، في القرن الثامن عشر ، لا تزال تمتد وتتسع في روسيا ، في حين سعى الحكم ، في امبراطورية آل هابسبورغ الى فرض بعض القيود على انتشارها . وكان الفلاح ، على وجه العموم ، يعمل ستة ايام في الاسبوع بامرة السيد او وكيله ، وتحت تهديد السوط او السجن . وكان القن ، المحروم من الارض ومن الامان ، مقيدا بأمالك سيده ، بمعنى انه كان يباع ويشترى معها . وفي بعض المناطق البولونية والروسية كان القن يباع بدون الارض ، او يرسل للعمل في المدينة او في منجم ، مما كان يجعل وضعه القانوني مشابها جدا لوضع العبد في اميركا . ولم يكن يحق للقن ، في الاحوال الطبيعية ان يفادر املاك سيده ، او ان يتزوج من خارجها ، او ان يتعلم مهنة جديدة بدون موافقة سيده . واذا « ابق » ولاذ بالفرار ، حق لسيده ملاحقته قانونيا . كانت حركيته الجغرافية والاجتماعية منعقدة

تماماً ، وخاضعة كلياً لحسن ارادة سيده . ومع بداية بزوغ
الراسمالية في اوروبا الشرقية - عندما كان السيد يسعى
مثلاً الى زيادة ايراداته عن طريق تطوير زراعته بالطرق العقلائية ،
او تصدير الخشب وثروات ارضه المنجمية - كان هذا السيد
يؤدي دور الماويل في جو ابوي من العمل الرقي .

في ظل هذه الشروط ، كان تخطي الحواجز المنصوبة بين
الطبقات الاجتماعية الاساسية الثلاث - المالكين العقارين ،
الفلاحين ، وسكان المدن - صعباً للغاية ، قياساً الى بريطانيا
او اوروبا الغربية . ولم يكن يحق لا للفلاحين ولا لاهل المدن تملك
الاراضي الزراعية التي كانت وقفاً على النبلاء . بالمقابل كان
كل من يباح له تملك مساحات شاسعة من الاراضي كان يعتبر
نبيلاً . وهكذا فان نسبة « النبلاء » ، الذين كانوا يمثلون اكثر
من عشر السكان في بولونيا والمجر على سبيل المثال ، كانت
اعلى بكثير من نسبتهم في الغرب . وبعبارة اخرى ، وبعبارة
الغرب ، كانت طبقة النبلاء تسحق البورجوازية بقوتها العددية
اولاً . فطبقة النبلاء هذه كانت تنقسم الى اقلية ضئيلة من
اصحاب الثروات الطائلة من جهة ، والى طواوير من اشباه النبلاء
من جهة اخرى . نبلاء بالاسم فقط ، وبعضهم يتخبط في فقر
مدقع ، ولا يتميز عن الفلاحين الا من حيث شعوره بتفوق وضعه
القانوني . في بولونيا وروسيا ، كان النبلاء من ذوي الاصل
العريق ، واصحاب الثروات الطائلة ، متأثرين بالغرب الى ابعد
الحدود : فكانوا يتكلمون الفرنسية فيما بينهم ، ويستقدمون
من فرنسا الاساتذة والبستانيين والطباخين ، ويطلبون الكتب
الفرنسية ، ويستوردون من الغرب الكماليات ، ويسافرون
باستمرار الى الخارج . كانوا يحيطون برعايتهم النبلاء الاقل
منهم شأنًا ، ويفرضون عليهم وصايتهم ، فما كان يندر ان يضم
لهم هؤلاء حقداً ومقتاً ، بيد ان كلتا الفئتين من النبلاء كانت

تحتقر البورجوازيين والتجار . وكان مالكو الاراضي وسكان المدن يعتبرون الفلاحين كائنات فظة وبهيمة ، تعيش على هامش الحياة الحضارية . اما الفلاحون ، المحصورون في قراهم والمحكوم عليهم ان يعيشوا حياة الاقنان ، فكانوا ينظرون الى النبلاء والبورجوازيين نظرتهم الى كائنات غريبة بعيدة . ومع جماهير فلاحية غارقة في الذل والجهل ، وطبقات وسطى ومدينة متخلفة ومضبوطة عدديا ، كان النبلاء وحدهم قادرين على ممارسة تأثير على الحكم . بيد ان نفوذهم ، الاميل الى ان يكون سلبييا وهذا ، كان يفرض حدودا يتعذر على الملك ، حتى ولو كان محبا للاصلاح ، تخطيها . هكذا كانت امواج الثورة تفقد من زخمها وعنفوانها مع بلوغها شواطئ اوروبا الشرقية . وكانت الامواج المضادة تتكشف عن انها اقوى واعنى منها .

اما المنطقة الرابعة ، المتمثلة ببلاد ما وراء البحار التي استعمرها واستغلها الاوروبيون ، والتي كانت سفن ذلك العصر تحتاج الى اسابيع واشهر للوصول اليها ، فقد لعبت دورا بالغ الاهمية في شؤون اوروبا . فثمة روابط مباشرة كانت تشدها الى الشعوب الاطلسية : الاسبانيين ، البرتغاليين ، الفرنسيين ، الهولنديين ، الانكليز ، وحتى الدانماركيين الذين كانوا يملكون ، هم ايضا ، بعض الجزر الصغيرة . ان الحروب المزمنة التي دارت رحاها بين فرنسا وانكلترا ، من عام ١٦٨٩ الى عام ١٨١٥ ، نشبت بسبب تنافس البلدين على السيطرة على تلك المناطق المستعمرة . وبما ان البريطانيين هزموا الفرنسيين في الهند واميركا ، فقد تخوف الهولنديون والاسبانيون من ان يأتي تجردهم فيه بريطانيا من مستعمراتهم ايضا . وكانت لهذه الواقعة اهميتها في ابان حروب الثورة الفرنسية . وكانت المنطقة الرابعة تضم المراكز التجارية المؤسسة شرقي رأس الرجاء الصالح ، وشطان افريقيا

الغربية ، حيث كان الاوروبيون يمارسون تجارة الرقيق بواسطة الزعماء الافارقة ، ولحساب الاقطار الاميركية . وكانت الهند والمناطق المعروفة باسم بلاد الهند الغربية مسرح نشاط تجاري يدر ارباحا طائلة . وقد دانت مدن اوروبية معروفة ، مثل ليفربول وبوردو ، بالجزء الاكبر من ازدهارها لتجارة النخاسة . بيد ان اهمية الاميركيتين بالنسبة الى الازدهار الاوروبي كانت اعظم بكثير .

لقد صب على اوروبا ، من المكسيك والبرازيل ، نهر من الذهب والفضة تضخم مجراه في القرن الثامن عشر بفضل حفر مناجم جديدة واستخدام وسائل علمية مبتكرة في معالجة فلزات المعدين الثمينين . وقد اسفر تزايد حجم الاحتياطي من السيولة المالية عن تضخم نقدي تدريجي لم يزد من ارباح التجار فحسب بل انعكس ايجابا ايضا ، حتى حوالي عام ١٧٧٠ ، على اوضاع بعض الفلاحين ، بمن فيهم الفلاحون الفرنسيون الذين كانوا يبيعون منتجاتهم فيجدون اسعارها ترتفع بسرعة تفوق سرعة ارتفاع بدلات الایجار والاتوات المولوية المزمين بسديدها . وكان الاستهلاك المتنامي للمواد الغذائية المستوردة من اميركا ، كالذرة التي كانت تطعم بها الدواجن والبطاطا التي كان يستهلكها المواطنون في المناطق الفقيرة ، سببا من اسباب تزايد عدد السكان ، ذلك التزايد الذي غدا مصدر ازدهار في المناطق المحتاجة الى المزيد من اليد العاملة . اما في المناطق التي كانت تشكو اساسا من تردي الاوضاع الاجتماعية الداخلية ، في ايرلندا وايطاليا الجنوبية على سبيل المثال فقد لعب هذا التزايد السكاني دوره السلبي في تأزيم الاوضاع . وفي مطلق الاحوال ، كان للقهوة ، المستوردة من اميركا ، تأثيرها التحريضي على مزاج الاوروبي وسلوكه . ومن المؤكد انها روجت لانتشار « المقاهي » ، حيث راح الناس يجتمعون ، ويتكلمون ، ويعتبرون عن آرائهم في الشؤون العامة .

في مزارع قصب السكر ، في بلاد الهند الغربية ، كان الأوروبيون يستخدمون اعدادا كبيرة من العبيد الافارقة . وكان السكر ، في الشروط السائدة في المرحلة ما قبل الصناعية ، من اهم مواد التجارة الخارجية . وكانت الجزر الرئيسية المنتجة له هي جزيرة سان - دومينغ الفرنسية ، وجزيرة جامايكا البريطانية ، وبعض الجزر الصغيرة الاخرى الاقل اهمية . وكان اصحاب مزارع قصب السكر يهودون ، بعد جنيتهم الثروات الخيالية ، الى انكلترا وفرنسا بوجه عام ، حيث كانت اموالهم ، ونزعتهم الى البذخ والانفاق ، وعادة اصدار الامور التي اكتسبوها في المستعمرات ، وشعورهم بالعجب بالذات ، تتضافر لتحيط اشخاصهم بقدر من السطوة والنفوذ . ومقابل بلاد الهند الغربية كانت هنالك مستعمرات الجنوب - وقد اصبحت فيما بعد جزءا من الولايات المتحدة - الممتدة من ماريلاند الى جيورجيا مورا بفيرجينيا . ولايتي كارولينا ، حيث كان تصدير المحاصيل يتأمن بفضل عمل العبيد الافارقة المسترقين تحت اشراف عين من اعيان الريف . وكانت الزراعتان الرئيسيتان هما زراعة التبغ وشجرة النيلة . لكن سرعان ما انتشرت زراعة القطن وازدهرت تلبية لطلبات الصناعات النسيجية الجديدة في انكلترا . ومن نافل القول ان الثورة الصناعية ما كانت لتقوم في انكلترا لولا هذه المزارع الاميركية ولولا عمل العبيد المستوردين من افريقيا .

الى الشمال من منطقة المزارع ، من بنسلفانيا الى انكلترا - الجديدة (١) ، كانت تمتد منطقة فريدة من نوعها في العالم ،

(١) اسم يطلق على الولايات الاميركية الست التي كانت سابقا مستعمرات بريطانية اسما الاتكليز في القرن السابع عشر . وهذه الولايات هي : ماين ، نيوهامبشاير ، فيرمونت ، ماساشوسيتس ، رود آيلند ، وكونكتيكت . « م » .

اذ كانت تقطنها غالبية من الاوروبيين البيض واقليّة ضئيلة جدا من الهنود الحمر والزنوج. وتجدر الاشارة الى ان التواجد الكثيف للمزارعين البيض في فيرجينيا والجنوب جعل الجزء الجنوبي من البلاد اقرب الى شمالها منه الى الهند الغربية. وقد اكتشفت القارة الاوروبية هؤلاء « الاميركيين » - اي هؤلاء الاوروبيين المهاجرين - في عصر الثورة الاميركية . وقد تبين لها ان انتماءهم الى الحضارة الاوروبية لم يحتم عليهم العيش في ظل بعض المؤسسات الاوروبية ، ولا سيما في ظل نظام مولوي ، وكنايس تتراتب فيها السلطة هرميا ، وبلاطات ملكية ، وطبقة نبلاء صاحبة القاب ، وجيوش نظامية. وقد اثارت الثورة الاميركية ، التي اندلعت مع اعتلاء الملك لويس السادس عشر عرش فرنسا ، اصداء قوية ومباشرة في فرنسا وفي اجزاء واسعة من اوروبا ، ل لانها كانت تمثل تمردا على البريطانيين فحسب ، بل ايضا لانها قرنت برنامجها بفلسفة كانت اوروبا قادرة على فهمها ، فلسفة قمينة باثارة حماسة فئات واسعة من الناس . وعلاوة على ذلك ، فان مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الاميركية - حرب اخرى من الحروب الانكليزية الفرنسية - كبدت الخزينة الفرنسية اعباء ثقيلة ساهمت في خلق الازمة المالية التي مهدت الطريق امام الثورة .

بعد توطد الاستقلال الاميركي ، تبلور الانقسام في الولايات المتحدة . فالشمال ، بموانئه البحرية حيث النشاط الدائب ، وبمدينه الداخلية ، وصغار فلاحيه المالكين ، وصيادي الاسماك الذين يتعاطون التجارة ، وبناء السفن وتجارها ، هذا الشمال كان يشبه اذن اوروبا الغربية . وبالمقابل كان الجنوب ، الخالي تقريبا من المدن ومن التجار المنتمين الى الطبقة الوسطى ، والواقع تحت سيطرة كبار مالكي الارض الذين كانوا في الوقت نفسه سادة العمل الرقي ، الجنوب الذي كان يعيش على استيراد المواد

المصنعة من أوروبا مقابل تصدير محاصيله من المواد الخام ، ويحتكر النشاط التجاري ويكره الحكم المركزي ، هذا الجنوب كان أقرب الى المنطقة الثالثة التي أسلفنا وصفها ، وعلى الاخص بولونيا . وكانت المنطقتان - الشمال والجنوب - تديان عن ردود فعل متفاوتة ازاء الاحداث الخارجية ، وقد كادت الولايات المتحدة الفتية ان تتمزق الى دولتين تحت ضغط الثورة الفرنسية والامبراطورية النابوليونية .

ان بريطانيا التي كانت تهيمن على البحار ، لاقت في وجود القارتين الاميركيتين فائدة عظمت لها في صراعها مع فرنسا في زمن الثورة الفرنسية . فقد تمكن البريطانيون ، الذين كانوا يستخدمون قطن الولايات المتحدة الخام ويحرمون منه القارة الأوروبية ، من انجاز سيرورة تصنيعهم . وعندما حاول الفرنسيون هزيمتهم بمحاصرة طرق صادراتهم الى أوروبا ، عوض البريطانيون عن الخسارة التي لحقت بهم بتوسيع اسواقهم لتشمل اميركا الاسبانية . ولم يبد الأوروبيون اي استعداد للاستغناء عن السكر والبن الاميركي المصدر والمشحونين عبر الطرق البريطانية ، عندما فرض نابوليون حصاره على البر الأوروبي . بل ان موجة-التدمير والسوق السوداء اللتين نجمتا عن هذا الحصار ، كانا من جملة الاسباب التي حالت دون استتباب النفوذ الفرنسي في أوروبا .



اذا القينا نظرة شاملة على المؤسسات السائدة في أوروبا في القرن الثامن عشر ألفيناها تنقسم الى ثلاث فئات : الملكية ، الكنيسة ، والتراتب الاجتماعي المشار اليه بفكرة « الطبقات » Etats . لنبدأ بالملكية .

لئن كانت الملكية أكثر المؤسسات الثلاث استقطابا للانظار ، فقد كانت بالمقابل أقلها شمولية . فكثيرا ما يغيب عن أذهاننا أن

ثمة مناطق عديدة في أوروبا لم تكن تحكم من قبل ملوك قبل عام ١٧٨٩ ، وأنه لم ينصّر الى الاعلان عن « الطابع البائد » للجمهوريات الا بعد الثورة الفرنسية ، وفي مؤتمر فيينا على وجه التحديد . قبل الثورة ؟ كانت هنالك عدة جمهوريات من النوع التقليدي ، ولم تكن تعتبر اقل مشروعية من الانظمة الملكية ، وهذه الجمهوريات هي : جمهورية البندقية ، مع المناطق القارية التابعة لها ، جمهورية جنوى ، الولايات الجمهورية للاتحاد الكونفدرالي السويسري ، الجمهورية الهولندية او الاقاليم - المتحدة ، وجمهورية بولونيا العجيبة التي كانت تضم « المملكة » البولونية - وكان يترأسها ملك لا سلطة له - ودوقية ليتوانيا الكبرى . وثمة مناطق اخرى كانت تعيش في ظل ملكيات نائية عنها ، وتقي نفسها من السلطة الملكية بالبحريات الاقليمية التي كانت تتمتع بها . ومن بين هذه المناطق : الاقاليم العشرة للبلدان الواطئة النمساوية ، مقاطعة ميلانو ، المستعمرات الانكلو - اميركية ، والمدن الخمسون الحرة في ألمانيا ، والعديد من الدويلات الكنسية . وفي بريطانيا كان دور الملك قد أمسى مقيدا ومحدودا . وعدد الملوك الحقيقيين في أوروبا ، قبل عام ١٧٨٩ ؟ لم يكن يتيف على عدد اصابع اليدين الاثنتين : ملوك فرنسا ، اسبانيا والبرتغال ، ملك السويد والدانمارك (التي كانت تملك النرويج آنذاك) ، ملك سردينيا وناپولي ، وعواهل الشرق الثلاثة العظام ، أي قيصر روسيا (الامبراطورة كاترين الثانية آنذاك) ، وملك بروسيا ، وملك المجر وبوهيميا ودالماسيا وكرواتيا ، الخ ، أرشيدوق النمسا ، الذي كان يحمل في الوقت نفسه لقب امبراطور الامبراطورية الرومانية المقدسة .

لكن باستثناء انكلترا ، فان الملكية كانت المؤسسة الحكومية السائدة الاكثر دينامية وتقدمية في آن معا . كانت نموذجا يقتدى به ، وكان الدوقات و « ناخبو » ألمانيا (أي الامراء التسعة الذين يحق لهم انتخاب الامبراطور) يسعون جاهدين الى محاكاتها .

وكانت الانظمة الملكية وحدها (حتى البرلمان البريطاني كان يحرص على العمل من خلال حكومة صاحب الجلالة) تجيش الجيوش القوية وتلعب دورا هاما في الصراعات الدولية .

كانت الملكية وراثية ومطلقة . اما حيثما لم تعد الملكية وراثية ، او حيثما كانت الاعراف القديمة حول الملكية الانتخابية لا تزال سائدة ، كما في بولونيا او الامبراطورية الرومانية المقدسة على سبيل المثال ، فان وظيفة الملك كانت غير فعالة ، وكان لها معنى اجتماعي وقانوني اكثر مما كان لها مضمون سلطوي . وكانت الملكيات الوراثية عبارة عن سلالات تعرف باسم الاسرة . وكان الملوك يعتبرون املاكهم ميراثا عائليا يتعين عليهم الحفاظ عليه ، تطويره او توسيعه ، أسوة باملاك أية أسرة غنية ؟ وذلك عن طريق الحذاقة ، والصبر ، والزواج ، او عن طريق القوة اذا ما اقتضى الامر . وكانت الحروب ، في البر الاوروبي على الاقل ، حروبا بين سلالات ملكية اكثر منها حروبا بين دول . ولم تكن هناك بعد اتم ، بالمفهوم الحديث والسياسي للكلمة . وكانت الحروب تنهى بالسهولة عينها التي تعلن بها . وكانت اتفاقيات السلم تبرم مقابل تبادل يسير في الاراضي ، بدون استشارة سكانها . ومن ذلك انه عندما أبرم آل بوربون وآل هابسبورغ معاهدة صلح في عام ١٧٣٨ ، حصل ملك فرنسا على مقاطعة اللورين في حين ذهبت مقاطعة توسكانا الى أسرة هابسبورغ . وكان الملوك ، ولاسيما في القرن الثامن عشر ، يعتبرون انفسهم شخصيات عامة ، مكلفة بتأمين رفاهية شعوبها ودولها . وكانوا يعتقدون ان الوظيفة الملكية حق اختصهم به الله او نسبهم الملكي ، لذلك كانوا يرفضون التخلي بأي صورة من الصور عن سلطاتهم لصالح أي مؤسسة أخرى . وكان معظمهم - حتى لويس الخامس عشر في بعض الاحيان - يحمل وظائفه الملكية على محمل من الجد . وكان الخلط بين الميراث الخاص والسلطة العامة من الخصائص المميزة للمجتمع برمته . ولم يكن هذا الخلط وقفا على الملك فحسب ؟ وانما كان يشمل

ايضا جميع الذين يشغلون وظيفة ذات شأن، بمن فيهم السادة النبلاء وحتى رؤساء الاتحادات الحرفية .

كان مصطلح « الملكية المطلقة » أو المستبدة يستخدم من قبل المؤرخين اكثر منه من قبل الملوك ورعاياهم . ولم يكن العامل يلجأ الى التأكيد ، بحماسة وانفعال ، على سلطته المطلقة او حقه الالهي الا في اصعب الحالات واشدها تأزما ، كما فعل لويس الخامس عشر امام برلمان باريس في عام ١٧٦٦ . فالى القرب من روسيا كان الملوك كافة يسلّمون بأهمية القوانين والمشرّعين ويعترفون ، ولو مبدئيا ، بوجود حريات لشعوبهم . والواقع ان تاريخ الملكية منذ العصر الوسيط ، وعلى الاخص في القرن الثامن عشر ، كان تاريخ صراع الملوك مع النبلاء او الكنيسة او الاقاليم المستقلة ذاتيا ، وكان كل يتذرع بحقوقه التاريخية . لكن بغية ضمان السلم الاجتماعي وارساء القاعدة التي على اساسها تبرم القرارات النهائية ، غدت السلطة الملكية في القرن الثامن عشر « مطلقة » شرعا على وجه العموم ، اي مستقلة عن ارادة اي شخص وعن اي هيئة داخل الدولة . ان قرنين من تبلور الرأي العام بعد السياسي بعد بودان (٢) ، وقرنين من تبلور الرأي العام بعد فظاعات الحروب الدينية ، اوجدا مفهوم السيادة ، اي مفهوم السلطة العليا المخولة حق التشريع وحق اعلان الحرب والسلم . وقد عهد بهذه السلطة الى الملوك بادىء الامر قبل ان تنقل من بعدهم الى الامم او الشعوب .

لكن السلطة الملكية المطلقة كانت في الواقع محدودة ، حتى على الصعيد النظري . فان كان ملك فرنسا على سبيل المثال يتمتع شرعا بسلطة مطلقة ، فان سلطته ، كما يقول بوسويه (٣) ،

(٢) جان بودان : اقتصادي وكاتب سياسي فرنسي (١٥٣٠ - ١٥٩٦) ، مؤلف

كتاب الجمهورية ، وفيه يعرض قوائد نظام ملكي معتدل ودستوري . «م» .

(٣) جاك بوسويه : اسقف فرنسي (١٦٢٧ - ١٧٠٤) ، خطيب وكاتب محافظ ،

لم تكن تعسفية او اعتباطية . لم يكن يحق له ان يفعل ما يشاء ، او ان يدعي تجسيد قدر الامة التاريخي او الارادة القومية . كان عاهلا مسيحيا ، يحكم ضمن نطاق القوانين والدين والكنيسة . وكانت السلطة الملكية محدودة فعلا وعمليا ، لا لان اكثر الملوك جدارة كانوا يخضعون لمخطهم ومستشاريهم فحسب ، بل لان المملكة كانت ايضا بناء مركبا من طبقات واقاليم متباينة ، كل منها محبو بوضع قانوني مميز وبامتيازات تضاف اليها السلطة الملكية من فوق بدون ان تتمدى عليها . ولم يكن للوحدة الداخلية او للمواطنة المشتركة ، اللتين ميزتا فيما بعد الدولة الحديثة ، من وجود . وكانت انكثرا ، على هذا الصعيد ايضا ، البلد الاكثر تقدما . فلئن كان لها قانون عام ، لا جملة من القوانين الاقليمية ، فذلك لان العرش فيها كان فيما مضى عظيم الشأن .

كان قوام دور الملوك في سائر أرجاء اوربا ، لفترة مديدة من الزمن ، ترويض طبقة النبلاء ، التي كانت اقطاعية سابقا ، واخضاعها وتحويل افرادها الى رعايا عاديين ، يطبق القانون بحقهم ويخضعون كسواهم لمقتضيات الامن العام . بيد ان العاهل كثيرا ما كان يضطر ، في سعيه لفرض سلطانه ، الى تقديم تنازلات أدت ، في نهاية المطاف ، الى وضعه تحت سيطرة هؤلاء النبلاء بالذات . فقد كان في مستطاع لويس الرابع عشر ، على سبيل المثال ، ان يبني القصور الشاسعة والحدائق الخلابة ، وان يفرض في بلاطه طقوسا معقدة ليهيئ كبار نبلائه وحملهم على الطاعة . بيد انه وجد نفسه مضطرا الى الانفاق بجنون ، لان المفروض بالملك ان يكون اثرى الاثرياء . وبما انه كان محاطا باستمرار بافراد الحاشية ، فقد غدا أسير الدائرة السحرية التي رسمها بنفسه . والحال

= مؤلف خطاب في التاريخ الكوني ، ايد السياسة الدينية للويس الرابع عشر وحارب البروتستانتية ، له مواظد وتآبين ومؤلفات لاهوتية تبوئه مكانة مرموقة بين الكتاب الكلاسيكيين . « م » .

لم يتوصل الملوك الى فرض انفسهم ، علنا او ضمنا ، الا يمنحهم الامتيازات الخاصة لاولئك الذين كانوا يملكون من القوة ما يسمح لهم بانتزاع هذه الامتيازات . وقد اسلفنا الاشارة الى الاوضاع التي سادت في اوربا الشرقية ، حيث اضطر الملوك الى التنازل لصالح النبلاء عن حقهم في تطبيق قوانينهم على فلاحهم . فان كان هؤلاء الفلاحون يعتبرون ، مبدئيا ، من « رعايا » الملك ، فقد كانوا فعليا اقل من السيد النبيل . في فرنسا ، بالمقابل ، كان الجميع ، من نبلاء وغير نبلاء ، يعدون من رعايا الملك . لكن في جميع الاقطار ، وفي فرنسا على الاخص ، كانت طبقة النبلاء تتمتع بعدد من الامتيازات ، وفي مقدمتها الاعفاء من تسديد الضرائب . وكانت مناطق بأكملها تتمتع بامتيازات مماثلة في بعض الممالك : فمقاطعتا بروتانيا والازاس كانتا تدفعان ضرائب اقل من بقية مقاطعات فرنسا الداخلية . وكانت بلجيكا ولومبارديا والمجر تتحمل وزرا ضريبيا اخف من الوزر الذي تتحمله النمسا بحصر المعنى . وكانت هذه الاعفاءات تمثل ميزة كبرى للمستفيدين منها ، غير انها كانت تشكل ايضا قيда فعليا على النظام الملكي ، ان لم تقل نقطة ضعف قاتلة .

من جهة اخرى كانت ملامح الدولة الحديثة - اي ملامح الحضارة الغربية - قد بدأت تتكون وتتبلور في ظل الانظمة الملكية . فالعمليات العسكرية الخاصة امست في القرن الثامن عشر ذكرى من ذكريات الماضي . وفي الجيوش النظامية بات الضباط ، شأنهم في ذلك شأن الجنود العاديين ، يخضعون للقوانين العسكرية الصارمة . ومع ان النظام الضريبي ما كان يعتمد مبدأ المساواة ، فقد كان يبدو طبيعيا في نظر الجميع وكان مقبولا منهم على السواء . وقد سجلت الوظائف الرسمية ، والوزارات ومجالس الدولة - أداة السلطة الملكية - ترايدا ملحوظا في عددها . وكانت تشغل ، جزئيا ، من قبل النبلاء الذين تحولوا ، من جراء عملهم هذا ، الى موظفين لدى الدولة بدلا من ان يكونوا سادة فحسب . كما كانت

هذه الوظائف تشغل أيضا على نطاق أوسع من قبل أبناء الطبقة الوسطى الذين ازدادوا ، في البر الأوروبي ، قوة وتعدادا بفضل تأزرهم مع الحكم أكثر مما بفضل نشاطهم الاقتصادي المحض . هذه الأجهزة الحكومية ، مع ملاكها من الموظفين المتمرسين ، المتقاضين اجرا ثابتا ، والعاملين بكامل أوقاتهم ، انتشرت وتوسعت في الملكيات الكبرى — في فرنسا ، بروسيا ، نواة « الأقاليم الوراثية » في الامبراطورية النمساوية — أكثر منها في الاقطار غير الملكية أو في الاقطار الأكثر تقدما ، كانكترا وهولندا حيث كانت المشاركة العابرة وعلى طريقة « الهواة » في شؤون الحياة العامة هي الرائجة .



في وسعنا ان ننظر الى مجتمع القرن الثامن عشر من منظور آخر : من منظور الكنيسة . فلطالما أكدت الكنيسة ، بصفتها سلطة روحية ، ان ميدانها — العناية بالنفوس — لا يقع في حال من الاحوال تحت سلطة الحكم . بيد ان الدين المسيحي ارتبط ارتباطا وثيقا منذ القرون الاخيرة من حياة الامبراطورية الرومانية ، بالسلطة الزمنية . وكان يفترض في جميع الاوروبيين (باستثناء اليهود طبعا) ان يكونوا مسيحيين بعد آخر موجات التنصير التي انتهت في القرن الحادي عشر . وهكذا أدخلت المسيحية عنصر تجانس هام الى الحياة الأوروبية ، عنصرا افتقدته ، على سبيل المثال ، حضارات الهند والصين الكبرى . بيد ان ادخال هذا العنصر كلف ثمنا لا يستهان به ، اذ كان ينطوي على مبدأ الانتماء الالزامي الى هيئة او جسم من المؤمنين . وفي الفترة التي نحن بصدها ، كان هذا الجسم قد تخلع بعض الشيء ، اذ ان بعض الاوروبيين كانوا كثالكة ، وبعضهم الآخر لوثرين أو كالفينيين أو انفليكانيين . لكن ما من دولة ، أصفيرة كانت أم كبيرة، املكية

كانت أم جمهورية ، اذات نظام استبدادي أم دستوري، الا وكانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بديانتها الرسمية . وبالمقابل كانت الكنيسة تمنح بركتها للدولة ، وتدعو المؤمنين الى طاعة السلطة الشرعية [1] وتفرض رقابتها على الاخلاق ، وتسمى ، في افضل الاحوال ، الى اصفاء الطابع المسيحي على ممارسة السلطة ، وفي اسوأها ، الى حماية مصالحها الزمنية الخاصة . في انكلترا ، كان الاساقفة الانجليكانيون يشغلون مقاعد خاصة بهم في مجلس اللوردات . وفي المجر وبولونيا كان للمطارنة الكاثوليكية مقاعدهم في المجالس التمثيلية، أي « السديت » . وفي امستردام وجنيف كان القساوسة البروتستانتيون يمارسون نفوذا عظيما ، اذ ان العلمانيين البروتستانتين كانوا وحدهم اهلا لدخول مجالس الحكم . وكان رجال الاكليروس يمثلون ، تقليديا ، الطبقة الاولى . وهذا التصور لا يزال سائدا في اوساط الكاثوليكية ، وعلى الاخص في فرنسا . وكانت العلاقة بين الكنيسة والدولة في ظل الانظمة الملكية يرمز اليها بالتتويج - بالتكريس في فرنسا - وهو عبارة عن احتفال ديني يقسم الملك في اثنائه بالدفاع عن حيض الدين وبانصاف رعاياه . وكان المجتمع والحكم « مسيحيين » . فعن ملك فرنسا كان يقال ، رسميا ، انه **الملك المسيحي جدا** ، وعن ملك اسبانيا انه **الملك الكاثوليكي** . وقد حافظ ملك انكلترا ، حتى بعد خروج هذا البلد من حظيرة الكاثوليكية ، على لقب كان احد الباباوات قد منحه فيما مضى لاحد ملوك الانكليز : **حامي الايمان** .

في بريطانيا ، وفي الاقاليم - المتحدة ، وفي بعض مناطق المانيا ، كان يسود تسامح ديني شرعي ، لكن كان هنالك ايضا اجماع على التسليم - على الصعيد العملي على الاقل - بأن السلطة العامة وقف على الاشخاص الذين ينتمون الى الدين الرسمي . وكان هذا التقليد حصيلة العواصف الدينية التي هبت على اوربا قبل قرن او قرنين من الزمن . ولئن تعزز هذا التقليد وتوطد في القرن الثامن عشر ، فانما بفعل التفاوتات الاجتماعية

لا الحماية الدينية ، وذلك لان الاقليات الدينية جنحت ، مع مرور الزمن ، الى تشكيل فئات من مستوى اجتماعي دون . البروتستانتيون غير الانجليكانيين في انكلترا ، والمينونيون (٤) والكنائس في الاقاليم - المتحدة ، والبروتستانتيون في فرنسا ، كانوا يعدون ، بوجه عام ، اشخاصا متوحشين وغريبي الاطوار . وفي انكلترا كان الانجليكانيون وحدهم اهلا لشغل وظيفة في القوات المسلحة ، ولتولي ادارة مصرف انكلترا وشركة الهند وللانضمام الى اتحاد حرفي . وللحصول على شهادة من جامعة اوكسفورد او كامبردج . وثمة حواجز مماثلة كانت تحمي مصالح البروتستانتين اللوثريين في الاقاليم - المتحدة . وفي مدينة فرانكفورت الحرة ، كان السكان على مختلف اديانهم وطوائفهم يعيشون في امن وسلام ، لكن اللوثريين وحدهم كانوا يشاركون مشاركة فعالة في ادارة شؤون المدينة . وثمة مثل كان يقول ان اللوثريين يحكمون ، والكنائس يصلون ، والكالفينيون يثرون . وقد اسقط هذا القول المأثور من الحساب اليهود مع ان عددهم لم يكن ضئيلا . اما في فرنسا ، حيث كان هنري الرابع قد سخر سلطته المطلقة لفرض سياسة تسامح وحلم ازاء البروتستانتين في عام ١٥٩٨ ، وحيث عمد لويس الرابع عشر بدوره الى استخدام سلطته في عام ١٦٨٥ لفرض الامتثال للكنائس ، فلم يكن للبروتستانتين من وجود شرعي حتى القرن الثامن عشر ، وما كان لهم بالتالي حق في الزواج وفي الارث مع انهم كانوا يمثلون خمس السكان تقريبا . لكن بعد عام ١٧٥٠ خفت حدة العداءات الدينية في سائر الانحاء . وقد استغل فولتير في عام ١٧٦٢ قضية كالاس الشهيرة ، اي قضية اتهام جان كالاس بقتل ابنه ليمنعه من اعتناق المذهب الكاثوليكي ؟ ليشن هجوما على الكنيسة الكاثوليكية ، وليدعو الى

(٤) المينونيون ، انصار بدعة طالبت بتجديد المعمودية ، نادى بها مينز سيمونز في القرن السادس عشر .

الحلم والتسامح ، وليطالب باصلاح اصول المحاكمات المتبعة من قبل المحاكم الجنائية في فرنسا . ولنا من الاسباب ما يحملنا على الاعتقاد بأن اداة كالاس كانت تعبر عن خوف من تملل اجتماعي أكثر منها عن رغبة في التحريض والاستعداد الديني . فقد كان شعور يمثل هذا الخوف راود الفرنسيين في تولوز عندما ثار الفلاحون البروتستانتيون احتجاجا على الحرب ضد انكلترا وبروسيا البروتستانتيتين . والواقع انه بعد هذه القضية اهتدت المحاكم الفرنسية الى وسيلة تسمح لها بالاعتراف بزواج البروتستانتين وبحقهم في الارث ، الى ان اقر النظام الملكي هذين الحقين في عام ١٧٨٧ . بيد ان المساواة الكاملة امام القانون بين ابناء الاديان المختلفة لم يكن معترفا بها في أي دولة من دول اوروبا قبل عام ١٧٨٩ .

على الرغم من صعوبات التعميم في هذا الميدان ، يسفنا ان نقول ان البلدان البروتستانتية والكاثوليكية كانت تشابه على أكثر من صعيد آخر . فالكنيسة هي التي كانت تصادق على الزواج في جميع الاقطار الاوروبية . ولم يكن هنالك زواج مدني أو طلاق . وكانت دور الايتام والمستشفيات تدار من قبل رجال الدين . وكانت الكنيسة تسعى الى فرض رقابتها على الفكر والاخلاق . وقد أجمعت جينيف البروتستانتية وفرنسا الكاثوليكية على اداة مؤلفات روسو بعنف متماثل . وكان التعليم ، هو الآخر ، باشراف رجال الدين . ولئن كانت الجامعات في ايطاليا والمانيا تتمتع بقدر من الاستقرار ، فقد كانت في فرنسا عبارة عن مؤسسات كاثوليكية ، تماما كما كانت اوكسفورد وكامبردج مؤسستين انجليكانييتين . وفي انكلترا وفرنسا كان الحكم هو الذي يعين الاساقفة ، كما ان تعيين كهنة الابرشيات كان ، في كثير من الاحيان ، من صلاحيات العلمانيين أو نبلاء المنطقة ، ولم يكن يخضع للكنيسة . وفي فرنسا ، كان صفار الكهنة من اصل فلاحي على وجه العموم ، في حين كان قساوسة الريف في انكلترا اقرب

الى طبقة النبلاء . لكن في البلدين كليهما كانت المطرانيات تسند الى أبناء الطبقات العليا . وهكذا كانت الاسقفيات الانغليكانية ، في عام ١٧٨٩ ، وفقا على الارستقراطية العليا ، كما كان اساقفة فرنسا - وعددهم مئة تقريبا - من النبلاء جميعا .

كانت الكنيسة ، كمؤسسة ، اقوى في البلدان الكاثوليكية منها في البلدان البروتستانتية . حيث فقدت الكنائس املاكها اثناء حملة الاصلاح البرتستانتي وغدت تابعة اكثر لحكوماتها الخاصة . وبما أن الكليروس البرتستانتي كان يتكون % علاوة على ذلك ، من رجال متزوجين واصحاب أسر ، فانه ما كان يتميز كثيرا عن بقية المجتمع من حيث السلوك والآراء . وقد عانت الكنائس البروتستانتية من التشرذم المتكرر . ففي انكلترا ، كان هنالك ، الى جانب الكنيسة الانغليكانية ، طوائف الكويكرز ، والابرشانيون (٥) ، والكالفانيون ، والمعمدانيون ، والميتوديون (٦) . وفي البر الاوروبي كانت هنالك طوائف المورافيين (٧) ، والمينونيين % واللوثريين . وهذه التعددية الطوائفية ، التي بلغت اقصاها في اميركا البريطانية ، جعلت المواقف - من المسائل اللاهوتية على الاقل - أكثر تسامحا في البلدان البروتستانتية منها في البلدان الكاثوليكية .

كان للكنيسة الكاثوليكية مصادر قوة وضعف أخرى . كانت تقوم على اساس تنظيم هرمي قوي ، يتربع على قمته الحبر الاعظم . وان كانت عصمة البابا عن الخطأ لم تقر بعد كعقيدة من عقائد المذهب الكاثوليكي ، فان المكانة التي كان يتمتع بها الحبر الاعظم كانت تجعل منه مرجعا للاساقفة في نزاعاتهم مع حكومات

(٥) طائفة بروتستانتية تدعو الى ان يكون لكل ابرشية استقلال ذاتي . «م» .

(٦) انصار الحركة الاصلاحية البروتستانتية التي قادها تشارلز وجون ويزلي في عام ١٧٢٩ وسعت الى احياء كنيسة انكلترا . «م» .

(٧) انصار بدعة ظهرت في بوهيميا في القرن الخامس عشر . «م» .

بلادهم . وكان الاساقفة كافة يعدون ، في كل مكان ، مسن الشخصيات العامة المرموقة . وكان اسقف روما ، بصفته بابا ، عاهلا دنيويا ، يحكم ايطاليا الوسطى والولايات البابوية . وكان يملك ايضا افينيون ، تلك الارض البابوية المحصورة ، الواقعة في جنوب فرنسا . وكان الاساقفة الالمان هم ايضا من الحكام الدنيويين ، وعلى الاخص رؤساء اساقفة كولونيا ، ماينز ، تريفز ، وكذلك بطريرك سالزبورغ ، وآخرين .

في العالم الكاثوليكي كان هناك ، الى جانب الاساقفة والكهنة ، رهبانيات للذكور وللانات ، تقيم عناصرها في الدير ، او تبذل نشاطاتها بين الناس ، كاليسوعيين الذين كانوا يشرفون على ادارة العديد من المدارس . وكان الاكليروس ، ككل ، يملك ثروات طائلة . لكن ان كان الاساقفة ورؤساء الدير ينعمون بمداخيل كبيرة ، فان صغار الكهنة والرهبان كانوا بالمقابل يعيشون في حالة من الفقر . وكانت ثروة الكنيسة الطائلة تزج بها طرفا في صفقات مالية متنوعة ، الامر الذي جعل من بعض رجال الكنيسة رجال أعمال لا دين لهم وكانت املاك الكنيسة مغطاة من الضرائب بصورة عامة . وكان للكنيسة قانونها الكنسي ومحاكمها الكنسية ، بغية تأمين حماية املاكها ، وفرض رقابتها على رجال الدين ، وتوجيه المؤمنين . وكانت الكنيسة الكاثوليكية اكثر عدوانية من الكنيسة البروتستانتية فيما يتعلق بفرض الرقابة على الآراء المعلنة ، وبمنع المؤلفات التي تعتبرها ضارة ، وبتطبيق العقيدة . مع ذلك فان محاكم التفتيش لم تلعب دورا هاما الا في اسبانيا .

غير ان هذه الايجابيات - الثروة ، السلطة ، التنظيم ، روح التضامن والاستقلالية - كانت في الوقت نفسه نقطة ضعف ، اذ انها كانت تجر الكنيسة الكاثوليكية الى الدخول في صراعات دائمة مع الحكام ومع الرأي العام . وهكذا كان الشعور المناهض لرجال الدين ، بل للدين بوجه عام ، اكثر حدة في البلدان الكاثوليكية

منه في البلدان البروتستانتية . وقد راح صفار الكهنة ، ممن يعيشون مع أبناء رعيتهم ويقاسمونهم حياة البؤس والشقاء ، يوجهون انتقاداتهم الشديدة لكبار رجال الدين في الارستقراطي النشأة . وقد دخلت الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا وايطاليا في صراع مع الجنسية (٨) ، تلك الحركة المعقدة المدعومة من قبل بعض الاساقفة المعارضين للسلطة البابوية ، ومن قبل بعض اللاهوتيين الاوغسطينيين ومن قبل اعداد كبيرة من المؤمنين الذين كانوا يأخذون على الكنيسة اثراءها المفرط ، وانغماسها في حياة الدور والقصور ، بل فسادها ايضا . ومع صدور البراءة البابوية التي اتهمت الجنسية بالهرطقة ، وذلك في عام ١٧١٣ ، ازداد هذا الصراع عنفا وحدة . وقد كان للاجراءات التي تم اتخاذها طيلة خمسين عاما في فرنسا لتأمين تطبيق هذه البراءة البابوية ، اثر سلبي على سمعة الكاثوليكية ضاهى في خطورته اثر كتابات فولتير والموسوعة . ولعبت الضغوط الجنسية دورها في طرد اليسوعيين من فرنسا في عام ١٧٦٣ ، ثم في حل رهبانيتهم من قبل البابا في عام ١٧٧٣ ، بتحريض من الحكومات الكاثوليكية . وفي المانيا حارب رؤساء الاساقفة البابا في اطار الحركة المعروفة باسم الفيرونيانية . وفي امبراطورية آل هابسبورغ ، شن الامبراطور جوزيف الثاني حملة مناهضة للكثلكة استبقت الثورة الفرنسية بفترة قصيرة . فدور الكنيسة في المجتمع تحول الى مشكلة شائكة في كل ارجاء أوروبا ، وكانت هذه المشكلة تزداد حدة مع تنامي نفوذ الكنيسة وتعاضم سلطانها .



مجموعة أخرى من المؤسسات ، تظاهي الكنيسة في قوة انتشارها ، وتتفوق على النظام الملكي في شموليتها ، تواجدت في

(٨) مذهب اخلاقي مسيحي متشدد يقول بالجبرية وبنان النعمة الالهية وقف على فئة دون أخرى . وقد أسس هذه الحركة الدينية جنسينوس . «م» .

شئى أرجاء أوروبا دونما استثناء . ويصعب علينا فهمها اليوم لأنها مثلت ، على وجه التحديد ، ما أطاحت الثورة وقضت عليه . وهذه المؤسسات ، التي كان يجمع بينها تصور مشترك ، كانت تبدو في المظهر المتنوع التالي : أقطاع ، سلطات وسيطة ، هيئات نظامية ، طبقات ، امتيازات ، رتب ، اوضاع قانونية ، وحریات .

ان ما اتفق الجيل اللاحق على تسميته باللامساواة كان من لحمة نسيج المجتمع بالذات . وكان يتلخص في توزيع متفاوت للادوار والامتيازات في اطار نظام تراتبي . فكان الناس ، في كل مرتبة من المراتب ، يطنون عن احترامهم للذين هم في مرتبة أعلى . وكان للناس جميعا حقوق معترف بها من قبل القانون او من قبل الاعراف ، غير ان هذه الحقوق كانت تتباين وتتفاوت . كانت رهن الفئة الاجتماعية التي ينتمي اليها الشخص . فكانت نوعية وعينية . فتمتة حقوق متباينة كانت تترتب على تباين الانتماء المذهبي ، وكذلك على الانتماء المهني . فلم يكن يحق للنبل ، مثلا ، ان يكونوا اعضاء في الروابط الحرفية ولا ان يمارسوا تجارة الفرق عن طريق فتح الدكاكين : فمشاربهم من جهة ، ونفور البورجوازيين من منافستهم من جهة اخرى ، كانت تحرم عليهم ذلك . وكان الرأي السائد ان النبلاء جبلوا على قيادة البشر ، وان مهمتهم تنحصر في قيادة الناس ، ان في القيادة العسكرية وان من خلال مناصب الدولة والكنيسة العليا . ولم يكن يحق للفلاح ان يشيد طاحونا في قريته ، لان هذا الحق كان وقفا على السيد المولى . وكان اعضاء الروابط الحرفية يتمتعون وحدهم بحق ممارسة مهنتهم الخاصة : لم يكن يحق لشخص من الاشخاص ان يفتح ورشة خياطة او بناء ما لم يكن عضوا في رابطة حرفية . وازالة هذه الحواجز في انكلترا في القرن السابع عشر كانت من جملة الاسباب التي أدت الى تفوق نشاطها الاقتصادي في القرن الثامن عشر . وكانت حقوق الملكية العقارية تخضع هي الاخرى لتفاوتات نوعية . ففي انكلترا كان

حق انتخاب نائب للبرلمان وقفا على الملاكين الاحرار . وفي فرنسا كان للفلاح المالك وللسيد المولى حقوق مختلفة في الارض الواحدة . وفي اوربا الشرقية كانت حقوق ملكية البورجوازيين والنبلاء متباينة ، ولم تكن قابلة للتبادل فيما بينها .

في تعليقات على قوانين انكلترا ذكر السير وليم بلاكستون ، في معرض تحليله « حقوق الشخص الانساني » ، ما يقارب اربعين مستوى للاوضاع الشخصية ، تتراوح بين وضع الشغل وبين وضع الدوق . وقبل الثورة كانت القوانين الفرنسية ، المختلفة اساسا من مقاطعة الى اخرى ، تضع تصنيفات مماثلة مستوحاة من مفهوم الطبقات الثلاث : طبقة رجال الدين ، طبقة النبلاء ، والطبقة « الثالثة » . وقد كرّس القانون البروسي الذي نشر في عام ١٧٩١ - كان يوشر بتدوينه في عهد فردريك الاكبر - فصولا على حدة لحقوق النبلاء ، وسكان المدن ، والفلاحين ، ورجال الاكليروس ، والموظفين ، وغيرهم من المواطنين . وقد نص القانون البروسي ، الذي لم يكن يختلف على هذا الصعيد عن قوانين معظم اقطار اوربا ، على ان حقوق الشخص تابعة « لولده » او لوضعه ، او لعمله الرئيسي » . وعلى ان الاشخاص الذين تتماثل شروطهم ، والذين يتمتعون بالتالي بحقوق متساوية ، يشكلون طبقة داخل الدولة . بيد ان حقوق هذه الطبقات المختلفة لم تكن متساوية .

كان يحق للملك او للحكومات ان تمنح الحقوق بل ان تبيعها . بيد ان الحقوق كانت ، مبدئيا ، تتوارث في غالبيتها . كان من المسلم به ان املاك الفرد - حتى ولو كان هو الملك بالذات - ووضعه القانوني ، ومرتبته ، ومكانته في الحياة ، وعمله ، هي امور مورثة عن والده . ومن نافل القول ان هذا المبدأ ما كان ينطبق على المناطق التي تاثرت اكثر من غيرها بالتغيير ، وباقتصاد المال والحراك الاجتماعي . كانتكلترا على سبيل المثال ، او العديد من المناطق الفرنسية والمدن الكبرى مثل امستردام او فيينا . ولم يكن هذا المبدأ يتناسب مع تطور الادوار الاجتماعية الجديدة في

حقل الصحافة ، والعمل الادبي ، والمهن الحرة ، والعلم ، وعالم المال ، والاشكال الجديدة للمنشأة الاقتصادية . ولم تكن فكرة الارث او المكانة الاجتماعية تتمشى ايضا مع فكرة النوعية او الفعالية ، حتى في مضمار الانشطة القديمة كالحكم او الزراعة . فعدم جدارة الملوك الذين يرثون العروش عن آباءهم كان موضع تهكم وسخرية من قبل نقاد النظام القائم ، الذين كانوا يقعون احيانا في المبالغة .

كان الناس على درجات ، في ارجاء اوروبا كافة ، وكانت مساهمتهم في الشؤون العامة متفاوتة، تتباين بين مرتبة وأخرى. ففي جنيف ، المدينة - الدولة المستقلة التي كانت تعد ٢٥ ألف نسمة، كان هنالك **مواطنون** يتمتعون بحق ممارسة الوظائف العامة ، و**بورجوازيون** لا يتمتعون الا بحق الانتخاب ، و**سكان** مخولون حق ممارسة بعض المهن وانما مجردون من كل حق سياسي ، وأشخاص من **مواليد** المدينة كانت حقوقهم محدودة اكثر بعد ، وأخيرا **فلاحون** و**رعابا** يعيشون خارج جدران المدينة. وكان المجلس الحاكم في امستردام يتألف من ستة وثلاثين شخصا يحكمون مدى الحياة، ويختارون بأنفسهم ورثتهم. وفي البندقية، التي كانت تعد ١٣٠ ألف نسمة ، كانت ممارسة الوظائف الرسمية وقفا على النبلاء . والحال لم يكن هنالك سوى ١١١ أسرة نبيلة في عام ١٧٩٦، أي أقل من نصف العدد الذي كان موجودا في اوج العصر الوسيط . وفي مقاطعة الفريتمورغ ، التي اشتهرت بفعالية حياتها السياسية ، كان ألف وخمسمائة شخص فحسب من أصل ستمئة ألف نسمة، يختارون النواب .

كانت الجمهوريات الارستقراطية والمدن الحرة الاوليفارشية (٩) أقل مواءمة لصعود اشخاص جدد من انكلترا على سبيل المثال ، او من الممالك الكبرى في البر الاوروبي . وفي انكلترا

١٠ (٩)

الاوليفارشية : كلمة يونانية الاصل وتعني حكم الاقلية .

كان عدد المواطنين المساهمين في الحياة العامة محدودا للغاية ، وأغلب الظن انه كان دون عددهم في المجر . فأثر يونغ قدر عدد النخبين البريطانيين بمئتي وخمسين ألف شخص فحسب ، وفي عام ١٧٧٦ أعلن ريتشارد برايس ، بعد دراسة دقيقة ومحصنة ، ان نصف اعضاء مجلس العموم انتخبوا من قبل ٥٧٢٣ شخصا جلهم من الارستقراطيين ، وان وجد بينهم مع ذلك بعض الوجوه الجديدة . وليم بت نفسه ، ابن الكونت شاتهام الشهير ، كان في الواقع من أحفاد شخص مغامر ، كان الشرق مسرح أعماله الباهرة . وفي الدوائر الحكومية للملكيات المطلقة لم تكن المهام الوظيفية تؤدي بمثل روح التزمت المهيمنة على الإدارات الحكومية فسي فرانكفورت وحينئذ . لذلك كانت الجدارة الشخصية تضاهي ، في بعض الأحيان ، عراقة المنشأ في ترقية الموظف . وثمة إدارات بيروقراطية ، كإدارة الطرق والجسور في وزارة الأشغال العامة الفرنسية ، التي كانت تستخدم أشخاصا يتمتعون بجدارات عالية ويتنقلون باستمرار من أقصى البلاد إلى أقصاها ، كانت توفر للطبقات الوسطى فرصا عديدة للتطور والتثقف .

إن الهوة الشاسعة الفاصلة بين أبناء الشعب الواحد كانت تلك التي تفصل بين طبقة النبلاء وبين سواد الشعب . فطبقة النبلاء لم تكن دخلت طور الانحطاط في القرن الثامن عشر . ويمكننا اعتبار طبقة النبلاء الفرنسية ، التي ما كانت تمثل سوى ٢ بالمائة من مجمل السكان ، بما فيها الرجال والنساء والأطفال ، النموذج الكلاسيكي لمعشر النبلاء في أوروبا . وكان بعض النبلاء يحملون ألقابا ، كلقب دوق أو كونت مثلا ، بيد أن معظمهم ما كان يتميز عن سواد الشعب إلا بأداة التعريف المضافة إلى اسمه : دوق بالفرنسية ، فون في الألمانية ، الخ . في انكلترا كان العظماء المئتان ، من رؤساء الأسر الكبرى والأعضاء في مجلس اللوردات ، يتمتعون وحدهم بامتيازات طبقة النبلاء الفعلية . بيد أن كل نبيل ريفي كان يعتبر نفسه ندا للفارس الفرنسي ،

او **للبيدافو** الاسباني ، او **لليونكر** الالماني . وفي القارة الاوروبية كان هنالك ميل الى الصاق صفة النبيل بالاسر الكريمة التي لا تعيش من وراء التجارة او ممارسة المهن الحرة . وفي فرنسا بالذات ، بات كبار القضاة او اعضاء البرلمانات ، المنحدرون من أسر بورجوازية ، يتحلون بالالاقاب ، بل يتزعمون طبقة النبلاء . وكان السادة الهولنديون وشرفاء بيرن وبال ، ووجهاء البندقية ، والاسر الحاكمة في نورمبورغ ، ممن كانوا يحظرون على المواطنين العاديين اعتماد القبعات المزينة بالارياش وحمل السيوف ، ويفرفون من الخزينة العامة لدفع مهور بناتهم ولتسديد نفقات رحلات ابنائهم ، كان هؤلاء يعيشون حياة هي اقرب الى نمط حياة النبلاء منها الى نمط حياة البورجوازيين . وفي المانيا ، اي في الامبراطورية الرومانية المقدسة ، كانت طبقة النبلاء العليا تتمتع بحق السيادة ، وكانت تأتي مرتبتها مباشرة بعد الامبراطور ، في حين كان صفار النبلاء اترابا للاعبان الريفيين في فرنسا. اما في اوربا الشرقية ، حيث كانت النبالة تمثل من خمسة الى عشرة بالمئة من مجمل السكان ، فان هذه الطبقة كانت تضم ما هب ودب ، خلافا لطبقات النبلاء في الغرب التي طالما تافت الى التشبه بها. وقد نص الدستور البولوني لعام ١٧٩١ على ان نبلاء بولونيا لا يتساوون فيما بينهم فحسب ، بل يقفون ايضا على قدم من المساواة مع نبلاء « بقية الاقطار كافة » . وفي **ميثاق النبلاء** الذي أقر في عام ١٧٨٥ ، وعدت كاترين الثانية بأن تضمن «لجميع الاشخاص العريقي المنشأ» منظومة من الحقوق المستوحاة من حقوق النبلاء في الغرب ، كالاعفاء من بعض الضرائب ، وحق النبيل في ان يحمل اسم الاراضي التي يملكها .

كانت كلمة « نبيل » تعني في اوسع معانيها « عدم الانتماء الى العامة » ، اي الى سواد الشعب . وكان الناس يسعون جاهدين للخروج من صفوف العامة . ففي انكلترا ، كان اي شخص حسن المظهر ولائق التصرف ومهذب الكلام ، يعد « جنتمانا » على صعيد

العلاقات الاجتماعية العادية على الأقل . اما في المدن السويسرية، حيث كان الجميع يعرفون اصول بعضهم بعضا، فكان يتعذر على غير النبلاء ادعاء أصالة النسب . في ألمانيا ، كان البورجوازيون ميالين الى الاحتفاظ بوضعيتهم الاصلية ، كما كانت اتصالاتهم بطبقة النبلاء العقاريين محدودة . في فرنسا ، كان الوضع اكثر دقة . ففي هذا البلد الكبير ، الذي راجت فيه عادة الاختلاط بالاجانب ، والذي كان البورجوازيون المثقفون فيه ، والحائزون على تربية مماثلة لتربية النبلاء ، أكثر من ان يحصوا ، ارتفعت اصوات عديدة ، منذ عهد لويس الرابع عشر ، تشتكي من الذين يدعون زورا الانتماء الى طبقة النبلاء ويحملون بهتاناً لقباً من الانقلاب . فالمدعوب . ا. كارون ، وكان ابناً لساعاتي ، ما كان يشعر بالارتياح الا في الاوساط الراقية التي دخلها تحت اسم كارون دو بومارشيه (١٠) . و ب. ا. دوبون ، الذي كان هو الآخر ابن ساعاتي باريسي، والذي عرف كرجل اقتصاد، وكثوري معتدل ، وكمؤسس للأسرة الصناعية الاميركية الشهيرة ، اختار بدوره لنفسه اسم دوبون دو نومور . وقد استلمات لازار كارنو (١١) كيما يعيش في شجرة عائلته على اسم نبيل يسمح له بالزواج من فتاة كانت ارقى منه مرتبة اجتماعية . وعندما باءت جهوده بالفشل ، تحول الى نصير متحمس للجمهورية وعقد على فتاته .

خارج انكلترا ، كان القانون هو الذي يحدد وضع النبلاء المقترن بحقوق وامتيازات نوعية خاصة . كان بعضها فخريا، كحق حمل السيف مثلا ، او وضع شعار النسب على عربة النبيل

(١٠) كارون دو بومارشيه (١٧٣٢ - ١٧٩٩) كاتب فرنسي اشتهر بمغامراته ومضارياته ، مؤلف خلاق اشبيليا و زواج فيقارو .
« م » .

(١١) لازار كارنو (١٧٥٣ - ١٨٢٣) ، من رجال الثورة الفرنسية ورياضي شهير . كان من رواد الهندسة الحديثة ، ومن مؤسسي جيش الجمهورية الفرنسية باعتباره عضوا في لجنة السلامة العامة .
« م »

الشخصية ، او الانفراد بمرجع في الكنيسة . وكان بعضها الآخر ذا فائدة عملية . وكانت هذه الحقوق تختلف من قطر الى آخر ، وكانت تتوقف على النفوذ الشخصي اكثر منها على الاوضاع القانونية الفعلية . ومن جملة هذه الحقوق : الاعفاء من الضريبة (او تسديد ضرائب تختلف عن تلك التي يسددها الناس عامة) ، وأفضلية الحصول على المناصب القيادية في الجيش والبحرية والدبلوماسية والحكم ، وحق مقاضاة الفلاحين ومحاكمتهم (كان هذا الحق اكثر شمولاً في قصور النبلاء منه في القصور التي يملكها بورجوازيون محدثو نعمة) ، وحق التقاضي امام المحاكم العليا ، وحق البكورية الذي كان يسمح للأسر الارستقراطية بالاستمرار ويتجنب تجزئة املاكها ، اذ ان الابن البكر كان يرث وحده هذه الاملاك ، في حين كان اشقاؤه يتوظفون له او ينخرطون في صفوف الاكليروس ، وشقيقاته يحصلن على مهر محدد او يجبرن على الدخول الى الدير .

يبدو ان اكثر هذه الامتيازات اهمية وفخرية كان حق النبيل في ان يكون من رجالات الحكم . وكان هذا الحق يرتدي اشكالا مختلفة . ففي الجمهوريات والمدن الحرة ، كانت طبقة الاشراف تنفرد في شغل « المجالس » - مجالس العشرة ، او الخمسة والعشرين ، او الستين او المئتين ، نظرا الى تباين عدد اعضاء المجالس من مدينة الى اخرى . وفي بولونيا وبوهيميا والمجر ، كان مجلس الاعيان وقفا على العظماء والاساقفة ، والبرلمان وقفا على النبلاء المنتخبين من قبل اقرانهم فحسب . وفي انكلترا كان عظماء المملكة يحتكرون مقاعد مجلس اللوردات بموجب حق شخصي ووراثي . وفي مجلس العموم ، كانت أسر معروفة تنفرد في تمثيل مقاطعاتها جيلا بعد جيل بفضل نفوذها السياسي او صكوك ملكيتها . وفي فرنسا كادت البرلمانات ، التي كانت تدعي حق ممارسة ضرب من السلطة التشريعية المنبثقة عن مهامها القضائية ، ان تكون وراثية مئة بالمئة من جراء تطبيق مبدأ الملكية

عليها . فمقاعد هذه البرلمانات ، التي كانت خاضعة للبيع وللشراء ، كانت تنتقل من شخص الى آخر عن طريق الوراثة بوجه عام ، بحيث ما كان شاغلوها لا يعينون تعيينا ، ولا ينتخبون انتخابا ، لذلك وجدناهم يفاخرون باستقلاليتهم ويتباهون . وفي مقاطعتين فرنسيتين ، هما مقاطعة بروتانيا ومقاطعة لانغدوك ظلت الهيئات التمثيلية القروسطية القديمة تعقد جلساتها طوال القرن الثامن عشر . وكانت بعض المدن الحرة تمثل الطبقة الثالثة . وفي لانغدوك ، كانت الغلبة للاساقفة ، غير انهم كانوا ينتمون جميعهم الى اسر نبيلة . وفي بروتانيا ، كان يحق لجميع نبلاء المقاطعة ان يشاركوا شخصا في اعمال تلك الهيئات التمثيلية . لكن في فرنسا ، بمجملها ، لم يطرح امتياز الوصول الى الحكم على نحو حاد قبل عام ١٧٨٩ . فهيئة الطبقات الثلاث لم تجتمع منذ عام ١٦١٥ ، وكانت البلاد تتقبل بلا تدمر مبدأ انفراد الملك ووزرائه في حكمها . وقد ادى بعث نظام الطبقات الثلاث من جهة اولى ، والحاح طبقة النبلاء من جهة اخرى ، وهي ثاني طبقة في المملكة ، على المطالبة في عام ١٧٨٩ بتأليف مجلس منفصل من النبلاء بالوراثة والمنتخبين من قبل اقرانهم فحسب ، ادى هذان السببان مجتمعين الى التعجيل في انفجار الثورة .

ان الهيئات التمثيلية والطبقية ، والمجالس ، والبرلمانات ، والكنيسة الفاعلة من خلال اساقفتها ، والسلطات المحلية في الاقاليم المستقلة ذاتيا والمدن الحرة ، كل ذلك كان يؤلف ما اسماه مونتسكيو في كتابه **روح الشرائع** « السلطات الوسيطة » . كانت تشكل هيئات نظامية ، وراثية الى حد كبير ، ترسي اساس شرعيتها في التقاليد او في المواثيق المبرمة في الماضي . ولم تكن هذه الهيئات خاضعة لانتخاب من الاسفل ولا لتعيين من الاعلى . وكانت هي التي تضطلع بمهام الحكم في الجمهوريات وفي المدن الحرة . اما في الممالك فكانت هذه الهيئات النظامية هي « الوسيط » بين الملك ورعاياه ، وكانت تعتبر نفسها من جراء ذلك

مكلفة بصيانة الحرية من الاستبداد : فقد كتب مونتسكيو (وكان من النبلاء ، وعضوا في برلمان بوردو) يقول : « الفوا امتيازات السادة والاكليروس والنبلاء والمدن في الملكيات تحصلوا ، بسرعة ، اما على دولة شعبية واما على دولة مستبدة » . وقد غدا هذا المذهب ، خلال العقود التي سبقت الثورة ، العقيدة السياسية للطبقة الارستقراطية في اوروبا برمتها ، وألف ، بعد قرن من الزمن ، جوهر فكر الكسي توكفيل . كان هذا المذهب عبارة عن نظرية تقول بالتعددية السياسية او بلامركزية السلطة الداخلية ، بل بأكثر من ذلك ايضا ، اذ كانت تلح بوضوح على وراثية المنصب ، وعلى الحقوق الخصوصية ، وعلى الاشكال « المستقلة » للسلطة . وكان ايضا مذهبا محافظا ، اذ ان السلطات الوسيطة كانت تقف حجر عثرة في وجه معظم الاصلاحات التي يقترحها الملوك ووزرائهم ، ان في مضممار السياسة الضريبية في فرنسا ، وان في مضممار القضاء والمحاكم في ميلانو ، او القنانة في امبراطورية آل هابسبورغ .

كان دعاة الإصلاح في القرن الثامن عشر قد أوجدوا مصطلحا — له مدلول تزديلي — لنعت مجمل تلك السلطات الوسيطة ، المضطلة بدور هدام بوجه عام ، والقائمة على مبدأ اصالة المنشأ والمرتبة والوراثة والنظام الزراعي المولوي . كان هذا المصطلح هو : « الفيودالية » (١٢) . وكان يشير ، في وقت واحد ، الى نسج الحياة والى المؤسسات القوية التي كانت تنتصب بين العاهل ورعاياه وتحول دون تحديث الدولة وقرار المساواة بين المواطنين امام القانون . وهذه « الفيودالية » هي ما ستقضي عليه الثورة في فرنسا واوروبا ، عندما ستحصر مبدأ الوراثة بالملكية الخاصة وحدها ، وعندما ستشرع ابواب الحياة العامة امام التنافس الحر « للفضائل والمواهب » وامام امكانات التطور التي باتت توفرها انوار العصر .

مع انه من العسير تعريف كلمة « انوار » ، فمن المؤكد ان نوعا من الثورة الثقافية حصل في القرن الثامن عشر . وقد اقترنت هذه الثورة باسماء عدد كبير من الفلاسفة : مونتسكيو ، فولتير ، ديدرو ، روسو ، هلفسيوس ، ودولباخ في فرنسا ، هيوم وغيبون في انكلترا ، بيكاريا وفيلانجييري في ايطاليا ، ليسينغ وكانط في المانيا ، لومونوسوف في روسيا ، فرانكلين وجيفرسون في اميركا . بيد ان **الانوار** ذهبت الى ابعد بكثير من هذه الاسماء الكبيرة وتأثيرها . فقد تمخضت عن خلق جيل راح ينتقد بعنف وحدة المؤسسات التي اسلفنا الاشارة اليها . ولم تكن المشاعر التي تحرك هذا الجيل هي مشاعر تدمير سلبي ، وانما كان يحده ايمان بقدرته على اقامة مجتمع افضل في مستقبل قريب . وربما كانت فكرة التقدم هي في اساس هذه العقلية الجديدة .

ادانت الانوار بوجودها ، ولو في حدود ، للثورة العلمية التي كانت قامت في القرن السابق ، اي لعصر غاليليو وديكارت ونيوتن المبدع والخلاق . وكان ثمة اجماع على الاعتقاد بان نتائج عملية هامة سوف تترتب على العلم ، وقد امسى اسم فرانسينس ليكون ذائعا بهذا الصدد ، بيد ان وقع العلم المباشر على الابتكار والاختراع كان لا يزال في الحقيقة غير ذي اهمية . وقد اسلفنا الاشارة الى عدم حصول اي تغيير في التجهيزات العسكرية . وعلى الرغم من بعض الابتكارات النموذجية ، كالآلة البخارية ومقياس الزمن والمنطاد والظلم ضد الجذري ، فان دور العلم كان لا يزال ضئيلا ومحدودا .

ان ما انبثق عن الاكتشافات العلمية الكبرى كان في الواقع ضربا من الايمان الجديد في قدرات الفكر البشري ، في قدرات الذكاء او « العقل » . كان نوعا من النظرة النقدية الجديدة للامور ، محورها ضرورة البرهان والملاحظة . وكان هنالك ، بوجه عام ، اجماع على تأييد ما قاله لوك في مقال

في الفهم البشري ، أي التأكيد بأن الاحساس أو الإدراك الفردي للمحيط هو مصدر الأفكار كافة . وثمة نتيجة طبيعية كانت ترتب على هذا الادعاء : فمعظم ما يعتقد به أكثر الناس تابع في الحقيقة لما تعلموه في طفولتهم ممن يكبرونهم سناً ، أو من ذوي الشأن والنفوذ لاحقاً . ومثل هذا الأساس لا يصلح ، على ما كان يرى فلاسفة الأنوار ، للمعرفة الصحيحة أو النافعة . وهذه الرؤية الجديدة كانت تقوض دعائم الموروث وتنازل ، في نظر الساخطين كافة ، من مكانة المؤسسات التي كانت تبرر وجودها بالتذرع بالماضي ، وبالتراث ، وبالوضع الاجتماعي المتعارف عليه ، وبالعرف ، أو كذلك بالرجوع إلى حكمة الأجداد .

كانت الكنيسة ، العظيمة الشأن كمؤسسة وكنظيم ، الخاسرة الكبرى من جراء انتشار هذه النظرة الجديدة . فبالحاجها الدائب على وحي تاريخي ، وعلى ماثور الخلافة الرسولية ، وعلى ضرورة السر وحتميته ، وعلى الأدلة المستقاة من الكتاب المقدس ، تلك الأدلة التي راحت تفقد مصداقيتها باطراد ، غدت الكنيسة تتكلم لغة غريبة على الأذان الحديثة . وكانت ذكرى حروب الدين ، وتاريخ الكنيسة الحافل بحملات الاضطهاد وبالمواقف المتشنجة التي لا تحسب للحلم والتسامح حساباً ، ما يزالان ماثلين في الأذهان . وحتى الأشخاص الذين كانوا يترددون على الكنيسة ويدعون أنهم مسيحيون - هكذا كان شأن أكثرية الناس في الحقيقة - كانوا يسلمون بأن الدين تسبب في أحداث قلائل جمة ، وإن أقل ما يقال في بعض مذاهبه أنها غريبة . وقد اعتنقت الطبقة المثقفة نوعاً من الربوبية (١٣) .

(١٣) الربوبية : الامتناد بوجود إله كسبب أولي لا شخصي للعالم . ويعتبر هربرت أوف تشيربوري (١٥٨٣ - ١٦٤٨) « أباً الربوبية » . وكان أنصار الربوبية في فرنسا فولثير وروسو ، وفي انكلترا لوك ونيوتن وغيرهما ، وفي روسيا راديشيف وأ. بنين وأ. بيرنوف وغيرهم . « م » .

وكان اشد نقاد الدين انفعالا وحماسة يمدونه مجرد اختراع بشري ؟ او ظاهرة اجتماعية تقوم على اساس من الخوف ، او التطير ، او الاحتيال . وقد حاولت الكنيسة ، بكل ما تملكه من قوة ، ان تقضي على هذه الافكار ، بيد انها ما وnt تنتشر ، في فرنسا على الاخص ، في صورة كتابات كانت تنتقل سرا من يد الى اخرى ، ثم في صورة مؤلفات مطبوعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

من هذا المنظور الجديد كان يتعين استبعاد كل معرفة مزعومة وخاطئة ، والاكتفاء بالمعرفة المتصلة بالحقيقة . ولئن كان الخطأ والشر ينجمان ، في معظم الاحيان ، عن المحيط الفاسد والتربية الخاطئة ، فمن الاهمية بمكان تغيير هذا المحيط وتوفير تربية افضل . وقد اهتم العديد من المؤلفات بالطابع التربوي ، ان لم نقل الدعائي . وأعيد نشر اعمال سابقة تتسم بمثل هذا الطابع . وكرست بعض المؤلفات بتمامها لمسألة التربية . ففي كتاب **اميل** ، على سبيل المثال ، وصف روسو كيف ينبغي ان يربى المراهق حسب ناموس « الطبيعة » ويبين ضرورة حمايته من الافكار المضللة التي تبثها التربية التقليدية . اما النظام التعليمي فبقي على حاله . كانت المدارس الابتدائية نادرة ، وكان التعليم الثانوي ، الموقوف على نخبة من النبلاء والطبقات الوسطى ، ينشر الاخلاق والدراسات الكلاسيكية التي جرى تطويرها في عصر النهضة ، وقد تمكن من الاستمرار في ممارسة تأثيره حتى القرن العشرين . وبعد حل رهبانية اليسوعيين ، تمّ ادخال بعض الاصلاحات على مدارسهم ، من فرنسا حتى بولونيا . وكانت هذه الاصلاحات ترمي الى وضع اسس تربية اكثر مدنية ، واكثر « وطنية » ، واكثر اتصافا بالنزعة الاجتماعية . وعلى المستوى الجامعي ، كان بعض الاساتذة يدرّسون العلوم والفلسفة الحديثة والشؤون العامة في كل من المانيا وايطاليا واسكوتلندا . اما جامعات انكلترا

وفرنسا واسبانيا ، المرتبطة بالكنيسة ، فقد ظلت تقليدية للغاية في فروع تعليمها. وقد تخطت حركة **الانوار** ، بوجه عام ، حدود الجامعات . وكانت مؤسستها المميزة هي **الاكاديمية** ، مثل **اكاديمية رويال سوسايتي الانكليزية** ، او **الاكاديمية الفرنسية للعلوم** ، او **اكاديمية دي لنجي الايطالية** .

عرفت الاكاديميات انتشارا واسعا وسريعا في القرن الثامن عشر . وارتفع عددها في المقاطعات الفرنسية . وفي عام ١٧٥٠ اذاعت اكاديمية مدينة ديجون صيت روسو حينما منحته جائزة باسمها على موضوع كانت طرحته في مسابقة . وكان بحث روسو ، **مقال في الفنون والعلوم** عبارة عن نقد **للانوار** . فقد بين فيه كيف ان العقل وحده والمعرفة والحضارة المعقدة امور لا تكفي لان تجعل العالم قابلا للعيش . لكن لئن اعتبرت آراؤه هذه « مخالفة » للمألوف ، فهذا ما يؤكد قوة المعتقدات التي تنطع لنقدها . وقد ظهرت اكاديميات اخرى في البلدان التي كانت تشغل مكانة ثانوية في اوروبا الثقافية : في بروسيا ، وفي روسيا ، وفي فيلادلفيا مع الجمعية الفلسفية الاميركية التي جعلت هدفها « تشجيع المعرفة المفيدة » . وكان اعضاء هذه الاكاديميات يتبادلون رسائل مطولة حول المواضيع العلمية ، وينتخبون اعضاء اجانب ، وينشرون كشوفهم في مجلات واسعة الانتشار ، ويؤلفون شبكة واسعة من الفكر الجديد ، مماثلة الى حد كبير لشبكة اساتذة الجامعات في فترة لاحقة .

سجلت الصحافة ايضا نموا سريعا . وأقبل الناشرون على نشر الكتب باقدام لم يسبق له مثيل . وكان اكثر هذه المؤلفات مكتوبا بأسلوب أدنى الى ان يكون شعبيا ، وباتت اللاتينية ، التي بطل استخدامها مقصورة على ابحاث مجردة ولاهوتية . وقد بقيت الطبقات الشعبية أمية - او شبه أمية - في معظم أرجاء أوروبا . لكن في اوساط الطبقتين

الوسطى والعليا ، انكب اولئك الذين كانوا فيما مضى لا يطالعون سوى الكتب المقدسة او روايات الفروسية ، والذين ما كانوا يفقدون من معرفتهم القراءة والكتابة الا في مسك دفاتر حساباتهم المنزلية والتجارية ، انكب هؤلاء على مطالعة شتى الصحف والمجلات ، الموجهة الى جمهور جديد ، او على مطالعة الكتب الموضوعة من قبل مؤلفين ، من امثال فولتير ، كانوا يعبرون بسخرية لاذعة عن الافكار الاساسية السائدة . واقبلت النساء بدورهن على المطالعة . وافتتحت بعض السيدات صالونات ادبية كانت تدور فيها احاديث ومناقشات حول شتى المواضيع . وتضاعف عدد الرجال المنتمين الى المحافل الماسونية التي انتشرت انتشارا واسعا في سائر ارجاء اوروبا بعد عام ١٧٠٠ . وكانت هذه المحافل مسرحا لمناقشة الافكار الجديدة . وكان يشارك في مساجلاتها رجال دين وعلمانيون ، نبلاء وبورجوازيون على حد سواء . وفيما كان رجال العلم يشيدون اكاديمياتهم ، كان الاشخاص العاديون يؤسسون اندية للمطالعة في عدد من المدن الاوروبية ، وذلك بعيد عام ١٧٧٠ . وكان تأسيس هذه الاندية يتم على النحو الآتي : مجموعة من المواطنين تبادر الى استئجار غرفة او اثنتين ، وتدفع اشتراكا شهريا ، وتشترك جماعيا بمجلات او بصحف ، وتشترى بعض الكتب ، وتعقد اجتماعات بين الحين والآخر لمناقشة مضامينها .

امست المقالة اكثر وسائل التعبير شعبية . وبدءا من منتصف القرن راحت البرلمانات الفرنسية ، الداخلة في صراع مع الملك ، تنشر احتجاجاتها الرسمية او « شكاواها » ، كما تناح للجميع فرصة مطالعتها . وفي السبعينات من القرن الثامن عشر بدأت تنشر على الملأ في انكلترا المساجلات التي تدور بين جدران البرلمان . وفي جميع الاقطار الدينامية ، شرعت قوة جديدة تنمو وتتعاظم شأنها ، دعيت بـ « الرأي العام » . مصطلح جديد لظاهرة جديدة . ومؤداه ان الاشخاص الذين

يجيدون القراءة أصبحوا يهتمون بشؤون الدولة ، وينتقدون مبدأ السرية في مضمار الحكم - سواء أ جاءت هذه السرية من الملوك والوزراء والبيروقراطيين أم من المجالس والجمعيات المتقدمة في جلسات مغلقة - ويتطلعون الى المشاركة في هذا الحكم ، ويطرحون تصورهم للمصلحة العامة ، ويكتشفون ان هنالك اشخاصا مثلهم ، كثيرا ومجهولين وبعيدين ، يطالعون النشرات والمؤلفات حينها ، ويهتمون بالمسائل والقضايا ذاتها .

كانت الحركة الفكرية الجديدة عظيمة التنوع من حيث مضمونها . وكانت تنتقد بشدة الدين المنزل والمنظم ، بيد ان هذا النقد لم يحل دون ان يكون عدد من « المستنيرين » من المسيحيين المؤمنين . ففي جينيف ، كان الاساقفة انفسهم يميلون الى الاعتقاد بأن كالفن غلا وشط الى ابعد مما يجب . وكان بعض الاساقفة الفرنسيين من الفلاسفة الاجتماعيين . وقد حاول بعضهم بكل نزاهة ان يتقي الدين ويطهره من شوائبه . وفي ايطاليا ، وبفعل التأثير المشترك للجنسية والحركة الانوار ، دعا عدد من رجال الدين الى اصلاح الكنيسة والدولة . وفي انكلترا ، كان هيوم وغيبون ثوريين في مضمار الدين ، ومحافظين للغاية في مضمار السياسة . وفي فرنسا ، يجدر بنا ان نصنف مونتسكيو في عداد الارستقراطيين النيرين ، المناصرين لامتيازات الطبقات . اما فولتير فكان من انصار الملكية في مجال الشؤون الفرنسية ، لانه كان يطمح في سلطة ملكية قوية بما فيه الكفاية لتقوى على التصدي للكنيسة ، ولطبقة النبلاء ، ولطالب برلمان باريس المشبوهة . لكن عندما كتب من جينيف ، أصبح اميل الى الجمهورية ، وامتدح المساواة والاخلاق المدنية والحياة البسيطة . وكان روسو ديمقراطيا ، وانما وفق مفهوم خاص يتعين علينا تحديده . فهو لم يكن يغير أي اهتمام لحق الاقتراع العام او للمؤسسات التمثيلية ، بيد انه حاول في

العقد الاجتماعي ، ان يثبت كيف انه يستحيل في المجتمع الحر ان يحكم اي انسان من قبل اي انسان آخر ، وكيف ان كل فرد هو في آن معا رعية ومواطن ، وان السلطة الشرعية لا بد ان تنبثق عن موافقة المحكومين ، وان السيادة تكمن في الارادة العامة في اجماع الامة ، وان الذين يشغلون مناصبا عاما لا يؤدون مهامهم بمقتضى حقهم الخاص ، او حق موروث ، وانما بمقتضى سلطة اوكل بها اليهم ، سلطة تمنح وتسحب . وكانت مثل هذه الافكار قميئة بقلب اوضاع مؤسسات القرن الثامن عشر كافة . لذا قوبلت بالانتقاد والادانة في جنيف كما في باريس . كذلك اثار بحث روسو **مقال في اصول اللامساواة** موجة من الاستنكار والاستهجان في الاوساط المحافظة . وان الاشتراكيين المحدثين ، الذين أعجبهم في هذا الكتاب النقد الذي يوجهه روسو للملكية الخاصة ، ينزعون الى اغفال رسالته الاساسية ، ذات النزعة الاخلاقية الرفيعة ، والقائلة ان رغبة الانسان في السيطرة وفي التملك ، وفي خطف الانظار ، وفي التباهي والعجب بالذات ، وفي ارضاء نزواته ، جميع هذه الرغائب التي تيسرها الحياة المتحضرة ، هي المصدر الرئيسي لمصائب الانسان ومحنه . اما **الموسوعة** الشهيرة التي بادر ديدرو الى اصدارها ابتداء من عام ١٧٥١ ، فكانت عبارة عن مستودع من المعارف والآراء حول مواضيع شتى . معارف وآراء جاءت ، في معظمها ، مناهضة للمؤسسات القائمة وللمعتقدات السائدة ، وانما متصلة في غالبيتها بموضوعيات عملية : الكيفية المثلى لتشغيل مدبغة على سبيل المثال ، او لبناء جسر . وكان عنصر الجدوة فيها يكمن في التصور العقلاني لاشياء هي على هذا قدر من الابتذال ، وفي الكشف عن « سر » المهن العادية ، وفي تعميم افضل الطرق والمناهج المتبعة من قبل اهل الخبرة العالية بغية تحقيق المزيد من الثراء والرفاهية للبشرية . كان الهدف عينه - اي زيادة الثروة وحفز الانتاج - يوجه

الفكر الاقتصادي . وقد تجلّى لدى آدم سميث ، الذي صدر كتابه **ثروة الامم** في عام ١٧٧٦ ، لدى الفيزيوقراطيين الفرنسيين ، ولدى تورغو وغيره من الاداريين الاصلاحيين العاملين في خدمة العديد من الانظمة الملكية . وبما ان اشكال الرقابة الاقتصادية القائمة (الروابط الحرفية ، الشركات التجارية لما وراء البحار ، الشركات الاحتكارية والمنازعة ، انظمة حماية المدن والمقاطعات ، الجمارك المحلية ، الرقابة المفروضة على تجارة الحبوب واسعارها ، المتطلبات النوعية المفروضة على العامل اليدوية) كانت توفر الحماية لمصالح قديمة الوجود واقل جدوى وفعالية ، فقد اجمع دعاة الاصلاح على المطالبة بتشجيع الاقتصاد الحر . والفيزيوقراطيون الفرنسيون هم اول من استخدم مصطلح **دعه يعمل** ، الذي لم يعرف في الواقع رواجاً فعلياً الا بعد مضي قرن من الزمن . وكانت الآراء الجديدة ترمي الى حفز الانتاج باطلاق حرية العمل والتنافس امام قوى السوق ، وباغراء المنتجين بطعم الربح ، وباجتذاب اشخاص جدد الى انواع جديدة من المشاريع الاقتصادية ، وبتسهيل استئجار اليد العاملة من قبل ارباب العمل ، وبتوسيع حقل التجارة بتخفيض التعريفات الجمركية الاقليمية ، وبالفاء ضريبة العبور المفروضة على الانهر والطرق ، تلك الضريبة التي كانت تحد من حركة البضائع وتزيد في اسعارها ، وتؤمن بالتالي مصدراً للدخل للنبلاء تارة وللمدن طورا . وكان من الضرورة بمكان في نظر الاصلاحيين قاطبة ، سواء اكانوا في الحكم ام خارجه ، تصحيح النظام الضريبي وتبسيطه وزيادة مردوديته عن طريق الفاء الامتيازات وانتاج ثروات جديدة . وكانت هذه التغيرات تعني بوجه عام ازالة العبء الضريبي الى كاهل مالك الارض . اما الحكم فقد غدا مطالبا بان يعامل رعاياه لا كنبلاء او كعامة لهم اوضاع قانونية متميزة ، وانما كمكلفين ومالكين يتباينون كمياً بحسب اهمية

ثروتهم ، لا نوعا حسب مرتبتهم او طبقتهم .
على اننا لن نحسن صنعا اذا ما ختمنا عرضنا المقتضب
هذا للأنوار بتعليق على الاقتصاد . فقبل عام ١٧٨٩ ، كانت
العقلية السائدة لدى جيل بأكمله تقوم على الفيرية والترقب
المعطاء . ولئن لم يكن النظام القديم آل حقا الى الشيخوخة ،
فان العديد من ممارساته بدت بالمقابل بالية بائدة . وكانت كلمتا
« الحرية » و « المساواة » تترددان على كل شفة ولسان ،
وكانتا قويتين بما فيه الكفاية لابتعاث سخرة المشككين . وكان
هنالك اهتمام عظيم بالانسان والانسانية ، وكان التيار الانساني
النزعة متصلا وعميق الجذور . وكان التعذيب الجسدي
مستفظعا من الجميع ، لا لانه وسيلة حقيرة ومخزية لانتزاع
الاعترافات فحسب ، بل كذلك لانه يات بعد اسلوبا همجيا منكرا
في معاملة الكائنات البشرية . وبدا ان السعي وراء السعادة -
« السعادة المشتركة » - هو هدف الحياة الدنيا . وقد اصدر
المركز دوشاستلوكس ، وهو ضابط فرنسي شارك في حرب
الاستقلال الاميركية كتابا حمل العنوان المميز التالي : **حول
الهناء العام** . وبعد الثورة الاميركية ، وبعد ان نشرت في اوربا
دساتير الولايات الجديدة ، برز اهتمام شديد بمسألة اقامة أنظمة
حكم على اساس دستوري . فنزعة البيروقراطيين الابويصة
اضحت تثير النفور ، والنزعة الاستبدادية باتت تقابل بالمعداء .
وتبلوت لدى ابناء الطبقة الوسطى رغبة جماعية في المشاركة في
حياة المجتمع ، وفي التحلي بصفات « المواطن » . وبرز مفهوم
جديد لتاريخ العالم عبر عنه كوندورسيه ، الذي حكم عليه
بالنفي في عام ١٧٩٣ ، في بحثه مشروع لوحة تاريخية لتقديم
العقل البشري . وكانت الكلمة السحرية الرائجة قبل عام ١٧٨٩
هي كلمة « الكمالية » - اي قابلية الجنس البشري للكمال .
ولم تكن تعني ترقيا لكمال مستقبلي بقدر ما كانت تعبر عن
ايمان راسخ بقوة التقدم التي لا تهزم .

الفصل الثاني

الثورة الفرنسية ، ١٧٨٩ - ١٧٩٢

يتيح لنا تماثل المؤسسات ، والافكار ، والشروط الاجتماعية بين الاقطار الاوروبية ، ان ندرك اسباب انتشار الثورة حالما تتفجر في قطر من الاقطار . لكن ما يصعب علينا بالمقابل هو تحليل اسباب انفجار الثورة في قطر دون آخر . فلماذا ثار البركان في فرنسا على وجه التحديد ؟ لماذا كان هذا الانعطاف في التاريخ الاوروبي برمته يعرف - ولا يزال - بحق باسم الثورة الفرنسية ؟

ان هذا السؤال لفي محله نظرا الى ان الثورة ، منظورا اليها في مجملها ، لم تنطلق من فرنسا . فعندما حل عام ١٧٨٩ ، كان قد انقضى خمسة عشر عاما على الثورة الاميركية . وفي اواخر العقد السابع من القرن عينه كان المتطوعون الارلنديون ، والوطنيون الهولنديون ، المسلحون والمنظمون ، قد رفعوا راية التمرد على حكامهم . وفي جينيف ، حصلت بعد عام ١٧٦٣ ثورة صغيرة استمرت لفترة من الزمن . وفي بولونا كان « ديبس » الاعوام الاربعة قد اقر اصلاحات ثورية في عام ١٧٨٨ . لكن ،

باستثناء اميركا ، لم يكلل اي مشروع من هذه المشاريع الثورية بالنجاح . فالبريطانيون ظلوا مشددين قبضتهم على ايرلندا ، والنمساويون على بلجيكا ، وفي جنيف والاقاليم - المتحدة وبولونيا تم القضاء على العناصر المتمردة بفضل تدخل خارجي وبقوة المحافظين المحليين . وما يميز ثورة ١٧٨٩ ، من هذه الزاوية ، هو قدرتها على دعم نفسها بنفسها . فالزعماء الباريسيون كانوا مؤيدين من قبل الجماهير الشعبية في شتى ارجاء البلاد . وكانت فرنسا ، بملايينها الخمسة والعشرين التي وجدت صفوفها وكلمتها من اجل بناء نظام جديد ، اعظم شأنًا وارجح مساحة من ان ينال منها تدخل خارجي . وعندما حصل مثل هذا التدخل في عام ١٧٩٢ ، بء بالفشل في نهاية المطاف ، على الرغم من انه كان قاب قوسين او ادنى من النجاح .

ان لم يكن الشعب الفرنسي السباق الى القيام بثورة ، فانه لم يكن لا اكثر عنفا ولا اصعب حكما من غيره من الشعوب . فالانتفاضات الشعبية المتفرقة كانت تقع باستمرار في مختلف الاقطار . والاضطرابات التي شجّع عليها غوردون في عام ١٧٨٠ الحقت بلندن ، خلال اسبوع من الزمن ، اضرارا مادية فاقت تلك التي الحقها الاحداث الثورية بباريس على مدى عشرة اعوام . وكان الفقر الشديد والبطالة يتسببان ، في كل مكان ، في اثارة الشعب . وكانت بعض المناطق ، بالنظر الى بدائية طرق المواصلات ، تعاني من المجاعة حتى في السنوات التي يكون فيها المحصول جيدا . وكان الحكام يفرضون رقابة على اسعار الحبوب في المدن للحؤول دون الاقتتال على الخبز . وفي المناطق الريفية ، كان العمال الياومون والحرفيون لا ينتجون ما يكفي لسد رمقتهم ، وكان صغار المزارعين ، القادرون على تأمين حاجاتهم ، يعيشون في خوف دائم من المتشردين والمتسكعين والشحاذين والصيادين

المعتدين على حرمة اراضيهم ، وكذلك من الغرباء وعابري السبيل . وقد تزعزعت اركان روسيا في عام ١٧٧٤ ، وبوهيميا في عام ١٧٧٥ ، والمجر في عام ١٧٩٠ ، من جراء ثورات فلاحية واسعة النطاق ، عكست حالة التدهور الاجتماعي . صحيح ان فرنسا عانت ، في عام ١٧٨٩ ، من فاقة في الخبز ومن ارتفاع في اسعار المواد الغذائية لم تشهد لها مثيلا منذ وفاة الملك لويس الرابع عشر . وصحيح ايضا ان الطبقة الفلاحية الفرنسية رفعت راية العصيان ، وان دهماء باريس نظموا مسيرة الى قصر فرساي تطالب الملك بالخبز . لكن ان كانت هذه الوقائع قد زادت الثورة قوة ، فانها لم تكن ، في حال من الاحوال ، علتها الرئيسية ، ولا حتى سمتها المميزة .

ربما كانت الظروف السائدة في اوروبا ، والتي اتينا بوصفها في الفصل السابق ، اكثر حدة في فرنسا منها في اي قطر اوروبي آخر . ولو كانت المقارنة واردة في هذا المضمار ، لقلنا ان التفاوت بين فرنسا والاقطار الاخرى كان كميا اكثر منه نوعيا ، وان الهوة الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية ، بين الثورة الفكرية ووسائل العمل ، بين حاجات الحكم وامتيازات رعاياه ، بين اجر الشغيلة المتدني والعبء التنامي للايجارات والضرائب والاتاوات المولوية هذه الهوة - وان لم تنفرد بها فرنسا دون سواها - كانت اوسع واعمق في هذا البلد ، وعلى الاخص ابتداء من ثمانينات القرن الثامن عشر . ونلمس كذلك في فرنسا سيرورة مميزة ادت الى التسييس المفاجيء للشروط الاجتماعية غير الشخصية ، والى طرح اسئلة نوعية حملت اشخاصا هم من لحم ودم على اتخاذ قرارات محددة بشأنها ، وعلى المبادرة الى العمل ، وعلى طلب النجدة ، وعلى الخوض في المساجلة الدائرة . وكان افلاس الحكم العلة المباشرة للثورة الفرنسية . فقد مادت الارض تحت قدمي النظام الملكي الذي حكم

عليه بالجمود .

كانت حرب الاستقلال الاميركية اسفرت عن زيادة ملحوظة في حجم الدين القومي للمتصارعين الرئيسيين ، بريطانيا وفرنسا . وقد قدر الدين الفرنسي ، بعد انتهاء الحرب ، بأكثر من اربعة مليارات من الفرنكات ، في حين بلغ الدين البريطاني زهاء ستة مليارات من الفرنكات . وكان الدخل السنوي للحكومتين ، الفرنسية والبريطانية ، يعادل حجم ديونهما تقريبا . وكانت فائدة الديون ، في كلا البلدين ، كفيفة وحدها بالتهام ما يقارب من نصف دخلهما السنوي . وقد غرقت الملكية الفرنسية في دوامة الديون .

ومن نافلة القول انه لم يكن ثمة دين « قومي » في فرنسا قبل الثورة . فما من هيئة تمثيلية كانت وافقت قط على مبدأ الدين العام . فالدين كان شأنا من شؤون الملك ، ولم تتضح ابعاده الفعلية الا بعد الحرب الاميركية ، عندما تبين لمفتشين عامين ، هما تكير وكالون على التوالي ، انه امسى من المستحيل زيادة القروض او مردود الضرائب في حدود كافية . وكان النظام الملكي فيما مضى يتخلص من مثل هذه الورطة برفضه الاعتراف بديونه او بتخفيض العملة . لكن لا وزراء لويس السادس عشر ، ولا الجمعيات التمثيلية الثورية التي تعاقبت على سدة الحكم (لغاية عام ١٧٩٦) فكرت في مثل هذه الحلول . فالمصالح المالية كانت اصبحت اعظم شأنا من أن ينمس بها . وعلاوة على ذلك ، فان بعض كبار الشخصيات ، من رعايا الملك ، أبت أن تمد يد العون له بل رأت ، على العكس ، في الازمة المالية ، فرصة مناسبة للتحرك من اجل احداث تغيير سياسي ، وتحويل الملكية المستبدة والمطلقة الى ملكية دستورية . هكذا غدا الدين القومي ، على حد تعبير ميرابو ، كنزا للامة .

على الرغم من وجود ثروات طائلة في فرنسا - ثروات

الامراء والعظماء - فان الصعوبة كانت تكمن في استحالة ريادة مردود الضرائب ، اذ كان الفقراء يرزحون اساسا تحت عبء الضرائب الساحق ، في حين كان الاغنياء ، بل الطبقات الوسطى ايضا ، يفلتون ، بهذا القدر او ذاك ، من قبضة جباة الضريبة . فقد كان النبلاء معفين ، من حيث المبدأ ، من بعض الضرائب . بيد انهم كانوا يسخرون نفوذهم للتملص من تسديد الضرائب التي كان يتعين عليهم دفعها . وكان البورجوازيون الاغنياء يستفيدون بدورهم من بعض الاحكام والتدابير الخاصة على الصعيد الضريبي . اما الكنيسة ، التي كانت تملك بين خمسة وعشرة بالمئة من مجمل الملكية العقارية في البلاد ، فكانت تقدم للحكم ، في اوقات منتظمة ، « هبة مجانية » تقوم مقام الضريبة . بيد ان هذه الهبة كانت ، على الدوام ، دون الضريبة التي كان يكمن ان تفرض على اراضي الكنيسة واوقافها . وكانت اقاليم برمتها تستفيد من امتيازات خاصة منحت لها منذ القرن الخامس عشر . وكانت حقوق الرعايا الخاصة او امتيازاتهم تقف حاجزا منيعا بينهم وبين جباة الضريبة . وهكذا لم تكن اكبر مملكة في اوروبا سوى اتحاد من مدن ، واقاليم ، ومناطق ، ومؤسسات كنسية ، وطبقات اجتماعية ، يحاول كل منها ان يفرض على الحكم شروطه الخاصة . لذلك كان محتملا ان تتحول الازمة المالية فيها ، على نحو آلي ، الى ازمة في البنية السياسية .

كالون ، الذي اصبح مفتشا عاما في عام ١٧٨٦ ، وضع برنامجا بدا متناسبا مع الحاجات الفورية والبالشة . وقد تضمن ضريبة عقارية تصاعدية تتناسب وقيمة الارض ، ويخضع لها الجميع بغض النظر عن انتمائهم الطبقي او عن مكان اقامتهم . كما لاحظ ايضا بيع بعض املاك الكنيسة والاراضي الخاصة ، وجعل الضريبة على الملح والتبغ واحدة في ارجاء المملكة كافة ، ونص على الغاء بعض الرسوم الجمركية الداخلية التي

كانت تقف حجر عثرة في وجه التطور الاقتصادي . وقد اقترح كالون ايضا ، في سعيه الى معالجة الامور في العمق ، اشراك المكلفين في شؤون الحكم عن طريق انشاء جمعيات تمثيلية اقليمية تناط بها مهمة تحديد الضرائب في مناطقها . وكان مفروضا في هذه الجمعيات ان تنتخب من قبل المالكين ، بصفتهم مالكين ، ودونما اعتبار لانتمائهم الى طبقة بعينها من الطبقات الثلاث .

كان محتما على مشروع كهذا لا يفرق بين النبلاء والعامه ان يصطدم بمصاعب جمة ، اذ ان التفاوت بين الطبقات الاجتماعية كان تعزز على نحو ملحوظ منذ جيل على الاقل . فما من اسقف ، قبيل الثورة ، وما من مدير مقاطعة ، وما من وزير في الحكومة الملكية (باستثناء تكير ، ابن جينيف الثري) الا وكان من اصل نبيل . وكانت برلمانات المملكة تشترط في اعضائها ان يكونوا نبلاء منذ اربعة اجيال على الاقل . وقد أبدى برلمان باريس ، بمعارضته الاصلاحات الضريبية منذ عام ١٧٥١ ، وبمقاومته اصلاحات تورغو في عام ١٧٧٦ ، عن دفاع مستبيت عن مجتمع تراتبي وارستقراطي . وكان النبلاء كافة ، امدنيين كانوا ام عسكريين ، امن سكان المدن ام الريف ، يسعون جاهدين لتوطيد مكانة طبقتهم العليا والمميزة . ومع ان الجيش الفرنسي كان يعد في صفوفه ومنذ زمن بعيد ، ضباطا من اصل شعبي ، فقد صدر قرار في عام ١٧٨١ ينص على ان رتبة الضباط لن تمنح الا لابناء الاسر النبيلة منذ اربعة اجيال . وعندما اقترح الحكم انشاء مدرسة عسكرية جديدة تشرع ابوابها امام الشباب كافة ، امن النبلاء كانوا ام من العامة ، احتج برلمان باريس على هذا المشروع .

لم يمس الوضع قابلا للانفجار في فرنسا بسبب صعود طبقة وسطى وافول طبقة اقطاعية ، وانما بسبب تعارض اهداف مجموعتين متميزتين قانونيا . فطبقة النبلاء ، التي استشعرت الخطر المحدق بها ، باتت تعي ذاتها اكثر فاكثر وتلج على انقاذ

مكانتها . اما الشريحة العليا من الطبقة الثالثة فكانت ترى في ذلك تحديا لها .

كان كالون يدرك سلفا ان البرلمان سيعارض كل تجديد ، فسعى الى الفوز بالتأييد العام بطريقة اخرى . دعا الى عقد جمعية من الوجهاء تتألف 7 اساسا ، من كبار النبلاء والاساقفة . وقد وافق الوجهاء مبدئيا ، بعد طول شجار ، وبعد نقد شديد وجهوه للحكم بسبب اسرافه وتبذيره ، على المساواة في الخضوع للضريبة ، ولكنهم ألحوا على ضرورة الابقاء على التمييز بين رجال الدين والنبلاء والعامه ، وأعلنوا انهم غير مخولين ، في مطلق الاحوال ، حق التكلم باسم الوطن او الزامه . لذلك احاولوا المسألة الى برلمان باريس الذي أعلن ، بعد سنة اخرى من المداولات والنقاش ، ان كل نظام ضريبي جديد يقتضي انعقاد الهيئة التمثيلية للطبقات الثلاث على صعيد المملكة برمتها ، علما بان هذه الهيئة لم تكن قد انعقدت منذ عام ١٦١٥ .

تعلم الشعب الفرنسي لفة المطالبة الثورية عن طريق المساجلات مع السلطات القائمة ، وقد عرفت هذه المساجلات مع مؤلفات الكتاب المعارضين رواجاً عظيماً . فقد ادان كالون الحقوق التي دافع عنها الاعيان ودمغها بأنها « امتيازات » غير مبررة . وقد ذهب لويس السادس عشر نفسه الى نعت البرلمان بأنه « ارسقراطية » تعمل ضد مصالح « الامة » . اما البرلمان فقد لمح ، على غرار الوجهاء والاعيان ، الى « استبدادية » الحكم . وقد أكد باصرار على ضرورة منح فرنسا « دستورا » يحمي حقوق « المواطنين » . كما دافع عن « حقوق الانسان » ، مستخدما هذين المصطلحين بالذات ، وادان الاعتقالات الكيفية والضرائب التمسقية ، وطالب بحكم تمثيلي .

نجح البرلمان حينذاك في الحصول على التأييد الساحق من قبل جميع المهتمين بشؤون السياسة ، بغض النظر عن انتمائهم الطبقي . أي نجح في الحصول على تأييد النبلاء والعامه في آن معا . وهكذا حصل اجماع شبه قومي ضد الملكية المستبدة

التقليدية ولصالح نظام دستوري وتمثيلي . وفي تموز ١٧٨٨ ، أعلن لويس السادس عشر ، الذي كان لا يزال يتخبط في ضائقة مالية لا أمل له في الخروج منها ، ان هيئة الطبقات الثلاث ستعقد في العام التالي .

حينذاك طرح السؤال الخطير التالي : اذا انعقدت تلك الهيئة التمثيلية القومية ، فاي شكل تراها تأخذ ؟ هل تمارس طبقتا رجال الدين والنبلاء حقهما التاريخي القديم في التمثيل الخاص ، بحيث تكون لكل طبقة منهما هيئة خاصة منتخبة من قبل افرادها فقط ، على ان تكون كل من هاتين الهيئتين مساوية للهيئة المنتخبة من قبل الطبقة الثالثة التي تمثل سبعة وتسعين بالمئة من الفرنسيين ؟ فلو حصل ذلك ، ولو قام الدستور الدائم المرتقب الذي كان يطالب به الجميع على هذا الاساس ، لكان هذا معناه اعطاء طبقتي رجال الدين والنبلاء ، المنظمتين ، سلطات وصلاحيات لم يسبق ان حصلتا عليها طيلة تاريخ فرنسا . وكانت الطلبات المتعاطمة لطبقة النبلاء ستبلغ حدا اعظم بعد . وفي هذا الاتجاه عمل برلمان باريس عندما أقر ، في ايلول ١٧٨٨ ، بان هيئة الطبقات الثلاث القادمة ستجتمع على غرار ما فعلته في عام ١٦١٤ - ١٦١٥ ، أي على شكل هيئات ثلاث منفصلة . وانعقدت جمعية ثانية للاعيان ، فتبنت موقفا مماثلا ، وازافت ، بحدّة وانفعال ، ان طبقتي رجال الدين والنبلاء قد تلجان ، اذا ما اصرت الطبقة الثالثة على موقفها ، الى اعلان انفصالهما ، والى التنكر لهيئة الطبقات الثلاث ، والى اصدار توصية بعدم تسديد الضرائب والى تنظيم المقاومة . وهكذا بدت نذر الثورة المضادة تلوح في الافق .

عندئذ تيقظ الوعي الطبقي وتعمق لدى ممثلي الطبقة الثالثة - محامين ، موظفين حكوميين ، مستخدمين ، كتاب ، اطباء ، تجار ، وجهاء مدن ، والعائشين من دخل املاكهم - واعتملت في نفوسهم مشاعر العداء الشديد للنبلاء . الاب سيسس،

الذي كان يجني دخلا وفيرا من الكنيسة ، وانما كان ابن موظف في البريد ، كتب آنذاك مقالته الشهيرة : **ما الطبقة الثالثة ؟** وقد بين في هذه المقالة كيف ان الامة هي صاحبة السيادة ، وان الطبقة الثالثة هي التي تجسد الامة ، في حين لا تعدو طبقة النبلاء كونها اقلية ضيئلة ، معتدة وغير مجدية ، طبقة يمكن القضاء عليها بدون أي ضرر . وقد اقترحت الحكومة ، التي كان نيكر من جديد الوزير الرئيسي فيها ، حلا وسطا لم يسفر الا عن المماثلة في حسم المشكلة وعن تفاقمها واستفحالها . فقد تضمن اقتراحا برفع عدد نواب الطبقة الثالثة ، في ابان انعقاد الاجتماع المرتقب لهيئة الطبقات الثلاث ، بحيث يفدو معادلا لعدد نواب الطبقتين الاخرين مجتمعتين . وعندما تعقد الهيئة اجتماعها ، يتم الاتفاق حولها اذا كان النواب سيجمعون ويصوتون في اطار ثلاثة مجالس منفصلة (عند ذاك لن يكون لعدد الاشخاص المجتمعين في كل مجلس من المجالس الثلاثة أي اهمية) .

جرت الانتخابات في آذار ونيسان من عام ١٧٨٩ . اجتمع النبلاء على حدة لانتخاب ممثلهم من النبلاء . وعقد رجال الدين ، بمن فيهم كهنة الخورانيات ، اجتماعاتهم الخاصة ، وانتخبوا نوابا عنهم عددا من الاساقفة ، جلهم من ذوي الاتجاه الليبرالي ، وعددا كبيرا من الخوارنة ، الوضيعي المنشأ ، ممن كانت لهم مآخذ على الكنيسة ، وآراء حول حاجات البلاد ، الامر الذي ادى الى قيام جسر من التعاطف بين ممثلي الطبقة الاولى من جهة والطبقة الثالثة من جهة اخرى . وعقدت الطبقة الثالثة اجتماعاتها في اطار ما يقارب من اربعين ألف جمعية ، تدرجت من مستوى القرية والرابطة الحرفية الى اعلى المستويات ، واختارت زهاء ستمئة نائب قومي . ونظرا الى انعدام وجود الاحزاب ، لم يكن ثمة مرشحون معروفون او معينون ، ولم يكن الافراد يدلون بأصواتهم . بل كانت كل جمعية من الجمعيات تتداول حول فضائل الاشخاص المقترحة اسمائهم ، ثم تعمل ، وفق تقليد طبق منذ عام

١٦١٤ - ١٦١٥ ، على تحرير دفتر شكاوى ، تعرض فيه بأخذها ، وآراءها ، وتمنياتها بصدد الشؤون المحلية وبصدد سياسة البلاد برمتها ، وكان يفترض في النواب ان يحملوا معهم هذه الدفاتر الى الجمعية العامة لهيئة الطبقات الثلاث المنعقدة في فرساي .

هذه المداولات والمساجلات تمخضت عن نمو ملحوظ للوعي السياسي في البلاد بأسرها . كان يحق لكل رجل سجل في جدول الضرائب وتجاوز الخامسة والعشرين من العمر ، ان يحضر مجالس جمعيات القرى . والواقع ، لم تشهد فرنسا لا في ابان الثورة ، ولا خلال العقود التالية لها ، كما لم تشهد اوربا برمتها في تلك الفترة بالذات أو في العهود السابقة ، انتخابات جاءت على ذلك القدر من « الديمقراطية » والشمول كالانتخابات التي أمر بها لويس السادس عشر في عام ١٧٨٩ . لكن كيف قدر لبلد يعد خمسة وعشرين مليون نسمة ان يصبح ، على حين غرة ، على ذلك القدر من الحيوية والتسييس والاهتمام بالشؤون العامة ، ولا سيما ان الشروط السائدة في فرنسا ، من تنوع شديد في المناطق ، الى انتشار الامية ، الى تخلف طرق المواصلات ، الى غياب كل توجيه او تحرير مسبق ، لم تكن مؤاتية اطلاقا لمثل هذا التحول ؟ هذه المسألة لا تزال لفزا في الحقيقة . وقد نجد ما يبررها في ذلك السيل الهادر من المقالات التي ذاعت في كل مكان بعد الاعلان الاول عن برنامج كالون ، او في الآلاف من الجمعيات الانتخابية التي انعقدت في ربيع ١٧٨٩ . فمن اقصى البلاد الى اقصاها كان الرجال ، على مختلف طبقاتهم الاجتماعية ، يلتقون لتبادل الآراء حول مشكلاتهم ومشكلات البلاد عامة ، ولاختيار نوابهم الى فرساي ، مزودين بشكاواهم التي سجلت كتابيا . وقد أحدثت اولى الانتخابات بالذات نقطة وحركة استقطاب في صفوف الطبقات الشعبية الحقيقية ، كما أفسحت في المجال ، بفضل تصفية المنتخبين من جمعية الى أخرى ، امام بروز من هم اكثر ثقافة وتصميما وقدرة ، وجعلت منهم نواب الامة المكلفين بالمشاركة في أعمال هيئة الطبقات

الثلاث في فرساي . فلو انتخب فلاحون وحانوتيون وعمال ،
لكانت الطبقة الثالثة التزمت بموقف اكثر وداعة وخنوعا في اجتماع
ايار . غير ان نوابها الستمئة والثمانية والاربعين تألفوا على النحو
التالي : ٢٧٨ موظفا حكوميا ، ١٦٦ محاميا ، ٨٥ تاجرا ، ٦٧
مالكا يعيشون من ريع املاكهم ، و ٣١ نائبا يعملون في مهن شتى ،
بينهم عدد كبير من الاطباء . ولم يكن هؤلاء الاشخاص يمثلون ،
في تلك الحقبة من الزمن ، نمطا من المواطنين الميالى الى الرضوخ
للطبقة الثانية الممثلة بثلاثمئة نبيل ، جلهم - باستثناء بعض
الليبراليين البارزين امثال لافايت - من الريفيين غير المطلعين
كافي الاطلاع على التطورات الحديثة .

كانت الاسابيع الاولى من اعمال هيئة الطبقات الثلاث ، التي
استهلت اجتماعاتها في الرابع من ايار ، مخيبة للآمال . فقد قضى
بروتوكول باند بأن يرتدي رجال الدين والنبل ، في اليوم الاول ،
ملابس احتفالية بينما اكتفى ممثلو الطبقة الثالثة بارتداء بزة
البورجوازي السوداء . ولنا ان نتصور طبيعة المشاعر التي اعترت
اولئك الذين دعوا الى تأمين بزة بلاط لهذه المناسبة . بعد ذلك طالبت
طبقة النبل بان تنعقد الاجتماعات في ثلاث قاعات منفصلة ، وان
تقترح كل طبقة على حدة . فبادرت الطبقة الثالثة الى تبني
مواقف جريئة ، ورفضت هذين المطلبين ، وألحت على ان تجتمع
الطبقات الثلاث وان تتداول معا وكأنها تؤلف مجلسا واحدا ، وان
يجري التصويت على اساس فردي . وكان المطلب الاخير قميئا بان
يضمن للطبقة الثالثة غالبية ساحقة ، اذ ان عدد ممثليها كان
يساوي ضعف عدد ممثلي طبقة النبل ، ناهيك عن التواب
المتعاطفين مع قضيتها في صفوف رجال الدين . وقد قابل النبل
بدورهم هذا المطلب بالرفض . ذلك انه كان يعرض للخطر وضعهم
القانوني المميز وسلطانهم المنفصلة . عند هذا الحد فرغ صبر
الطبقة الثالثة ، فأعلنت نفسها « جمعية وطنية » في ١٧ حزيران ،
ودعت رجال الدين والنبل الى الانضمام اليها . واعلان السيادة

هذا كان بمثابة تدشين للتحدي الكبير، وبه بدأ تاريخ الثورة الفرنسية. فقد أمر الملك باغلاق القاعة المخصصة للطبقة الثالثة، فالتجأ ممثلوها الى قاعة لعبة الراحه Jeu de Paume حيث اقساموا قسمهم الشهير ، واصلوا « أن الجمعية الوطنية تكون قائمة حيث يلتقي ممثلو الطبقة الثالثة » ، وقطعوا عهدا على انفسهم ألا يتفرقوا « قبل ان يقر دستور المملكة على أسس متينة » .

عند ذاك تقدم لويس السادس عشر بحل وسط . كان قد أبدى ، حتى ذلك التاريخ ، عن ضعف شديد . ففي بادئ الامر أيد كالون ، لكنه تخاذل بعد عام ١٧٨٧ أمام معارضة النبلاء والاساقفة ، وتراجع عن موافقه . وبعد افتتاح الجمعية العامة لهيئة الطبقات الثلاث ، توفي ابنه الاصغر . ولم يعد بعد هذه الفاجعة يبدي اهتماما بالمداولات السياسية ، ولا سيما أنه كان يتعذر عليه ان يقف طرفا الى جانب طبقة النبلاء او الطبقة الثالثة ، بدون ان يجعل من احدهما عدوا لدودا لا سبيل الى قهره الا بالقوة .

جمع الملك ممثلي الطبقات الثلاث في ٢٣ حزيران . وقد وعد ، خلال جلسة الافتتاح الملكية ، بان يحكم من الآن فصاعدا من خلال الجمعية العامة لهيئة الطبقات الثلاث ، التي ستدعى الى الانعقاد في اوقات منتظمة ، وستحول حق الموافقة على فرض الضرائب . كما اقترح بعض الاصلاحات التفصيلية وضمن بعض الحقوق المدنية الفردية . وبالاختصار ، عرض الملك ان يصبح عاهلا دستوريا . لكن على اساس أي دستور ؟ فقد رفض الاعتراف بالجمعية الوطنية الجديدة والى على ضرورة الابقاء على « التمييز القديم بين الطبقات الثلاث ، لان هذا التمييز هو جوهر بنيان المملكة » . وسوف يكون لفرنسا نوع من الحكم التمثيلي والدستوري، يكون فيه لكل من الطبقة النبيلة والكنيسة المنظمتين دور خاص مساو لدور الآخرين . هكذا أمسى وريث عرش فرنسا الذي أدى عبر القرون وعلى طريقته ، دور حامي سواد الشعب من الطبقات صاحبة الامتيازات ، أمسى مضطرا الى الانحياز . وقد انحاز

الى جانب اصحاب الامتيازات . وقد بادر الملك ايضا الى تجميع قواته حول باريس وفرساي ، بهدف تشتيت شمل الجمعية المتمردة ، وربما بأمل تشكيل جمعية اخرى ، يتم اختيار اعضائها على نحو افضل ، اذ ان مشكلته المالية كانت لا تزال مستعصية على كل حل .

ان العرض الذي تقدم به الملك في الثالث والعشرين من حزيران جدير بان يظل ماثلا في اذهاننا . فقد كان لهذا العرض جانبه الليبرالي . ولو قدر لفرنسا ان تحكم عن طريق جمعية الطبقات الثلاث لاصبحت ، مع الايام ، على شاكلة انكلترا التي يحكمها مجلس لوردات ومجلس عموم . وكان مشروع الملك يشكل في الحقيقة جزءا لا يتجزأ من فلسفة الثورة المضادة التي انتشرت بعد عام ١٧٨٩ ، وقد كان لفكرة شراكة من الهيئات النظامية جاذبيتها الدائمة بالنسبة الى الاوساط المحافظة . بيد ان الطبقة الثالثة ، او بالاحرى نوابها الستئة والثمانية والاربعين المجتمعين في قصر فرساي ، ما كانوا يرون الى الامور من هذا المنظار . ولا يسعنا التكهن بما كانوا سيطلبون به ، او بما كانوا سيفعلونه ، لو لم يتدخل العنف الشعبي والثورة الحقيقية . لقد عارضوا الاقتراح الملكي لان التجربة علمتهم ان يحذروا من النبلاء ومن كبار رجال الدين الذين خصهم المشروع الملكي بسلطات جديدة . فالشعور الذي كان يعتمل في صدور الفرنسيين من العامة حيال النبلاء كان شعورا بالتمييز ، بالاستبعاد ، بالاذلال ، بالسخط - بل بالكراهية كما اتضح في عام ١٧٨٩ - ولم يكن شعور كهذا يراود « العامة في انكلترا حيال « اللوردات » . وان كانت كلمة « مساواة » قد ارتدت تلك الاهمية التي ارتدت في مستهل الثورة ، فلانها كانت تعني ، قبل اي شيء آخر ، زوال التفرقة والتمييز بين النبلاء وغير النبلاء .

★ ★ ★

ارتفع صوت الشعب مدويا في تلك المرحلة بالذات . فحركة
الاحياء القومي ، التي لم تكن حتى ذلك الحين قد تخطت حدود
الكلام والمناورات القانونية ، والتي كان الملك تفاضى عنها حتى
تاريخ السابع عشر من نيسان ، تحولت الى تمرد جماهيري
حقيقي . فالشروط الاقتصادية السائدة لم تكن تسمح بمزيد
من الصبر على الضائقة الخائقة ، كما انها لم تكن مؤاتية للمحافظة
على النظام . فمذ عام ١٧٧٠ ، لم تكف العلاقة بين الاسعار
الزراعية والايجارات عن التفاقم بالنسبة الى الفلاحين . ومنذ عام
١٧٤٠ ، لم تزد اجور شغيلة المدن والارياف الا بنسبة ٢٢ بالمئة
تقريبا في حين سجلت الاسعار ارتفاعا بنسبة ٦٥ بالمئة . وكان
الوضع عشية الثورة مأساويا فعلا . فالمحاصيل الزراعية لعام
١٧٨٨ كانت رديئة في اوروبا الغربية قاطبة . فسجلت اسعار
الحبوب ، من جراء ذلك ، ارتفاعا مطردا . وفي تموز ١٧٨٩ بلغت
الفاقة حدا امسى معه العامل ، صاحب الاسرة المتوسطة ، مضطرا
الى اتفاق نصف اجره لشراء الخبز - هذا اذا ما توفر له اساسا .
ونستشف هنا مظهرا من مظاهر سخرية التاريخ . ففي عهد
لويس الخامس عشر ، الملك الضحل على أكثر من صعيد ، قيّض
لجماهير الشعب الفرنسي ان تعيش في شروط اقتصادية معقولة
نسبيا . اما في عهد لويس السادس عشر ، الذي كان افضل من
سلفه بما لا يقاس ، فقد كتب على الشعب أن يعاني من أقسى
ضروب الحرمان .

بيد ان اليأس وحده لا يفسر قيام الثورة . وانما في عام
١٧٨٩ تسيست الضائقة الاقتصادية ، أسوة ببقية الامور ، وغدت
تهدد بالانفجار . والمعانون من تدهور الشروط الاقتصادي عزوا هذا
التدهور الى اسباب سياسية . وقد بادروا في ربيع ١٧٨٩ كما
راينا ، وبأمر من الملك ، الى عرض متاعبهم كتابية ، وأرسلوا
نوابهم الى فرساي ليعملوا على حل المشكلات العامة . وقد
ايقظت هيئة الطبقات الثلاث حماسة الجميع وابتعثت فيهم أعظم

الآمال . ولكن ها هو هذا المؤتمر القومي الكبير يتعثر في اغلال
الجمود التي قيده بها النبلاء المجتمعون على حدة ، أي الاغنياء
في نظر سواد سكان باريس والمدن الاخرى ، والسادة في نظر
الفلاحين . فكيف لا يحمل النبلاء واعوانهم مسؤولية فاقة
المواد الغذائية ؟ كيف لا توجه اليهم تهمة العمل على تجويع الشعب
لحملة على الرضوخ والاستسلام ؟ وكيف لا ينقلب الحقد على
الارستقراطيين وعلى مستشاري النحس المحيطين بالملك الصالح ؟

لما شاع نبأ تجمع القوات حول العاصمة ، هاجت باريس
وماجت . وفي الواقع ، لم تكن القوات العسكرية تبلغت أوامر
واضحة . ما من احد كان يعرف سلفا كيف سيتصرف ، ولم يكن
لويس السادس عشر ، في مطلق الاحوال ، ذلك الرجل القادر على
اصدار أوامر باطلاق النار على رعاياه . ومنذ الثاني عشر من تموز
وقعت مصادمات بين مفارز من الجند وبعض التجمعات من
المدنيين . وقيادة زعماء افرزتهم الاحداث على حين غرة ، توجهت
زرافات من المدنيين الى الترسانة والى الانفاليد (١) للاستيلاء على
اسلحة ، تحسبا للاذى الذي قد ينزل بهم على يدي الجيش . وراحت
شائعة مفادها ان هنالك كمية ضخمة من الاسلحة في سجن
الباستيل . والحق ان هذه القلعة القديمة ، المحملة بالذكريات
التاريخية ، كانت تقوم لباريس مقام **البرج** للندن ، لا اكثر . ولم
تكن تحتوي آنذاك الا على سبعة سجناء ، اوقفوا جميعا لاسباب
مشروعة ، ان لم يكن بمقتضى اجراءات قانونية تماما . ومهما يكن
من امر ، فان الحشود التي حاصرت الباستيل في الرابع عشر من
تموز ما كانت مهتمة بمصير السجناء . بل كانت تحتج على القوى
الشريرة الفاضية التي تهدد الشعب ، وكانت تبحث على اسلحة
للدفاع عن نفسها . فلم يكن المفكرون المتقدمون يرددون ، شيمتهم

(١) بناء ضخيم شيد في باريس في عهد لويس الرابع عشر لايواء الجنود والضباط
المعاقين . « م »

في ذلك شيمة واضعي دستور الولايات المتحدة الجديد ، ان
الوطنية المسلحة هي خير ضمانة ضد تسلط العسكر ؟ ولم
يكن يسهر على حراسة الباستيل سوى عشرين حارسا
سويسريا (٢) وثمانين جنديا متقاعدا امتنعوا في بادئ الامر ،
عن اطلاق النار على المهاجمين . لكن عندما احتل هؤلاء الاخيريون
باحة السجن الداخلية ، فتحوا نيران اسلحتهم ، وقتلوا ما يقارب
من مئة شخص . وكان بعض جنود الحرس الفرنسي قد انضموا
الى الجماهير المهاجمة ، حاملين معهم خمسة مدافع . وما ان علم
حراس الباستيل بوجود هذه المدافع حتى سارعوا الى الاستسلام .
لكن ما ان شاهدت الجماهير ضحاياها ، من قتلى وجرحى ، حتى
انقضت على الحراس وقتلت ستة منهم . وضربت الفوضى اطنايبها
وانداحت موجتها خلال الايام التالية ، ووقعت تعدييات على عدد
من الرسميين الذين كانوا ، في نظر الدهماء ، متواطئين مع
الارستقراطيين ومسؤولين عن فاقة الخبز . فقتل بعضهم ، وقطعت
رؤوسهم ، وطاف بها الناس في الطرقات مشكوكا على رؤوس
الرماح .

سجل الاستيلاء على الباستيل انعطافا حاسما في مسيرة
الثورة ، وصار بمثابة رمز اليها . وبدا واضحا جليا ان الملك
وحكومته قد آلا الى حالة من العجز التام . فقد امتنعا عن
الاستنجاد بالقوات المسلحة لقمع هذا التمرد . والواقع انه لو
صدرت أوامر الى هذه القوات بقمع التمرد ، لكانت تفككت صفوفها
في أرجح التقدير . وفيما كانت السلطة القديمة تتزعزع وتنهار ،
كان الباريسيون يسعون جاهدين الى اعادة النظام الى مدينتهم .
فقد اعلنت الجمعية الوطنية نفسها حكومة بلدية ، وعينت الفلكي

(٢) جرت العادة في فرنسا ، منذ عهد الملك شارل الثامن ، على أن ينتقي افراد
الحرس الملكي من بين عناصر سويسرية . ولا يزال حراس البابا حتى ايامنا
هذه من السويسريين . « م » .

باي رئيسا لبلدية باريس ، ونظمت الحرس الوطني، وعهدت بقيادته الى المركز دو لافايت . وقد اختار هذا الأخير للحرس الوطني علما ثلاثي الالوان ، امتزج فيه لونا مدينة باريس ، الاحمر والازرق، بلون الاسرة المالكة الابيض . وكان أمل لافايت ان يجعل من هذا العلم رمزا لانصهار النظامين ، القديم والجديد ، معا .

غداة سقوط سجن الباستيل بين ايدي الثوار ، مثل لويس السادس عشر امام الجمعية الوطنية في فرساي ، وتراجع ضمنا عن الاوامر التي اصدرها في ٢٣ حزيران ، وأكد على حسن نياته . وفي السابع عشر من تموز قصد باريس للقاء السلطات البلدية . وقد خيمت على اللقاء اجواء من الضيق والارتباب ، بيد ان الملك وافق اخيرا على العلم الثلاثي الالوان . وازاء موجة الفرح العام التي رافقت هذه الخطوة ، تأمل بعضهم ان تكون الثورة قد بلغت نهاية مطافها .

لكنها في الواقع كانت لا تزال في بدايتها . فمع ذبوع اخبار الاحداث التي وقعت في باريس ، بادرت المدن الفرنسية قاطبة الى اعلان ثورتها البلدية ، بالطرق السلمية تارة وبالعنف طورا ، وحلت لجان المواطنين محل السلطات القديمة . وأعلنت هذه اللجان عن تضامنها مع العاصمة ومع الجمعية الوطنية الجديدة ، ونظمت حرسها الوطني الخاص ، وسعت ، بهذا القدر او ذاك من التعاطف ، الى ايجاد حل لمشكلة غلاء سعر الخبز وفقدانه ، وهي المشكلة التي كان يعاني منها بوجه خاص فقراء المدن . وقد تولى ممثلو النظام القديم عن وظائفهم وهجروا مراكز عملهم لان الاحداث تجاوزتهم من جهة ، ولانهم ما عادوا ، من جهة اخرى ، يتلقون توجيهات وتعليمات . وقد نجمت عن ذلك ، وعلى حد تعبير تين (٣) « فوضى عفوية » ، فوضى كان الجميع يترقب ، من خلالها ،

(٣) هيبوليت تين (١٨٢٩ - ١٨٩٣) : فيلسوف ومؤرخ وناقد فرنسي ، من

« م » .

دستورا جديدا وحكومة قادرة على العمل .

سكان الريف بدورهم شقوا عصا الطاعة . فالحياة في الريف كانت أصبحت أصعب وأشق بكثير مما كانت عليه قبل عشرين عاما بالنسبة الى العمال الزراعيين ، وصفار المزارعين ، والمواكرين ، والحياكين ، والحدادين ، وعمال المناجم ، وسائقي العجلات ، الخ . فقد انخفضت أسعار المواد الزراعية فيما زادت وطأة الضرائب . وقد انتقاد اصحاب القصور ، في ذلك المجتمع الذي كان قد جعل من حياة البذخ والترف الهدف الاسمي للطبقات العليا ، الى مضاعفة الاناوات المولوية لسد حاجاتهم وتغطية نفقاتهم . وقد ساد التذمر والاستياء صفوف الميسورين من الفلاحين ، والاملاق والبؤس صفوف الفقراء من بينهم . وعقد الفلاحون بدورهم اللقاءات والاجتماعات ، وتداولوا فيما بينهم ، ووضعوا لوائح بشكاواهم ، واوفدوا نوابهم الى فرساي في آذار ١٧٨٩ . وقد تجلّى عداء شديد نحو السادة في اثناء الاجتماعات القروية . وراح الفلاحون ، شأنهم في ذلك شأن الفرنسيين قاطبة ، يترقبون اخبار الهيئة التمثيلية للطبقات الثلاث . وما كانوا معزولين على الاطلاق . فكثيرا ما كان الفلاح يتردد الى المدينة ليعود منها بالاخبار والشائعات . وكان ، على غرار « البورجوازيين » والشرائع العليا من الطبقة الثالثة ، يرى في طبقة النبلاء الخصم والعدو . وهذا التلاقي في المصالح (تلاق لم يحصل مثله في الانتفاضات الفلاحية في اوربا الشرقية التي كادت ان تواكب الثورة الفرنسية ، وكان مرده في فرنسا الى العناصر الاساسية للبنية الاجتماعية والى الوضع السياسي الطارئ الذي نجم عن تجميد اعمال جمعية الطبقات الثلاث) هو الذي أفسح في المجال امام قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ .

بدأ التمرد الفلاحي في ايار وفي شمال فرنسا . وقد اتسع نطاقه بالتدريج مع تفاقم الازمة الغذائية وتضاعف عدد الفقراء والمشردين الهائمين على وجوههم على الطرقات وانتشار خبر

سقوط الباستيل واقدام المدن على الاطاحة بالسلطات القديمة .
وفي اواخر تموز اقترنت حركات التمرد الفلاحية بما يسمى
بـ « الرعب الكبير » ، فعمّ الدعر مناطق شاسعة من البلاد ،
محمولا على اجنحة الشائعات والاخبار الملفقة حول قدوم قطاع
الطرق والصوص ، وحول الجرائم المروعة التي تقترب هنا وهناك
والؤامرات التي تحوكمها الارستقراطية لتفرض قبضتها من جديد
على البلاد . وبادر الفلاحون ، الذين طار الخوف بأفئدتهم ، الى
التسلح والى تنظيم انفسهم جماعات جماعات . لكن ينبغي ان
نميز بين التمرد والدعر ، ولاسيما ان الاول سبق الثاني . وقد
اقدم الفلاحون على احتلال القصور ، وطالبوا بالقضاء على الاتاوات
المولوية ، وأحرقوا الحجج والصكوك المكتوبة لهذه الاتاوات ،
ودمروا سجلات الاقطاعيين ومحفوظاتهم . وقد اضمرت النار
في العديد من القصور الريفية ولاذ اصحابها بالفرار . غير ان الدماء
لم تهرق . - والحق يقال - بغزارة ، بالقياس الى اتساع رقعة
الاضطرابات . على ان النظام الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا
الريفية كان في اوج تفككه وانحلاله .

ان الجمعية الوطنية ، التي حظيت باعتراف رسمي من قبل
الملك ، جعلت هدفها الاساسي وضع دستور مكتوب . ولا شك
في ان الاهتمام الشديد الذي كانت الثورة الاميركية ابعثته في
فرنسا ، حمل واضعي ذلك الدستور على الالاحاق على الاولويات
القانونية . وقد اطلقت الجمعية الوطنية مذاك على نفسها اسم
الجمعية التأسيسية . بيد ان الشروط السائدة في البلاد لم
تكن مؤاتية على الاطلاق لصياغة دستور . فقد عمت الفوضى ،
وأفلت الفلاحون من عقالهم ، وأضحت المدن بين ايدي جماعات من
المواطنين العديمي الخبرة والتجربة . وبدأت الهجرة الى الخارج .
الكونت دارتوا ، شقيق الملك (أصبح في عام ١٨٢٤ ملكا على
فرنسا وعرف باسم شارل العاشر) رحل بصحبة عدد من الامراء
والعظماء سعيا وراء دعم خارجي . وفي الجمعية التأسيسية

التي أصبحت تعقد جلساتها باعتبارها مجلسا واحدا ، كان النبلاء ورجال الدين الذين مثلوا طبقتيهما في جمعية الطبقات الثلاث لا يزالون يحضرون الجلسات . لكن ، مع الايام ، تخلف معظمهم عن الحضور . والواقع أنه بقدر ما كان وجودهم يزيد في صعوبة التفاهم والاتفاق ، ساعد غيابهم بالقدر نفسه على تقوية الثورة المضادة . وفيما كانت الجمعية التأسيسية مأخوذة في دوامة المداولات والمساجلات ، كان جهاز الحكم يتداعى ويتلاشى . لكن لويس السادس عشر بقي ، مع ذلك ، رئيسا للدولة . غير أنه لم يعد في مستطاعه لا أن يحكم ولا أن يسوس البلاد . كانت الجماهير لا تزال تستقبله بالهتاف ، بيد أن الموقف الذي ينم عن خياراته الصميمة هو ذلك الذي أعلن عنه في الثالث والعشرين من حزيران لا في السابع عشر من تموز . ذلك أنه ما كان يؤيد في الواقع الجمعية التأسيسية . غير أن هذه الجمعية ما كانت لا قادرة ، ولا راغبة أصلا في أن تنيط بشخص آخر مسؤوليات رئاسة السلطة التنفيذية . وهنا على وجه التحديد يبرز التباين بين هذه الجمعية وبين مؤتمر فيلادلفيا الدستوري لعام ١٧٨٧ . كانت تهدئة البلاد عن طريق القوة أمرا مستحيلا . لكن حتى لو سلمنا جزافا بقدرة الجيش على فرض الأمن ، فإن الاستنجاد به ضد الفلاحين وسكان المدن المتمردين ما كان من شأنه إلا أن يعزز مكانة الملك ويقوض دعائم الجمعية التأسيسية . وفي مطلق الاحوال ، كان الجيش عنصرا غير مضمون . فبعض الضباط كان ينتمي الى العامة ؟ كما أن الجزء الأكبر من الضباط المنتمين الى طبقة صفار النبلاء كان يكن العداء والكراهية لنبلاء البلاط الذين كانوا يحتكرون أرقى المناصب وأعظمها جاهة . أما العساكر المجندون فكانوا أبناء المتمردين وأخواتهم . ففيمما كانت فرنسا تسير قدما على طريق التحول الى أمة كان جيشها ، بالمقارنة مع الجيشين البروسي والنمساوي المعتمدين بصورة أساسية على تجنيد العناصر الغريبة ، جيشا من المواطنين في

المقام الاول . صحيح انه كان يضم بعض الفياق الاجنبية ، كالفيلق السويسري والفيلق الملكي الالمانى ، لكن لو اصدرت اليها الاوامر بالهجوم على الفرنسيين لكانت هذه الخطوة هي الخماقة بعينها .

كان لا مفر اذن من تقديم بعض التنازلات ومن بناء رمزية جديدة . وكما تحافظ الجمعية التأسيسية على هالة وقارها وعلى قدرتها على المبادرة ، كان عليها ، في ظل وضع شارف على الفرق في الفوضى وفي بلد انتفض عفويا من الاسفل ، ان تقوم بعمل درامي ما ، عمل خارق وقادر على تعبئة الجماهير . عندما اجتمع النواب للمرة الاولى في فرساي قبل ثلاثة أشهر ، كانوا غريباء واحدهم عن الآخر . لكن بعد انقضاء هذه الفترة قامت اتصالات وتوطدت بينهم علاقات مشتركة . وقد انبثقت ، من بين صفوف مجموعة من النواب تماثلت آراؤهم ، نواة حزب وطني أطلق على نفسه اسم النادي البروتوني . ولئن كان معظم نواب الطبقة الثالثة لا يزالون يشعرون بشيء من الخجل والارتباك في الحياة العامة لا فان معظم قادة الفريق المصمم على العمل كانوا حينذاك من النبلاء - نبلاء « تنكروا لطبقتهم » من امثال ميرابو ، او نبلاء ليبراليين من امثال لافاييت ، ونواي وكوندورسيه ولاروشفوكو - ليانكور ، او اساقفة نبلاء من امثال شامبيون دوسييه ، اسقف مدينة بوردو ، وبواجولان ، اسقف مدينة اكس - ان - بروفانس . وبتحريض منهم قررت الجمعية الوطنية ، صبيحة يوم الرابع من آب ، ان تتوجه الى الشعب بنشرها **اعلان حقوق** . وعشية ذلك اليوم بالذات ، وبفضل نوع من المناورة البرلمانية تمكنت من اقدام على عمل خارق بكل معنى الكلمة .

ان ليلة الرابع من آب التي بات يضرب بها المثل ، هي رمز التخلي الطوعي عن الامتيازات . فقد كان الفلاحون رفضوا في الواقع تسديد الضرائب الاقطاعية . فصادقت الجمعية على ما استحال عليها منعه . وهكذا وقف نوابها من نبلاء ليبراليين ليعلموا عن

تخليهم عن جميع امتيازاتهم الضريبية . وقد ألغيت كذلك العشور التي كانت تتقاضاها الكنيسة . والحق أن النظام الإقطاعي برمته ، هو الذي تمت الإطاحة به ، فالغيت القنانة الفلاحية ، والعدالة المولوية ، وحقوق الصيد ، وامتيازات الأقاليم ، كما أعلن عن حق المواطنين قاطبة في شغل الوظائف العامة ، بفض النظر عن انتمائهم الطبقي .

في السادس والعشرين من آب نشرت الجمعية التأسيسية **إعلان حقوق الإنسان والمواطن** . وباستثناء بعض المفكرين من أمثال آدموند بورك (٤) ، كان الجميع يقرون بأن لـ « الإنسان » حقوقا . وقد اعترف بذلك برلمان باريس بالذات . لكن بقي تحديد هوية هذه الحقوق . وتجدر الإشارة إلى أن **الإعلان** خص «المواطن» و « الإنسان » بهذه الحقوق . وقد جاء ، في جوهره ، تلخيصا لفلسفة الأنوار ، وتأكيدا على موقف أخلاقي ، ودليلا أخلاقيا لمجتمع مدني منظم ، وليس لكائنات بشرية تعيش على سليقتها . وكان هذا الإعلان يرمي إلى اكتساب تأييد الشعب ، وإلى توطيد الثقة بالجمعية التأسيسية خلال المناقشات الطويلة والشائكة حول الدستور ، وإلى انتباز اللامساواة التي كان النظام القديم قد أقرها شرعا ، وتبرير العصيان والتمرد الحاصلين . وكان هذا الإعلان ، الذي اقتصرت على سبعة عشر بندا ولم يتجاوز الثلاثمئة كلمة ، قابلا لأن يطبع على ورقة واحدة . وقد علق في سائر أنحاء فرنسا ، وترجم إلى جميع اللغات الأوروبية ، وصار حديث الناس في الندوات والمقاهي ، وأمسى الرمز الأساسي للنظام الجديد . وفي الواقع ، يشكل هذا الإعلان ، أهم وثيقة صدرت عن ثورة القرن الثامن عشر .

(٤) آدموند بورك : كاتب وخطيب بريطاني (١٧٢٩ - ١٧٩٧) ، مؤلف تأملات في الثورة الفرنسية ، وهو كتاب صرف في حينه رواجاً كبيراً ، وقد تجسدت فيه كل نظريات الثورة المضادة . « د » .

« ان البشر يخلقون ويبقون احرارا ومتساوين في الحقوق . ولا يمكن للفوارق الاجتماعية ان تقوم الا على اساس المصلحة المشتركة » . هذا ما جاء في البند الاول من الاعلان . اما الحقوق الاساسية فقد عددها الوثيقة على النحو الآتي : « الحرية ، الملكية ، الامن ، ومقاومة الاضطهاد » . وكانت الحرية تتلخص في القدرة على القيام بما لا يضر الآخرين ، وبما يحدده القانون . وبما ان القانون يعبر عن الارادة العامة ، فمفروض فيه ان يكون واحدا بالنسبة الى الجميع ، كما يحق لجميع المواطنين ان يشاركوا « اما بانفسهم واما عن طريق ممثليهم » في صنعه . ولا يجوز اعتقال اي شخص او سجنه الا في الحالات التي يحددها القانون . ويعتبر كل شخص بريئا الى ان يثبت جرمه ، وكل قسوة في معاملته لا تقتضيها ضرورات ضمان احتجازه تقع تحت طائلة العقوبات القانونية . ولا يجوز التعرض لاي شخص بالسوء بسبب آرائه ، « حتى الدينية ، منها » ، ما دام الافصاح عنها لا يخل بالنظام العام الذي وطده القانون . وبما ان الملكية حق لا يجوز المساس به ، فليس يجوز تجريد اي كان منها ، الا عندما تقتضي المصلحة العامة ذلك وبشرط تعويض صاحب الحق ، وعلى ان يكون التعويض منصفاً ومسبقاً . ويحق للمجتمع ان يحاسب كل مسؤول عام على حسن ادارته او سوءها . وجدارة المواطن ومواهبه هي وحدها التي تبرر ارتقائه الى الوظائف والمناصب العامة . اخيراً ، (حسب ما ورد في البند الثالث) ، فان « مبدأ كل سيادة يكمن اساساً في الامة . ولا يحق لاي هيئة ، ولاي فرد (حتى ولو كان الملك) ان يمارس السلطة ما لم تكن منبثقة صراحة عنها » .

كانت فكرة هذه الحقوق وليدة الثورة الفكرية والاشمئزاز من المؤسسات التعسفية ، السرية والوحشية أحياناً ، التي كانت تسوس الفرنسيين في عام ١٧٨٩ .

اما فكرة تقنين هذه الحقوق وتدوينها في عدد صغير من البنود المقتضية ، وربطها بدستور مكتوب ، وبأصل الحكم وصلاحياته وحدوده ، فقد كانت مستوحاة دون ادنى ريب من المثال الاميركي ، وعلى الاخص من نموذج فيرجينيا الذي طالما استشهد به المستشهدون في المساجلات الفرنسية . وكانت اعلانات الحقوق الاميركية اكثر عيانية وتجريبية ، وحافلة بأصداء الماضي الانكليزي ، ولهذا السبب كيل لها المديح بسخاء . بيد ان الاعلان الفرنسي يتفوق عليها بارسائه القواعد الاخلاقية لنوع جديد من المجتمع والدولة . وهذا الاعلان ، المركز والواضح ، الموجه الى المواطن والانسان على حد سواء ، والمعترف بضرورة الحكم والقانون وبوسائل الاحتماء منهما في آن معا ، والمرتبط ارتباطا وثيقا بالمسائل العلمية مع اتسامه بالتجريد والشمولية في صياغته ، هذا الاعلان كان قابلا لان يحمل على موجة من الحماسة الثورية ولان يمارس جذبا قويا على الافطار الاخرى . وقد طرات عليه تعديلات ، في فرنسا بالذات ، لجهة تطويره . ففي عام ١٧٩٣ ، على سبيل المثال ، عرفت المساواة بمزيد من الوضوح كحق قائم بذاته ، وكذلك الحق في التعليم وفي الحصول على سبل العيش .

انكبت الجمعية بعد ذلك على وضع الخطوط العريضة للدستور الجديد . واول مشكلة واجهتها كانت متعلقة بتحديد دور الملك . فهل يعتبر الملك ، بمقتضى حقه التاريخي او السلافي ، شخصية مستقلة يتعين على الجمعية ان تتفاوض معها مفاوضة الند للند ، بحيث يكون الدستور نوعا من العقد المبرم بينهما ؟ ام ان الجمعية ، باعتبارها هيئة تشريعية تمارس السيادة القومية ، مدعوة الى خلق الوظيفة الملكية والى تحديدها ودعوة لويس السادس عشر فيما بعد الى شغلها ؟ الزام على الجمعية الا تدون في الدستور الا ما يأمر به الملك ، ام على الملك ان يوافق على كل ما تقرر الجمعية

تدوينه فيه ؟ باختصار ، هل الملك هو السائد ، ام انه رئيس السلطة التنفيذية فحسب ؟ وهل السلطة الملكية سلطة ذاتية ام انها سلطة موكلة ؟ كانت المسألة على قدر كبير من الخطورة والاهمية على الصعيد النظري ، وقد ازدادت تعقيدا من جراء تأني لويس السادس عشر عن القبول باعلان حقوق الانسان والمواطن وبالمراسيم التي اعقبت ليلة الرابع من آب . وقد أيد المتضررون من الاحداث مبدأ سلطة ملكية مستقلة .

كان هنالك شبه اتفاق على خص الوظيفة الملكية ، بعد تأسيسها ، بنوع من حق « الفيتو » . وكان بعضهم يؤيد مبدأ « الفيتو » المطلق ، في حين كان بعضهم الاخر يؤثر ان يكون هذا « الفيتو » قابلا للنقض من قبل الجمعية . وثمة مسألة اخرى وضعت على بساط البحث : هل تحافظ الجمعية على طابعها الاحادي ، ام تنقسم الى مجلسين ، كما في الولايات المتحدة وفي انكلترا ؟ كان الحزب الوطني - هكذا اصرت الطليعة الثورية على تسمية نفسها - يؤيد بقوة فكرة المجلس الواحد . اذ ان كل حل آخر ، على حد ادعاء سيس ، كان قمينا بانتهاك مبدأ الانتخاب الفردي ، وباعادة نظام الطبقات ، وبمحاربة النبلاء ومصالحهم . وعندما طرحت هذه المسألة على التصويت ، في التاسع من ايلول ، صوت ٨٩ نائبا لصالح صيغة المجلسين ، في حين صوت ٨٩٤ نائبا لصالح صيغة المجلس الواحد . وفي الحادي عشر من ايلول قررت الجمعية منح الملك حق « فيتو » مطلق . بتعبير آخر ، اعطي الملك حق تعطيل قرارات السلطة التشريعية ، لكن اذا ما اقرت ثلاثة مجالس نيابية على التوالي الاجراء عينه ، كان على الملك الرضوخ لارادة ممثلي الشعب . وبذلك يكون اعطي ، ان جاز التعبير ، صلاحية المراجعة ، وهي صلاحية اتضح مدى خطورتها عندما عمد الى ممارستها في اجواء التشنج والاثارة التي سادت في عام ١٧٩٢ . وقد ظل وضعه ، من حيث الجوهر ، يتسم بالالتباس والغموض .

كان عرض أن يكون ملكا دستوريا وفق شروط تناسبه . ويوم
طرحت مسألة هوية الملكية على بساط البحث ، عبرت البلاد
باسرها عن رغبتها في أن تكون الملكية دستورية . لكن لا
لويس السادس عشر ، ولا الجماعات المحافظة التي أمست تعارض
الثورة ، وافقا على دور الملك الدستوري كما تصوره الجمعية
التأسيسية .

أزاء هذه المقاومة صفد الحزب الوطني في الجمعية
التأسيسية ، التي كانت لا تزال منعقدة في فرساي ، نشاطه
الثوري . وكانت تشكلت في باريس ، في أثناء ذلك ، فصائل من
الناضلين على مستوى الحي . وكانت الصحافة قد شهدت ، خلال
الاشهر السابقة ، ثورة حقيقية . فقبل عام ١٧٨٩ ، لم تكن في
فرنسا صحف أو مجلات سياسية . وفي ايلول ، دوت في باريس
أصوات الصحفيين من كل حذب و صوب (خلال السنوات العشر
التالية صدر ما يقارب ألف صحيفة ومجلة سياسية) . وقد
اشتبه زعماء الجمعية التأسيسية بعداء الملك والبلاط لمجلسهم ،
فخططوا لنقل مقره الى باريس . وكانت حالة الهيجان السائدة في
باريس مؤاتية لمشروعهم تماما . ففي باريس كانت جميع شرائح
الطبقة الثالثة ، بدءا بالسيارة وانتهاء بالشحاذين ، مأخوذة
جميعها في دوامة العمل السياسي ، ولاوتارها رنين واحد . كان
الجميع يهابون معارضة الارستقراطيين ويحسبون لها ألف حساب .
وبما أن الاغنياء هجروا المدينة ، فقد لبث الفقراء بدون عمل . ومع
أن محصول عام ١٧٨٩ كان جيدا ، فإنه لم يكن قد نزل السى
الاسواق بعد . وقد توقف توزيع المؤن بسبب حالة الذعر والفوضى
الضاربة أطنابها في الاقاليم . وبات الخبز في باريس نادرا
وباھظ الثمن .

في الثالث من تشرين الاول ، تناهى الى سكان باريس أن
الملكة واصدقاءها الارستقراطيين اهانوا العلم الثلاثي ، في أثناء

مأدبة اقيمت في قصر فرساي، وتكلموا بازدراء عن الشعب والثورة. فظهرت في العاصمة تحشيدات، وجلّتها من النساء، تطالب بالخبز وتلعن الارستقراطيين، ثم زحفت جميعها في تظاهرة واحدة، ضمت سبعة آلاف أو ثمانية آلاف شخص، نحو فرساي. وقد رافق التظاهرة بضع مئات من الرجال المسلحين، وسار في مؤخرتها المركز دولافايت بالذات. وتحولت المظاهرة الى سيل بشري عرم. وحاول قادة البلدية الثورية تهدئة المتظاهرين، لكنهم في صميمهم كانوا يرحبون بثورة الغضب هذه ويتطلعون الى تسخيرها للضغط على الملك والملكيين.

في السادس من تشرين الاول، وبعد ليلة في العراء، اقتحمت حشود البؤساء والصعاليك قصر فرساي، واحتلّت الاجنحة الملكية، وقتلت ثلاثة حراس او اربعة وهي تصرخ وتصرح: « نريد خبزا! » وقد أخلى افراد الحرس الوطني المكان، بيد انهم لم ينجحوا في اقناع المتظاهرين بأن يقفلوا عائدين الى باريس. وارتفعت صيحة هادرة تطالب بالملك. وراح الناس يهتفون: « الملك الى باريس! ». وبعد الظهر تشكل موكب ضخم، يضم ما يناهز ستين الف شخص، سار فيه الحرس الوطني، وبعض الحراس السويسريين، وزهاء مئة عضو من الجمعية التأسيسية، وحشود من النساء المبتهجات، اللواتي تقدمن العربدة الملكية وهن يرقصن وينشدون ويهتفن: « عدنا بالفران والفرانة وصبيهما ».

هكذا غادرت الاسرة المالكة قصر لويس الرابع عشر الى غير عودة. ففي ذلك اليوم انتهى عصر فرساي. ونزلت الاسرة المالكة في قصر التويلوري، الذي كان لويس الرابع عشر هجره قبل قرن من الزمن بسبب قدمه. واستقبل الملك بالهتاف والتصفيق لدى عودته الى باريس، بصفته ولي نعمة الشعب. لكنه كان امسى في الواقع رهينة بين ايدي الشعب. انه سجين الثورة، وبالتالي عدوها بالسر. ولم تمض ايام معدودة حتى انتقلت الجمعية التأسيسية بدورها الى باريس. وتكرر في تشرين الاول ما كان

حصل في تموز : فانتفاضة الشارع عززت موقفها ازاء الملك
الحرون .

لقد أرسى الثورة الآن قواعدها ، فأُستِ قادرة على
الاستمرار ومتابعة مسيرتها . لكن الثورة المضادة تمكنت هي
الآخري ، في أثناء ذلك ، من تعزيز مواقعها . وثمة شخصيات
وطنية ، كانت صوتت لصالح اعلان حقوق الانسان والمواطن ،
راحت تتخوف مما اعتبرته ضربا من حكم الرعاع . وقد غادر بعضها
باريس ، واختار بعضها الآخر الهجرة عن فرنسا . وانقسمت
فرنسا على نفسها . واضطرت جميع الحكومات التي تعاقبت
خلال السنوات التالية الى التصدي للمشكلة نفسها : الحؤول من
جهة دون احياء النظام القديم ، والسعي من جهة أخرى الى
تلبية مطالب سواد الشعب المتيقظ والمتاضل ، او التحكم بها او
الالتفاف عليها .

استمرت الجمعية التأسيسية في عقد جلساتها خلال العامين
التاليين ، لغاية ايلول ١٧٩١ . وقد أرسى الاسس لفرنسا
عصرية : مبدئيا وفكريا على الاقل . وصاغت نظاما ضريبيا
جديدا يعتمد الضريبة المباشرة التي ألزم جميع الفرنسيين بدفعها ،
على ان تتحدد تبعا لثرواتهم وممتلكاتهم . كما ألغت الطوائف
المهنية والروابط الحرفية وسائر التنظيمات الاقتصادية ،
واطلقت امام الجميع حرية العمل في المنشآت والمهن قاطبة .
وانطلاقا من رغبتها في تشجيع صفار التجار والحرفيين ،
واعتمادا منها ، أسوة بآدم سميث ، بأن الجمعيات المهنية كافة
تشكل ، في نهاية المطاف ، ضربا من التآمر على مصلحة الجمهور ،
فقد أسقطت طابع الشرعية عن هذه الجمعيات ، وحظرت
النقابات العمالية ، شأنها في ذلك شأن جميع حكومات
ذلك العصر . وبقضائها على النظام المولوي وعلى ضريبة العشور التي
كانت تتقاضاها الكنيسة فرضت تصورا للملكية أكثر حداثة وعصرية ،

تصورا حرر المالك من جميع آثار التبعية ولم يلزمه الا بدفع الضريبة للدولة .

ألفت الجمعية التأسيسية كذلك امتيازات الاقاليم ووحدت القانون والحقوق والواجبات في جميع أرجاء البلاد . وكان ورد في اعلان حقوق الانسان انه من حق كل مواطن ان يشارك « ان شخصا وان عن طريق ممثليه » في صياغة القوانين . ولم يكن ثمة شك في ان الفرنسيين جميعا مواطنون يتمتعون بالحقوق المدنية عينها . وفي فرنسا ، وفي المستعمرات الفرنسية ، أقر بصفة المواطنة للزوج غير العبد في عام ١٧٩١ . ولم تعد هنالك خلافات بصدد الحقوق السياسية ، اي بصدد حق الاقتراع ومدلول التمثيل النيابي . وبالمقابل ، كان هناك خلاف حول مدى عمومية حق الانتخاب . فقد كان عدد محدود جدا من الاشخاص ، ومنهم روبسبير ، يدافعون في الجمعية التأسيسية عن مبدأ الاقتراع العام ، اي عن حق جميع الرجال البالغين في الانتخاب . لكن معظم النواب عارضوا هذه الفكرة متذرعين بشتى الحجج : فالمواطنون الفقراء اكثر امية وجهلا من ان يناط بهم مثل هذا الحق . ولو اعطي لهم ، لعرضوا النظام والملكية للخطر . اذ قد يبادرون نتيجة لجهلهم ولامبالاتهم ، الى بيع اصواتهم او الى الانصياع لاوامر ارباب عملهم . وما كان يحصل في انكلترا ، في الدوائر المحدودة التي طبقت مبدأ الاقتراع العام ، لم يكن يشكل في الواقع حجة في صالح الانتخابات الديمقراطية . وفي اميركا ، نادرا ما كانت تصل نسبة الناخبين الذين يقترعون فعلا ، في الولايات التي اخذت بمبدأ الاقتراع شبه العام ، الى اربعين بالمئة . وقد تبنت الجمعية التأسيسية بهذا الصدد سلسلة من الحلول الوسط . قسّمت المواطنين الى مواطنين « فعالين » ومواطنين « غير فعالين » . ففعالون هم المواطنون الذين يدفعون نسبة معينة من الضرائب ، بشرط ان يكونوا قد تجاوزوا الخامسة والعشرين ، وان يكون مضى على اقامتهم في مسكنهم عام واحد على الاقل ،

والا يكونوا من الخدم . وقد قدر عددهم آنذاك بما يقارب اربعة ملايين وثلاثمئة الف مواطن . وقد منحوا حق الانتخاب، بيد انهم ما كانوا ينتخبون سوى « ناخبين » . وكان كل مئة مواطن فعال يختارون ناخبا واحدا . وكان الاختيار يقع ، بوجه عام ، على الاغنياء والميسورين . ونظرا الى عدم وجود احزاب تتولى وضع لوائح باسماء المرشحين وتعرضها على الجسم الانتخابي، كان الناخبون يجتمعون فيما بينهم ويتداولون في شأن اختيار المسؤولين الاقليميين واعضاء المجلس التشريعي القومي . وبالنسبة الى هؤلاء الاخيرين ، اي بالنسبة الى المرشحين ليكونوا نوابا على مستوى الامة ، كان يشترط فيهم ان يكونوا من فئة المواطنين التي تدفع ضريبة قدرها ٥٤ ليرة على عقار يدر ريعا سنويا قدره بضع مئات من الليرات . وكان عدد المواطنين الذين يتوافر فيهم هذا الشرط يتراوح بين ستين الفا وثمانين الفا . وكان هذا العدد لا يتجاوز الا بقليل عدد النبلاء الراشدين قبل الثورة .

كانت الجمعية التأسيسية عقدت عزمها على اسناد النشاط السياسي ، على الصعيد القومي ، الى نخبة من الاغنياء ، المتقنين من بين صفوف النبلاء القدامى او الجماعات المتمتعة بدخل سنوي مرتفع . وكانت هذه الاجراءات تبدو ، في نظر بقية الاقطار الاوروبية ، غاية في الديمقراطية . فالبلدان التي كانت تجري فيها انتخابات كانت نادرة جدا . ففي انكلترا ، على سبيل المثال ، كان يفترض في الناخب ان يكون صاحب دخل عقاري سنوي يعادل خمسة عشر الف ليرة فرنسية . اما ان تعد فرنسا اكثر من اربعة ملايين مواطن فعال يتمتعون بحق انتخابي ، وان محدود ، فهذا كان بحق امرا خارقا عصرئذ . ومع ذلك ، بقي عدد كبير من المواطنين محروما من هذا الحق ، ولم يكونوا كلهم من الفقراء . فبعض المواطنين ما كانوا يدفعون ضرائب لانهم يعيشون مع ذويهم ، وبعضهم الآخر لم يقيم مدة عام في المكان نفسه ، اضاف الى ذلك من لم يبلغوا الخامسة والعشرين من العمر

ومن كانوا مع ذلك في سن تؤهلهم للمشاركة على نحو فعال في حياة البلاد السياسية ؟ ولا سيما في تلك الظروف الثورية التي شحذت الحس السياسي عند الناس. وهكذا قضي على ثلاثة ملايين رجل، بينهم عدد كبير من الشبان ، بأن يبقوا أسرى خانة المواطنين « غير الفاعلين » . وقد أحدثت تنحيتهم عن الحياة السياسية في مثل ذلك الظرف تدمرا شديدا في صفوف قوى لا تخلو من فاعلية . على أن العديد من المواطنين « غير الفاعلين » تسللوا في الواقع الى صفوف « الفاعلين » ؟ الى أن سقط هذا التمييز نهائيا في عام ١٧٩٢ .

لم يكن من المستغرب ان تواجه الجمعية التأسيسية مصاعب جمة مع الدين ، نظرا الى الدور الذي لعبته الكنيسة قبل الثورة . هذا لا يعني ان غالبية اعضاء هذه الجمعية كانوا من مؤيدي الآراء الفولتيرية او من انصار العقلانية المتحمسين . فقد بقي العديد منهم أوفياء للخط الجنسيني ، وكان من رأيهم ان تحافظ الكنيسة الفرنسية على قدر من الاستقلال عن روما ، وأن تخفف من غلواتها الارستقراطية ، ومن احتكار بعض رجالها لثرواتها الطائلة دون بقية رجال الكليروس ، ومن لامبالاتها بالفقراء ، ومن عدم اهتمامها ، بالقدر المطلوب ، بشؤون الدين . وكانت الحركة من اجل اصلاح الكنيسة تشكل جزءا لا يتجزأ من الحركة الثورية . وكان رجال الدين برهنوا في ايار وحزيران ١٧٨٩ على تعاطف قوي مع الطبقة الثالثة . لكن امورا كثيرة وقعت بعد ذلك تعذر عليهم تأييدها . ومن ذلك ان رجال الدين كانوا عارضوا قبيل الثورة ، مبدأ منح البروتستانتين حقوقا مدنية ، ودافعوا عن امتياز الاعفاء الضريبي الذي كانوا يتمتعون به . بيد انهم جردوا ، في آب ١٧٨٩ ، من حقهم في العشور ، واضطروا الى القبول بمبدأ اسناد وظائف عامة الى مواطنين غير كسالة ، ذلك المبدأ الذي أقره اعلان حقوق الانسان . وقد وجهت اليهم ضربة أشد قسوة وايلاما بعد في تشرين الثاني . فقد قدر ان ثروة الكنيسة تعادل تقريبا مجمل الدين القومي .

وكانت العادة جرت بالفعل في فرنسا ، منذ العصر الوسيط ، ان يصادر الحكام بعض املاك الكنيسة بين الحين والآخر . اما في تشرين الثاني من عام ١٧٨٩ ، فقد صودرت ممتلكات الكنيسة في جملتها ، دفعة واحدة . وقد تجاوزت هذه الخطوة حتى ما كان حصل في انكلترا في عهد آل تيودور .

احتل نقل ملكية اوقاف الكنيسة واملاكها موقع الصدارة في سياسة الثورة المالية والاجتماعية . فقد انتقل عشرة بالمئة من مجمل ثروات البلاد اللانقولة ، من اراض وعقارات ، الى ايدي مالكين جدد . وكانت الطريقة المتبعة هي التالية : اصدار الحكومة « حوالات » ، عُدت في البداية نوعا من السندات ، ثم اصبحت ضربا من العملة بضمانة اراضي الكنيسة . وتمكنت الدولة ، باصدارها هذه الحوالات ، من تمويل نفسها بنفسها في ظل الانهيار العام لنظام جباية الضرائب . وكان في مستطاع الحائزين على هذه الحوالات ان يستخدموها لشراء عقارات ريفية او مدنية كانت فيما مضى ملكا للكنيسة . وبما أن الهدف الرئيسي لهذه العملية كان ماليا ، فان تلك العقارات كانت تباع لاصحاب الحوالات ولا توهب لهم . بيد ان اسعار البيع وشروطه كانت مؤاتية الى حد كبير ، وكانت تحقق فوائد جمة للذين يملكون من الاموال ما يسمح لهم بعقد مثل هذه الصفقات . ومن نافل القول أنه ليس الفقراء او العمال الزراعيون هم من استفادوا من هذه العمليات التجارية التي استمرت زهاء اعوام عشرة . وعلى هذا النحو اتاحت للفلاحين المقتصدين والميسورين الفرصة لتوسيع رقعة اراضيهم ، ولاهالي المدن الامكانية لشراء اديرة مشيدة في المدن او مزارع حققت لهم دخلا اضافيا . وبادر النبلاء القدامى بدورهم الى شراء بعض ممتلكات الكنيسة . وفي تلك المرحلة من التضخم النقدي ، لم يكن يتعذر حتى على بسطاء الناس ان يقلبوا حوالاتهم الى اراض . وهكذا غدت أعداد ضخمة من الاشخاص ، من اصول اجتماعية شتى ، معنية بصورة مادية مباشرة بمصير الثورة وبنجاحها .

بعد ان عمدت الجمعية التأسيسية الى تجريد الكنيسة من ممتلكاتها ومن مداخيل اراضيها والعشور ، تنطعت لاصلاحها ايمانا منها بان الدين ضرورة اجتماعية . ومع ان اعضاء الجمعية التأسيسية طالبوا بقوة بحرية المعتقد ، وبالمساواة في الحقوق المدنية لغير الكاثوليك ، وبضرورة اشراف سلطات مدنية على الزواج والاسرة والتربية ، فانهم لم يوافقوا على فصل الكنيسة عن الدولة . فقد كانت الكنيسة ، في نظرهم ، اداة المجتمع الاخلاقية . والدين ، على حد زعمهم ، اهم وأخطر شأنا من ان يترك في عهدة الكهنة وحدهم . وكانوا ، في موقفهم هذا ، يسرون على الطريق التي رسمها ملك النمسا جوزيف الثاني ، ومن قبله ملك انكلترا هنري الثامن .

في عام ١٧٩٠ أقرت الجمعية التأسيسية اذن الدستور المدني لرجال الدين . وكان هذا الدستور وثيقة ثورية بكل معنى الكلمة ، وان كان بعض الاساقفة الليبراليين قد أبدوه بادية الامر . وقد عتبر هذا الدستور ، الذي لم يجر التفاوض عليه مع الحبر الاعظم ، عن اقتناع راسخ بان للشعب الفرنسي ، صاحب السيادة ، الحق في ادخال تعديلات ، لا على العقيدة المسيحية ، وانما على الجوانب « المدنية » والخارجية للقطاع الفرنسي من الكنيسة المسيحية . وقد استعاضت الجمعية التأسيسية عن الابرشيات المئة والثلاثين بثلاث وثمانين ابرشية تغطي كل واحدة منها مقاطعة من المقاطعات الجديدة التي تم استحداثها ، وكان المقصود من ذلك تحويل الاسقف الى موظف مدني بنوع ما . وغدا رجال الدين كافة يتقاضون اجرا من الدولة . وفيما كان دخل الاسقف يتراوح فيما مضى بين خمسة آلاف وستة آلاف ليرة ، وقد يصل في بعض الاحيان الى نصف مليون ليرة ، فانه اضحى اكثر معقولة الآن ، وان ظل مرتفعا نسبيا . اما كهنة الخورانيات الذين كانوا يتقاضون فيما مضى ٧٥٠ ليرة سنويا ، فقد اصبحوا يتقاضون ١٢٠٠ ليرة . وقد طفى الطابع الثوري ايضا على طريقة انتخاب رجال الدين . فقد امسى كهنة الخورانيات ينتخبون من قبل المواطنين الفعاليين في الجمعيات

المحلية ، والاساقفة من قبل ناخبي المقاطعات . وبما ان هذه الانتخابات تترافق بقداس الهي ، فان وجود غير الكاثالكة لم يكن مرغوبا فيه . وكان يشترط في الكاهن المنتخب ان يحظى برضى الاسقف وموافقة . اما الاساقفة ، فكان عليهم ان يعلموا البابا بانتخابهم ، بدون أن يطلبوا موافقته . وقد حظر نشر أي رسالة بابوية او تداولها داخل الاراضي الفرنسية بدون اذن مسبق من السلطة . والحق أن الملوك كانوا يتمتعون بسلطات مماثلة في ظل النظام القديم : فقد كانوا يعينون الاساقفة شخصا ، اما كهنة الخورانيات فكانوا يعينون عموما من قبل العلمانيين . لم يكن التجديد في هذا المضمار يتمثل اذن في تدخل السلطة الزمنية في شؤون الكنيسة ، وانما في اصفاء طابع ديمقراطي على اختيار رجال الدين .

كان الدستور المدني ينطبق على الخوارنة فقط ، اي على رجال الدين الذي يمارسون وظيفة رعوية . اما الرهبانيات فقد ألفت ، وأخذت الدولة على عاتقها أن تدفع جعالة للرهبان والراهبات . وكانت الرهبانيات دخلت ، منذ زمن بعيد ، في مرحلة افول في فرنسا وصارت موضوعا للتندر المعادي لرجال الدين . وحتى قبل عام ١٧٨٩ ، كانت المؤسسات التربوية ومؤسسات مساعفة الفقراء والعناية بالمرضى والخدمات الاجتماعية قد وضعت بالتدريج تحت اشراف مدني . وقد تم في سنة ١٧٩٠ انجاز هذه السيرورة دفعة واحدة وبصورة شاملة . والواقع أن مؤسسات التربية والمساعفة الاجتماعية عانت طويلا ، بعد ان تولت الدولة أمرها ، من الفوضى الناجمة عن الثورة والحرب والتضخم النقدي .

ادى اتخاذ هذه الاجراءات كافة ، بطبيعة الحال ، الى نشوب خلافات في داخل الجمعية التأسيسية وفي داخل البلاد عامة في آن معا . وقد واكب مسيرة الاحداث ظهور تنظيمات ثورية ، نخطيء اذا اطلقنا عليها اسم احزاب . وانتصب في مواجهة هذه التنظيمات دعاء « الثورة الاخرى » او الثورة المضادة الكفيلة بتحويل مجرى

الاحداث (اطلق على الفريقين ، لفترة من الزمن ، اسم اليسار واليمين تبعاً للمكان الذي كانا يحتلانه داخل الجمعية التأسيسية ، ثم اُهملت هاتان التسميتان وبطل استعمالهما الى ان بعثنا من جديد في القرن التالي) ، وكان للفريقين حتى عام ١٧٩٢ (ومن عام ١٧٩٥ الى ١٧٩٩) صحفهما وأنديتهما . وكان أشهر الاندية الثورية على الاطلاق نادي اليعاقبة ، الذي عرف بهذا الاسم لانه كان يعقد اجتماعاته - العامة على كل حال - في قاعة كبرى كانت فيما مضى تخص الرهبان اليعاقبة . اما اسم هذا النادي الاصلي فكان ، لغاية ١٧٩٢ ، « اصدقاء الدستور » ليصبح ابتداء من عام ١٧٩٢ وحتى تاريخ حله في أواخر ١٧٩٤ « اصدقاء الحرية والمساواة » . وكان اليعاقبة ، في غالبيتهم ، ينتمون الى الشرائح اليسورة والمتقفة من الطبقة الثالثة السابقة . وقد جرى تنظيم عدد كبير من الاندية في مختلف احياء باريس للمواطنين الاقل ثراء او العديمي التأثير على الجمعية التأسيسية . وكان أشهر تلك الاندية نادي الكوردبليين (٥) . وقد شهدت بقية المدن الفرنسية ظهور الآلاف من الاندية المماثلة . وقد بلغ عدد اعضائها في عام ١٧٩٣ نصف مليون عضو تقريبا . وكانت هذه الاندية ترأسل نادي اليعاقبة في باريس ، وتعتبره « الجمعية الام » . ولم تكن أنشطة هذه الاندية الثورية سرية او تأمرية . بل كانت ترمي الى ممارسة دور توجيهي ظاهر ، والبقاء على اتصال بالنواب القوميين ، وشرح قرارات الجمعية التأسيسية لعامة الناس ، واعطاء المثال الصالح عن المواطنة ، وتفضيل تحركات « الأرستقراطيين » . وسرعان ما توترت الاجواء بين الفريقين - أي بين « اليسار » و « اليمين » - وساد الارتباب والجذر حتى داخل صفوف الفريق الواحد .

(٥) ناد ثوري اسمه دانتون ومارا وكامي ديمولين في باريس في عام ١٧٩٠ . عرف بهذا الاسم لان اعضاءه كانوا يجتمعون في دير للرهبان الفرنسيين الذين يعرفون باسم « كوردوليه » لانهم كانوا يتزفون بالحبال . « م » .

ففي صفوف اليسار زالت حظوة ليبراليي ١٧٨٩، وأقدم اليعاقة ، غير مرة ، على « تطهير » صفوفهم ، أي على تصفية العديد من عناصرهم . أما في صفوف اليمين ، فقد غدت أبسط أشكال الليبرالية ضربا من اللعب بنار الثورة أن في نظر المهاجرين ، الذين كان عددهم يتزايد باطراد ، وأن في نظر المحافظين ، الذين أثروا البقاء في فرنسا . وقد وجد بين أهل اليمين من اعتقد بأن لويس السادس عشر نفسه خدع من قبل اليعاقة وسقط في أحابيلهم . أصبح وضع الملك ، وبالتالي وضع دعاة إقامة ملكية دستورية ، حرجا للغاية . وجاءت الاضطرابات الدينية لتزيده حرجا . فقد أدان البابا بيوس السادس ، في وقت متأخر ، الدستور المدني لرجال الدين ، بعد أن وافق عليه نصف كهنة الخورانيات تقريبا (لكن بدون أن يحظى بموافقة اسقف واحد) وبعد أن صادق عليه رسميا ، وأن تحت الضغوط الشديدة ، الملك لويس السادس عشر . وأحدثت أدانة البابا له انقسامًا في صفوف رجال الدين والمؤمنين على حد سواء . وقد طلب إلى رجال الدين أن يقسموا باحترام الدستور الجديد وبالاخلاص له، ففعل بعضهم ؟ وامتنع بعضهم الثاني ، في حين تملص فريق ثالث وتهرّب . وهكذا أمسى للكنيسة كهنة « محلفون » و « غير محلفين » ، دستورون وعصاة ؟ وكان الأولون يعتبرون انفسهم مسيحيين صالحين وقوميين ، في حين كان الآخرون يعتقدون انهم أكثر تعلقا بالكاثوليكية ، فانحازوا من ثم أكثر فأكثر إلى قوى الثورة المضادة . وعندما اختار لويس السادس عشر مرشدا روحيا له كاهنا غير محلف ، حام حول شخصه المزيد من الشبهة في نظر انصار الثورة . غير أن زوجته ماري أنطوانيت ، التي كانت أقوى شكيمة وتصميما منه ، حاولت ، بمساعدة ما تبقى من حزب البلاط ، أن تدفع بزوجها إلى تبني موقف أكثر ايجابية . وكانت ماري أنطوانيت سليلة آل هابسبورغ . وكان شقيقها ، ليوبولد الثاني ؟ قد أمسى آنذاك امبراطورا . ولم ينفك ليوبولد الثاني في

الواقع ، وهو واحد من اكثر ملوك القرن الثامن عشر استنارة ،
عن دعوة شقيقته وزوجها الملك الى التفاوض مع الثورة . لكن
امام مطالب الثوار المتعاطمة باطراد ، رأى لويس السادس عشر ان
المخرج الوحيد هو مغادرة البلاد ، والالتحاق بالمهاجرين الفرنسيين ،
والحصول على المساعدة من الخارج .

في ٢٠ حزيران ١٧٩٠ ، توجهت الاسرة المالكة سرا ، في
ثياب تنكرية ، نحو الحدود الشرقية . لكنها اوقفت في فارين ،
غير بعيد عن الحدود ، وارغمت على العودة الى باريس . وافتضح
امر نيات الملك وخططه بعد هذه المفامرة العائرة : فقد كان يتوي
العودة الى فرنسا على رأس الجيش النمساوي ، وان يحل
الجمعية التأسيسية والاندية ، وان يعيد الاوضاع الى ما كانت
عليه قبل عام ١٧٨٩ . وقد اصبح الآن عدو الثورة وسجينها في
آن معا . كما باتت احتمالات نجاح الملكية الدستورية في فرنسا
شبه معدومة . وثمة حزب جمهوري كان تألف للتو . وقد تنادى اعضاؤه
لاجتماع في ساحة شان - دو - مارس ، للتوقيع على عريضة
جمهورية ، فهاجمهم الحرس الوطني ، وفتح النار عليهم متسببا في
سقوط زهاء خمسين ضحية . وتعمقت الانشقاقات في داخل
نادي اليعاقبة ، واعلن بعض اعضائه انفصالهم عنه . وبادر
المنشقون ، الذين كانوا مقتنعين بضرورة المحافظة على الرموز
الملكية ، وان فقدت الكثير من اعتبارها وقيمتها ، لانها وحدها
الكفيلة بحماية البلاد من الفوضى ومن الهيجان الشعبي ، بادروا
الى تأسيس ناد خاص بهم ، عرف باسم نادي الفويان
Club des feuillants . بعد هذا الانشقاق طفى الثوريون
المتحمسون بنفوذهم على نادي اليعاقبة الذي كانت الزعامة فيه
لرويسبير .

في ٣٠ ايلول ١٧٩١ ، حلت الجمعية التأسيسية نفسها ،
معلنة عن انجازها المهمة التي كانت عهد بها اليها . وانتخبت جمعية
تشريعية جديدة عقدت اجتماعاتها على الفور . ومرة اخرى بدا

الملك وكأنه يقبل بالوضع المستجد . غير ان الملكية الدستورية ،
التي تنكر لها عاھلها قبل ان تأخذ شكلها النهائي ، لم تعيش الا
عشرة أشهر بعد اقرارها الرسمي . فقد كانت اول ضحية لحروب
الثورة الفرنسية .



كان من الواضح للعيان ان لويس السادس عشر محتجز في
فرنسا رغما عن ارادته . لذلك بات من العسير اسكات الاصوات
المطالبة بتدخل من الخارج . وراح المهاجرون يهددون بالعودة
من موقع قوة ، الامر الذي ألهم الحمية الثورية في باريس . ولم
يكن الامبراطور ليوبولد الثاني بكل تأكيد من المعجبين بالطبقات
صاحبة الامتيازات في اوروبا ، والتي كان يدأب على كبجھا
ولجمھا في المناطق الواقعة تحت سيطرته . بيد انه وجد نفسه
محط شكاوى المهاجرين الفرنسيين ، وتضرعات شقيقته ،
وتظلمات امراء الامبراطورية المقدسة الذين فقدوا ، بنتيجة مقررات
الجمعية التأسيسية ، وحقوقهم المولوية في مقاطعة الالزاس .
والتقى ملك بروسيا في بليتيز في بوهيميا . وجاء بصريح العبارة
في اعلان بلنيتز الصادر في ٢٧ آب ١٧٩١ ان الدولتين قد
تلجآن الى التدخل المسلح لاعادة الحقوق الملكية الى صاحبھا اذا
ما انضمت الدول العظمى الاخرى اليھما . وكان ليوبولد يرجو من
هذا الشرط الحصول على مهلة ، ولاسيما ان الحكومات الاوروبية
الاخرى وفي مقدمتها الحكومة البريطانية ، لم تكن آنذاك مستعدة
على الاطلاق للتدخل عسكريا . ولم يكن ليوبولد يرغب في الحرب ،
كما ان الطبقات الوسطى والدنيا في معظم ارجاء اوروبا كانت
تعارض بشدة مبدأ التدخل في شؤون الثورة الفرنسية . بالمقابل ،
فان اعتقال الملك في فارين من قبل اخط رعاياه مرتبة اعتبر عملا
شائنا في صفوف الطبقات الراقية ، وفي اوساط المترددين على

البلاطات الملكية ، والنبل ، والارستقراطيين ، وأعيان الريف ،
والاساقفة وكبار رجال الدين . اما في فرنسا ، فان الشعور
السائد كان مخالفا تماما : فقد بدأ من المشين حقا أن توقف عملية
اعادة تنظيم شؤون الشعب الفرنسي الحر من جراء تهديدات
تطلقها رؤوس اوروبا المتوجة . وفُسر اعلان بلنيتز ، الذي تباهى
به المهاجرون الفرنسيون واقتخروا ، على أنه تهديد مباشر .
ثمة عوامل عديدة لعبت دورها بالسر لصالح الحرب .
فالمليون في فرنسا كانوا يعقدون رجاءهم على حرب تتيح للويس
السادس عشر فرصة لسحق الثوار . اما المليون الدستوريون ،
أي أعضاء نادي فويان ، فكانوا يتأملون أن تسفر الحرب عن تدعيم
مركز الملك وتوضيح صلاحياته . الثوريون بالمقابل - أي
الديمقراطيون الذين بدؤوا يبرزون في الاندية واليعاقبة الذين
أمسى بريسو لسان حالهم - كانوا يعتقدون أن الحرب ستكون
قصيرة وسهلة ، وأن الشعوب الأوروبية ستمتنع عن تأييدها ، بل
ربما ستبادر ايضا الى الانتفاض ، في ثورة شاملة ، على الملكيات
الأوروبية . وكانوا يتصورون ، علاوة على ذلك ، أن الحرب
ستسمح بفضح « الخونة » وبالتخلص منهم ، وبدفع الثورة قدما
الى الامام . ولم تعارض الحرب سوى جماعة صغيرة من الثوريين ،
ومنهم روبسبير . كان هذا الأخير يرى أن قول بريسو بأن
الفرنسيين سوف يحررون العالم هو الحماسة بعينها . ذلك أن « ما
من أحد مفرم بحب البشرين المسلحين » ، كما قال في نادي
اليعاقبة في كانون الثاني ١٧٩٢ ، بدون أن يلقي من يمنحه أذنا
صاغية . وكان الامبراطور ليوبولد الثاني قد توفي في أثناء ذلك
وخلفه ابنه ، فرانسوا الثاني . وكان فرانسوا الثاني أكثر من
والده تعاطفا مع الطبقات صاحبة الامتيازات في امبراطوريته ، وأميل
منه الى المشاركة في حرب صليبية تهدف الى ترسيخ عرش
لويس السادس عشر والى انقاذ اوروبا من جائحة الثورة .
كانت فرنسا هي التي اعلنت الحرب في ٢٠ نيسان ١٧٩٢ ،

خلال جلسة صاحبة الجمعية التشريعية . وقد اجمع الحضور على
 التصويت لصالح قرار الحرب باستثناء سبعة نواب . وتكبد
 الفرنسيون ، خلال الأشهر الستة الاولى سلسلة من الهزائم
 المتلاحقة . فالجيش الفرنسي لم يكن في حالة تسمح له بغزو
 حرب . كان جيش النظام القديم المتحلل والمتفكك آياه . وكان
 ما يقارب من ألفي ضابط هاجر الى الخارج . اما الذين اختاروا
 البقاء فكانوا يكتنون العداء للحكم الجديد . الجنود بالمقابل كانوا
 وطنيين مندفعين ، متأججين حماسة ، ومخلصين للثورة . لكن
 كتائب المتطوعين كانت تفتقر الى التدريب والعتاد ، كما ان روح
 الحرية الذي انتشر في صفوف الجنود اضعف الانضباطية حتى
 في أقدم الفيالق . وتشتتت القوات الفرنسية من
 الصدامات الاولى ، وتقهقرت ، وانسحبت في اجواء
 من البلبلة والفوضى . وعارض لويس السادس عشر ،
 الذي كان يترقب انتصارا نمساويا ، الاجراءات الدفاعية التي
 صوتت عليها الجمعية . هكذا كانت فرنسا ، وهي في حالة حرب ،
 محكومة من قبل ملك كان لها كل المبررات لان ترتاب فيه . وراح
 النمساويون والبروسيون يقتربون أكثر فأكثر من الحدود
 الفرنسية . وكان امبراطور النمسا الجديد وملك بروسيا أعدا ،
 بالاتفاق مع رسل الملكة ماري - انطوانيت ، بيانا الى سكان مدينة باريس
 يتلى عليهم ساعة دخول قواتهما الاراضي الفرنسية . وكانت
 هذه الوثيقة ، التي قدّر لسكان باريس ، المتعصين أصلا ضد
 الملوك ، ان يطلعوا على مضمونها المهين في الثالث من آب ، تأمر
 مدينة باريس وجميع سكانها دونما استثناء بـ « الخضوع للملك
 على الفور » والا اضطر « صاحبا الجلالة الامبراطورية والملكية الى
 انزال عقوبات ، تذكرها الاجيال » ، والى « اباحة مدينة باريس
 لساكرهما » ، والى « تعذيب المتمردين حتى الموت » جزاء لهم
 على عصيانهم .
 مع ذيوع مضمون هذا البيان هبت مدينة باريس ، صفا

واحدا ، ضد لويس السادس عشر ، وضد الارستقراطيين الذين كانوا لا يزالون حتى ذلك التاريخ ينشرون آراءهم بحرية ، وضد « الخونة » الذين كانوا يعقدون الآمال على دخول قوات الحلفاء ، وضد انصار نادي فويان الدستوريين ، وضد الجمعية التشريعية ، العاجزة ، المهذرة ، العديمة الاهلية ، بل الخائنة في ذلك الظرف الحالك من الهزيمة العسكرية . ان انتفاضة العاشر من آب ، التي سميت احيانا **الثورة الفرنسية الثانية** ، كانت مدبرة في الواقع ، وابتعد ما تكون على كل حال عن السرية . ف « الفروع » التي تحولت الى كومونة ثورية بدعم من الاندية الشعبية ، كانت تستعد علنا لانتفاضها الثورية . وقد انضم اليها التجار ، واصحاب الحوانيت ، وصغار الصناعيين ، واختلط حابل المواطنين « الفعاليين » بنابل المواطنين « غير الفعاليين » ليشكلوا مزيجا من الثوريين عرفوا باسم « اللامتسروولين » الذين قدر لهم ان يلعبوا دورا حاسما خلال السنوات التالية . وقد اخذ ديمقراطيو باريس على عاتقهم انقاذ البلاد من الاحتلال الاجنبي ، والثورة من الانهيار . ولقوا الازر والمساعدة لدى متطوعين من مرسيليا حملوا معهم الى العاصمة نشيدا جديدا ، كان وضع من اجل جيش الرين . وقد امسى هذا النشيد نشيد الثورة الفرنسية الماجد . وفي نادي اليعاقبة ، طالب روبسبير بخلع لويس السادس عشر ، وبانتخاب هيئة حكم جديدة ، المجلس الوطني ، عن طريق الاقتراع العام . وهاجم « اللامتسروولون » قصر التويلوري ، الذي ما كان يحميه سوى عناصر من الحرس السويسري ، وتمكنوا من الاستيلاء عليه في ساعات معدودة ، بعد ان سقط ما يقارب من الف ضحية من الجانبين .

خلع لويس السادس عشر من عرشه وازيلت الملكية . واجتاز البروسيون الحدود وزحفوا باتجاه باريس . وسيطرت على العاصمة حال من الهيجان الجنوني . وفي مطلع ايلول اقتحم الرعاة السجون ، لاعتقادهم بانها تفص بالمئات من ، وارتكبوا

مجزرة رهيبة بقتلهم ما يقارب الف سجين في الطرقات العامة .
وفي هذه الاجواء من الرعب والارهاب جرى انتخاب اعضاء
المجلس الوطني Convention Nationale . انتخابات كان
يفترض فيها ان تكون ديمقراطية تماما ، وقد اتسمت فعلا بهذا
الطابع الديمقراطي في بعض المناطق .

كانت ثلاث سنوات قد تصرمت منذ الاستيلاء على سجن
الباسيتيل . وخلال هذه السنوات الثلاث تبدلت ملامح الدولة ،
والكنيسة ، والتشريع ، والمجتمع . لكن انجازات الجمعية
التأسيسية كانت لا تزال قابلة للانهياء والزوال . كما انه كان
من الممكن ايضا - وهذا ما حصل بالفعل - ان يؤدي التدخل
الشعبي الى دفع عجلة الثورة الى الامام ، والى القضاء على
الثورة المضادة ، والى ارساء اسس تنظيم اجتماعي أكثر
ديمقراطية .

الفصل الثالث

العالم يتحرك

ليس من اليسير تحديد صورة العالم الاوروبي - ولو في اعم قسماتها - عندما اندلعت حروب الثورة الفرنسية . كان الفرنسيون ، بملايينهم الخمسة والعشرين ، اضخم شعب قدر له ان يجتمع شمله في ظل حكم واحد . فشعب روسيا البعيدة لم يكن يفوقه تعدادا الا بنزر يسير . اما الشعوب الناطقة بالالمانية التي كانت عديدة وكبيرة بدورها ، فقد توزعت الى امانوات ارتفع عددها الى ما يقارب المئة في منطقة نهر الراين وحدها . رعايا آل هابسبورغ بالمقابل ، الذين نيف عددهم على العشرين مليونا ، كانوا متباينين اثنيا ، ومشتتين جغرافيا . اما البلجيكيون ، الذين كانوا يقدرون بثلاثة ملايين ويعيشون في اقليمهم المستقلة ذاتيا ، فكانوا يرزحون في الواقع ، باستثناء سكان اسقفية لييج الواسعة ، تحت نير سيطرة آل هابسبورغ . ولم يكن عدد الهولنديين يتجاوز آنذاك المليونين ، وعدد الانكليز والاسكتلنديين العشرة ملايين . وكانت ايطاليا عبارة عن فيسيفساء من الدويلات ، وكان عدد الاسبانيين المشتتي الصفوف

يصل الى عشرة ملايين . وقد اتضح من اول احصاء سكاني اجري في عام ١٧٩٠ ان عدد سكان الولايات المتحدة ، بمن فيهم العبيد ، ما كان يتجاوز عدد الهولنديين والبلجيكيين مجتمعين . كانت فرنسا اذن عملاقا قادرا على الوقوف في وجه تحالف قوي ، فيما لو قدر ليدها العاملة ان توظف توظيفا مفيدا وفعالا . وكانت لعبت ايضا دورا بارزا في الحضارة الاوروبية منذ عصر الكاتدرائيات القوطية . وكانت اللغة الفرنسية ، في القرن الثامن عشر ، عرفت انتشارا واسعا في صفوف الطبقات الاوروبية الراقية التي كانت تجيد النطق بها . ومن هولندا الى بولونيا ، كانت الصحف تصدر بالفرنسية . وباستثناء انكلترا ، كانت القوميات ، على اختلافها ، لا تزال متخلفة على الصعيد السياسي والثقافي . وكان حسب الافكار والآراء ، قبل الثورة ، أن تأتي من فرنسا أو أن تسند الى فرنسيين حتى تلقى استقبالا حارا واجابيا في سائر ارجاء أوروبا . وبعد ١٧٨٩ ، بات في وسع جميع الاوروبيين الذين يجيدون الفرنسية ان يطلعوا مقالات الصحافة الباريسية الجديدة ومداولات الجمعية التأسيسية المنشورة في صحيفة **لو مونيتور** . فما من حاجز لغوي أو تأخر في التطور كان ينتصب فاصلا بين أوروبا والثورة الفرنسية ، خلافا لما حصل مع الثورة الروسية او الصينية في القرن العشرين .

قوبل خبر سقوط سجن الباستيل بالترحاب والتهليل في سائر ارجاء أوروبا . فملكية آل بوربون كانت ممقوتة بصورة عامة ، وما كان أي أوروبي متحضر ليعارض ، من حيث المبدأ ، الحرية أو الحق . وقد رحب الانكليز بفكرة اقتفاء الفرنسيين خطاهم على طريق الحكم الحر . اما البروسيون فارتأوا ان الفرنسيين انتقلوا من الاستبداد الى نظام الحق والقانون ، كالذي يسود في بروسيا . لكن منذ آب ١٧٨٩ ، بدا واضحا ان الجمعية التأسيسية الفرنسية تسعى وراء شيء يختلف تماما عن المؤسسات الانكليزية والقانون البروسي . ولم تكن فكرة « المساواة » لتروق في أعين

أصحاب الامتيازات ، ان في انكلترا وبروسيا ٢ وان في الاقطار
الاوروبية الاخرى .

كانت أوروبا ، قبل قيام الثورة الفرنسية بفترة غير قصيرة ،
قد شهدت في غير منطقة من مناطقها محاولات لاحداث تغييرات
عميقة ، ان لم نقل ثورات حقيقية . ومن الصعب ان تقدم وصفا
عاما لها . لكن الشيء الاكيد هو ان جماهير الشعب لم تشارك
في تلك المحاولات في أي قطر من الاقطار الاوروبية . فالمعارضة
كانت تنهض في الغالب من صفوف الشرائح العليا من السكان ،
فيما تبقى الطبقات الشعبية على وفائها لرؤسائها المهودين . ولم
تكن المسألة ، أساسا ، صراعا بين الاغنياء والفقراء ، ولا حتى بين
أشد الناس فقرا وأعظمهم غنى . ولا تنطبق صورة الصراع بين
العناصر البورجوازية والعناصر الاقطاعية لا على هولندا ، ولا على
سويسرا ٣ ولا كذلك ، وان لاسباب مختلفة ، على انكلترا ، أو
ارلندا أو بولونيا . فنظروا الى هيمنة الكنائس والصفوة الحاكمة ،
التي كانت تدين بمراكزها لحق وراثي أو لحق انتخابي قاصر على
هذه الصفوة عينها ، فان الصراع كان يدور بين من هم داخل الاجهزة
والمؤسسات التي اقامها المجتمع ، وبين من هم خارجها . وبمعنى
ما ، كان الصراع يدور بين طبقات ذات امتيازات واخرى بغير
امتيازات ، تماما كما الحال في فرنسا . كان الساخطون والمتدمرون
ينتمون ، في بعض الاحيان ، الى الاقليات الدينية أو الى فئة
الانرياء الجدد ، أو الراغبين في أشكال جديدة للتجارة والتوظيف
والانتاج والتقنية ، ممن كانوا يصطدمون بنظام الطوائف المهنية
والقوانين الاقتصادية القديمة ، كما انهم كانوا ينتمون ٤ في بعض
الاحيان الاخرى ، الى صفوف المحامين ورجال القانون ، أو الى
صفوف العلماء الشغوفين بشؤون العلم والطب ، أو الى فئة
الصحفيين والكتاب المعنيين بالثورة الفكرية ، أو الى شريحة
الموظفين العاملين في خدمة الانظمة الملكية والذين ادركوا ان
الاوليفارشيات الريفية والمدينة تقف حجر عثرة في وجه التحديث ،

او الى الجيل الصاعد من الشباب ، التفاوت المنشأ ، الذي اشتهر
وعودا بمعهد جديد . وقد عمّ بين هؤلاء جميعا شعور بالعزاء حيال
ما سمي فيما بعد بـ « المؤسسات القائمة » و « المجتمع الراقي » .
في عام ١٧٩٢ ، كان من المحتم أن تختنق أصوات انصار
النظام الجديد هؤلاء ، من ايرلندا الى بولونيا . لكن اضطراهم الى
لزوم الصمت لا يعني انهم زالوا من الوجود . بل كانت حساسيتهم
عظيمة بأحداث ثورة ١٧٨٩ وحرب ١٧٩٢ التي كانت قمينة بأن
تنفج حياة جديدة في حركاتهم العديدة .



كانت ايرلندا مملكة منفصلة ، يناهز عدد سكانها نصف عدد
سكان انكلترا تقريبا ، ولها برلمانها وكنيستها القائمة ، الكنيسة
الانفليكانيّة . كان الغزو الانكليزي ، الذي اقترن باستيطان كثيف
لاسكوتلنديين من الطبقة المتوسطة ، قد استكمل مراحلـه في
القرن السابق . وكان ثلثا السكان من الكاثالكة التابعين لروما ،
وتيسع السكان من الكالفانيين ، والبقية الباقية من الانفليكانيين
الذين كانوا يحوزون ، على الرغم من ضآلة تعدادهم ، خمسة
أسداس الاراضي ويتفردون في الاشراف على البرلمان والكنيسة
والحكم . وكان لهؤلاء جميعا اسباب وجيهة للاستياء من البرلمان
البريطاني الذي كان فرض على ايرلندا قيودا تجارية ألحقت حيفا
كبيرا بها . وقد أحدثت الثورة الاميركية وقعا عظيما بين الارلنديين
وعلى الاخص في صفوف الكالفانيين ، فشكّلوا فرقا من المتطوعين
تعبيرا عن مشاعرهم السياسية وتحسبا لاجتياح فرنسي مرتقب .
وقد بلغ عدد المتطوعين في هذه الفرق ثمانين ألف رجل في عام
١٧٨٢ . كان معظمهم من الكالفانيين ، وقد حظوا بتعاطف
الانفليكانيين في بادئ الامر ، لكن عندما بادرت الحكومة البريطانية
في عام ١٧٨٢ الى منح البرلمان الارلندي المزيد من الاستقلال الذاتي ،

اعتبر الانغليكانيون ان مطالبهم قد تحققت ، ووجه المتطوعون اهتمامهم نحو اصلاح البرلمان بعد ان اتسعت صلاحياته . كان مجلس العموم الارلندي ، شأنه في ذلك شأن مجلس العموم البريطاني ، ينبثق عن دوائر انتخابية جرداء ، شبه مقفرة من السكان ، تسمح لبضع مئات من الاشخاص بالسيطرة عليه . وقد عقد المتطوعون في عام ١٧٨٣ مؤتمرا قوميا موسعا (اول « مؤتمر » ثوري عقد في القرن الثامن عشر) ونظموا مسيرة عبر شوارع دبلن ، انتهت بتقديم مرسوم اصلاحي . بيد انهم كانوا يتحركون من موقع ضعف لانهم بدوا وكأنهم يفرضون تهديدا عسكريا على مجتمع من المدنيين ، ولانهم ما كانوا يمثلون سوى فئة متواضعة الحال من الحائكين وصفار الحانوتين والناس العاديين ؟ ولانهم كانوا على خلاف مع الكثالكة بصدد مسألة المساواة في الحقوق . وقد صوت عدد من كبار الملاكين لصالح المرسوم الاصلاحي ، بمن فيهم والد اللورد كاستلريغ (١) ، لكنه رفض بفاللية ساحقة . وقد تدفقت بلاغة المحافظين في سيل عرم . وأعلن السير هيركول لانغريش ، مراسل ادموند بورك ، أن المرسوم يعني « هلاك دستور كان ، ولا يزال ، قيلة انظار الامم قاطبة » .

دب اليأس في قلوب المتطوعين وتخلوا عن مشروعهم . وقدمت بعض التنازلات للكثالكة ، فسمح لهم في عام ١٧٨٢ بشراء الاراضي . لكن في عام ١٧٩٢ لم يكن يحق لاي كاثوليكي ان يفتح معهدا كاثوليكييا أو أن ينتخب نوابا الى مجلس العموم الارلندي .

★ ★ ★

(١) روبرت ستيوارت كاستلريغ (١٧٦٩ - ١٨٢٤) : رجل دولة بريطاني ، من مواليد ايرلندا . لعب دورا حاسما في اقامة التحالفات الاوروبية ضد نابليون . « ج » .

في انكلترا كانت تسود موجة عارمة من الاستياء، حتى الثورة الاميركية . وكان الاصلاحيون يزعمون ان الحكومة البريطانية ما كانت لتدخل في صراع مع المستعمرات الاميركية ، وما كانت بالتالي لتخسرهما ، فيما لو كانت اكثر تمثيلا للشعب . ومنذ عام ١٧٦٩ كان اتباع جون وايلكر (٢) قد اسسوا جمعية المدافعين عن « مشروع لائحة الحقوق » Bill of Rights ، وهي اول جمعية اسست من أجل الاصلاح البرلماني . وردا على هذه الضغوط نشرت المداوالات الدائرة في البرلمان وعممت بحيث يطالع عليها كل من يرغب . وظلت حركة وايلكر محصورة بلندن حيث قوبلت بالترحاب في صفوف التجار الميسورين . وخلال السنوات التالية ، حصلت تحركات مماثلة في المقاطعات ، وعلى الاخص في مقاطعة يوركشاير ، في صفوف طبقة صفار النبلاء وملاك الاراضي . وحصلت اتصالات بين « جمعيات » المقاطعات ، وتشكلت حركة بدت % بنوع ما ، وكأنها المرادف المدني لحركة المتطوعين الارلنديين العسكرية . لكن هذه الحركة انهارت وتلاشت لان اعمال الشغب التي حرّض عليها غوردون (٣) زرعت الخوف في قلوب الناس ، ولان المصلحين المحافظين بقيادة ادموند بورك عرفوا كيف يحولون اهتمام الناس نحو اصلاح الوظائف ، والمعاشات ، للحؤول دون اعادة توزيع السلطة السياسية . لكن عندما اصبح وليم بت الشاب رئيسا للحكومة في عام ١٧٨٤ ، رأى ان مصلحة البلاد تقضي بأن يكون الحكم اكثر تمثيلا للشعب ، ولاسيما انه لم يكن يشعر أصلا باي ميل الى الارستقراطية الكبرى

(٢) جون وايلكر : سياسي بريطاني ولد في لندن (١٧٢٧ - ١٧٩٧) ، اشتهر بكتابه ضد الحكومة . « م »

(٣) اللورد جورج غوردون (١٧٥١ - ١٧٩٣) : رئيس الجمعيات البروتستانتية ، والحرص على اعمال الشغب المناهضة للكنائس التي اغرقت لندن ، في ٢ حزيران ١٧٨٠ ، في بحر من الدماء . « م » .

المتغاطفة مع حزب الويغ (٤)، لكن محاولاته تعثرت لانه لم يحظ بتأييد صناعيي الميدلاندر ، الذين لم ينشغل لهم بال بسبب عدم تمثيل ما نشستر وليدز (٥) في البرلمان ، وان تخوفوا بالمقابل من فكرة التنازلات الجمركية التي كان في نية بت ان يمنحها لارلندا .

لم يتل مرسوم بت الاصلاحى الاصوات الكافية ، فتخلى هذا الاخير عن المعركة .

ما صاغ بورك مبادئه المحافظة الابقية التصدي لتلك المحاولات الرامية الى اصلاح مجلس العموم . كان بورك ٣ اسوة بلانغريش في ارلندا ، يعتبر هذه المحاولات هدامة . وكان هدف الاصلاحيين في زعمه « القضاء على الدستور من خلال التشهير بمجلس العموم » . وبين عامي ١٧٨٧ و ١٧٨٩ بذلت ثلاث محاولات في البرلمان لاعطاء البروتستانتين غير الانفليكانيين حقوقا مماثلة لحقوق الانفليكانيين . غير ان طبقة النبلاء الانفليكانية ، المهيمنة على البرلمان ، لم تكن تشعر باي تعاطف مع البروتستانتين غير الانفليكانيين المدينين الذين كانوا ينتمون في غالبيتهم الى الطبقة الوسطى . لذلك قوبلت مشاريع القوانين كافة بالرفض . وقد شن بورك حملة عنيفة على الافكار المجردة ، وعندما استشهد المنشقون عن الكنيسة الانفليكانية بالحرية الدينية القائمة في اميركا ٣ اضطر وليم بت نفسه الى التنويه بأن « الدستور الاميركي لا يشبه دستورنا لا فيما يتعلق بالكنيسة ولا فيما يتعلق بالدولة » . حصل ذلك في عام ١٧٨٩ . وكان في مستطاعه ان يقول الشيء نفسه ، عما قريب ، عن الدستور الفرنسى .

★ ★ ★

- (٤) الويغ : اسم الحزب الليبرالى في اكلترا الذى كان يؤيد الحقوق الشعبية ، ويقابله حزب التوري المحافظ المؤيد لسلطة التاج . «م» .
- (٥) مانسستر وليدز من اعظم المراكز الصناعية في اكلترا . «م» .

في هولندا ، ارتبطت الحركة القومية هي الاخرى ، في البداية ، بحرب الاستقلال الاميركية . فالمصالح الهولندية كانت متصلة اتصالات وثيقا بالمصالح البريطانية . وفي عام ١٧٧٧ ، بات المولون الهولنديون يملكون ما يقارب من اربعين بالمئة من مجمل الديون القومية البريطانية . وكانت أسرة اورانج (الاسرة الحاكمة في هولندا) ، التي جمعتها زيجات عديدة بالاسرة المالكة البريطانية ، تتبع بوجه عام التوجيهات التي تأتيها من انكلترا . بيد ان صلاحيات أمير اورانج كانت محدودة للغاية بسبب وجود مجمع من المدن المستقلة ذاتيا ، ومن المؤسسات والهيئات والمجالس التي كانت تشكل ما يعرف باتحاد اوترخت . وكانت هذه الهيئات الشرعية بين ايدي مجموعة صغيرة من الاسر الحاكمة . وعندما قطع الاميركيون آخر صلة لهم بانكلترا ، حاولوا اقامة علاقات تجارية مباشرة مع القارة الاوروبية . وقد أبرمت الاسر الكبرى في امستردام معاهدة على حدة مع الولايات المتحدة اثارت استنكار أمير اورانج ، غليوم الخامس . وقد نشب صراع بين حزب اورانج الموالي لانكلترا ، وجماعة كبرى موالية لاميركا عرفت باسم **الوطنيين** . وكانت هذه الجماعة تتألف أساسا من بعض رؤساء الاسر الكبرى التي كانت تقاوم منذ زمن بعيد المساعي الملكية لفرض الهيمنة عليها ، والتوجه الانكليزي لسلالة اورانج ، كما كانت تضم أيضا مروحة واسعة من الاشخاص ، ومنهم الصيرفي ، والتاجر ، والحداء ، والصحفي ، والطالب . وكان القاسم المشترك بين هؤلاء جميعا عداؤهم للاوليغارشية البروتستانتية .

وقد نظم الديمقراطيون انفسهم في فرق غير نظامية ، مسلحة ومدربة ، كما في ايرلندا ، وخاضوا غمار النضال بهدف اقرار مبدا انتخابية المجالس والهيئات التمثيلية بدلا من تعيين اعضائها تعيينا . وقد قبلوا في صفوفهم الكنالكة والبروتستانتين المستقلين ، ودعوا الى عقد جمعية وطنية للفرق غير النظامية . وربما كانت حركتهم اعظم حركة ثورية عرفتها اوربا قبل ثورة

١٧٨٩ الفرنسية. وقد تمكنت الهيئات التمثيلية الهولندية من الاطاحة بأمير اورانج ، بيد انها ابدت بعد ذلك تخوفا من مطالب الفرق غير النظامية ، الامر الذي احدث انقساماً في صفوف **الوطنيين** . وقد ساعد الفرنسيون ، سرا ، الفرق غير النظامية ، في حين ايد البريطانيون الامير المخلوع وحاولوا مساعدته على استرداد عرشه . وبعد اربعة اعوام ، حصل مع اميرة اورانج ، شقيقة ملك بروسيا ، ما حصل مع ملكة فرنسا ماري انطوانيت في فارين : فقد أوقفها فريق من المقاتلين غير النظاميين على أحد طرق هولندا . بيد ان شقيقها الملكي أبدى عن حمية افتقر اليها ليوبولد الثاني ، فاستنكر بحدة هذه « الاهانة التي لا تفتقر » وارسل عشرين الفا من جنده الى هولندا . ولم يبق امام الفرق غير النظامية ، عندما وضعت في مواجهة هؤلاء الجنود النظاميين ، غير ان تحل نفسها . كانت المواجهة ، في الواقع ، مواجهة بين اوربا الملكية ، المدعومة من قبل الدبلوماسية البريطانية ، وبين حركة ديمقراطية - جمهورية ، موجهة ضد السلالة الحاكمة والارستقراطية . وقد اعاد البريطانيون والبروسيون الى غليوم الخامس عرشه ، وأحيوا نظام الاقاليم - المتحدة القديم وضمنوا بقاءه بموجب معاهدة . وفر الآلاف من الوطنيين الى فرنسا . وفي عام ١٧٩٢ ، كان ثمة عشرة آلاف لاجيء سياسي هولندي في فرنسا ، كما حضنت المدن الهولندية الآلاف من الوطنيين الخائبين الذين كانوا تأملوا ان يتدخل الجيش الفرنسي في عام ١٧٨٧ لدعمهم ومساعدتهم ، والذين كانوا لا يزالون يهددون احلاما مماثلة في عام ١٧٩٣ .

★ ★ ★

فيما كانت الثورة تنحسر عن البلاد الهولندية في عام ١٧٨٧ ، كانت موجتها تبدأ بالاندياح في ذلك العام نفسه في

البلدان الواطئة النمساوية . كانت هذه تتألف من عشرة اقاليم محنطة ، ان جاز التعبير ، لم يطرأ عليها اي تغيير منذ العصر الوسيط . والصراع الذي شهدته في القرن السادس عشر ، والذي استهدف انصار المذهب الكالفاني ، دفع بسكانها الكثالكة الى الشطط في الورع والتقوى ، كما جعل من نصف اراضيها ملكا للكنيسة . ونزولا عند ضغوط الهولنديين والانكليز ، اغلق نهر اسكو في وجه التجارة الدولية ، قال ازدهار مرفأ آنفرس الى زوال . كانت التجارة العصرية في ادنى مراحلها ، والنشاط المحلي ، في اطار المدن والطوائف المهنية ، في أعلى مراحلها . وكان اعضاء هذه الطوائف وشيوخ المدن ومخاتيرها ، ورؤساء الاديرة والنبل ، يذودون بقوة عن حقوقهم المتوارثة . ولم يكن بين الاقاليم العشرة من روابط سوى ما تمن به عليها السلطات النمساوية (كان آخر اجتماع عقده مجلس الطبقات الثلاث في عام ١٦٣٤) . وبعد عام ١٧٨٠ ، حاول الامبراطور جوزيف الثاني ، المعروف بحزمه واقدامه ، تحديث اقاليمه البلجيكية اسوة ببقية ارجاء امبراطوريته . فأمر بالحلم والتسامح مع البروتستانتين ، وبالفناء التغذيب ، وافتتح نهر الاسكو في وجه التجارة العالمية ، وبتخفيف الحواجز التي نصبتها المدن والطوائف المهنية ، وبفرض رقابة على مجرى العدالة المولوية ، وباغلاق بعض الاديرة ، وباصلاح جامعة لوفان . وفي عامي ١٧٨٨ - ١٧٨٩ ، قام البلجيكيون بثورة محافظة دفاعا عن حرياتهم السابقة . وقد سعى حزب النظام القديم ، المعروف باسم حزب المجالس ، وراء تدخل بريطانيا او بروسي . اما الذين كانوا يسمون انفسهم بـ «الديمقراطيين» ، والذين كان خصومهم ينعنونهم بـ «الفونكيين» ، نسبة الى زعيمهم ج.ف. فونك ، فقد نظموا مقاومة بلجيكية ضد جوزيف الثاني ، على امل تحقيق جملة من الاهداف من بينها توسيع التمثيل في المجالس بحيث يشمل شخصيات ومدنا كانت

أبعدت عن الهيئات التمثيلية حتى ذلك الحين . وقد تمكن بضعة آلاف من الرجال ، شكّلوا على عجلة فرقا غير نظامية ، من طرد النمساويين في عام ١٧٨٩ . لكن ما كاد حزب المجالس يتخلص من النمساويين حتى تنكر لاقتراحات فونك ، الذي كان في الواقع معتدلا للغاية وميلا الى المساومة . فراح الثوريون يقتتلون ويتصارعون . وقد استبق حزب المجالس مبادرات الديمقراطيين ، فاعلن نفسه سيد البلاد ، واقام ما اسماه بالولايات - المتحدة البلجيكية ، وشنّ ، باسم الطبقات الثلاث والكنيسة الكاثوليكية ، حملة قمع واضطهاد مركزة ضد الديمقراطيين ، وحاول ، في مطلع عام ١٧٩٠ ، ان ينال من سمعتهم باتهامهم بانهم من انصار الثورة الفرنسية . وقد اضطر الآلاف من الديمقراطيين البلجيكيين ان يلوذوا بالفرار الى فرنسا ، أسوة بالوطنيين الهولنديين . اما حزب المجالس المنتصر ، وانما المبتلي بحالة القوضى التي عمّت البلاد ، فقد اطيح به بدوره من قبل النمساويين الذين تمكنوا من اعادة فرض سيطرتهم في اواخر عام ١٧٩٠ . وقد ازداد الديمقراطيون البلجيكيون ايمانا بالثورة بعد العنف الذي تعرضوا له والحيث الذي الحق بهم رياء الآخرين وخداعهم . لذلك كان العديدون يتحرقون ، في عام ١٧٩٢ ، الى الانضمام الى صفوف الفرنسيين لتحرير بلجيكا .



لم تكن سويسرا افضل حالا من بلجيكا من حيث تبلور هويتها السياسية . كانت تتألف من ثلاثة عشر كانتونا يتكلم سكانها الالمانية ، وتجمعها رابطة دفاعية مبهمّة الملامح . وكانت الكانتونات الرئيسية هي كانتونات زيوريخ ، وبيرن ، وبال . وكانت جميع المناطق الناطقة بالفرنسية والاطالية ، وبعض

المناطق الناطقة بالالمانية ، تفتقر الى المنظمات الكانتونية ، وتتبع
 لكانتون من الكانتونات السائدة . كانت جنيف عبارة عن دولة
 مستقلة متناهية في الصغر . وكانت شهدت سلسلة طويلة من
 الاضطرابات ، اثارها مسألة تحديد من هو صاحب السيادة فيها :
 أهم المواطنون جميعا ، أم **المجلس الصغير** الذي لا يتجاوز عدد
 اعضاءه الخمسة والعشرين ؟ بعد انتفاضة عام ١٧٨١ الثورية ،
 استنجد نبلاء **المجلس الصغير** واعيانهم بـ « كفلاء » الخارج :
 فرنسا ، زيوريخ ، وبيرن . وتمت تهدئة الاوضاع في عام ١٧٨٢
 بالغاء جميع النزاعات التي قدمت منذ عام ١٧٦٨ . ووجهت الى
 اصلاحيي جنيف تهمة « التشييع لجان - جاك روسو وغيره من
 فلاسفة القرن المرفين » . ومن جملة الديمقراطيين الذين
 التجؤا الى فرنسا في عام ١٧٨٢ الصيرفي اتين كلافيير ، الذي
 اصبح بعد عشرة اعوام وزيرا للمال في فرنسا وزميلا سياسيا
 لبريسو . كان التحريض الديمقراطي في اثناء ذلك ، يعم
 اجزاء اخرى من سويسرا . فالربي الشهير بستاووزي كان
 اعتقل في زيوريخ ، في شبابه ، لانه عارض تدخل قوات
 زيوريخ المسلحة ضد حزب جنيف الثوري . وفي بيرن ،
 اكثر الكانتونات ارستقراطية واوسعها نفوذا ، كان عدد
 الاسر الحاكمة لا ينفك يتضاءل : ففي عام ١٧٨٠ ، اصبح حق
 شغل الوظائف العامة وقفا على ٢٣ اسرة فقط ، في حين كان
 عدد الاسر المخولة هذا الحق يقدر بخمسة قبل قرن من الزمن .
 ومن بين المناطق التابعة لبيرن كان هنالك كانتون فود ،
 الناطق بالفرنسية ، والذي كانت عاصمته لوزان . وفي لوزان ، على
 وجه التحديد ، اقيمت مأدبة في تموز ١٧٩١ ، احتفالا بذكرى
 الاستيلاء على الباستيل . وردا على الخطابات التي القيت في تلك
 المأدبة ، والتي اشادت بتحرر البشرية ، بادرت سلطات بيرن الى
 طرد عدد من القساوسة البروتستانتين من كنائسهم ، والى سجن
 عدد آخر من المدنيين او نفيهم . وخير ما نستشهد به لاعطاء
 فكرة عن المشاعر التي سادت آنذاك في صفوف ارستقراطية

كانتون فود مثال الشقيقتين لاهارب . فقد اصبح احدهما جنرالاً في الجيش الثوري الفرنسي في عام ١٧٩٢ ، في حين امسى الثاني مؤدب القيصرة المقبل الكسندر الاول ، فعلمه المبادئ الجمهورية . وقد طرد من روسيا عام ١٧٩٦ ، واصبح من ابرز الثوار السويسريين في عام ١٧٩٨ . وفي بال ، اضحى هاجس النبيل الشاب بيتر او كس ، بعد عام ١٧٨٠ ، العمل على اعادة تنظيم سويسرا برمتها . وقد تأثر او كس بالثورة التي كانت دائرة في الطرف الآخر من النهر ، في فرنسا ، حيث كان يملك عقاراً ، وحيث كانت شقيقته قد تزوجت من فرنسي قدر له ان يصبح اول عمدة ثوري لمدينة ستراسبورغ . وفي ستراسبورغ على كل حال ، وفي صالون هذه السيدة على وجه التحديد ، وضع روجيه دو ليل نشيد لامارسيز . لقد كانت سويسرا ، في عام ١٧٩٢ ، تحتضن اصدقاء متحمسين للثورة الفرنسية واعداً الداء اقسماً بالقضاء على هذه الثورة .



من بين السمات الاخرى المميزة للقرن الثامن عشر ، التي يتعذر علينا الاطاحة بها احاطة كلية ، لا بد ان نشير الى ان مملكة هابسبورغ في ظل حكم ماري - تيريز وجوزيف الثاني وليوبولد الثاني ، كانت اكثر مملكات اوروبا استنارة وادراكاً لضرورة الاصلاحات . وكانت سلالة هابسبورغ تملك في اوروبا الغربية - اي فيما اتفقنا على تسميته بالمنطقة الثانية - دوقية ميلانو ، ودوقية توسكانا الكبرى ، بالاضافة الى بلجيكا . وفي توسكانا ، حيث كان ليوبولد الثاني اجري اصلاحات موفقة عديدة في الحقل الضريبي والجمركي ، في نظام الطوائف المهنية ، في الحكم البلدي وفي شؤون الكنيسة ، امسى السكان غير قابليين للتأثر بالمثال الفرنسي . في ميلانو ،

بالمقابل ، لم تكلل المساعي الإصلاحية بنجاح مماثل . وفي ميلانو ، حيث لاقت « الانوار » انتشارا واسعا ، حمل بيكاريا بشدة على التعذيب القضائي في كتابه الشهير **جرائم وعقوبات** . وفي ميلانو على وجه التحديد ، عجزت ماري - تيريز عن إلغاء عادة التعذيب بسبب تمسك القضاة بالاعراف القديمة المتوارثة . وقد انتابت ليبراليي ميلانو مشاعر النفور من اوليفارشيته الخاصة ومن آل هابسبورغ في آن معا . وبعيد الاستيلاء على الباستيل ، اشار الاقتصادي فيرّي بسخرية وتهكم الى ان افكار الفرنسيين نعتت فوراً في ميلانو بانها افكار « ميتافيزيقية » . حالما تجرأ الفرنسيون على إعادة النظر في وجود الطبقات الثلاث . لكن ثمة فريقاً آخر من اهالي ميلانو كان ينظر الى الفرنسيين بمزيد من التعاطف والايجابية .

كانت الممتلكات الرئيسية لآل هابسبورغ ، اعني النمسا وبوهيميا والمجر ، لا تزال تعيش في عام ١٧٩٢ اجواء اضطراب وبلبله نجمت عن « الثورة » التي حاول تطبيقها جوزيف الثاني ، الذي آل عهده الى فشل ذريع . كان سعى الى احداث تغيير في امبراطوريته عن طريق اصلاح الكنيسة والدولة ، والفساء الامتيازات في الميدان الضريبي ، واغلاق الاديرة ومصادرة املاك الكنيسة ، وتأسيس الزواج المدني ، ودفع رواتب مقطوعة لرجال الدين من خزينة الدولة ، واعطاء المزيد من الحقوق لليهود والبروتستانتين ، واقرار مساواة جديدة بين طبقة النبلاء والبورجوازية وجعل الوظائف العامة مناصفة بينهما . كما كان بادر الى إلغاء القنانة ، بأمل ان يجعل من الفلاحين رعايا الامبراطور لا السيد المولى ، ونوعاً من المالكين الصغار لا يجني السيد الاقطاعي من ورائهم الا دخلاً تقدياً . وكان جوزيف الثاني مدعوما بقوة من قبل الطبقة الفلاحية والطبقة الوسطى في المدن ، لكن عندما وافته المنية في مطلع عام ١٧٩٠ ، كانت جميع الهيئات الشرعية في امبراطوريته قد اعلنت تمردهما

عليه . فالمقاطعات البلجيكية اعلنت استقلالها .
 والمجالس التشريعية - « ديت » - في المجر ، وبوهيميا ،
 وستيريا وكارنثيا ، وغيرها من المناطق ، تلك المجالس التي كانت
 تمثل كبار مالكي الارض وكبار رجال الدين فحسب ، راحت تدافع
 بشراسة عن مواقعها ، باسم حرياتهما الدستورية التاريخية .
 واضطر ليوبولد ، الذي خلف جوزيف ، الى القبول بمبدأ
 المساومة . في « ديت » المجر ، لم تتردد اقلية من الممثلين عن
 الاخذ بمواقف الجمعية التأسيسية في فرنسا . واعلنت الطبقة
 الفلاحية عن تمرد لها على السادة الموالى والاميان الريفيين
 الاعضاء في « الديت » ، في انتفاضة فاقت في عنفها
 وشراستها الثورة الفلاحية الفرنسية في عام ١٧٨٩ . وبغية
 تهدئة الخواطر داخل « الديت » اعاد ليوبولد العمل من جديد
 بميثاق عام ١٧٤٠ ، متذكرا بالتالي للاصلاحات التي تم انجازها
 خلال نصف قرن . واعاد ايضا الامور الى نصابها في المجر وبلجيكا ،
 مستعينا بالجيش لفرض الامن . وقد توفي في عام ١٧٩٢ وخلفه
 ابنه ، فرانسوا الثاني ، قبل اسابيع معدودة من اعلان الحرب
 على فرنسا . فرانسوا الثاني ، الذي كان لا يزال في الرابعة
 والعشرين من العمر ، كان اكثر غلوا من والده في نزعتيه
 المحافظة ، واميل منه الى الاتفاق مع الارستقراطيين . وقد فرض
 هذا الاتفاق نفسه عليه على كل حال ، اذ انه كان يحتاج الى تأييد
 الارستقراطيين ودعمهم في حربه مع فرنسا ، لان اصحاب
 الامتيازات كانوا وحدهم المتحمسين لهذه الحرب . فالفلاحون
 كانوا لا يزالون يذكرون ما حاول ان يفعله جوزيف الثاني من
 اجلهم ، كما انهم سمعوا بتمرد الفلاحين الفرنسيين وتحررهم .
 وكان انباء الطبقة الوسطى ، وعلى الاخص الموظفون ، يستعيدون
 هم ايضا في حسرة وامتنان ذكرى جوزيف الثاني . وبدا واضحا
 ان القوى التي عارضت في الامس الامبراطور جوزيف الثاني ،
 تقف اليوم موقفا معاديا من الثورة الفرنسية . فباستثناء

الطبقات صاحبة الامتيازات ، لم يتحسّس رعايا امبراطورية آل هابسبورغ على الاطلاق لا لاعلان بلينتز ولا لحرب ١٧٩٢ .

★ ★ ★

كانت بولونيا في عام ١٧٩٢ ، اسوة بفرنسا ، عرضة لاجتياح عسكري . وبعد التجزئة الاولى ، التي حصلت في عام ١٧٧٣ ، كان حزب نذر نفسه لتقوية البلاد وتعزيزها قد تأسس في عام ١٧٨٨ ، وطبق برنامجه خلال الاعوام الاربعة من عهد « الديت » . وكانت حصيلة هذا العمل ولادة دستور الثالث من ايار ١٧٩١ . هذه الوثيقة ، المحافظة على طريقتها ، لم تحرر الفلاحين من القنانة ، وانما نزعّت اساسا الى معالجة نقاط الضعف التي كانت جعلت من بولونيا فريسة سهلة لجشع جيرانها ومن بينها : الانتخاب الدوري للملك ، بمشاركة بعض الاجانب ، اقضاء المدن عن الحياة السياسية ، حق « الفيتو المطلق » الذي كان يتمتع به بعض اعضاء «الديت» ، والهيمنة المطلقة التي كان يمارسها على الشؤون البولونية بعض العظماء من اصحاب الاملاك الشاسعة ، الذين كانت تسير في ركبهم جمهرة من « النبلاء » البؤساء ، المجردين من الاملاك والاراضي . وقد ضمن دستور الثالث من ايار ، المقرن بقانون للمدن ، الملكية الوراثية في بولونيا ، وألغى « الفيتو » المطلق ، وعزّز مواقع طبقة النبلاء الوسطى بفضل اجراءات استهدفت العظماء والنبلاء الذين لا يملكون اراض ، ونص على تدابير من شأنها ان تدمج البورجوازيين في حياة البلاد السياسية ، بعد ان كانوا قد اقصوا عنها منذ عام ١٥٠٥ . هذا الدستور ، الذي لم يستلهم فكرة المواطنة بصورة من الصور ، بدا نوعا من الخسداع الارستقراطي في نظر الثوريين الفرنسيين ، بيد انه منح البورجوازيين قدرا كافيا من الحقوق ليغدو نموذجا يقتدى به

في أوروبا الشرقية ، بل خارجها أيضا . فلئن لبثت «الدييت» القومية مجلس نبلاء من حيث المبدأ ، فقد باتت مع ذلك تضم بعض الناطقين بلسان البورجوازية المخولين حق التصويت على بعض الشؤون . فقد بات من حق سكان المدن ، بشرط ألا يكونوا يهودا أو اقنانا ، ان ينتخبوا في المجالس البلدية ، وان يشتروا املاكا ريفية كانت تخص النبلاء سابقا ، وان يرتقوا الى ارفع المناصب في الدولة والكنيسة ، وان يصبحوا ضباطا في الجيش - اللهم الا في سلاح الفرسان الذي حافظ على طابعه الارستقراطي المحض . صحيح ان طبقة النبلاء لم تلغ ، وانها ظلت ، على العكس من ذلك ، موضع تقدير واجلال ، غير ان ارتقاء البورجوازيين الى هذه الطبقة اصبح اسهل من ذي قبل . وقد وعد الدستور بالتسامح مع غير الكاثلكة ، وبوضع حد للاعتقالات الكيفية ان بالنسبة الى البورجوازيين وان بالنسبة الى النبلاء .

كان الدستور البولوني لعام ١٧٩١ ، المعتدل بالمقارنة مع الدستور الفرنسي الذي عاصره ، وانما الثوري على طريقته ، كان يشكل حلا وسطا بين مطالب فريقين متعادين ، وقد اعقب اصداره صراع دائم بين البولونيين انفسهم . كان هنالك من جهة اولى الحزب الارستقراطي لعظماء المملكة ، الذين كانوا يجرون خلفهم حشدا من النبلاء المشردين بلا ارض ولا مكان اقامة ، وقد اورثتهم الاجراءات المتخذة ضدهم مرارة فاشرابت ابصارهم الى روسيا طلبا للنجدة والخلاص . وكان هنالك من جهة اخرى الوطنيين ، الذين كانوا يطمحون الى انتزاع اعتراف اكثر وضوحا وصراحة بحقوق المدن . كانوا يؤيدون الثورتين الاميركية والفرنسية ، وكان بعضهم يتطلع الى الفاء نظام القنانة . وكان الملك يتزعم شخصا حزبا يمثل الوسط . وفي عام ١٧٩١ ، وبعد الاعلان عن الدستور ، بدأت الاندية السياسية تنتشر في وارسو وفي بعض المدن البولونية

الآخري . وقد شهدت الصحافة تطورا ملحوظا ، وراح الناس يعقدون حلقات النقاش للتداول في المسائل السياسية .



تخوفت حكومات الدول العظمى الثلاث المحيطة ببولونيا - روسيا وبروسيا والنمسا - من أن تصاب شعوبها بعدوى المثال البولوني . فلا البورجوازيون ، ولا حتى النبلاء غير الميسورين ، كانوا يتمتعون بحقوق مماثلة في الملكات الثلاث المجاورة لبولونيا . وبالنظر إلى عامل الجوار الجغرافي ، وإلى تماثل الشروط الاجتماعية ، فقد أمت بولونيا تشكل مصدرا للعدوى الثورية أخطر بكثير من فرنسا . وقد أنهالت الاتهامات وعبارات السخرية والتجريح على الثوريين البولونيين ، فنعقوا بالعاقبة المتعصبين والمخربين . ولم يكن لدى الدول العظمى الثلاث ، ناهيك عن ذلك ، أي رغبة في رؤية بولونيا تتقدم وتتعزز . فلقد كانت لكل واحدة من بينها مطامع اقليمية في الأراضي البولونية ، وكانت تأمل في تحقيق هذه المطامع عن طريق تجزئة جديدة للبلاد . وعندما تحرك النمساويون والبروسيون باتجاه فرنسا ١٧٩١ - ١٧٩٢ ، راحت كاترين الثانية ، امبراطورة روسيا ، تعد العدة للتدخل في بولونيا . وفي نيسان ١٧٩٢ ، وبدعم من روسيا وفي ظل حمايتها ، بادر عظماء بولونيا الذين خسروا بعض امتيازاتهم ، وانصار الثورة المضادة ، والمهاجرون الذين التجؤا إلى سان - بطرسبورغ ، بادروا إلى إصدار بيان تارغويكا . وقد وجهت هذه الوثيقة أصبع الاتهام إلى الأفكار الثورية الرائجة ، وعزت الثورة البولونية إلى « مؤامرة » تحاك ضد البلاد ، وشبهت البولونيين بالفرنسيين ، ووعدت ببعث النظام القديم في بولونيا .

اجتاح الروس بولونيا في أيار ولم يواجهوا مقاومة تذكر .

وعندما اقتربت الجيوش الروسية من وارسو ، استسلم الملك ستانيسلاس في الرابع والعشرين من تموز . وفي اليوم التالي اذاع حكام النمسا وبروسيا بيان برونشفيك الموجه ضد مدينة باريس . غير ان الجواب الذي جاءهم كان هذه المرة مفايرا تماما . فقد تمت الاطاحة بالملكية الفرنسية وألغي دستور عام ١٧٩١ فيما كانت قوات **الحلفاء** تجتاز الحدود الفرنسية. ووقعت النمسا وبروسيا اتفاقا مع روسيا بغية اعادة الاوضاع في بولونيا الى ما كانت عليه في عام ١٧٧٣ .

لم تمثل حرب ١٧٩٢ ، اي المعارك التي دارت بين فرنسا من جهة ، وبروسيا والنمسا من جهة اخرى ، سوى جزء من عملية اوسع بكثير خاضت خلالها الانظمة الملكية في اوربا الشرقية ، المدعومة من قبل المهاجرين الفرنسيين ، والبولونيين وارسطقراطيات مختلفة ، غمار ثورة مضادة استهدفت فرنسا وبولونيا ، في وقت لاقت فيه الجيوش الثورية الفرنسية، المتفككة والهزومة مؤقتا ، دعما معنويا من قبل فئات واسعة من الناس . جلهم من ابناء الطبقة الوسطى ، ممن كانوا حاولوا عبثا احداث تغييرات في بلادهم ، اي في ايرلندا ، وانكلترا ، وهولندا ، وبلجيكا ، وسويسرا ، والنمسا ، وبولونيا وغيرها من الاقطار الاوروبية .



عززت الحرب الثورة في فرنسا ، ثم صارت اداة انتشارها في اقطار اخرى ، من خلال سلسلة من الانعكاسات والمضاعفات المتباينة ، حتى سقوط نابوليون بعد اثنين وعشرين عاما على بداية هذه الحرب . ففي الوقت الذي بدا فيه الحلفاء والثورة المضادة قاب قوسين او أدنى من النصر ، تمخضت الحرب عن تعميق للشعور الثوري في فرنسا بوضعها السلطة بين ايدي قادة

توجهوا الى الجماهير وعرضوا عليها برنامجا ديمقراطيا . وقد حصلت هذه الظاهرة للمرة الاولى في صيف ١٧٩٢ ، ثم تجددت في ربيع وصيف ١٧٩٣ ، وكادت ان تتجدد في عام ١٧٩٩ ، وترجعت اصداء واهنة لها في عام ١٨١٥ ، عندما انضم الجمهوريون القدامى الى الامبراطور العائد من جزيرة البا ، بأمل الحؤول دون عودة سلالة بوربون الى الحكم . وقد انعكست الآية مع تحول مجرى المعارك الحربية لصالح فرنسا : فعندما راح الفرنسيون يحرزون الانتصارات العسكرية ، في النصف الثاني من عام ١٧٩٤ على الوجه الاخص ، تراجع الاتجاه الديمقراطي في الداخل . وقد ثبت ان الحكومة الفرنسية ، التي نصبها لجنة السلامة العامة في عام ١٧٩٤ ، قوية بما فيه الكفاية لطرد الاعداء ، ولتهدئة الفتنة الشعبية ، وللاستغناء عن الدعوات « الديماغوجية » . لكن فيما كان الفرنسيون يظفرون بالنصر ، كانت الثورة توسع رقعتها ، وتنتقل مؤقتا الى بلجيكا في اواخر عام ١٧٩٢ ، وتنجب بعد عام ١٧٩٥ سلالة من الجمهوريات « الشقيقة » او الدائرة في فلك فرنسا ، وتتوغل بزخم ثوري اضعف وانما قوي بما فيه الكفاية لتقويض دعائم الانظمة القديمة في شتى دول الامبراطورية الكبرى التي اعاد نابليون تنظيمها بالتعاون من انصار الاصلاح في تلك الدول .

كان من الطبيعي ان تسعى كل وحدة مناضلة الى الحصول على التأييد والدعم ، سواء امن الداخل ام من الخارج . وقد نجم عن ذلك صراع ايديولوجي تخطى الحدود السياسية . ففي عام ١٧٩٢ وحدت اليعاقبة الفرنسيون صفوفهم مع «اللامتسرولين» الذين كانوا دونهم مرتبة اجتماعية . وبغية استقطاب تعاطف العناصر المتدمرة والمحرومة في الاقطار الاخرى ، خلقوا سيكولوجيا ثورة عالمية . وتحت ضغط التهديد الارستقراطي تعمق اتجاه الثورة الديمقراطي . اما الدولتان العظميان المتحالفتان ، اللتان حققتا اثنا لهما الاول في عام ١٧٩٣ ، فقد

انشغلنا بمصير الاسرة المالكة الفرنسية وبمصير المهاجرين والكنيسة ، وسعنا الى تحصين طبقتيهما الوسطى والشعبية ضد العدوى الفرنسية ، وروجنا لفلسفة محافظة عمادها احترام التقاليد ، ونبد فكرة التغيير ، والمحافظة على مجتمع تراثي .

تعود هذه الفلسفة المحافظة الى ما قبل عام ١٧٨٩ . وكان ظهورها كردة فعل على فلسفة « الانوار » ، ومن ثم على الثورة . وكانت استمرارا لفلسفة الارستقراطية الفرنسية ، ولواقف برلمان باريس الذي كان اعلن في عام ١٧٧٦ ان هدف التربية الحفاظ على التمايز بين الطبقات ، ولبيادى طبقة النبلاء الفرنسية التي ألحت ، في جمعية الطبقات الثلاث ، على حقها في الاستفادة من معاملة خاصة .



كانت المانيا مجزأة الى اقصى الحدود . وكان العديد من الالمان يشاطرون اوروبا الانوار مثلها الاعلى العقلاني ، الشمولي ، التحرري . غير ان المانيا كانت ايضا ، قبل عام ١٧٨٩ ، مركز فلسفة محافظة بجلت كل ما هو قديم ، متوارث ، قروسطي ، محلي ، خاص ، متفرد ، غريب ، بل لاعقلاني ، ومجّدت السلطة ، وجعلت من الواجب فرضا على حساب الحرية . وفي الثمانينات من القرن الثامن عشر تكونت في المانيا كبرعم من براعم الماسونية ، او كظاهرة شاذة لحركات « الانوار » ان جاز التعبير ، جمعية سرية من « الملهمين » نجحت في استقطاب بضع مئات من الاعضاء . وكان « الملهمون » يدعون الى بعث العالم من جديد عن طريق التغلغل في اجهزة الحكم . وقد تمكن امير بافاريا من القضاء على هذه الجمعية السرية غير المرغوب فيها بدون ان يواجه مقاومة تذكر . وتكمن اهمية هذه

الجمعية في الفلسفة التي تمحورت حولها . فقد راجت في
الاساط المحافضة الالمانية ، وغير الالمانية ايضا ، تقليعة فكرية
مفادها ان الثورة هي ، في كل مكان ، من صنع «الفلاسفة»
والماسونيين ، و « الملهمين » .

كان اهم عمل كتب على ضوء هذه الرؤية كتاب ادموند بورك
تأملات حول الثورة الفرنسية الذي صدر في عام ١٧٩٠ . وقد
ترجمه فريدريك جنتز ، على الفور ، الى الالمانية . وقد قوبل هذا
الكتاب بموجة من المقالات المضادة في انكلترا ، حيث لم تكن شهرة
بورك قد توطدت بعد . وبالاجمال ، أوحى له الثورة الفرنسية
ب « تأملات » مماثلة لتلك التي كانت اوحى له بها القرارات
الاصلاحية البريطانية في عام ١٧٨٢ - ١٧٨٤ . ففي عام ١٧٨٤
كان بورك قد هاجم للمرة الاولى نظرية « حقوق الانسان
المزعومة » . وفي عام ١٧٨٤ ايضا ، كان حذر قراءه - عاود
الكرة في عام ١٧٩٠ - من مغبة الانسياق وراء الاوهام الزاعمة ان
للشعر الحق في اختيار اشكال حكمهم وقادتهم ، بدلا من ان
يتقبلوا في امتنان ما يعطونه ، بالوراثة ، من حكم وحكام . وقد
عبر ، في عام ١٧٨٤ وفي عام ١٧٩٠ على السواء ، عن ريبته في
دور العقل في السياسة ، وعن رفضه لفكرة التمثيل السياسي
العصرية ، معلنا ان انتقاد شكل الحكم هو بمثابة دعوة الى
الفوضى والى تبديد كنز حكمة الاجداد . وقد اُمسّت **تأملات** عام
١٧٩٠ التي دانت بشهرتها للثورة التي تهجمت عليها ، البيان
الكلاسيكي للمحافظين المناهضين للثورة ، او بالاحرى للرجعية ،
اذ ان المحافظين ، النخبين لما هو عملي ، كانوا يفضلون معالجة
الامور على اساس آخر ، لا يطفى عليه مثل هذا الطابع
الايدولوجي السافر .

عزا بورك الثورة الى حماقة التافهين وعديمي الخبرة من
ابناء الطبقة الوسطى ، والى افكارهم المضللة . وثمة مناهضون
متطرفون آخرون للثورة ، ممن عجزوا عن ادراك الاسباب

العميقة للثورة الفرنسية ، اعتقدوا ان هذه الثورة هي من صنع بعض المتآمرين ، وعزوا الى علة مماثلة الجذب القوي الذي راحت تمارسه على اقطار اخرى . ولم يكن ثمة وجود ، في ذلك الوقت ، لاعلام فرنسي رسمي ومنظم ، او لتنظيم ثوري على صعيد دولي . ولئن اثارت الثورة الفرنسية موجة من التعاطف معها في الاقطار الاوروبية الاخرى ، فقد كان مصدر هذا التعاطف يكمن في الوقائع والشروط الاجتماعية السائدة في تلك الاقطار ، وفي التاريخ الحديث ، وفي مطالعة الصحف الفرنسية وتقصي اخبار حركات التمرد . وبما ان الثوريين اعتلوا سدة السلطة بعد تموز ١٧٨٩ ، فقد امسى خصوم الثورة ، بمن فيهم اللاجئون ، هم المرغمين على اللجوء الى الاساليب التآمرية . ومن نافل القول انهم كانوا يلصقون تهمة التآمر بخصومهم : كانوا يكشفون المؤامرات في كل لحظة وأن ، وفي كل زاوية ومكان . فملك السويد ، غوستاف الثالث ، الذي كان يدعو الى شن حرب صليبية ملكية ضد فرنسا ، اغتيل على يد نبيل سويدي في اذار ١٧٩٢ ، فالصقت تهمة اغتياله باليعاقبة . ومنذ عام ١٧٩٠ كان بعض المهاجرين اشاعوا نبأ مفاده ان ثمة « حزبا ديمقراطيا » انشا في باريس ناديا دعائيا سريا هدفه تصدير الثورة الى اقطار اخرى . وقد انتشر هذا النبأ في اوربا واميركا ، في الاوساط المناوئة للثورة الفرنسية . وكان بطبيعة الحال يفتقر الى اي اساس من الصحة . والواقع ان كلمة « دعاية » الجديدة اشتقت هي نفسها من لائحة مصطلحات الكنيسة الكاثوليكية : De Propoganda Fide (٦) ولم يتكلم ثوار ١٧٩٠ في يوم من الايام عن « الدعاية » . وانما الثورة المضادة هي التي عمدت الى اشاعة هذا المصطلح في اللغات الاوروبية ، بل انها هي التي ابتكرت فكرة « الدعاية »

(٦) باللاتينية في النص : نشر الايمان . « م » .

بمعنى من المهانسي .

لكن لئن لم تهتم اي حكومة من حكومات الثورة الفرنسية برعاية تنظيم ، علني او سري ، للاطاحة بالحكومات المجاورة، او بتنظيم حملات لاطلاع اقطار اخرى على فضائل الثورة ، فان الثوريين الفرنسيين بالمقابل (باستثناء بعضهم ، ومنهم روبسبير مثلاً) كانوا يعتقدون ويتأملون ان تبادر شعوب اخرى ، في مستقبل قريب ، الى القيام بثورتها . كانوا يتصورون ان هذه الثورات ستاتي عفوية . ولم يخطئوا الظن في الواقع . فلئن كانت ايدولوجيا الثورة - المضادة - قد كشفت عن انبعاث الارستقراطية وحقدتها على « الانوار » ، فان ايدولوجيا الثورة بالمقابل جسدت ونشرت بعض الموضوعات الاساسية للفكر الاوروبي الجديد . وكان للفرنسيين ، في الاقطار الاوروبية كافة ، جمهور من المؤيدين . وعندما حاولت حكومات تلك الاقطار ان تعجب اخبار الثورة الفرنسية عن رعاياها باللجوء الى الرقابة ، خلقت موجة جديدة من التذمر والاستياء في صفوف هؤلاء الرعايا .

«لقد آن الاوان لشن حرب صليبية جديدة ، حرب من اجل الحرية الشاملة !» : هذا ما اعلنه بريسو في ٣١ كانون الاول ١٧٩١ . وعبثا حاول روبسبير الوقوف في وجه الشعور العام المؤاتي للحرب . وفي اجتماع عقد في نادي العاقبة في الثاني من كانون الثاني ١٧٩٢ قال بالحرف الواحد : « ابدؤوا اولاً بتسليط انظاركم على وضعكم الداخلي . اجعلوا الامن يستتب في بلادكم قبل ان تحملوا الحرية الى بلدان اخرى » . وازضاف قائلاً : « ان نطمح الى منح الحرية للآخرين قبل ان نكون ظفرنا بها نحن انفسنا ، ففي هذا تأييد لعبوديتنا وعبودية العالم » . لم يؤمن روبسبير يوماً بوجود حركة ثورية حقيقية خارج حدود فرنسا . وكان يخشى ان تؤدي الحرب الى تعزيز

مواقع اعداء الثورة في فرنسا ، خلافا لغالبية اليعاقبة الذين كانوا يؤيدون بريسو . فقد كان هؤلاء الاخرون يتأملون ان تحدث الحرب نوعا من الانتفاضة العامة تأتي في مصلحة فرنسا .

سرعان ما اتخذت الحرب ، التي اعلنت في العشرين من نيسان ، طابعا دوليا . فبريسو كان زار اميركا في عام ١٧٨٨ ، كما تواجد في جنيف في اثناء اضطرابات ١٧٨٢ .

كلافير ، وزير المال ، كان مهاجرا من جنيف . لوبرون ، وزير الخارجية ، كان قد عمل صحافيا في لياج لبضع سنوات ، وكان على اتصال بالديمقراطيين البلجيكيين . اما دوموريه ، القائد العام للقوات الثورية ، فكان مغامرا تعددت رحلاته عبر العالم .

مساعده ميرندا ، الآتي من اميركا الجنوبية ، كان يحلم بثورة في فنزويلا . وكان من بين جنرالات الثورة ايضا السويسري لاهارب ، وعدد من الارلنديين ، واميركي يدعى جون اوستاس .

ناشد اللاجئون السياسيون الهولنديون والبلجيكيون السلطات الفرنسية السماح لهم بتشكيل وحدات مقاتلة . وقد تم تشكيل فرقة بلجيكية بعيد اعلان الحرب على آل هابسبورغ .

اما اللاجئون الهولنديون ، الذين كانوا ينتظرون على أحر من جمر ساعة عودتهم المظفرة الى بلادهم ، فان قضيتهم كانت اشد تعقيدا ، اذ ان الاقاليم - المتحدة لم تدخل الحرب ضد فرنسا الا في عام ١٧٩٣ . وكان اليعاقبة ، على الرغم من خطاباتهم الحماسية حول الثورة العالمية ، لا يزالون في عام ١٧٩٢ يترددون في خلق خصوم اضافيين لانفسهم . مع ذلك وافقت الجمعية التشريعية الفرنسية في تموز ١٧٩٢ ، اي في ابان الازمة التي اثارها بيان برونشفيك ، على تشكيل فرقة اجنبية حرة من اللاجئيين الهولنديين ، اطلق عليها اسم فيلق باتافيا . وقد اعقب ذلك تشكيل فيلق خاص بالمهاجرين من سويسرا والسافوا ، وآخر الماني ، وثالث انكليزي ، بيد ان هذه الفيالق لم تلعب دورا يذكر . ومن ولاية كنتوكي النائية كتب

الاميركي جورج رودجرز كلارك الى المسؤولين الفرنسيين يطلب مساعده على تشكيل فيلق لتحرير المناطق الواقعة غربي نهر الميسيسيبي من السيطرة الاسبانية .

تم تشكيل « فيلق اميركي » في ايلول ١٧٩٢ . وتعطي هذه الخطوة الدليل الساطع على الروح التحررية الانسانية التي كانت تسود في ذلك العصر . وفي الواقع ، لم يتألف ذلك الفيلق من اميركيين قدموا من الولايات المتحدة ، ولا حتى من مهاجرين امريكيين او غير اميركيين ، وانما تشكل بناء على طلب زنجوج يقيمون في فرنسا ، وكان معظمهم جاء من بلاد الهند الغربية . فالجمعية التأسيسية كانت منحت ، في عام ١٧٩١ ، حق المواطنة الكاملة للزنجوج المعتقين . وقد ثبتت الجمعية التشريعية هذا الحق لهم ، على الرغم من معارضة المعمرين الفرنسيين واحتجاجهم . وكان الزنجوج الفرنسيون اعلنوا في العريضة التي رفعوها في ايلول انهم ينتظرون بفارغ الصبر لحظة « الطيران نحو الحدود » اسوة بمواطنيهم كافة . ومما قالوه في هذه العريضة : « ان كانت الطبيعة ، بابتكاراتها التي لا تنضب ، قد ميزتنا عن الفرنسيين بعلائم خارجية ، فقد ماثلت بيننا وبينهم من جهة اخرى ، عندما منحتنا قلبا يتوق مثل قلوبهم لمحاربة اعداء الدولة » . (نادرا ما كانت كلمة « الدولة » تستخدم في ابان الثورة ، لكن في الفترة المشار اليها لم تعد الملكية قائمة ولم تكن ثمة جمهورية بعد) . وقد تقبل رئيس الجمعية التشريعية عرضهم بامتنان وحييا فيها الدليل الجديد على ان فرنسا « ستصبح عما قريب عاصمة العالم الحر ومقبرة عروش الكون كافة » . وقد حظي « فيلق الاميركيين » بالموافقة الرسمية وحصل على منحة قدرها مليون ليرة . وكان قائدها فارسا يدعى سان - جورج ، وكان مساعده يدعى الكسندر دوماس ، الجنرال لاحقا في الجيش الفرنسي ، والوالد الروائي الشهير . وكان سان - جورج ودوما ولدا في جزر الانتيل من

أبوين فرنسيين وامين زنجيتين ، وقدا الى فرنسا في سن
مبكرة للدراسة والعمل . وقد تحول هذا الفيلق ، الذي جند
مئات الجنود والضباط ، الى كتيبة فرسان لاحقا .
لكن في هذه الاجواء من النضال العالمي في سبيل الحرية ،
من اجل الثورة او ضدها ؟ كان الفرنسيون بطبيعة الحال
السباقين الى التطوع لصد الغزاة .

★ ★ ★

اجتاز البروسيون الحدود الفرنسية في اواخر آب
واستولوا على بلدة فردان . واصطدموا بالفرنسيين في قالمي في
العشرين من ايلول ، واضطروا الى التراجع بعد اشتباك طويل
الامد بالمدفعية . والواقع انهم فوجئوا بمقاومة ما كانوا يتوقعونها ،
لانهم كانوا يذكرون ، ولا بد ، كيف تفهقرت الفرق الهولندية غير
النظامية امام الجيش البروسي في برونشفيك قبل خمسة
اعوام . غير ان المواطنين - الجنود لم يسمحوا لخصومهم هذه
المرّة بالتغلب عليهم . وقد أثر موقفهم في غوته الذي حضر المعركة
كمراقب . فكتب يقول : « هنا ، في هذا اليوم ، بدأ عصر جديد
من تاريخ العالم » . بيد انهم خلّفوا انطباعا مغيّرا تماما في
نفوس القادة البروسيين والنمساويين ، الذين كانوا يتبعون
بقلق بالغ انباء الانتصارات الروسية في بولونيا ، والذين ما
كانوا يرحبون على الاطلاق بفكرة خوض معارك شاقة وطويلة في
فرنسا . وانتقل الفرنسيون من الدفاع الى الهجوم . وفي
السادس من تشرين الثاني هزم دوموريه ، المدعوم من قبل
الفيلق البلجيكي ، القوات النمساوية في جيماب . وفتحت
بلجيكا امام جحافل الجمهورية الفرنسية المتأججة حماسة .
ذلك ان الجمهورية كانت قد اعلنت في فرنسا في الثاني
والعشرين من ايلول ١٧٩٢ ، اي مع وصول نبأ انتصار فالسي

الى جلسة افتتاح **المجلس الوطني** ، الذي تم انتخابه بالاقتراع العام والذي قدر له ان يحكم فرنسا لثلاثة اعوام .

تركز اهتمام **المجلس الوطني** ، خلال الاشهر الاولى من عهده ، على ثلاث قضايا رئيسية . كان اليقاقة قد انقسما على انفسهم مرة اخرى . وراحت جماعة جديدة ، عرفت بالحزم والتصميم ولقبت بجماعة **الجبل** ، تعمل ، بقيادة روبسبير ، على التخلص من بريسو وكوندورسيه وغيرهما من اليقاقة الذين كان نجمهم قد تآلق في العام السابق ، والذين باتوا يعرفون باسم الجيرونديين . وكان الجيرونديون ، على الرغم من تمسكهم بالخط الديمقراطي والثوري ، لا يؤيدون اعمال العنف الشعبية التي وقعت في الآونة الاخيرة ، ويبدون عن تخوفهم من انتشار الفوضى ، في حين رفض **الجبليون** اثاره بعض المسائل الشائكة ، كمسألة مجزرة ايلول الاخيرة ، وسعوا الى التعاون مع اللامتسرولين للتصدي لاعداء الثورة في الخارج وللثورة المضادة في الداخل .

اما القضية الثانية التي واجهها **المجلس الوطني** فهي مستهل عهده ، فكانت تتعلق بمصير لويس السادس عشر ، الذي كان خلع من عرشه وأدخل السجن منذ العاشر من آب . ولم تعد « خيانتة » او بالاحرى معارضته للثورة ، موضعاً للشك . وقد ثبتت هذه الخيانة بعد اكتشاف خزانة حديدية احتوت على الرسائل التي كان الملك تبادلها مع النمساويين . وقد طالب العديد من اعضاء **المجلس الوطني** بمحاكمة الملك ، واصدروا بحقه ، في اعقاب تلك المحاكمة ، حكماً بالاعدام . لكن فريقاً آخر من اعضاء هذا المجلس - الجيرونديين على الوجهه الاخص - تردد واعترض وحاول ان يماطل ويكسب الوقت قبل البت في مصير الملك . وفي آخر الامر مثل لويس السادس عشر امام **المجلس الوطني** الذي جرمه ، وتنفذ به حكم الاعدام في ٢١

كانون الثاني ١٧٩٣ . وبات اعدام الملك يؤلف جزءا لا يتجزأ من الخط الثوري الجذري . فالذين صوتوا لصالح هذا الاعدام ما عادوا يستطيعون الرجوع الى الوراء . ولو قبلوا بأي حل وسط ، لقضي عليهم . وهكذا انضموا الى جماعة **الجبل** فاستقوت بهم . اما قادة جماعة **الجيروند** ، الذين كانوا عارضوا الاعدام ، فقد طردوا من **المجلس الوطني** في حزيران ١٧٩٣ ، وحوكموا ، وأعدموا بالمقصلة في تشرين الاول من العام نفسه .

القضية الثالثة التي طرحت نفسها على المجلس الوطني اثارها انتصارات فرنسا العسكرية : ما الخطوات المطلوبة في البلدان الاجنبية التي احتلتها قوات الثورة ؟ ولم يكن **المجلس الوطني** في الواقع حرا تماما بتصرفاته . فاللاجئون البلجيكيون عادوا الى بلجيكا ، حيث استيقظت روح النضال مجددا لدى الديمقراطيين من ابنائها . والجنرال دوموريه (٧) ، علاوة على ذلك ، كان يتابع من جهته سياسة خاصة به .

من الاهمية بمكان ان نتبع عن كثب سيرورة الاحداث التي شهدتها بلجيكا خلال الاشهر الاولى التي اعقبت معركة جيماب ، اذ انها تعطينا صورة مثلى عن اوالية انتشار الثورة في السنوات اللاحقة . فقد كان **المجلس الوطني** يتطلع من جهة اولى الى تحرير بلجيكا ، او على الاقل الى فصلها عن الامبراطورية النمساوية ، لكن بشرط ألا يتم هذا التحرير على حساب فرنسا . وكان الثوار البلجيكيون ، من جهة اخرى ، يرحبون بالمحتلين ، ويعقدون الآمال على دعمهم وتأييدهم للظفر

(٧) شارل دو دوموريه : جنرال فرنسي (١٧٣٩ - ١٨٢٣) ، وزير الشؤون الخارجية في عام ١٧٩٢ ، كب معارك فالسي وجيماب ، وفتح بلجيكا ، لكنه هزم في نرفندن سنة ١٧٩٣ ، فأقاله **المجلس الوطني** من امرة الجيش ، فالتحق بصفوف أعداء الثورة .

«م» .

بذلك الاستقلال الذي عبثا حاولوا انتزاعه في عام ١٧٨٩ . وقد حصل مع دوموريه ما حصل مع بونابرت في ميلانو عام ١٧٩٦ : فقد وجد نفسه موضع توسل والتماس من قبل دعاة الثورة اولئك . ولم يطالبه البلجيكيون وحدهم بالعمل لصالح الثورة في بلادهم ، وانما الهولنديون ايضا ، الذين ناشدوه الدخول الى الاقاليم - المتحدة التي كانت حكومتها لا تزال تقف على الحياد . ولم يكن دوموريه ، أسوة بونابرت مرة اخرى ، يعتبر نفسه مجرد وكيل لنظام سياسي غير ثابت القواعد ، ومؤقت على الأرجح . بل ان نجاحه بالذات كان يشكل خطرا على هذا النظام . وقد عقد النية ، في الواقع ، على استخدام نفوذه لدى الديمقراطيين البلجيكيين ، أي لدى العناصر المناهضة للنمسا ، كما يصبح اميرا او حاكما لجمهورية بلجيكية مستقلة . وبعد ان يظفر بهذا المنصب ، يصبح في استطاعه (مثل بونابرت مرة اخرى) ان يضبط على مجرى الاحداث في فرنسا . لكن **المجلس الوطني** تصدى لرامي دوموريه بعنف لم تدل على مثله فيما بعد « **حكومة الادارة** » ازاء بونابرت . ذلك ان **المجلس الوطني** كان محمولا على موجة من الحماسة الشعبية افتقرت اليها **حكومة الادارة** من البداية وحتى النهاية .

رحب الفرنسيون في البداية بمشروع اقامة جمهورية بلجيكية مستقلة . وجرت بالفعل انتخابات لعب خلالها الديمقراطيون البلجيكيون دورا اساسيا . وقد عرف هؤلاء كيف يستخلصون الدروس المفيدة من الهزائم السابقة التي منوا بها ، ومن اقامة بعضهم في فرنسا . فسيما وراء الحصول على دعم الجماهير وتأييدها ، وعدوا بالقضاء العشور الكنسية والاتاوات المولوية ، وبتحميل الاغنياء عبء الضرائب ، وتسببوا في بعض الاحيان في اثارة اعمال شغب مناهضة لرجال الدين . وقد ناور دوموريه على طرفي الحبل : فمن جهة حاول ان يكبح جماح الديمقراطيين وحماستهم ، ومن جهة اخرى سعى الى الفوز

برضى رجال الدين في صراعه ضد النمسا . وللسبب نفسه امتنع عن تسديد ديونه للممولين البلجيكيين بحالات على اموال الكنيسة ، وأثر ان يدفع لهم نقدا . بيد ان جهوده ذهبت ادراج الرياح . فمناهضو الثورة من البلجيكيين ، الذين كانوا التجؤوا الى انكلترا منذ عام ١٧٩٠ ، اقترحوا انشاء جمهورية اتحادية ، تحافظ فيها الاقاليم على دساتيرها القديمة ، ويرئسها حاكم او رئيس ينتخب من بين اعضاء الاسرة الحاكمة في انكلترا او هولندا أو بروسيا . ولم يكن في استطاع **المجلس الوطني الفرنسي** ، او دوموريه ، او الديمقراطيين البلجيكيين ، القبول بهذا الاقتراح .

ردّ الفرنسيون على هذه المبادرة في تشرين الثاني بفتح نهر اسكو امام الملاحة . وجاءت خطوتهم هذه متكررة لجميع المعاهدات التي كان الهولنديون والبريطانيون اعاقوا بموجبها تطور الاقتصاد البلجيكي منذ اكثر من قرن من الزمن . وقد توجه **المجلس الوطني الفرنسي** بهذه المبادرة الى رجال الاعمال البلجيكيين ، المصري المنطق ، والمعنيين بمستقبل تجارة بلادهم البحرية .

كانت الجيوش الفرنسية ، في اثناء ذلك ، تحرز النصر تلو الآخر . فقد دخلت الى فرانكفورت وماينز ، واجتاحت السافوا ونيس ، الاقليمين التابعين لملك سردينيا الذي كان انضم في الحرب ، الى البروسيين والنمساويين . وزحف الوطنيون في تلك المناطق لاستقبال الجنرالات الفرنسيين ، وارسلوا وفودا الى باريس ، وطلبوا المساعدة من الفرنسيين تحسبا للاعمال الانتقامية التي قد يقدم عليها اعداء الثورة . وبما ان **المجلس الوطني الفرنسي** كان مأخوذا في دوامة من الهموم الاخرى ولم ينته بعد الى تحديد السياسة التي سينتهجها في المناطق المحتلة ، فقد أقدم على خطوة مؤقتة باصداره مرسوم ١٩ تشرين الثاني الشهير ، القاضي بـ « مد يد العون الى جميع الشعوب

الراغبة في استرداد حريتها والتآخي معها » . ومع انه جرى التأكيد رسميا على ان هذا المرسوم لا ينطبق على البلدان المحايدة ، فقد قابله المحافظون في كل مكان بالتخوف والارتياب ، في حين رأى فيه الثوريون وعدا بالدعم والتأييد . والحال ، كان هؤلاء الثوريون - او هؤلاء المتعاطفون مع الثورة - اكثر تعدادا من ان يحصوا . فعشية صدور هذا المرسوم على سبيل المثال ، كان **المجلس الوطني** تسلم رسالة تهنئة من « جمعية لندن للاعلام الدستوري » ، وفي باريس بادرت جماعة من الناطقيين بالانكليزية الى توجيه رسالة مماثلة الى المجلس المذكور . ولم تنقضى اسابيع معدودة على صدور هذا المرسوم ، حتى قدم كوزيوسكو (٨) الى باريس ، يلتمس مساعدا لبولونيا .

لم يكن في مستطاع الفرنسيين ان يقوموا بأي عمل من اجل بولونيا ، لكن مسألة المناطق التي احتلتها قواتهم كانت تتطلب حلا أو عملا ما . وفيما يخص مقاطعة السافوا ، التي كان سكانها قريبين للغاية من الفرنسيين ، تقرر في أواخر كانون الاول ضمها الى فرنسا وجعلها المقاطعة الرابعة بعد الثمانين من المقاطعات الفرنسية . اما المناطق الواقعة الى الشمال الشرقي ، فقد اتضح أن تحديد مصيرها اكثر صعوبة بما لا يقاس . وقد قر رأي بريسو ودانتون على تقديم حدود فرنسا الطبيعية الى نهر الراين . وكتب كوندورسيه مقالة حرض فيها الهولنديين على التمرد . وكان الهولنديون المقيمون في باريس شكلوا لجنة ثورية بانافية ، لكن عندما راحوا يترددون على نادي اليعاقبة قبولوا بفتور وارتياب .

(٨) تادوز كوزيوسكو (١٧٤٦ - ١٨١٧) : زعيم وطني بولوني ، لعب دورا اساسيا في مناهضة الروس . نظم انتفاضة كراكوفيا وادغم البروسيين ، في عام ١٧٩٤ ، على الخروج من وارسو . سجنه الروس من ١٧٩٤ الى

فقد كان اليعاقبة يعتبرون الوطنيين الهولنديين اغنياء بما فيه الكفاية لتحقيق ثورتهم بأنفسهم ، بدون ان يراهنوا على مساعدة فرنسا . ولم يكن في فرنسا ، من جهة اخرى ، من يتحرك شوقا الى مساعدة البلجيكيين - المتخلفين في نظر الفرنسيين - فكم بالاحرى الى ضمهم . كما بدا واضحا ان قيام الجمهورية البلجيكية المستقلة امر غير معقول بسبب الخلافات الداخلية بين الديمقراطيين وانصار الحكم القائم .

كانت نفقات الحرب تقدر شهريا بمئة مليون ليرة تقريبا ، وكان على فرنسا ان تسدد الجزء الاكبر منها بالعملة الذهبية والفضية . وقد علق كامبون على هذا العبء الثقيل قائلا امام **المجلس الوطني** : « هنالك من يردد باستمرار اننا نحمل الحرية الى جيراننا . لكن ما نحمله اليهم في الواقع هو أموالنا وطعامنا » . وكان من المستحيل ، في ظل الحرب ، التخلي عن بلجيكا لصالح النمساويين ، او تأسيس جمهورية بلجيكية قابلة للحياة وقادرة على خدمة المصالح الفرنسية . لذلك اقترح كامبون على **المجلس الوطني** تحميل حكومات الاعداء والطبقات صاحبة الامتيازات نفقات الحرب الباهظة . وكانت العبارة التي هتف بها في هذا الصدد والتي صارت فيما بعد شعارا للصراع الطبقي ، هي : « حرب على القصور ، وسلام للاكواخ » .

في الخامس عشر من كانون الاول ، صدر مرسوم خطير آخر ، دعي بموجبه جنرالات الجيش الفرنسي في المناطق المحتلة الى الاعلان عن « الغاء الضرائب والغرامات المعمول بها ، والعشور ، والاتاوات الاقطاعية الثابتة والطارئة ، وسخرة الاشخاص والممتلكات ، وحقوق الصيد الحصرية والامتيازات عامة . وعليهم ان يشرروا الشعب بانهم يحملون اليه السلم ، والمسايفة ، والاخوة ، والحرية والمساواة » . وقد دعي الجنرالات ايضا الى اقضاء السلطات البلجيكية القديمة ، باسم حق الشعب في السيادة ، والى اجراء انتخابات جديدة ، وتنصيب ادارة مؤقتة .

باختصار ، لقد استفاد الفرنسيون من ثروات المناطق المحتلة ، وعلى الأخص من أموال الطبقات القديمة صاحبة الامتيازات ، لدعم مجهودهم الحربي ، بدون ان يعدوا الثوريين المحليين باستقلال في المستقبل .

احبط هذا الرسوم المشروع الذي كان وضعه دوموريه بصدد اقامة دولة بلجيكية مستقلة يتولى شخصيا رئاستها . فعاد الى باريس على جناح السرعة ليحث اعضاء المجلس الوطني على الفائه فلم يفلح الا في مضاعفة الشكوك التي كانت تحوم حول شخصه . والواقع ، لم يكن لدى المجلس أي رغبة في التضحية بالرجال والأموال ليقدم لدوموريه امارة يتصرف بها . وقطع انصار الحكم القائم في بلجيكا كل أمل ورجاء : فقد كانوا يمثلون الطبقات صاحبة الامتيازات التي استهدفها المرسوم . ولم يكن الديمقراطيون افضل منهم حالا . فقد حلموا بجمهورية يكونون اصحاب القول الفصل فيها ، فاذا بهم يجدون انفسهم في اوضاع شبيهة باوضاع الحرب ، بلا أي ضمانة للمستقبل ، يلازمهم جنرالات ومفوضون مدنيون يستفلون ثروات البلاد ولا يوفرون لهم أي حماية ضد اعمال الثار التي قد يقدم عليها مواطنوهم ضدهم . وقد ارتأى كثيرون منهم انه من الخير لهم ، وقد آلت الحال الى ما آلت اليه ، أن تقوم فرنسا بضم بلجيكا . وخلال تلك الاسابيع من التطورات المحمومة التي شهدت صعود لويس السادس عشر الى المقصلة وتمرد دوموريه ثم خيانتة ، راح المجلس الوطني يميل اكثر فأكثر الى تبني فكرة الضم .

اول طلب بالضم صدر عن اسقفية لياج . والحال ان لياج الممتدة فوق خمس اراضي بلجيكا الحالية ، والقاسمة اياها الى شطرين ، لم تكن من ضمن الاقاليم النساوية العشرة . وكانت هذه الاسقفية قطعت شوطا اوسع على طريق التصنيع ، وكان جل سكانها من التجار والعمال . وقد أنجزت ثورتها في عام ١٧٨٩ . لذلك لم يكن لدى ديمقراطي لياج أي رغبة في الاندماج

مع الاقاليم النمساوية المتخلفة لتشكيل واحد من تلك الابتكارات الجديدة التي ستعرف باسم الدولة البلجيكية . بل كانوا يفضلون الانضمام الى فرنسا . ومن جديد جرت انتخابات في مدن الاقاليم النمساوية وقراها . وتحت تأثير العسكريين الفرنسيين والديمقراطيين البلجيكين الذين وعدوا بالغاء العشور والاثاثات المولوية ، اجمعت معظم الهيئات التمثيلية المنبثقة عن تلك الانتخابات على المطالبة بالاندماج بفرنسا .

في شباط ١٧٩٣ اتخذ **المجلس الوطني** قراره بضم بلجيكا . وقد قضى هذا القرار بان تتحول الاقاليم النمساوية واسقفية لياج الى مقاطعات فرنسية ، وبان يمنح مواطنوها حقوق المواطنين الفرنسيين عينها ، وبان يلزموا بدورهم بتداول العملة الورقية وبدعم المجهود الحربي .

قابل الثوريون الهولنديون هذه التطورات بذهول ووجوم . ففرص الثورة في البلدان الواطئة الهولندية كانت تتعاضد بطراد . ومنذ ان فتح نهر الاسكو في وجه التجارة البحرية في تشرين الثاني ، كانت الحرب مع فرنسا امست وشيكة في نظر الحكومتين البريطانية والهولندية اللتين اشتد عداؤهما نحو الجمهورية قاتلة الملوك بعد اعدام لويس السادس عشر . وبادر الفرنسيون انفسهم الى اعلان الحرب على الهولنديين والبريطانيين ، الذين انضموا الى النمسا وبروسيا وسردينيا وناپولي واسبانيا لتشكيل اول تحالف عسكري ضد الثورة الفرنسية . واصدر **المجلس الوطني** الفرنسي اوامره الى دوموريه باجتياح الاقاليم - المتحدة . وانضم الثوار الباتافيون اليه . وفي اثناء ذلك بادر هولنديان ، احدهما من النبلاء ويدعى كابلتر فان دير مارش والثاني صيرفي ويدعى ابيما ، الى اعداد دستور يحدد الحرية والمساواة في بلديهما .

لم يكن الباتافيون يرغبون في مشاركة البلجيكين مصيرهم . فلا انضم الى فرنسا ، ولا تطبيق مرسوم ١٥ كانون الثاني كان يناسبهم . كانوا يتمنون ان يصبح بلدهم ، لا منطقة محتلة ، بل

جمهورية منفصلة ، يظطلع فيها نظام هولندي ، حليف لفرنسا ، بمهام حكم السكان الهولنديين حكما مباشرا ، الى جانب تصديده للثورة المضادة ومحاربتها . لكن الفرنسيين عارضوا هذه الامنيات . وأعلن كامبون (٩) ، بلهجة جافة ، امام اعضاء وفد باتافي قدم لزيارته ، انه سبق للهولنديين أن قاموا بثورتهم قبل قرنين من الزمن ، وأنه لا كنيستهم البروتستانتية ولا سلالتهم الحاكمة ، سلالة اورانج ، تملك قدرا كافيا من الثروات ليطالها مرسوم كانون الاول بالمصادرة . لذلك اقترح على اعضاء الوفد المحافظة على الدخل العام في حدوده القائمة في هولندا ، مع اخضاعه للاشراف الفرنسي خلال فترة الاحتلال . باختصار ، لم تكن الحكومة الفرنسية ، في عام ١٧٩٣ ، تشجع على « تثوير » هولندا . وقد انفرد المتعصبون للثورة ، من امثال مارا الذي لم يكن شغل قط اي وظيفة ، بالمطالبة بالتصفية الشاملة للمؤسسات الهولندية القديمة . على كل حال ، تكفل التحول الذي طرأ على الوضع العسكري بوضع حد لهذه المشكلة لمدة عامين .



عمّت الانتفاضات والثورات منطقة الراين في تلك الفترة . ففي هذه المنطقة ، التي كانت تضم زهاء مئة دولة جرمانية ، لم يكن مدلول القومية السياسية قد تحدد بعد . لذلك كان من السهل اعتبار الثورة حركة شاملة كلية يحق للجميع المشاركة فيها . وكانت المطالب تنهال من كل حذب وصوب . فالفلاحون كانوا يتطلعون الى التحرر من الاتاوات الاقطاعية ومن التبعية المولوية . وفي اكس - لا - شابيل ، المدينة الكاثوليكية ، كان البروتستانتون

(٩) جوزيف كامبون (١٧٥٦ - ١٨٢٠) : نائب فرنسي من اعضاء المجلس الوطني ، ابتدع في عام ١٧٩٣ فكرة دفتر الدين العام . « م » .

يتدمرون من التمييز الذي يعانون منه . وفي مقاطعتي تريفن وكولونيا ، كانت الطبقة الثالثة تطالب بالمساواة الضريبية . وقد ايقظت رؤية المهاجرين الفرنسيين المتجمعين في كوبلانس مشاعر عداوية حادة ازاء الادعاءات الارستقراطية . وفي ماينز ، كان المشرف على مكتبة الجامعة جورج فورستر ، قد أسس في عام ١٧٩٢ ناديا للمتعاطفين مع الفرنسيين . وارتدى هذا النادي ، في البداية ، طابعا سريا ، لكن عندما احتل الفرنسيون ماينز في تشرين الاول ، راح يمارس نشاطه علنا . وفي آذار ١٧٩٣ ، عقد اعضاء اندية مماثلة - كانت قد انتشرت في سائر انحاء منطقة الراين - اجتماعا عاما لهم في ماينز . واطلقوا على انفسهم اسم « المجلس القومي الريتاني - الالماني » ، وطالبوا بحق الشعب في السيادة ، اي عمليا بتخلي ثلاثة وعشرين حاكما عن مناصبهم في مساحة لا تتجاوز السبعين كيلومترا . وبما ان هذا المجلس كان يفتقر الى قاعدة يعتمد عليها ، فقد صوت لصالح الانضمام الى فرنسا . وكان هؤلاء الالمانيون يتأملون في أن تتوفر لهم حماية أفضل من الثورة المضادة ، وفي ان يفوزوا بقدر اكبر من الحرية والمساواة في ظل الجمهورية الفرنسية منهم في ظل المانيا سياسية لم يكن لها من وجود بعد .



في جينيف ، التي كانت محايدة وغير محتلة من قبل الفرنسيين ، انبعثت الثورة ، التي كانت اندلعت قبل ثلاثين عاما ، من رمادها . فالردة التي فرضت نفسها في عام ١٧٨٢ ضاعفت اعداد المتذمرين والساخطين . وبما أن الحدود الفرنسية ما كانت تبعد سوى كيلو مترات معدودة ، فقد ثارت خواطر الفلاحين من « رعايا » مدينة جينيف لدى رؤيتهم الفلاحين الفرنسيين يشكلون بلدياتهم الخاصة ويمتنعون عن تسديد الضرائب والأتاوات .

فبادروا الى الانضمام الى اكثر طبقات المدينة فقرا لتأسيس حزب « المساواتيين » . ومع ضم مقاطعة السافوا الى فرنسا ، وانتشار الاضطرابات في المنطقة الريمانية وفي بلجيكا ، قام « المساواتيون » بثورة صغيرة في جينيف . أنشؤوا جمعية وطنية لذلك العدد الضئيل من السكان الذي ما كان يتجاوز الثلاثين ألف نسمة ، وطوروا انديتهم السياسية ، ومارسوا ، بعد عامين ارهابا محليا ضد « خونة » ١٧٨٢ باصدارهم دستورا ديمقراطيا . لكن جينيف ، التي كانت مجرد منطقة محصورة داخل الاراضي الفرنسية ، والتي لم تكن في يوم من الايام جزءا من الاتحاد الكونفدرالي السويسري ، وغير مؤهلة حتى للمحافظة على هوية مميزة ، ضمت الى فرنسا آخر الامر ؟ في عام ١٧٩٨ .

★ ★ ★

ثمة تحول مفاجيء في الاجواء السياسية جاء ليضع حدا مباغتا لهذه المضاعفات الثورية . فبعد فالمي ، حوّل البروسيون مجهودهم العسكري من فرنسا الى بولونيا للحوّل دون استيلاء الروس على هذا البلد . وبحجة محاربة « روح الديمقراطية الفرنسية » واحباط « مناورات الجواسيس اليعاقبة » المزعومة ، ارسل فردريك غليوم الثاني جيوشه الى بولونيا في كانون الثاني ١٧٩٣ . وقد ابرمت روسيا وبروسيا اتفاقا اسفر عن تقسيم جديد للبلاد ، مع اعترافهما بوجود دولة بولونية ، مناهضة للثورة بكل معنى الكلمة ، يحكمها بولونيو تارغوفيك . وهكذا قضى على الثورة البولونية . كوزيوسكو ، الذي عجز عن الحصول على مساعدة فرنسية ، غادر باريس واقفل عائدا الى بولونيا ليقوم بمحاولة جديدة فيها .

كان النمساويون ، في اثناء ذلك ، قد عاودوا الهجوم في الغرب ، حيث اعادوا احتلال اكس - لا - شابيل ولييج . دومورية ،

الذي كان في هولندا ، عاد على جناح السرعة الى بلجيكا . وكان دوموريه ، الذي عجز عن السيطرة على خلافت البلجيكيين الداخلية ، والذي حال **المجلس الوطني** الفرنسي بينه وبين تحقيق خطته في بلجيكا والمتهم بالاختلاس من قبل بعضهم في باريس ، والمحيط بشخصه قدر من الارتياح بسبب علاقاته مع المعتدلين ، من امثال بريسو ، كان دوموريه اذن في حاجة ماسة الى رفع اسهمه المتدنية بانتصار خارق كالذي اجترحه في جيماب . وقد جرب حظه ، وخسر : فقد هزمه النمساويون في نيرفندن في ١٨ آذار . ولم يبق امامه ، عند ذلك ، غير ان يعقد صلحا شخصيا مع النمساويين . وهكذا ادان روح العنف السائدة في باريس بل لم يحجم عن اعتقال خمسة من اعضاء **المجلس الوطني** كانوا قدموا اليه لمحاسبتة على سلوكه . وقد ناشد قوائمه ان تتبعه الى باريس لحل المجلس الوطني ، لكن الجنود رفضوا : فرجال الصف كانوا لا يزالون يؤمنون بالثورة . وفي النهاية استسلم دوموريه للنمساويين ، مع مجموعة صغيرة من انصاره ، ومنهم الملك المقبل لويس - فيليب .

عرفت الثورة مع ، خيانة دوموريه ، واحدا من انعطافاتا العديدة . فقد طرد الفرنسيون من منطقة الراين وفي بلجيكا ، واخترق النمساويون الحدود الفرنسية . وعصفت ريح الرعب والجنون في رؤوس الثوار . فلئن يكن دوموريه الشهير خان ، فمن تراه يكون جديرا بالثقة ؟ وتردى بصورة نهائية موقف جماعة اصدقاء بريسو التي لم تكف عن التغني بفضائل القائد العسكري . وعاد الآلاف من الثوار البلجيكيين والهولنديين والالمان يبحثون من جديد عن ملاذ لهم في فرنسا . وجاءت تظلماتهم واتهاماتهم لتزيد من حدة كابوس الرعب الذي جثم على صدر باريس : فقد اختلط حابل فتنة شعب جائع بنابل الاتهامات التي كان يتبادلها زعماء الثورة ، وامتزجت اخبار العصيان في المناطق الغربية من فرنسا بصيحات الثار التي كان يطلقها اللامتسزلون ، الناقمون على تردد

الجلس الوطني واعتداله ، والمطالبون بتطهير صفوفه .
في ربيع ١٧٩٣ ، ساد صفوف المحرضين على الثورة
المضادة شعور بأن الحريق الذي اجتاح فرنسا بدأت ناره تخبو
وتنطفئ ، على نحو ما حدث في بولونيا . فعكفوا على وضع
المشاريع ورسم الخطط لاعادة الامور الى نصابها .

الفصل الرابع

فرنسا : الثورة التي لا تقهر

ان السنوات الثلاث من حكم المجلس الوطني جسدت مسبقا تاريخ اوروبا اللاحق ، في ملامحه الاساسية . فقد برزت مذاك الخطوط الاولى للتمايز القائم بين اوروبا غربية اكثر ليبرالية واوروبا شرقية اكثر استبدادية . في الشرق ، كان النضر حليف الثورة المضادة . فقد سحقته بولونيا وقطعت اوصالها . وبعد عام ١٧٩٥ ، انفقت ملكيات الشرق الثلاث معظم طاقاتها ، جيلا بعد جيل ، على احكام قبضتها على المناطق التي احتلتها في بولونيا ، وعلى التحسب لتوطد الديمقراطية الدائم في الغرب ، وعلى حماية طبقاتها صاحبة الامتيازات من مد السخط الشعبي الصاعد . وقد لبثت على هذا الوضع الى ان جاءت الحرب العالمية الاولى تحيلها الى سلة المهملات .

اما في فرنسا ، وبالتالي في المناطق الاوروبية الغربية الداخلة في نطاق دائرة تأثيرها ونفوذها ، فقد اخذت الاحداث منحى مختلفا تماما . فالثورة المضادة لم تحرز نجاحات مماثلة . فقد هزمت على يدي المجلس الوطني ، او بالاحرى على يدي

الشعب الفرنسي الثائر ، المعبأ ، المجهز ، والموجه من قبل قادة كانوا يحكمون باسمه .

مما لا مراء فيه ان **المجلس الوطني** الفرنسي كان واحدا من اعظم الهيئات التمثيلية التي عرفها تاريخ البشرية . فقد « خلق سياسة المستحيل » ، على حد تعبير ألكسي توكفيل ، الذي لم يكن كما هو معروف ، من مؤيدي هذا المجلس . وعن لجنته القيادية ، **لجنة السلامة العامة** يقول توماس كارليل انها « كانت أغرب مبدد للعواصف عرفته الارض » . وعن هذه اللجنة قال نابليون ، ذات مرة ، انها كانت الحكومة الجدية الوحيدة التي عرفتها فرنسا ابان الثورة . اما جوزيف دوميستتر ، الرجعي المتطرف ، فقد اعتبر هذا المجلس ضربا من « المعجزة » .

كان **المجلس الوطني** يتألف من ٧٨٠ عضوا انتخبوا بالاقتراع العام في مرحلة لم يكن فيها وجود لاحزاب سياسية قادرة على تقديم مرشحين وفي ظروف الحرب ، والاجتياح ، والريبة ، والفوضى ، والهيجان الشعبي التي كانت سادت فرنسا في ايلول ١٧٩٢ . ومع ان **المجلس الوطني** ضم في عضويته ما يقارب من عشرين نبیلا سابقا ، واربعين رجل دين ، فانه كان يمثل الطبقة الوسطى في غالبية الساحقة . وكان نصف اعضاء **المجلس الوطني** تقريبا قد مارسوا المحاماة او المهن الحرة قبل الثورة ، وربع هؤلاء الاعضاء كان قد شغل وظائف عامة ، في حين جاء عشر اعضائه من عالم التجارة . ولم يكن عدد اعضاء المجلس من مواليد باريس يجاوز العشرين . كان معظمهم قد أصاب شهرة في باريس او في الاقاليم في بحر السنوات الثلاث الاخيرة . كما ان ما من احد من بين هؤلاء الاعضاء ، باستثناء بعض الاشخاص النادرين - كوندورسيه مثلا او الرسام دافيد - كان شغل منصبا هاما قبل عام ١٧٨٩ . وباستثناء بضع عشرات من الاعضاء سبق لهم ان عملوا معا في الجمعية التأسيسية او في الجمعية التشريعية ، فان غالبية اعضاء **المجلس الوطني** كانوا يجهلون بعضهم بعضا عندما اجتمعوا للمرة

الاولى بعد انتخابهم . مع ذلك تمكنت هذه التركيبة من الاشخاص ، التي لم تضم الا عديمي الكفاءة والاهلية في نظر الصفوة الاوروبية ، من بناء حكم ، وتجنيد جيش من مليون نفر تقريبا ، والانتصار على اول تحالف عسكري اوروبي مناهض للثورة الفرنسية . وهذا التحالف الذي ضمّ في عام ١٧٩٣ جميع الدول الكبرى الاوروبية ، خلا روسيا ، أضحى ، في اواخر عام ١٧٩٥ ، مقتصرا على النمسا وبريطانيا التي عمدت الى سحب جيشها الصغير من القارة الاوروبية .

في البداية سار **المجلس الوطني** في ركاب روبسبير ، ثم تنكر له . تعاون ، في مستهل عهده ، مع الشوار الشعبين ، ثم قضى عليهم . **قاد الارهاب** ، ثم وضع حدا له . اقام نظام مراقبة اسعار واقتصاد موجه ، وبادر الى الفائه فيما بعد . اقر دستور عام ١٧٩٣ ، الذي طفى عليه طابع ديمقراطي بارز ، ثم دستور ١٧٩٥ الذي جاء اكثر تجاوبا مع العناصر المثقفة ، النشيطة ، اليسورة ، المقدمة ، والعامية من الشعب الفرنسي - اي البورجوازية - والذي سرعان ما اقتدت به الجمهورية الباتافية والسويسرية وغيرهما باعتباره النموذج الامثل للدستور الديمقراطي ، واثار موجة من الاعجاب في صفوف الارلنديين واليونانيين . وكان هذا **المجلس الوطني** الخارق اول من طرح ، في مرحلته الروبسييرية ، النظرية الحديثة للدكتاتورية الثورية ، بانشائه المحاكم الاستثنائية واللجان المخولة صلاحيات استثنائية ، وان يكن عمد فيما بعد الى الغائها .

صحيح ان الاشخاص الذين اضطلعوا بهذه الاعمال والمبادرات تغيروا عبر مختلف الاطوار التي مر بها المجلس . فثمة ١٢٠ عضوا من اعضاء المجلس اعتقلوا لفترات متباينة ، و٧٤ عضوا آخر اعدموا . لكن يبقى ان عددا كبيرا من اعضاء هذا المجلس حافظوا على مقاعدهم ، مبدلين مواقفهم ووجهات نظرهم وفق مقتضيات الساعة والاطار المحدقة ، مما يبيح القول ان **المجلس الوطني**

يتحمل كامل مسؤولية الاعمال الايجابية والسلبية التي نقلت
باسمه .



من المحقق أن يد المجلس الوطني لم تطلق في السياسة
الداخلية أكثر مما اطلقت في الخارج، في بلجيكا على سبيل المثال .
فخلال العام الاول من عهده ، خضع المجلس لضغوط قوية صادرة
عن المناضلين الباريسيين ، أي عن الديمقراطيين الشعبيين او
« اللامتروولين » ، المتطرفين الحقيقيين . ولم يكن هؤلاء ينتمون ،
في الواقع ، الى الطبقات الدنيا . فهم لم يأتوا من صفوف
المحرومين ، أو المشردين ، أو العاجزين أو البؤساء ، وان كانوا ،
من حيث مكانتهم الاجتماعية ودخلهم ، دون اعضاء نادي العقابة
او المجلس الوطني منزلة . كانوا ، في غالبيتهم ، من اصحاب
الحوانيت ، وصغار الصناعيين ، والتجار ، والحرفيين ،
والحلاقين واصحاب المقاهي . وكان بعضهم يعيش من أجر
يومي ، وبعضهم الآخر من ربح تجارته او من بيع سلع يتولى هو ،
او من هم في خدمته ، انتاجها . لم يكن القاسم المشترك الذي
يجمع بينهم ممثلا بطبيعة دخلهم ، ولا بالدور الذي يضطلعون به
على صعيد الانتاج ، لذلك رفض المؤرخون الماركسيون اعتبارهم
« طبقة » ونوهوا بالتناقضات القائمة داخل صفوفهم . لكن هؤلاء
الشفيلة المحترمين وغير المسورين كان يجمعهم نمط حياة بسيطة
واحد ، وعداء واحد للطبقات العليا يظال ، في من يظال ، في بعض
الاحيان ، المجلس الوطني عينه . وكانوا يحضرون بانتظام
اجتماعات الحي التي كانت تعقد في « شُعَب » باريس او المدن
الاخرى ويترددون على الاندية الشعبية ، ويطالعون صحيفتي مارا
وهيبرت الحماسيتين ، او يطلعون من سواهم على مضمونهما ان
كانوا لا يجيدون القراءة . وكانوا ، بحكم عضويتهم في لجان

الشعب ، يخرجون في دوريات ، ويفتشون البيوت ، ويشرفون على توزيع بطاقات الهوية الشخصية وبطاقات الاعاشة . وكانوا ، بين الحين والآخر ، يجتمعون لتنظيم « يوم ثوري » .

كان اللامتسولون يتأملون هم أيضا في اجتناء مكاسب شخصية عن طريق الثورة . كانت آراؤهم الاقتصادية تقليدية تماما . فارتباطهم بعالم الحانوت الصغير والانتاج الحرفي جعلهم يرتابون من التجارة بالجملة ، ويكونون مشاعر العداء للصيارفة ، وينظرون الى المنشآت التجارية الجديدة العاملة على نطاق واسع على انها وسائل يتوسل بها الاغنياء لزيادة حجم ثروتهم . وبما انهم كانوا يقيمون في المدن ، ويفتقرون الى الاموال المدخرة ، فقد تمذر عليهم الاستفادة من بيع املاك الكنيسة او المهاجرين . والواقع انهم لو وهبوا مجانا قطع ارض ليزرعوها او بيوت في المدن ، لما اعتبروا مشكلتهم بحكم المحولة . فالذي كانوا يرغبون فيه حد ادنى من الحياة اليومية اللائقة ، واجبر يسمح لهم بالعيش الكريم في المهن التي يحترفونها ، واسعار معقولة للخبز والسلع الضرورية . فقد عانت هذه الشريحة الاجتماعية ، أكثر من غيرها ، من التضخم النقدي . فالارتفاع الجنوني للاسعار ، والرفوف الخالية مما يشتري لدى الخباز أو لدى العطار ؟ كان يثير سخطهم واستنكارهم . وان سكتوا هم ابت نسأؤهم السكوت وحرضهم . كانوا يطالبون برقابة صارمة على اسعار البضائع التي كانوا بأمس الحاجة الى شرائها . وعندما كانت تفقد من الاسواق ، كانوا يعززون نقصها الى المضاربة والتآمر . لم تكن لديهم في الحقيقة نظريات اقتصادية . وكانوا يعيرون اهمية محدودة للغاية للحريات الدستورية . فمبدأ سيادة الشعب كان يعني بالنسبة اليهم الحق في ان يتصرفوا من تلقاء أنفسهم . وكانوا يرتابون في السلطة الموكلة ولا يشقون في الهيئات التمثيلية البعيدة عنهم . كانوا يرغبون في نوع من الديمقراطية المباشرة تمارس من خلال اجتماعات الشعبة او تظاهرات الشارع .

كان يحز في نفس هؤلاء المواطنين ، المتعلقين بقوة بفكرة المساواة ، أن يعاملوا بازدراء وتعال من قبل من هم أعلى منهم مرتبة اجتماعية . وبما أنهم كانوا من أبناء القرن الثامن عشر ، أي محافظين على طريقتهم الخاصة على الصعيد الاقتصادي ، فقد كانوا يكتفون بمستوى منخفض للغاية من الرفاهية المادية ، معتبرين هذا التشف ضريا من الفضيلة . وكانوا يميلون الى الاعتقاد بأن الطريق الامثل الى تحقيق المساواة يمر عبر تحريم الثروات الطائلة ، لا عبر زيادة الانتاج او رفع مستوى الحياة . ولم تكن لهم آراء خاصة في حقل الترية وتأمين فرص غد افضل . ولئن كانوا يرتابون في الثقافة التي تأتي عبر الكتاب وفي ضروب الازهاف الفكري ، فقد كانوا بالمقابل يتطلعون الى تخفيض نسبة الامية والى تأمين المزيد من المدارس والاعداد المهني لابنائهم . كانوا يسخرون من عادات الذين لا يعملون بأيديهم ومن زعيم . كانوا يهفون بكل جوارحهم الى قيام عالم جديد ، لكنهم كانوا يعيشون على هاجس الخيانة . وكانت مخاوفهم مبررة على كل حال . فقد وضعوا ثقتهم في لويس السادس عشر ، فانقلب عليهم . ووضعوا ثقتهم في لافاييت ، فاذا بلافايت يولي الادبار . وكان المهاجرون من الارستقراطيين ورجالات الكنيسة يهددون بالعودة ثانية . ولم يكن في وسع احد ان ينكر ان اوربا ، في عام ١٧٩٣ ، تدجبت بالسلاح لمحاربة الثورة الفرنسية .

على هذا النحو جبل الاشخاص الذين اطاخوا بالملكية في العاشر من آب ، والذين دان لهم **المجلس الوطني** ، الى حد كبير ، بوجوده . وقد جاء تخلي دوموريه عن قضية الثورة وارتداده عن خطها ليوقظا هاجس الخيانة لديهم . كما لعب تضخم الاسعار وتقصان المواد الغذائية دورهما في تقاخم سخط الشعب وغضبه . وعلاوة على ذلك ، وردت على باريس في تلك الفترة الحرجة انباء عن تمرد بعض الاقاليم . ففي مقاطعة فانديه ، وغير بعيد عن مصب نهر اللوار ، ثار سكان الريف ضد المدن المجاورة وعصوا

أوامر **المجلس الوطني** . وقد استغل استيائهم وتذمرهم الكهنة ، والنبلاء الريفيسون ، والعملاء السريون للمهاجرين وللحكومة البريطانية . وثمة تمرد من نوع آخر بدأت تلوح نذره في الأفق : « التمرد الفدرالي » الذي حدا بالعديد من المدن الاقليمية الكبرى الى التمرد على باريس . وكان الزعماء المحليون لهذه المدن ، وجلتهم من الاغنياء ، قد وقفوا حتى ذلك الحين في طليعة صفوف الثورة . ولئن انقلبوا على **المجلس الوطني** فلانه اضحى في نظرهم ، وهو المطالب بتمثيلهم ، أسير جماهير العاصمة الجاهلة والغبية . وهكذا غرقت فرنسا في حمأة الحرب الاهلية ، في وقت هدأت فيه القوات النمساوية ، والبروسية ، والهولندية ، والاسبانية ، والسردينية ، بالإضافة الى الاسطول البريطاني الذي كان يقوم بدوريات على مقربة من شواطئ بروتانيا ، هدأت خمسة أضلع على الأقل من أضلاعها الستة (١) .

في **المجلس الوطني** ، كانت غالبية الاعضاء تتخوف من اللامتسولين وتتأمل في الافلات من قبضتهم . وقد انشأ المجلس ، بعد انقضاء ايام معدودة على خيانة دوموريه ، لجنة تنفيذية خاصة ، يعاد انتخابها شهرا بعد شهر . وقد أصبحت فيما بعد هي **لجنة السلامة العامة** الدائنة الصيت . وتجاوبا مع صيحات الشعب التي استهدفت المشبوهين ، وتجنباً للمجازر البشعة التي حصلت تكرارا ، انشأ المجلس ايضا محكمة ثورية . كما فرض حدا أقصى لسعر الخبز . بيد ان هذه الاجراءات لم ترض اللامتسولين . وكان هؤلاء يلقون دعما ومساندة من قبل كومونة باريس ، وروبسبير ، وبعض اعضاء المجلس ممن كانوا على اتفاق وتفاهم مع المناضلين الشعبيين ولا يريدون ان يخسروا تأييدهم في ايام الخطر والحرب تلك ، او يطلبون

(١) تلقب فرنسا عادة ، بحكم شكلها على الخريطة ، بـ « المسدس الأضلاع » .

« م » .

مؤازرتهم للاطاحة ببريسو وبغيره من منافسيهم . وحصلت حركة عصيان مسلح ، استمرت من ٣١ ايار الى ٢ حزيران ، وبلغت ذروتها مع مهاجمة **المجلس الوطني** من قبل آلاف الوطنيين المسلحين ، الذين قدموا من سائر ارجاء المدينة . وبما ان المقاومة كانت مستحيلة ، فقد رضخ المجلس ، ووعد بخطوات اضافية اخرى ، واصدر امره باعتقال ٢٩ شخصا من اعضائه ، ممن عرفوا تاريخيا باسم **الجيرونديين** . وفي مطلع ايلول ، نظم اللامتسرولون تظاهرة عاشدة اخرى ضد **المجلس الوطني** توكيدا لقوة الضغط الشعبي .

هكذا اُسمى « الجبل » التحالف مع اللامتسرولين ، يمسك بزمام السلطة . ويتعذر علينا تحديد عدد اعضاء المجلس الذين كانوا ينتمون الى جماعة « الجبل » ، التي اطلق عليها هذا الاسم لان افرادها كانوا يحتلون المقاعد العلوية في قاعة الاجتماع . ما يمكن قوله ان جماعة صغيرة غير واضحة الانتماء تضم في عضويتها كلا من روبسبير ، وسان - جوست ودانتون ، تمكنت بعد انقضاء عام واحد على حزيران ١٧٩٣ ، بلجئها الى الطرد والتهديد تارة ، والى الاقناع او التلويح بالخطر العام طورا ، تمكنت من انتزاع تأييد غالبية اعضاء المجلس ، بمن فيهم اولئك الذين عرفوا باسم الترميدوريين بعد موت روبسبير .

لما كان **المجلس الوطني** هيئة تأسيسية في المقام الاول ، فقد بادر **الجبل** ، خلال ايام قليلة ، الى اصدار دستور عرف فيما بعد باسم دستور العام الاول . ومن جملة ادوات الديمقراطية التي تضمنها هذا الدستور اعلان حقوق ، والاعتراف لجميع الرجال بحق الاقتراع وترتيبات لتنظيم المبادرات الشعبية والاستفتاءات . وقد دعي الشعب الى التصويت على هذا الدستور (لم ينص لا الدستور السابق ولا الدستور الفدرالي الاميركسي على اجراء مماثل) فايده ١٨٠١٩١٨ مقترعا مقابل ١١٦١٠ . لكن **المجلس الوطني** رأى ان الظرف لا يسمح باقامة حكم دستوري ، فعلق

تطبيق الدستور الجديد طيلة فترة الحرب . وفي الواقع ، لم
يقدّر لهذا الدستور أن يدخل يوما حيز التنفيذ . وقد محض
معظم اللامتسرولين والديمقراطيين الشعبيين هذا القرار تأييدهم .
واستردوا ثقتهم **بالمجلس الوطني** بعد أن طهر صفوفه من العناصر
الجبروندية « الضعيفة الايمان بالثورة » . لكن بعض المتطرفين ،
من أمثال هيرت ممن لم يكونوا اعضاء في **المجلس الوطني** ومن
باتوا لا يعبرون تعبيرا صادقا عن المشاعر الحقيقية للطبقات
الشعبية ، طالبوا بتطبيق فوري للدستور . كانوا يسعون في
الواقع الى حل **المجلس الوطني** والى التخلص من لجنة السلامة
العامة . وعلى هؤلاء النافرين على الحكم الثوري اطلق روبسبير
اسم « المتطرفين » Ultras . ذلك ان **المجلس الوطني** كان
انشأ ، عندما علق الدستور ، « حكومة ثورية » استمرت حتى
وفاة روبسبير التي كانت بعد عام . وكان عضواها الحيوي لجنة
السلامة العامة التي تشكلت في نيسان ، ثم تدعمت بعد اقضاء
الجبرونديين وتعيين روبسبير وسان - جوست وغوتون وغيرهم
اعضاء فيها . وكان ثمة **لجنة للامن العام** ، غير خاضعة كل الخضوع
للجنة السلامة العامة ، تنسق عمليات مراقبة المشبوهين بعد ان
تضاعفت اعدادهم بصورة عفوية في شتى ارجاء البلاد . وقد
آل الامر بهذه اللجنة في نهاية المطاف الى الاضطلاع بدور شرطة
سياسية عليا تعمل تحت غطاء **قانون المشبوهين** التعسفي الذي
اكل الاخضر واليابس . وجرى توسيع المحكمة الثورية ، وامست
احكامها تصدر وتنفذ بالسرعة الكلية . وكما يضمن **المجلس الوطني**
تنفيذ اوامره في شتى انحاء البلاد ، اوفد اعضاءه الى المقاطعات
والى القوات المسلحة . وكان هؤلاء الموفدون - « المثلون
المرسلون » - يرفعون تقريرهم مباشرة الى لجنة السلامة العامة .
وقد اناط قانون ، صدر في كانون الثاني ، بهذه اللجنة مهمة
الاشراف على الحكم المحلي الذي دبت فيه الفوضى من جراء
الحرب الاهلية وعدم تطبيق دستور ١٧٨٩ - ١٧٩١ . والى جانب

هذا الجهاز الرسمي ، كانت الآلاف من الاندية السياسية ، التي تتلقى توجيهاتها من نادي اليعاقبة في باريس ، تعاضد السلطات المحلية في تنفيذ الاوامر الصادرة عن العاصمة .

ظل روبسبير ، طيلة عام ، أكثر اعضاء الحكومة الثورية شهرة . بيد أن شهرته لا تقبل المقارنة ، في حال من الاحوال ، مع شهرة قادة ثورات القرن العشرين . فنزعة الذاكرة والاسطورة والتاريخ الى تبسيط الامور بالفت في تعظيم الهالة التي تحيط بشخصه . اما في حقيقة الحال فلم يكن ، في عصره ، سوى قائد بين مجموعة من القادة . ولم يكن ، طيلة حياته ، موضع عبادة فردية ، كما أنه لم يحط نفسه بهالة من العصمة . وقد دان بنفوذه لايمانه الراسخ بالثورة ، ولتصميمه على اتخاذ المواقف الحاسمة في اللحظات الحرجة ، ولبلاغته في زمن كان فيه للبلاغة مكانتها المرموقة ، ولما عرف عنه من تجرد وترفع استحقق معهما لقب **التزيه** الذي أطلق عليه . كان ، من حيث مناصب المسؤولية التي احتلها ، مجرد عضو في **المجلس الوطني** وفي لجنته الادارية التي لم يكن لها من رئيس . ولئن لم يؤلف كتباً او مقالات ايدولوجية ، فانه لم يعرف الا من خلال خطبه . وتنطوي اهم خطباته ، التي طبعت على الفور واعيد طبعها من جديد في مطلع العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، على فلسفة للثورة الفرنسية في اكثر مراحلها ثورية وديمقراطية . لم يستخدم روبسبير مرة واحدة كلمة « دكتاتورية » بمدلول ايجابي . بل انه حذر مواطنيه مرارا وتكرارا من مغبة الانقياد وراء ذلك النوع من الدكتاتورية العسكرية الذي وضع به بونابرت حدا نهائيا للثورة . وليس هناك على الاطلاق ما يدل على انه سعى وراء تحقيق مطامع شخصية .

بيد انه طرح مع ذلك ، في كانون الاول من عام ١٧٩٣ ، ومن قبيل تبرير الحكومة الثورية ، نظرية في الدكتاتورية الجماعية ، المدنية ، الثورية ، مماثلة الى حد ما لتلك التي سيطورها فيما بعد ثوريو العصور اللاحقة . وكان يرى هذه الدكتاتورية في صورة نظام

قوي ، مؤقت ، سابق للدستور ، يحكم بقوة الشعب ، ويعمل على قهر المعارضة وهزيمتها في مهدها الطريق امام قيام شكل جديد من الحكم والمجتمع .

★ ★ ★

يمكننا ان نقول ، بصورة تقريبية ، ان العام الثاني من عهد الجمهورية هو العام الذي بدأ في تموز ١٧٩٣ ، مع انتخاب روبسبير عضوا في مجلس السلامة العامة ، وانتهى في ٢٤ تموز ١٧٩٤ (٩ ترميدور) ، مع اعلانه خارجا على القانون ، من قبل **المجلس الوطني** ، ومن ثم اعدامه . وقد بلغت الثورة ذروتها في ذلك العام ، عام **الفضيلة والارهاب** على حد تعبير روبسبير بالذات .

كان **الارهاب** وسيلة قمع رسمية ومعترفا بها علنا . فلا محاكمة ، ولا سجون ، ولا مقاصله كانت سرية . ولم يلجأ لا الى التعذيب ولا الى غسل الدماغ ، ولا الى الاعترافات التفخيرية والمخزية . ولم يكن عنفا متقلبا يعبر عن احتجاج افراد مثاليين وشجعان على سلطة تسحق وتخنق كل ما حولها . كما لم يكن من صنع حكم سددت ابواب الامل في وجهه ، فراح يسعى الى القضاء على أعدائه باقتراف المجازر المديرة ، كمجزرة سان بارتليمي (٢) في عام ١٥٧٢ على سبيل المثال . كان هذا الارهاب من صنع شرطة حكومية اكثر عقلانية ، وكان يهدف الى ضمان النصر في الحرب ، والى توطيد دعائم الجمهورية الثورية . وقد بدأ **الارهاب** في الواقع (اذا استثنينا مجازر ايلول ، التي لم يخطط لها على صعيد السلطة ، واعدام لويس السادس عشر بقرار من **المجلس الوطني**)

(٢) مجزرة عامة حدثت في ليلة ٢٣ آب ١٥٧٢ ، أمر بها شارل التاسع وذهب ضحيتها ٣.٠٠٠ بروتستانتي . « م » .

في ربيع ١٧٩٣ ، وفي الاجواء الاستثنائية التي خلقتها خيانة دوموريه ، وحركات العصيان الداخلية ، والاجتياح النمساوي للاراضي الفرنسية . وقد برّر هذا **الارهاب** ، في المقام الاول ، بضرورة التمييز بين الاصدقاء والاعداء في فترة الحرب العنيفة . وكان تصنيف بعض المواطنين الى مشبوهين ومحرضين واقعيا في البداية ، ولاسيما ان الثورة المضادة كانت تتمتع بوجود فعلي وان **الجلس الوطني** لم يكن مقبولا ومدعوما من قبل الجميع . لكن سرعان ما ادرج ، تحت يافطة المشبوهين والمحرضين ، كل من هو معتدل في آرائه ، وغير متحمس بما فيه الكفاية للنظام او للقادة الجدد . وهكذا باتت تهمة « معاداة الدولة » تلصق بكل من يعارض رجال الحكم او ينافسهم . وامسى التشهير بالناس واللجوء الى القصلة عادة رائجة مع الاسف . وما من شخص لعب دورا في الثورة منذ عام ١٧٨٩ ، اصغيرا كان هذا الدور ام كبيرا ، افي باريس ام في أي قرية فرنسية نائية ، الا وعاش على هاجس المثل امام المحاكم الثورية .

ومن حيث الحكم ، أي من حيث عدد الاشخاص الذين اعدموا بموجب احكام صادرة عن المحاكم الثورية ، فان حيز **الارهاب** كان محدودا الى حد مذهل . فعدد الاشخاص الذين جرموا ونفذت بحقهم عقوبة الاعدام لم يتجاوز سبعة عشر الفا . وكان ثلثا هؤلاء الاشخاص ، بمن فيهم من هلك في حوادث التفريق الشهيرة التي شهدتها مدينة نانت ومن اعدم رميا بالرصاص في ليون ، قد ادينوا بتهمة العصيان المسلح . وكان ثلاثة اخماس من نفذت بحقهم عقوبات الاعدام من الفلاحين والعمال . ولم يتخط عدد النبلاء الذين ذهبوا ضحية **الارهاب** نسبة ثمانية بالمئة ، اذ ان النبلاء الذين وافقوا على الفاء امتيازاتهم السابقة ، ولم يسعوا وراء الهجرة الى الخارج ، ولم يكن لهم انساب مقرّبون في صفوف المهاجرين ، ظلوا في منأى عن الاتهامات الرسمية . صحيح ان ثمة عشرين ألف نبيل لاقوا على الارحح حتفهم ، « بصورة غير رسمية » ،

خلال عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ ، وان ما ينيف على مئة الف نبيل
 آخر اعتقلوا للاشتباه بهم . لكن من حيث الكم ، فان **الارهاب**
 الذي لجأت اليه الجمهورية الاولى لترسيخ قواعدها لم يقض على
 عدد من الضحايا اكبر من ذلك الذي تسبب فيه القمع الذي مهد
 لقيام الجمهورية الثالثة على حساب عامية باريس في عام ١٨٧١ .
 لم يكن **الارهاب** ظاهرة كمية فحسب . فقد نزع ، في جميع
 الميادين ، الى ان يكون انتقائيا (باستثناء الاعدامات بالجملة التي
 تم اللجوء اليها لقمع العصيان المسلح) وقد طال شخصيات
 وجماعات سياسية ظلت ذكرها حية فيما بعد . وهكذا صعدت
 ماري انطوانيت ، بعد لويس السادس عشر ، الى المقصلة .
 اما الجيرونديون ، الذين جرى اقصاؤهم في الثاني من
 حزيران ، فقد اعدموا في تشرين الاول . ثم جاء بعد ذلك ،
 وبتحريض من روبسبير ، دور المتطرفين ، « المهووسين » ،
 الملقبين بالهيريبيين (نسبة الى هيرت) . بعد ذلك جاء دور
 « المتسامحين » ، أي الدانتونيين (نسبة الى دانتون) الذين ابدوا
 عن رغبتهم في ان يصار فورا الى التخفيف من حدة حملات القمع
 والارهاب ، بدلا من ارجاء ذلك الى ما بعد احراز النصر العسكري .
 وفي فترة **الارهاب الاكبر** أي خلال شهري حزيران وتموز ١٧٩٤ ،
 اعدم عدد كبير من الاشخاص لم توجه اليهم سوى تهمة الانتماء
 الحزبي . وفي الرابع والعشرين من تموز جاء دور روبسبير في
 الصعود الى المقصلة ، بصحبة أربعة من زملائه في **المجلس الوطني** .
 وكان فريق من اعضاء هذا المجلس قد أخذ على روبسبير اعتداله
 في حين اخذ عليه فريق آخر تشدده وتطرفه . والحال
 ان كلا الفريقين كان يود التخلص من روبسبير خوفا من ان يقضي
 عليه هذا الاخير . وقد كان لهؤلاء « الشهداء » جميعا اسطورتهم .
 ولئن تلاشت اسطورة الجيرونديين وانصار دانتون في عام ١٩١٤ ،
 فان اليمين الفرنسي بالمقابل حافظ طويلا على اسطورة الملك والملكة
 اللذين ذهبوا ضحية الجمهورية ، في حين اعتبر اليسار الفرنسي

روبسبير ضحية البورجوازية . لكن ، بعد عام ١٩٥٠ ، راح اليسار الجديد ينظر الى روبسبير بالذات على انه بورجوازي ، ولم يتعاطف الا مع الذين كان روبسبير قد ادانهم بتهمة التطرف .

لكن تبقى السمة الفعلية المميزة لعصر **الارهاب** متمثلة في اقترانه **بالفضيلة** ، اي بحلم ديمقراطي . وكان رأي روبسبير بهذا الصدد يتلخص على النحو الآتي : ان كانت **الفضيلة** هي النابض الرئيسي للحكم الشعبي في ايام السلم ، فان هذه الفضيلة لا بد ان تقترن بالارهاب في ايام الحرب . اي ، كما يقول بالحرف الواحد : « ان الارهاب ؟ بلا فضيلة ، سيكون مشؤوماً ووخيم العواقب . والفضيلة ، بلا ارهاب ، ستقف عاجزة لا محالة » . ان الفكرة القائلة انه لا ديمقراطية بدون فضيلة ، هي في الواقع من الافكار التي شاعت وترجعت اصداؤها في القرن الثامن عشر . وكانت تعني ان مسيرة الديمقراطية مستحيلة بدون روح المواطنة ، وبدون حد معين من انكار الذات ، وبدون القبول بمبدأ المساواة والاكتفاء بالاشياء البسيطة . لكن روبسبير ذهب الى أبعد من اسلافه من منظري الديمقراطية من مثال روسو ومونتسكيو وجفرسون وجون ادامز . وما ميزه عنهم سعيه الى تطبيقها في ايام الحرب ، رغما عن معارضة قوية . لهذا السبب نجم **الارهاب** ، في رأيه ، عن « مبدأ الديمقراطية العام ، المطبق على امس حاجات الوطن واكثرها إلحاحا » . وكان روبسبير ؟ علاوة على ذلك ، يفكر بديمقراطية تمثيلية في بلد عديد السكان ، معقد ومتحضر ، لا بالديمقراطية المباشرة لشعب صغير وبسيط كتلك التي كانت تتحدث عنها النظرية السياسية من قبله .

ان هدف روبسبير الاساسي ، الرامي الى ان يجعل من فرنسا بلدا ديمقراطيا ، لم يحظ بالتأييد الشامل داخل **المجلس الوطني** ، حتى عندما بلغت فيه الحماسة الثورية ذروتها ، اي

في العام الثاني من عهد الجمهورية . وقد توضحت ملامح خطة روبسبير على وجهها الاكمل في الخطاب الذي القاه امام **المجلس الوطني** في الخامس من شباط ١٧٩٤ . كان روبسبير ، حتى تاريخ اقضاء الجيرونديين ، قد شجع الديمقراطية المباشرة والمبادرات المحلية العفوية **للكومونة** (٣) بمختلف شعبها . كما ذهب في بعض الاحيان الى تشجيع التمرد الشعبي . اما الآن ، فقد اصبح يلح على ضرورة اقامة نظام تمثيلي ومركزي . كتب يقول : « ليست الديمقراطية وضعا يتيح للشعب ، الملتئم في اجتماعات مستمرة ، ان يتولى بنفسه ادارة الشؤون العامة » . فمصير الديمقراطية سيكون الفشل حتما فيما لو بادرت « مئة الف جزئية من الشعب » الى العمل في اتجاهات متناقضة ومتعاكسة . انما الديمقراطية هي الحالة التي تتيح للشعب ، صاحب السيادة ، ان « يقوم بنفسه بكل ما يتقن القيام به ، وان يعهد الى مندوبين عنه بالمهام التي يتعذر عليه القيام بها » . ومنذ ان اصبح في السلطة ، أمسى يرى في الديمقراطية شكلا من الحكم التمثيلي . وكانت هذه الفكرة غريبة تماما عن روسو . وخلافا للمتطرفين من امثال هببرت (وبابوف الذي كان لا يزال غير معروف في عام ١٧٩٤) الذين طالبوا بتطبيق دستور ١٧٩٣ ، وبالتالي بحل **المجلس الوطني** ، دعا روبسبير الى منح هذا المجلس كامل الثقة ، باعتباره هيئة تمثيلية حقيقية . ثقة من شأنها ، في نظره ، ان تضمن المساواة المطلقة في الحقوق ، تلك المساواة التي تشكل هدف الثورة الرئيسي . ومن شأن الديمقراطية ، اذا ما احسن فهمها ، ان تشد من أزر فرنسا في

(٣) كومونة باريس : حكومة باريس البلدية ، عاشت من ١٧٨٩ الى ١٧٩٥ . وفي آب ١٧٩٢ حلت مكان الكومونة الشرعية كومونة ثورية اقامت نظام الارهاب . وقد استمدت كومونة باريس الثورية (١٨٧١) اسمها من هذه الحكومة البلدية . « م » .

الحرب ، اذ انها تعطي كل مواطن وكل جندي شيئا يدافع عنه .
« ذلك هو ، في رأيي ، السبب الحقيقي الذي ستكتب بموجبه
الهزيمة على جميع الطغاة المتحالفين ضد الثورة » .
دعما لهذه الديمقراطية السياسية والشرعية ، دافع

روبسبير وسان جوست ومناصروهما عن فكرة مجتمع قائم على
الملكية الصغيرة الخاصة ، على المزارع العائلية ، على المتاجر او
الورشات العائلية . مجتمع تتلاشى فيه التفاوتات العظمى فسي
الثروات . لذلك عمد المجلس الوطني ، في العام الثاني من عهد
الجمهورية الى اصدار قانون بتقسيم الموروث من الاموال
والاملاك الى حصص متساوية ، وقانون آخر بتسهيل شروط
شراء ممتلكات المهاجرين عن طريق تقسيمها قبل بيعها ،
وتقسيم قيمتها على عشر سنوات . وفي اواخر شباط
١٧٩٤ ، خطا روبسبير وسان جوست ، في مسعى منهما الى
تصفية المتطرفين وكسب تأييد اللامتسرولين ، خطوة
جديدة على طريق اعادة توزيع الثروات بفضل « قانون فانتوز » .
وقد قضى هذان القانونان ، وان على نحو مبهم وملتبس ، ببيع
ممتلكات المشبوهين « للتعويض » على الفقراء . والجديد في
هذين القانونين انهما اخضعا للمصادرة ، لا اموال المهاجرين
والكنيسة فحسب ، بل اموال المشبوهين كذلك ، ونصا على توزيع
حصيلة هذه المصادرة على الفقراء مجانا ، بدلا من اعادة بيعها للذين
يملكون اموالا او ارصدة . بيد ان برنامج فانتوز لم يعرف طريقه
الى التطبيق . ويبدو انه لم يخلف وقعا لدى اللامتسرولين ،
حتى ان مؤامرة المساواتيين ، التي قادها بابوف بعد عامين ،
لم تحفظ عنه اي ذكرى على الاطلاق .

وما كان لهذا البرنامج على كل حال ان يلبي حاجات
اللامتسرولين الذين كانوا يتمنون ، في المقام الاول ، اجورا اعلى
واسعار ادنى ، وشروط سكن افضل ، وايجارات خاضعة للرقابة .
بيد ان هذا البرنامج يعطي صورة عن المثل الاعلى شبه الجفرسوني

لروبسبير وانصاره : عالم ما قبل صناعي من ملاكين صفار ،
متساوين فيما بينهم الى حد ما ، ومستقلين بأنفسهم ، ومؤلفين
قاعدة مجتمع قائم على المساواة والديمقراطية .
اغلب الظن ان **الارهاب** - الذي كان بمثابة نظام للانضباط
في بلد يعمور ويفلي ، ووسيلة لقمع النشاطات الهدامة - ساهم ،
حتى شهره الاخيرين على الاقل ، في تحقيق انتصار الجمهورية
في الحرب . وذلك كان ، على وجه التحديد ، هدفه الاساسي في
نظر معظم اعضاء **المجلس الوطني** . وفي الحقيقة ، ما كان من المحتمل
ان تنبثق حكومة حرة عن تلك الدوامة من الاهوال والشكوك .
وثمة واقعتان حالتا دون اقامة الديمقراطية التي خطط لها
روبسبير . فاکثر الديمقراطيين ايمانا بالديمقراطية ما كانوا
مستعدين للتكيف مع حكم تمثيلي خالص . ولئن كان اعضاء
المجلس الوطني ، من أبناء الطبقة المتوسطة ، مستعدين لماشاة
روبسبير ما دامت الازمة قائمة ، فانهم بالمقابل ما كانوا مستعدين
على الاطلاق لان يتصرفوا وكأنهم مجرد ناطقين بلسان الطبقات
الدنيا ، ولان يعكسوا ، على نحو آلي ، الافكار الشعبية عن اعادة
بناء فرنسا ، أو مبادئ **الانوار** التي ظلت ، حتى في عام ١٧٩٤ ،
تمثل جوهر الثورة .



لكن ان كان **المجلس الوطني** في العام الثاني من عمر
الجمهورية عجز عن ان يصنع من فرنسا بلدا ديمقراطيا ، فانه
وفق بالمقابل في انجاز امور اخرى كثيرة . ويتعين على المرء في
الواقع ان يطالع محضر المداولات الذي دارت فيه حتى يقيم تقييما
صحيحا اعمال هذه الهيئة غير العادية التي اجرت ، في خضم
الارهاب ، مناقشات مكثفة اسفرت ، فيما اسفرت عنه ، عن
اقرار النظام المتري ، وانشاء المعاهد العليا ، وصدور قانون

نابوليون . وقد تمكن **المجلس الوطني** ، في حالة الطوارئ التي وجد نفسه فيها ، من تنظيم البلاد لمواجهة الحرب الخارجية والحرب الاهلية على حد سواء . كما اصدر مرسوما بالتعبئة الجماهيرية ، فرضت بموجبه الجندية الإلزامية على الشباب كافة ، في حين الزم النساء والرجال الاكبر سنا بالعمل في انتاج المؤن والذخائر . ووسع المجلس رقابته على الاسعار والاجور، وكلف لجنة للاعاشة ، تابعة للجنة السلامة العامة ، بوضع برنامج اولويات في الانتاج والتوزيع . وبفضل هذه الاجراءات ، أمسى في مستطاع الحكومة ان تشتري ، بعملتها الورقية ، كل ما تحتاج اليه وان تتدارك ، الى حد ما ، النقص في المواد الغذائية وأن تحد من ارتفاع اسعارها . ولم يحصل قط في الماضي ، كما لم يحصل فيما بعد ، حتى عام ١٩١٤ ، أن تركز اقتصاد بلد كبير ، وطاقاته ، ويده العاملة على هذا النحو ، بغية تحقيق هدف واحد . وكان على المؤرخين ان ينتظروا الحرب العالمية الاولى حتى يدركوا أهمية ما انجزته الحكومة الثورية . فحتى ذلك التاريخ كانوا اكتفوا بالتشجيع على بدعها الاقتصادية .

أسفرت عملية تعبئة الجماهير ، بفضل جهود لازار كارنو على الاخص ، عن خلق جيش شعبي منضبط ومنظم . كان جيشا من نوع جديد . وقد ادرك الخبراء العسكريون المستنبرون ، ولاسيما في المانيا ، أهمية هذا الجيش ومفزاه . فالنظام القديم كان اعتمد في حروبه العديدة وانما المحدودة ، على جيوش صغيرة من الجنود النظاميين ، الرفيعي التدريب والمؤلّلين بقدر او بآخر . لكن للمرة الاولى وجد ، في عام ١٧٩٣ ، جيش ضخم متحمس لمبدأ سياسي . وكان الضباط ، بمن فيهم الجنرالات ، في ريعان الشباب . وكان اقدامهم يكافئ ما ينقصهم من خبرة . وقد تمكنوا ، بسرعة ، من منافسة الضباط النبلاء للجيوش المتحالفة في الجدارة والمهارة ، نظرا الى بساطة التكنولوجيا العسكرية في ذلك العصر . كان جندي الصف معترزا بحريته ، وكان مع ذلك ينصاع

للاوامر . كان يحافظ على كرامته بتقيده بنظام انضباطي لا يحط من عزة نفسه . وبما أنه كان يؤمن بما يفعل ، فقد كان بالامكان تركه يقاتل بمفرده . لذلك ارتفع عدد القناصين ، الذين كانوا ينتشرون أزواجا ويمهدون الطريق امام جيوشهم بمناوشة جيوش الاعداء . وثبت ان التكتيك التقليدي لفرق المشاة ، القائم على مبدا اطلاق النار من صفوف منتظمة بدون تصويب هدف محدد ، عاجز عجزا شبه مطلق عن التصدي للقناصة الفرنسيين . وقد استفادت القوات الجمهورية ايضا من التحسينات التي كانت أدخلت على المدفعية قبيل الثورة . وبفضل الوحدات الجديدة من المواطنين - الجنود وما تبقى من جيش آل بوريون ، تم تشكيل قوة من مليون رجل ، تمكس الطبقات كافة في صفوفها كافة ، أي في صفوف الضباط والجنود على حد سواء . وخلال اشهر معدودة ، تم احباط حركات العصيان والتمرد في الداخل ، وقضي عليها . وفي حزيران ١٧٩٤ ، هزم الجيش الثوري النمساويين في فلوروس ؟ واحتل من جديد بلجيكا ، وفرض عليها الهيمنة الفرنسية لمدة عشرين عاما .

بلغ مد الثورة العفوي ، المنبثق من الاسفل ، ذروته في الاشهر الاخيرة من عام ١٧٩٣ . وبعد ذلك اخذ بالانحسار . فقد ارتأت الحكومة الثورية يومئذ ان تحكم . ورغبتها في تنظيم نفسها بغية قطف ثمار النصر أدخلتها في صراع مع القوى الشعبية التي كانت اعطتها النور . وحل نظام جديد محل الحماسة الفوضوية . فالتطرفون الذين كانوا قد طالبوا بالتعبئة الجماهيرية ، مثلا ، عمدوا الى تنظيم أنفسهم في اطار تشكيلات متجولة من المدنيين المسلحين ، اطلق عليها اسم « الجيش الثوري » . وانتشر هذا الجيش ، الذي انتقيت عناصره من باريس على الوجه الاخص ، في أنحاء البلاد لايقاط المشاعر الوطنية ، والابلاغ عن المعتدلين والمشبوهين ، والتفتيش في المزارع عن المؤن والاغذية . وفي بادئ الامر ايدت لجنة السلامة العامة هذا الجيش ، لكنها تدير

أمره فيما بعد وتمكنت من حله . وتواكبت ذروة الحماسة الثورية
 أيضا بحركة رمت الى استئصال شأن المسيحية .
 في ايلول ١٧٩٣ ، أقر **المجلس الوطني** تقويما جديدا صارت
 السنون تحسب بموجبه ابتداء من عام ١٧٩٢ ، عام مولد
 الجمهورية . وكانت هذه الرزنامة ، التي أطلقت على الاشهر
 والايام أسماء جديدة ، وجعلت « الاسبوع » يتألف من عشرة ايام
 بدلا من سبعة ، وألفت جميع ايام الاعياد الكنسية ، ترمي الى
 القضاء على عادات الماضي ، وعلى الاخص تلك التي استنها
 المذهب الكاثوليكي الروماني . وحتى رجال الدين « الدستوريون » أمسوا
 موضع شك وريبة . وأقدم بعض الكهنة على خلع ثوب الكهنوت ،
 وتزوج بعضهم الآخر ، وكأنهم ارادوا ان يشبثوا لانفسهم وللآخرين
 تصميمهم على اعتناق قضية الثورة . واحتلت الجماهير الكنائس ،
 لا في باريس فحسب وانما في سائر أرجاء البلاد أيضا ، وحطمت
 الصور المقدسة وجرت خلفها في الشوارع ما وقع تحت ايديها
 من حلل دينية . وقد جاءت هذه الانتفاضة معبرة عن الحقد الذي
 كانت الجماهير تكنه للكهنة ، وعن نفورها من الاباطيسل ، وعن
 ايمانها الصادق بأن المسيحية لن تكون دينا بالمعنى الصحيح اذا ما
 عارضت حقوق الانسان . وفي باريس ، أعلن شوميت ، وكيل
 الكومونة ، ان كنائس العاصمة ستكرس ، من الآن فصاعدا ،
للعقل . وأبرز حدث سجلته حركة مناهضة المسيحية هذه تمثل
 في عيد الحرية الاكبر الذي جرى الاحتفال به في العاشر من تشرين
 الثاني في كنيسة نوتردام ، التي أصبحت تعرف باسم **معبد العقل** .
 وألقى شوميت في ٣٠ بلوفيز من العام الثاني (أي ١٨ شباط
 ١٧٩٤) خطابا هاما في مهرجان آخر اقيم في **معبد العقل** احتفالا
 بالمساواة بين العروق والاجناس ، وبقرار إلغاء العبودية في
 المستعمرات الفرنسية ، وهو القرار الذي كان **المجلس الوطني**
 أصدره قبل بضعة ايام . وقد قدمت جماعة من المواطنين الملونين
 اكاييل غار لوفدي **المجلس الوطني** الذين حضروا هذا المهرجان .

لكن الحكومة الثورية ، المثلة بشخص روبسبير واعضاء لجنة السلامة العامة ، ادانت التظاهرات المناهضة للكاثوليكية الاكثر تطرفا ، واعتبرتها « ضربا من الشطط » ، لا يخلو من عواقب وخيمة على الصعيد السياسي . وأصدرت الحكومة أوامرها بعدم الاعتداء على الكهنة الذين ينصاعون للقوانين ، بيد انها لم تصب نجاحا يذكر . وأعلن روبسبير ، الذي كان يردد أن « الاتحاد ارستقراطي » ، في قرار رسمي أن الشعب الفرنسي يعترف بوجود الله وبخلود النفس . وفي حزيران أقرّ **المجلس الوطني** ، نزولا عند رغبة روبسبير ، عبادة **الكائن الاسمي** ، التي كانت أقل عدائية من عبادة **العقل** السابقة ، وأكثر قابلية للتوفيق بين المؤمنين وبين المشاعر التي أطلقتها فلسفة الانوار والجمهورية من عقالها .

في العام الثاني من العهد الجمهوري ، توالى الصراع بين الحكومة الثورية والقوى الشعبية على جهات أخرى . فقد تولت لجنة الامن العام تنسيق عمليات البحث عن المشبوهين من قبل المناضلين المحليين . وتقاضى أعضاء لجان الشعب ، الذين كانوا انفردوا حتى ذلك التاريخ في توجيه النشاط المحلي ، تقاضوا اجرا زهيدا وتحولوا الى موظفي دولة . وفي حين كان اللامتسرون يلحون على ضرورة مراقبة الاسعار ، سعت الحكومة الى مراقبة الاجور ايضا ، والى تأمين نسب معقولة من الارباح للتجار الذين كانت تدين لهم ببقائها في سدة السلطة . وبما أن كومونة باريس كانت تأخذ ، بصورة عامة ، برأي العامل ، فقد ملأها روبسبير بعملائه ولم تعد مستقلة عن **المجلس الوطني** . وأطلق روبسبير نعت « الارهابيين المتطرفين » على الثوريين الذين كانوا يصرون على الاحتجاج بعنف على « ارستقراطية التجار » ، وعلى المطالبة بالعمل المباشر في شعب باريس ، أو الذين كانوا يتهمون الحكومة الثورية بالاعتدالية ، أي بالاختصار أمثال هيبرت ، وفارليه ، ولوكليرو . ورد له هيبرت الصاع صاعين بادانته

زمرة « المنومين » ، أي روبسبير واعضاء لجنة السلامة العامة ، الذين تممدوا تخديره الثورة، كما فعل بريسو من قبلهم . وفي آذار ١٧٩٤ ، خطط نادي الكوردوليه ، سعيًا وراء تطهير صفوف **المجلس الوطني** ، لتظاهرة جماهيرية جديدة كتلك التي زحفت في أيار ١٧٩٣ وأسفرت عن اعتقال الجيرونديين . وكان بعض الثوريين الاجانب المقيمين في باريس يشاطرون جماعة نادي **الكوردوليه** رأيها بأن الحكومة الثورية غالت في الاعتدال وتراجعت عن مواقفها المعهودة . ورفعت اللجنة الثورية الباتافية ، الراغبة في نقل الثورة الى هولندا ، عريضة الى لجنة السلامة العامة في التاسع من آذار . وكان من بين الموقعين على هذه العريضة رجل المال الهولندي كوك ، صديق هيرت ، واناكارسيس كلوتس ، الثوري الريناني الثري والغريب الاطوار ، الذي كان على صلة وثيقة بهولندا ، والذي اكتسب الجنسية الفرنسية واصبح عضوا في **المجلس الوطني** . وباستثناء توماس باين (الذي اعتقل بسبب هويته الانكليزية وارتباطه بجماعة بريسو) ، كان كلوتس العضو الوحيد في **المجلس الوطني** الذي ولد في الخارج ، وكان من انصار الثورة العالمية المتحمسين ، وكان يردد باستمرار ان « الجنس البشري » هو وطنه . وكان متطرفو الثورة العالمية ومتطرفو الشعبية لا يلتقون ، وجه عام، حول افكار مشتركة ، لكنهم كانوا يتفقون على مناهضة المسيحية، ويميلون الى اعتبار الطفلة في العالم خصومهم وأعداءهم، ويعتقدون ان الحكومة الثورية ستخون الثورة اذا استمرت في معارضتهم . وفي آذار ١٧٩٤ دفع روبسبير ، او بالاحرى لجنة السلامة العامة ، بمجموعة من المتطرفين الى المقصلة ، بحجة التآمر مع الخارج . وبغية الابقاء على نوع من التوازن ، خص روبسبير دانتون والجناح « المعتدل » في حركة **الجبل** بمصير مماثل . وعاد ينتهج مجددا سياسة قمع مشددة ضد المعتدلين ، وشن حملة **الارهاب الكبير** في حزيران وتموز ، تلك الحملة التي جعلت

« الرؤوس تتساقط كالطر » . ففي باريس وحدها سقط ١٣٧٦ رأسا . وفرض رقابة **الكومونة** وشُغِبَ باريس على جميع المتطرفين والمتعصبين ، وحاول مراقبة الاجور ، وحل الفرق الباتافية والبلجيكية والالمانية ، وقضى على اللجنة الثورية الباتافية ، واستدعى اعضاء **المجلس الوطني** الذين تجاوزوا حدودهم وصلاحياتهم في تنفيذ مهامهم « كممثلين متجولين » ، وتبنى اخيرا عبادة **الكائن الاسمي** بأمل منح العهد الجديد ديانة تساعد على استتباب الاستقرار .

لكن ان كانت هذه الاجراءات ساعدت الحكومة الثورية على تعزيز مواقعها ، فانها أفقدتها بالمقابل ركايزها الشعبية . فالمناضلون الشعبيون الذين دفعوا دفعا الى الانزواء ، غرقوا في الخمول وسيطرت عليهم مشاعر الاحباط . ودب القلق في صفوف **المجلس الوطني** عندما رأى اعضاءه ، من معتدلين ومتطرفين على حد سواء ، يصبحون موضع تشكيك وريبة . وفي تموز ، ثار المجلس على روبسبير ، الذي ما عاد اللامتسرلون يدافعون عنه دفاعا حارا . ومن خلال ثورة من ثورات القصور ، او بالاحرى من خلال مؤامرة حيكّت داخل **المجلس الوطني** ، القي القبض على روبسبير في قصر بلدية باريس ، وأعدم في العاشر من ترميدور العام الثاني ، أي في ٢٨ تموز ١٧٩٤ .

★ ★ ★

بما ان القوى التي تعاضدت على اسقاط روبسبير كانت عديدة ومتباينة ، فقد تساءل بعضهم عما اذا كان النظام الذي أعقب سقوطه سيتسم بمزيد من الحماسة الثورية او بالعكس بمزيد من الاعتدال . لكن لم تنقض اسابيع على سقوط روبسبير حتى كانت القوى التي عارضت على الدوام **الارهاب** ونظام العام الثاني برمته قد تمكنت من فرض نفسها ، ولاسيما ان مصادر الثورة الشعبية كانت نضبت من جراء سياسة

الحكم الثوري بالذات . كان الفرنسيون قد هزموا النمساويين في فلوروس ، وكانت جيوش التحالف الرجعي في تهقر تام ، لذلك لم يعد بالإمكان تبرير الاجراءات الاستثنائية بضرورات الحرب . وفي بحر اشهر معدودة قلص **المجلس الوطني** صلاحيات لجنة السلامة العامة ، وألغى المحكمة الثورية ، وأغلق نادي اليقابة وأبطل عزائم « الجمعيات الشعبية » التي كانت تشكلت في معظم انحاء البلاد . ودقت ساعة « الارهابيين » ، اي الذين قادوا حملات القمع والتشهير في العام الثاني ، ليلاحقوا بدورهم بتهمة الفوضوية والعمل على تقويض دعائم الحكم . وتخلّى **المجلس الوطني** ايضا عن نظام تقنين الاقتصاد ومراقبة الاسعار . وكان هذا النظام أفسح في المجال امام تعبئة البلاد وكسب تأييد الجماهير وولائها ، لكنه لم يؤد وظيفته أداء حسنا ، كما تعذر ان يتسم تخطيط الانتاج والتوزيع بصفة الديمومة في ظل الجهاز الاداري القائم وفي اطار العلم الاقتصادي المتاح آنذاك . ومهما يكن من امر ، فان الانفاء المفاجيء لقيود الرقابة كافة ، ادى الى خلق ضائقة شديدة . فقد سجلت قيمة الحوالات الحكومية انخفاضا مطردا ، في حين لم تكف اسعار المواد الغذائية عن الارتفاع . وافتقد العديد من هذه المواد ، وعانى شعب باريس من المجاعة ومن قسوة الطقس في شتاء ١٧٩٤ - ١٧٩٥ اكثر مما عانى في أي ظرف آخر خلال الثورة . وراح الكثيرون يتحصرون على روبسبير وعلى ايامه .

في ايام ١٧٩٥ ، اجتاحت جبهة من الرجال والنساء الجياع - وكان النزعة اللامسرولة انبعثت مجددا - قاعة **المجلس الوطني** مطالبة بالطعام وتطبيق دستور العام الاول من الجمهورية . وعرف هذا الحدث بتاريخ وقوعه: بريرال(٤) العام

(٤) هو الشهر التاسع في تقويم الثورة : من ٢٠ ايار الى ١٨ حزيران .

الثالث . لكن ردة فعل المجلس ازاء هذه التظاهرة جاءت مختلفة كلياً عن تلك التي كانت صدرت عنه قبل عامين ، عندما قابل احتلال اللامتسرولين لقاعته بطرد الجيرونديين من صفوفه . فقد استنجد المجلس هذه المرة بالجيش ، فنزل الجنود الى الشوارع ، واحتلوا الاحياء العمالية حيث تولوا ، بمساعدة «اولاد الذوات» ، سحق الحركة الشعبية . واعقبت هذه الحادثة حملة قمع واسعة ، فاعتقل العديد من المناضلين وزج بهم في السجون . وكان غراكوس بابوف واحدا ممن طالته هذه الحملة . وترتدي هذه الاحداث ، من حيث انها التبشير الاولى لحركة ثورية جديدة موجهة ضد البورجوازية ، اهمية اكبر في التاريخ الاشتراكي منها في التاريخ البورجوازي .

دب الخوف في صفوف **المجلس الوطني** ، الذي كان يتألف من فرنسيين ينتمون الى الطبقة الوسطى ، من جراء التهديدات والتحديات الشعبية ، فبادر الى وضع دستور جديد ارسيت بموجبه اسس نظام **حكومة الادارة** . وقد اقر دستور العام الثالث ، اسوة بدستور ١٧٨٩ - ١٧٩١ ، حق اقتراع شبه عام ، بيد انه انشأ مجموعة من الهيئات الانتخابية لضمان انتخاب مواطنين ميسورين ومستقرين . وتألف البرلمان الجديد من **مجلسين (مجلس الخمسمئة ومجلس « الاقدمين »)** او الشيوخ) عهد اليهما بتعيين اعضاء **حكومة الادارة** الخمسة . وعلى الرغم من الانتصارات العسكرية العظمية التي تم احرازها خلال عامي ١٧٩٤ - ١٧٩٥ ، ظل **المجلس الوطني** يتوجس خيفة من ثورة مضادة تعيد الحكم الملكي الى فرنسا . ولاسيما ان المطالب بعرض فرنسا ، الذي كان يطلق على نفسه اسم لويس الثامن عشر لم يتكتم ، في التصريح الذي ادلى به في فيرونا في عام ١٧٩٥ ، بصدد النتائج التي ستترتب على عودة الملكية : انزال العقوبات بجميع من شاركوا في الثورة او لعبوا دورا فيها ، عودة الكنيسة ، اعادة نظام الطبقات الثلاث ، والعودة الى البرلمانات

السابقة ، اي باختصار تفويض كل ما تم تحقيقه منذ ١٧٨٩ . وفي اثناء ذلك قامت فرق من المهاجرين ، يدعمها الاسطول البريطاني ، بمحاولة انزال في خليج كيبيرون ، بأمل كسب تأييد الطبقة الفلاحية في الغرب ، ومن ثم الزحف معها على باريس . غير ان هذه المحاولة باءت بالفشل ، وتم القضاء تماما على عناصرها على يدي جيش جمهوري يقوده الجنرال هوش .

قبل ان يعلن **المجلس الوطني** عن حل نفسه عمد اعضاءه ، حرصا منهم على حماية الجمهورية الدستورية وضمان سلامتهم الشخصية في آن معا ، الى ادخال بعض تعديلات على الدستور الجديد . وقد نصت هذه التعديلات على ان تلتني الاعضاء الجدد الذين سيصار الى انتخابهم لشغل مقاعد المجلس الجديدين لا بد ان يكونوا من الاعضاء السابقين في **المجلس الوطني** . وكان هذا التعديل يعني ايجاد مقاعد لما يقارب من خمسمئة عضو من اعضاء المجلس الوطني المنحل في الحكومة الجديدة ، حتى تاريخ انتخابات ١٧٩٩ . وقد ارتفعت الاصوات احتجاجا على هذا الاجراء الرامي الى ضمان استمرارية المجلس . وصدرت هذه الاحتجاجات ، بوجه خاص ، عن خصوم هذا المجلس الذين باتوا يتعاطفون باطراد مع فكرة عودة الملكية . وفي تشرين الاول عام ١٧٩٥ - فاندميير العام الرابع - طرات ظاهرة جديدة على الثورة : تمرد ملكي ، او محافظ ، كاد ان ياخذ في باريس ابعاد تظاهرة جماهيرية . وكان المتظاهرون هذه المرة يختلفون تماما عن اولئك الذين هاجموا **المجلس الوطني** في بريرال . وقد استنجد المجلس بالجيش ، كما كان فعل في ابان احداث بريرال ، وتولى الجنرال بوناپرت مهمة تشتيت صفوف المتمردين مستعينا بالمدفعية .

حل المجلس الوطني وتسلمت حكومة الادارة السلطة في اواخر تشرين الاول ١٧٩٥ . واستمر حكمها اربعة اعوام

بتمامها . وارتهن وجود هذه الحكومة بالجيش الجمهوري الذي انشئ في العام الثاني للعهد الجمهوري ، والذي كان **المجلس الوطني** استنجد به في العام الثالث لحماية نفسه من عنف اليسار واليمين على حد سواء . والواقع ان **حكومة الإدارة** ، التي سعت على الدوام وراء الحلول الوسطى لصد مناورات المتطرفين من اليسار واليمين ، ولم تلق سوى الاحتقار والازدراء من المثاليين على اختلاف مشاربهم ، ولم تكن تمثل لا الملك ولا الشعب ، وتعرضت لاحقا لانتقادات انصار نابوليون والمعجبين به ، هذه الحكومة لم تحظ على الاطلاق بسمعة مكافئة لانجازاتها . فقد كان هدفها الاول صيانة ثورة ١٧٨٩ . فتصدت ، تحت التيران المتصالبة للعنات التي كانت تنهال عليها من كل صوب ، للمحاولات الرامية الى اعادة النظام الملكي القديم ، ولانبعاث الضغوط الديمقراطية العنيفة في عام **الارهاب** . كانت **حكومة الإدارة** ، المناهضة للارستقراطية القديمة مناهضتها للمناضلين الشعبيين الجدد ، تمثل الشرائع العليا من الطبقة الوسطى في عصر كانت فيه هذه الطبقة ، بما فيها من اغنياء وميسورين ، لا تزال تفتخر بمشاركتها في الثورة .



كانت مؤامرة بابوف الشهيرة فائحة الاضطرابات في عهد **حكومة الإدارة** ، التي ظلت أسيرة تأرجحها بين اليمين واليسار . وخلافا للضغوط التي مارسها اللامتسرولون في عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، لم تكن مؤامرة بابوف تتمتع باي دعم شعبي . ومع انها ظلت محاطة باجواء من السرية والكتمان الى ان كشف امرها بصورة رسمية ، فانها لم تشكل تهديدا خطيرا **لحكومة الإدارة** . بيد انها اعتبرت ، فيما بعد ، اول مجهود عملي يصدر عن الطبقة العاملة واول طور للحركة الشيوعية الثورية . وكانت تمثل انبعاتا لا لحركة اللامتسرولين العنيفة ، وانما

لحركة المتطرفين ultras الذين كانوا ادينوا حتى من قبل روبسبير .

عندما تسلمت حكومة الادارة زمام المسؤولية ، كان اليمين هو مصدر الخطر المحدق بالثورة : فاضطرابات فاندميير ، ومحاولة الانزال الانكليزية - الملكية في خليج كيبيرون ، كانتا ابنتي الامس القريب . لذلك سعت حكومة الادارة ، في اول عهدها ، الى كسب تأييد اليسار ودعمه . وارضاء لهذا اليسار اطلقت سراح الوطنيين الذين اعتقلهم المجلس الوطني بعد احداث بريريال . وكان في عدادهم بابوف ، والايطالي فيليبو بيوناروتي . وكان بابوف ، الذي عارض روبسبير قبل ترميدور ، يهتم بالمساواة الاقتصادية اكثر مما يهتم بالمساواة امام القانون . اما بيوناروتي ، الذي كان من انصار روبسبير المتحمسين في العام الثاني ، والذي خدم الحكومة الثورية بتفان واخلاص ، فكان يرغب ، في المقام الاول ، في نقل الثورة الى ايطاليا . ولم يكن يهتم ان ترتدي هذه الثورة ثوب المساواة في الثروات بقدر ما كان يريد لها انتفاضة ديمقراطية ضد الملوك ورجال الدين والارستقراطيين . وكان يعتقد ان حكما اكثر ثورية من حكومة الادارة قمين بدعم هذه الثورة في ايطاليا .

بعد خروج بابوف وبيوناروتي ورفاقهما من السجن ، حيث كانوا وجدوا متسعا كافيا من الوقت لاجراء المناقشات المفيدة ، راحوا يترددون على نادي البائثيون . واصدر بابوف صحيفة دعاها منبر الشعب . وفي اواخر عام ١٧٩٥ اصدر بيان العامة . وفيه كتب يقول ان الثورة لن تكتمل ما لم يحصل كل فرد على حصته من خيرات هذا العالم ، حصة تعادل تماما حصة الآخرين . ولبلوغ هذه المساواة الحقيقية يتحتم الغاء الملكية الخاصة على الفور ، لان كل اعادة توزيع عادلة للثروات لن يقيض لها الاستمرار ما دامت الملكية الخاصة قائمة . ومن ثم ، ان المطلوب ان يفصل كل

فرد حسب اهتماماته وقدراته ، ثم ان يضع حصيلة عمله في مستودع مشترك ، على ان يحصل منه بالمقابل ما يلبي حاجاته . ان « ادارة عادية » تكفي لتأمين « الكفاية للجميع » وانما الكفاية فقط » . وتاكيدا على قابلية هذه الفكرة للتحقيق استشهد بابوف بالجيش الذي « يعد مليوناً ومئتي ألف نفر » . وكان سبق لورلي ان وصف في كتابه **قانون الطبيعة** ، الذي نسبته بعضهم في ذلك العصر الى ديدرو ، مشاع الاموال هذا ، والمساواة على اساس من الكفاية البسيطة ، وما يستتعيها من الغاء لوجود الفقراء والاغنياء . والجديد عند بابوف انه ظل يؤمن بإمكانية تحقيق هذه الفكرة بعد معاشته الثورة طيلة اعوام ستة .

في مطلع عام ١٧٩٦ اعلن بابوف ، بعد اعادة تقييمه لاحداث الماضي ، عن اعتناقه خط روبسبير . وكان بابوف سار على نهج هيرت في عام ١٧٩٤ ، وانضم ، في عام ١٧٩٥ ، الى صفوف الذين تكالبوا على تشويه صورة روبسبير بعد وفاته . ولكن ما اطل عام ١٧٩٦ حتى جعل من روبسبير رائده . فقد دافع روبسبير ، في اعتقاده ، عن الديمقراطية التي كان يعتبر نفسه ممثلاً لها . وبما انه كان متعلقاً بفكرة الثورة الدائمة ؟ فقد وجد نفسه اقرب فكراً الى روبسبير منه الى هيرت . ثم ان روبسبير تسلم زمام السلطة وكاد ينجح ، لذلك ظل اسمه محاطاً بهالة من التقدير في صفوف الثوريين الراضين **لحكومة الادارة** . لكن بابوف كان في الواقع يختلف كثيراً عن روبسبير ، ان في افكاره ، وان في نهجه : فقد كان بابوف رائد البرنامج الاشتراكي والاحتراف الثوري الذي سيكون من السمات المميزة للقرنين التاسع عشر والعشرين . اوجد بابوف تنظيمًا سريعاً جمع ، خلال اشهر معدودة ، بضعة آلاف من الاشخاص كان معظمهم لا يعرف من شيء سوى ان ثورة على **حكومة الادارة** ستنبش عما قريب ، وستعقبها

اقامة نظام ديمقراطي يستلهم التصورات الروبسية . وكان عدد محدود جدا من المطلعين على اسرار التنظيم اخذ علما ببرنامج بابوف الفعلي الموسوم بطابع شيوعي بدائي . وكانت رؤوس هذا التنظيم عقدت العزم على الا تكشف عن اهدافها الحقيقية لمناصريها الا بعد الاطاحة بحكومة الادارة . والواقع انهم لو كانوا ادرجوا مبدا الغاء الملكية في عداد الاهداف المعلنة لحركتهم ، لكان تضاعل عدد انصارهم تضاعفا ملحوظا . كانت مؤامراتهم ترمي في المقام الاول الى تفجير ثورة اخرى ، كما في الماضي ، مع فارق واحد وهو انها كانت اكثر سرية . وقد نجحت في جمع عدد كبير من الديمقراطيين السابقين ومن اللامسؤولين حول نواة صغيرة كانت تخطط لعملية اعادة تنظيم للمجتمع على اسس اكثر شمولية وجذرية . وقد استلهمت المبدأ الداعي الى اقدام مجموعة من اصحاب العزائم والهمم على التخطيط سرا لدكتاتورية ثورية ، والى اضطلاعهم فيما بعد بدور الطليعة المستنيرة التي تقود الشعب على طريق الثورة . كان برنامج بابوف استباقا لآراء بلانكي ولينين اكثر منه لآراء ماركس .

في العاشر من اذار ١٧٩٦ ، شكلت النواة الصغيرة لجنة ثورية بهدف الاطاحة وشيكا بحكومة الادارة . لكن في العاشر من ايار افتضح امرها بالوشاية ، واعتقل افرادها من قبل البوليس . كان في استطاع حكومة الادارة ان تصدر احكاما بالسجن بحق المتآمرين ، كما سبق لها ان فعلت مع المتطرفين المتين او الثلاثئة من انصار روبسبير . لكنها آثرت ان تتيح لهم الفرصة لاشهار آرائهم وافكارهم من خلال محاكمة دراماتيكية ، لكي تكسب ثقة الجمهوريين المحافظين . واستغل بابوف المناسبة ليلقي خطبا رنانة حول الديمقراطية ، متحاشيا الافاضة في الكلام عن الشيوعية ، مؤكدا على ان افكاره مستوحاة من افكار ديدرو والفلاسفة ، متنكرا للاصالة التي

احاطته فيما بعد بهالة من التقدير والاعجاب . ووجهت اليه تهمة بالتآمر لقلب نظام الحكم ، وحكم عليه بالموت مع واحد من المتآمرين ، فني حين لم تصدر بحق بيوناروتي وبقيّة المتآمرين سوى احكام بالسجن . وما كانت هذه المؤامرة لتسترمي الانتباه لولا المحاكمة ، ولو لم يؤلف بيوناروتي ، بعد ثلاثين عاما ، كتابا بعنوان **مؤامرة بابوف والمساواتيين** ، حاول فيه التوفيق بين ذكرياته عن عام ١٧٩٦ وبين اهتمامات جيل ذي عقلية اشتراكية أصفى .

كان الخطر الاساسي الذي يتهدد حكومة الادارة مصدره من اليمين ، كما اسلفنا الاشارة الى ذلك . وقد تفاقم هذا الخطر على نحو جدي في عام ١٧٩٧ . فاستمرار الحرب ، التي جاءت معاركها في مصلحة فرنسا في الواقع ، دفع بالعديد من الاشخاص الى احضان الملكية . كانوا يرددون ان ملكا صالحا لن يتردد في التخلي عن فتوحات الجمهورية ، وانه سيتنكر للدول الثورية الجديدة التي رأت النور ، في عام ١٧٩٧ ، في كل من هولندا وايطاليا . ولا شك في ان معظم هؤلاء الملكيين الجدد كانوا يعارضون عودة النظام القديم باستبداده وامتيازاته؟ ويميلون الى ملكية دستورية ما كان لويس الثامن عشر مستعدا على ما يبدو للقبول بمبدئها . كانت نزعتهم الملكية تعبر ، في المقام الاول ، عن تذرهم من حكومة الادارة . من ناحية اخرى ، كان اكثر الجمهوريين المحافظين - كارنو على سبيل المثال - على استعداد لمساندة اي شكل من اشكال الحكم بشرط ان يستلهم مبادئ ١٧٨٩ ، وكانوا ينفرون من فكرة عودة النظام الملكي : فقد كانوا على علم بتصريحات لويس الثامن عشر ، وعلى الاخص بتصريحات اكثر انصاره تعصبا وتشددا . لذلك كان عليهم ان يفكروا بمسألة امنهم قبل اي شيء آخر . فقد كان العديدون منهم صوتوا ، اسوة بكارنو ، لصالح قرار اعدام لويس السادس عشر . وكان الجيش - ذلك الجيش

الديمقراطي والجمهوري الذي تأسس في العام الثاني من العهد الجمهوري - يعارض هو الآخر ، بوجه عام ، فكرة عودة الملكية . ففي نظر بونابرت ، وغيره من الجنرالات الذين حصدوا الجدد والثروة في إيطاليا ، كانت عودة سليل آل بوربون الى الحكم تمثل أسوأ الاحتمالات على الإطلاق .

في ربيع ١٧٩٧ ، حمل دستور العام الثالث اول انتخابات حرة الى البلاد ، او بالأحرى اكثر الانتخابات حرية منذ عام ١٧٨٩ . وبما ان قانون « الثلثين » لم يعد سائر المفعول ، فقد دقت ساعة الحقيقة بالنسبة الى أعضاء المجلس الوطني السابق . وفيما كانت المعارضة تنشط وتحرك ، لم تبذل حكومة الإدارة جهدا يذكر كما تأتي الانتخابات في صالحها . وقد انشأ المليون على مختلف مشاربهم شبكة سرية تخطت من بعيد شبكة بابوف في اهميتها : ف « الجمعيات الخيرية » التي أسسها المليون كانت تستر على تنظيمات سياسية ، حيث كان انصار الملكية المطلقة يسخرون لفيااتهم انصار الملكية الدستورية ويخدعونهم ، تماما كما فعل الشيوعيون بالديمقراطيين في تنظيم بابوف . وجاءت نتائج الانتخابات مأساوية بالنسبة الى أعضاء المجلس الوطني ، اذ لم يحالف الحظ سوى احد عشر مرشحا من بينهم . وبما ان معظم الفائزين كانوا من الملكيين ، ومع ان الانتخابات لم تشمل سوى ثلث أعضاء المجلس الوطني ، فقد باتت حكومة الإدارة تواجه معارضة قوية . وفي صيف ١٧٩٧ ، صوت البرلمان لصالح اجراءات قمع ضد الاندية الجمهورية ، وبدا ظاهرا ان هذه الاجراءات تخدم مصلحة المهاجرين ورجال الدين . وكان بعضهم على اتصال مع المطالب بعرش فرنسا - اي لويس الثامن عشر - وبعضهم الآخر مع الحكومة البريطانية . وكان ثمة فريق يخطط لانقلاب على حكومة الإدارة ، لكن الانقسام القوي بين انصار الملكية المطلقة وانصار الملكية الدستورية حال دون ان

توضع هذه المشاريع الانقلابية موضع التنفيذ .
ان حكومة الادارة هي التي بادرت الى التحرك ، بقيامها
 بانقلاب فروكتيدور للعام الخامس . فعلى الصعيد الدستوري،
 كانت الازمة أزمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .
 اما على الصعيد السياسي فكانت عبارة عن مواجهة بين
 الجمهوريين والملكيين الجدد . وقد اتفق ثلاثة من اعضاء حكومة
 الادارة الخمسة مع نابوليون - وكان في ايطاليا آنذاك -
 فأوفد اوجيرو (٥) الى باريس . وتحت تهديد الجيش ، تمكن
 الاعضاء الثلاثة من اقضاء العضوين الآخرين وما يقارب من مئتي
 عضو من اعضاء السلطة التشريعية . ونفي اكثر من ستين
 شخصية سياسية الى غويانا ، اي أرسلوا الى « المقصلة
 الجافة » . ولاذ كارنو بالفرار والتجأ الى سويسرا . وامت
 الغالبية ، داخل مجلسي البرلمان ، لصالح الجمهورية . وهكذا
 مالت الجمهورية من جديد لجهة اليسار ، فيما كانت **حكومة**
الادارة الجديدة تتصلب في مواقفها من الملكييين والمهاجرين
 ورجال الدين ، باعادة فتحها الاندية السياسية ذات الاتجاه
 الثوري والديمقراطي، وبتخليها عن مساعي الصلح مع انكلترا،
 وبرعايتها التحولات الثورية في هولندا وسويسرا وايطاليا .



أوقف انقلاب فروكتيدور (٤ ايلول ١٧٩٧) الاندفاع القوي
 باتجاه عودة الملكية التي كانت ستكون على الأرجح أكثر تزمنا
 ورجعية في عام ١٧٩٧ مما تكشف عنه في عام ١٨١٤ . بيد
 ان هذا الانقلاب لم يوطد دعائم **حكومة الادارة** التي لم تستمر من
 بعده الا لمدة عامين . والحق ان الجمهورية ، التي باتت منذ

(٥) بيير اوجيرو : عسكري فرنسي (١٧٥٧ - ١٨١٦) ، نفذ انقلاب ١٨
 فروكتيدور وبرز في حرب الجمهورية والامبراطورية . «م» .

عام ١٧٩٥ تدين بوجودها لتدخل عسكري ، امست خاضعة
اكثر فاكتر للجيش بعد انقلاب ١٧٩٧ . واضطرت الى طائفة
الراس امام بوناپرت في عام ١٧٩٩ .

بيد ان انقلاب فروكتيدور ، بايقافه الد الملكي ، انقذ جوهر
الثورة بالذات . فقد انتصب حجر عثرة في وجه عودة النظام
القديم ، وضمن استمرار الحياة لصورة المجتمع التي رسمت
معالمها الاولى في عام ١٧٨٩ ، والتي تبنتها الشرائع العليا
المثقفة من الطبقة الوسطى في فرنسا وفي معظم انحاء
اوروبا . وقد اثبتت الثورة ، من هذه الناحية ، انها غير
قابلة للقهر . والهلع الشديد الذي دب في صفوف المحافظين
الاوروبيين بعد انقلاب فروكتيدور جاء يؤكد ان الثورة - وان
لم تكن ثورة رويسبير او بابوف - لا تزال حية ترزق .

كان انقلاب فروكتيدور حدثا اوروبيا بقدر ما هو فرنسي .
ولئن تمكن بوناپرت من التدخل لدعم الجمهوريين في باريس ،
قانما بفضل الاعتبار والنفوذ اللذين اكتسبهما في ايطاليا .
وكان انبعاث النزعة الملكية قد زرع القلق في أفئدة الديمقراطيين
في هولندا وفي ايطاليا كما في فرنسا . وقد تنفس هؤلاء
الصعداء لما رأوا شبح عودة الملكية يتعد عن الافق .



استعرضنا في هذا الفصل الاحداث التي جرت في فرنسا
بين عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٧ باقتضاب ، يكاد يبعث على السخرية .
لكن على القارئ ان يضع نصب عينيه ان هذا الكتاب لا يرمي
الى ان يكتب تاريخا جديدا للثورة الفرنسية . وقد آن الاوان
لنعود ادراجنا الى موضوعنا الاساسي ، الى مد الثورة وجزرها
خارج الحدود الفرنسية . آن الاوان لتحدث عن انتصارات
الثورة المضادة في اوروبا الشرقية ، وعن التحرك الثوري
والديمقراطي في اوروبا الغربية .

الفصل الخامس

في بولونيا وفي اوروبا الشرقية : الثورة المسحوقة

لئن تمكن الفرنسيون من هزم التحالف العسكري الرجعي الاول ، فالفضل في ذلك يعود في المقام الاول الى القوة غير المتوقعة التي نمت في فرنسا . لكن لا يسعنا ان نتجاهل ، من جهة اخرى ، حقيقة عزوف كل من بروسيا والنمسا عن تجنيد كامل قوتيهما ضد الثوريين الفرنسيين ، لانشغالهما بثورة اقرب اليهما : الثورة في بولونيا . فقد كانت الملكيات الشرقية الثلاث تعارض احياء جارتها الضعيفة . فلو قدر لبولونيا ان تقوم وتستقل فعلا ، وان يقوى عودها بتنازلات تمنح للبورجوازيين والفلاحين ، لما رست عندئذ تأثيرا وخيم العواقب على البورجوازيين والفلاحين البروسيين والروس والنمساويين ، ولزرعت العراقيل في وجه اغتصاب اراضيها وضمها الى جاراتها . وكان الروس والبروسيون قد تدخلوا في بولونيا للقاء على « النزعة المعقوبية » فيها ، اي على الدستور البولوني لعام ١٧٩١ . وقد اسلفنا الحديث عن هذا

التدخل في الفصل الثالث . وقد تكللت هذه المحاولة بنجاح لم يقيض نظيره لتدخل البلدين ضد فرنسا . فقد اسفرت عن تقسيم ثان في عام ١٧٩٣ . ولم يبق من بولونيا ، المستقلة زعماء ، سوى جزء صغير يحتله الجيش الروسي . وتلك كانت بولونيا المحافظين ، بولونيا حزب تارغويكا الذي قضى على دستور ١٧٩١ .

في بولونيا ، كما في بقية اقطار أوروبا الشرقية بوجه عام ، كان كل من يشغل وظيفة عامة ، مهما هزلت اهميتها ، يُعد « نبلا » . وكان النبلاء البولونيون ، العديدون للغاية ، يشكلون طبقة غير متجانسة ومنقسمة على نفسها : وقد ابدوا عن ردود فعل متباينة ازاء التطور الفكري في أوروبا ، وكذلك ازاء الصحافة ، والشؤون السياسية ، وحاجات البلاد عندما تهددت من الخارج . فحزب الثورة البولونية الذي تكوّن حول دستور ١٧٩١ ، وضم الملك ستانيسلاس بشخصه ، مارس تأثيره على طبقة النبلاء الوسطى على الوجه الاخص ، تلك الطبقة التي كانت تمتع عظماء المملكة وتعقد آمالها على اهالي المدن لتوطيد دعائم الوطن وتقويته . اما انصار الثورة المضادة ، او جماعة تارغويكا ، فكانوا يؤلفون حزبا ريفيا محضا يترأسه عظماء المملكة ، تحيط بهم حاشية ضخمة من نبلاء صغار لا يملكون ارضا ويعتبرون انفسهم اعلى مرتبة بما لا يقاس من اهل المدن ، وكم بالاحرى من الفلاحين .

لم تكن بولونيا تارغويكا قابلة للبقاء . فلم تنقض اشهر معدودة حتى كان العديد من انصار هذا الحزب يشقون عصا الطاعة على الروس ، بعد ان كانوا تأملوا منهم في قدر اكبر من الاستقلال . وسرعان ما تشكلت حركة مقاومة قوية ضد الاحتلال الروسي . وتولى تنظيمها ثوريو عام ١٧٩١ ، بمن فيهم من اختار طريق الهجرة . وانضوى تحت لواء هذه المقاومة

العديد من انصار حزب ثارغويكا ايضا . وبما ان هذه المقاومة كانت سرية ، فقد عزتها السلطات الروسية الى مؤامرة يعقوبية ومكيدة فرنسية . والحال ، ان الفرنسيين الذين كانوا في عام ١٧٩٣ يتخيطون في دوامة متاعبهم الشخصية ، لم يظطلعوا في الواقع باي دور في هذه المقاومة . وعندما حضر كوزيوسكو الى باريس طلبا للمساعدة ، ما اعاروه اذنا صاغية . وظلت الثورة البولونية متميزة تماما عن الثورة الفرنسية . اما الثورة المضادة ، فقد غلب عليها هي طابع التعاون الدولي .

امام تعاضل مد المقاومة ، امر الروس بتقليص حجم الجيش البولوني الذي كانوا سمحوا ببقائه . وبما ان خطة التمرد لحظت اللجوء الى الجيش ، فقد اضطر قادة المقاومة الى اعلان الثورة قبل ان تكتمل عملية حلّ الجيش ، وبالتالي قبل استكمال الاستعدادات كافة . وتزعم كوزيوسكو ، الذي عاد من المنفى في مطلع عام ١٧٩٤ ، حركة بدأت بعصيان مسلح في كراكوفيا ، وامتدت بسرعة لتشمل جميع انحاء البلاد . وأنزل هزيمة بالروس في معركة راكلاويش . وفي وارسو ، انضم الآلاف من المدنيين الى الجنود وارغموا الفرق الروسية على اخلاء المدينة . وقد واجه الروس هذه الانتفاضة بارسال كتائب جديدة الى بولونيا ، ولم يشأ البروسيون ان يكونوا اقل حمية ، فاجتاحوا البلاد من جديد .

امتد هذا العصيان المسلح وتوسع الى ان اخذ شكل ثورة لها دلالتها ، وان كانت ثورة مبهضة ، أو بالاحرى استمرارا لثورة ١٧٩١ . وصار لها ، كما هي حال الثورات كافة ، يمين ويسار . كان اليمين يضم في صفوفه البولونيين الراغبين ، اسوة بالملك ستانيسلاس ، في اعادة تطبيق دستور ١٧٩١ وطرد الروس . بيد ان هذا الدستور ما كان يمثل المطلب الكافي في نظر اليسار أي « اليعاقبة البولونيين » . كان هؤلاء يؤمنون بان حركة قومية

قوية كفيلة بتحسين مصير الشعب . كان زعيمهم يدعى هوغو كولونتاي ، وهو سليل اسرة نبيلة لا تملك اطيافا واسعة . وقد ادخل الدير في شبابه ليصبح راهبا ، ثم ذاع صيته كمصلح للجامعة ، ثم كمستشار للملك ستانيسلاس في صياغة دستور ١٧٩١ . وكان معظم اليعاقبة البولونيين نبلاء ، حسب المفهوم البولوني للكلمة . لكن في عام ١٧٩٤ أمسى التجار والمحامون في المدن ، بعد فقدانهم المكاسب التي كان كفلها لهم دستور ١٧٩١ ، من اليعاقبة هم ايضا . وفي وارسو وبعض المدن البولونية الاخرى ، خاض العمال واصحاب المتاجر الصغرى بعض معارك شوارع ، لكن لم يكن ثمة « لامتسرولون » بولونيون . اما الجماهير الريفية ، التي طال حبسها في سجن القنائة ، فلم تمارس أي تأثير يذكر على مجرى الاحداث .

لم يكن كوزيوسكو ، الجندي المحترف الذي قاتل الى جانب الثورة الاميركية ، من المؤمنين بخط اليعاقبة . لكنه وقف مع ذلك الى جانب اليعاقبة البولونيين في عام ١٧٩٤ ، بصفته القائد المسؤول عن الانتفاضة الثورية . ومن ذلك ، مثلا ، أنه تأسس عقب ثورة وارسو ناد جديد حمل هذا الاسم الغريب : « مواطنون يقدمون الخدمات والمساعدة للحكام الوطنيين من اجل رفاهية البلاد » . وكان نادي وارسو، المقتدي بنادي اليعاقبة في باريس الذي كان يعيش آنذاك ذروة غليانه ، يسعى الى شحذ المشاعر الوطنية ، والى الابلاغ عن الخونة ، والى فرض رقابة شديدة على موظفي الدولة . وقد تخشوف المعتدلون منه ، وناشد الملك كوزيوسكو اغلاقه ، غير انه رفض . فبالبلاد في نظره كانت ، في تلك الحقبة من الصراع مع الروس ، في أمس حاجة الى جهود أكثر المتطرفين حماسة . وكانت المشكلة الاساسية المطروحة هي مشكلة القنائة . وكان كولونتاي واليسار يتفقان على القول ان النضال ضد الروس يقضي بتحرير الفلاحين ، وان القنائة ان لم تلغ في هذه الفترة الحرجة بالذات فانها لن تُلغى ابدا . وكان اليمين يرد على هذا الادعاء زاعما أن إلغاء القنائة

سيكون بمثابة اهانة للنبلاء مالكي الاقنان الذين تحتاج الثورة الى قدراتهم العسكرية ، والذين قد لا يعودون يرون فائدة في رحيل الروس اذا كان من شأن هذا الرحيل أن يفقدهم سيطرتهم على رعاياهم داخل اراضيهم بالذات . ولم يكن هذا الاحراج لا يستند الى أي أساس ، بل انه كشف في الواقع عن الفارق الجوهرى بين الاوروبيتين الشرقية والغربية ، ودلّ على عرقوب أخيل الثورة البولونية .

اختار كوزيوسكو مع ذلك الوقوف الى جانب اليسار . ففي السابع من ايار أصدر اعلان الفاء القنانة . وقد حاكم الامور على طريقة اليقابة الفرنسيين . فالمطلوب اعطاء الشعب سببا لكي يقاتل ويحارب . وكان روبسبير قد عبر عن هذه الفكرة قائلا : « لهذا السبب على وجه التحديد سينهزم الطغاة المتحالفون ضدنا » . وقد كرر كوزيوسكو من بعده : « ان النصر سيكون حليف المدافعين عن قضيتهم الخاصة » . هكذا امسى الفلاحون احرارا في ظل الحماية المباشرة للقانون وللحكومة الوطنية الجديدة . وقد تجاوزت هذه الخطوة بما لا يقاس دستور عام ١٧٩١ . كانت تدبيرا ثوريا حقا ، كفيلا فيما لو تكلل بالنجاح بأن يقوض دعائم النظام الاجتماعى الرعوى في اوربا الشرقية . بيد انه استلحق بتعديلات ترمى الى ضمان الانتاج الزراعى وولاء صفار المالكين العقاريين . فالفلاح صار حرا ، لكنه الزم بالابلاغ عن تحركاته . ولئن خففت عن كاهله اعباء السخرة ، فانها لم تلغ تماما . وقد دعى بالحاح الى تلبية نداء التعبئة العامة ، لكنه احيط علما بان خدمة العمل ستكون في انتظاره بعد عودته من الحرب . لذلك لم تستشر حماية الفلاحين ، ولم تحصل أية تعبئة جماهيرية . ربما لم يكن الاعلان ثوريا بما فيه الكفاية ، وربما لم يكن أي اعلان كفيلا باحداث النتيجة المرجوة . فبعد أجيال متعاقبة من القنانة ، التي لم تكن حالها في بولونيا تختلف كثيرا عن نظام العبودية في اميركا ، استحال على الفلاح المبلد ان يتحول على الفور الى وطني

ملهم ، او الى مدافع متحمس عن النظام السياسي الجديد .
بما أن المحاولة الثورية في بولونيا تزامنت مع الحكم
الثوري في فرنسا وسبقت سقوط روبسبير ، فقد نظر اليعاقة
البولونيون بعين التعاطف الى روبسبير والارهاب ، وأبدوا عن
حماسة مدنية جياشة اسوة بيعاقة العهد الجمهوري . وقد
اختلفوا من هذا المنظور عن الثوريين الايطاليين والهولنديين الذين
تحاشوا ، بعد عام ١٧٩٥ ، السقوط في التطرف . وتجدر الاشارة
الى ان البولونيين انفردوا دون بقية الشعوب الاوروبية ، خلال
ذلك العقد الثوري، بشن ثورة لا تعتمد على دعم فرنسا العسكري،
بل ولا حتى على وعد بالحصول على مثل هذا الدعم ، كمثل ذلك
الذي أجزل لارلندا الموحدة .

ان الحركة الثورية ، التي اندلعت شرارتها الاولى في عام
١٧٨٨ ، عمرت بما فيه الكفاية وتعرضت بما فيه الكفاية ايضا
للتهديد او للتجمد كيما تولد عداوات حادة وتخوفا من الخيانة .
ومع ان الملك انضم الى ثورة ١٧٩٤ ، فانه كان استسلم امام
الروس في عام ١٧٩٢ ، لذلك كان اليعاقة يرتابون فيه ويعللون
انفسهم بأمل اقامة نظام جمهوري . وكانوا يشتبهون ، بطبيعة
الحال ، في أعضاء حزب تارغويكا القدامى الذين شاركوا في التمرد
المسلح ضد الروس ، مع انهم كانوا تأمروا مع امبراطورة روسيا
للقضاء على دستور ١٧٩١ . وفي الواقع ، بات جميع
« الارستقراطيين » و « اصحاب الثروات » موضع شبهة وريبة .
وقد تجلبت الرغبة الجامحة في الانتقام عندما احتل الرعاع سجن
وارسو وشنقوا ثمانية سجناء . وكان ستة منهم تعاونوا بالفصل
مع الروس ، بمن فيهم اسقف فيلنا . وتشكلت محاكم « ثورية »
للنظر في قضايا من هذا القبيل ، بيد ان القمع في بولونيا لم يتسم
يوما بالحدة التي اتسم بها الارهاب في فرنسا ، كما انه لم يبلغ
يوما مستواه من التنظيم .

ترجمت المشاعر الثورية عن نفسها ، كما في فرنسا ، في

انتشار الاندية الشعبية ، وفي اعمار القبة الحمراء ، وفي تشييد المذابح للوطن ، وفي تكاثر الصحف والرسوم الكاريكاتورية السياسية والانشيد الثورية . وتعبد المثقفون البولونيون بدورهم لديانة العقل التي ارسى أسسها فلسفة الانوار . وبما ان البابا والاساقفة البولونيين كانوا برروا التجزئة الثانية للبلاد ، فقد اتسم موقف اليسار المناهض لرجال الدين بحدة فائقة في عام ١٧٩٤ . ومع ذلك ، كان الكثيرون يعتقدون ان دين المسيح الحقيقي يدعو الى المساواة وينتصر لها ، لذلك لم تخل صفوف الثورة من بعض الكهنة .

كان البولونيون يعتقدون الآمال ، بطبيعة الحال ، على اندلاع ثورات في الدول المجاورة التي كانت تهدد بالقضاء على بولونيا . وكان كوزيوسكو نفسه ، على الرغم من اعتداله وعدم تطرفه ، يعتقد ان حدوث ثورة في روسيا هو الشرط المسبق الذي لا غنى عنه لقيام دولة بولونية حرة . وقد اوفد رسلا عنه الى المجر ، طلبا للعون والمساعدة . وكانت المجر تشهد آنذاك استعدادات سرية لشن ثورة مسلحة ضد حكم آل هابسبورغ . وفي وارسو ، كان الصحفيون يتكلمون لغة الثورة العالمية . وقد طبعت منشائر وكراسات باللغتين الروسية والالمانية ، ووزعت على جنود الجيوش الروسية والبروسية . وراح الثوار البولونيون يخاطبون عناصر القوات العدو وكانهم اخوة ، ويدعونهم الى الانفصال عن حكوماتهم . وكانوا يعبرون عن تعاطفهم مع الروس « الذين يتوقون الى الحرية ، وانما يعجزون عن التمتع بها في ظل حكم همجي » . وكانوا يناشدون البروسيين ، « اخواننا » ، ان يخلعوا نير الخنوع بقولهم : « تجرؤوا ولو مرة واحدة على أن تكونوا احرارا ! » . وكان البولونيون يعرضون اخوتهم على ثوريي العالم بأسره . لكن الخطر الاعظم في نظر الملكيات المجاورة ما كان يكمن في هذه المفاخرة الكلامية ، وانما في احتمال نجاح الثورة البولونية التي قد تمهد الطريق ، معززة بتحرير الاقنان ، امام تعميم دساتير مماثلة لدستور

١٧٩١ في منطقة القنائة الواسعة في اوربا الشرقية، تلك « المنطقة الثالثة » التي اسلفنا الكلام عنها في الفصل الاول من هذا الكتاب .

كانت الملكات المجاورة ترى في هذا النذير الثوري الحقيقي استمرارا للثورة الفرنسية. ففي نظر كاترين الثانية ، كان العصاة البولونيون هم « رعاع وارسو المدربين على أيدي الطفلة الفرنسية ». اما فردريك غليوم الثاني فقد زعم ان التمرد البولوني أباط اللثام عن « النشاط الشيطاني الذي يغذيه اليعاقبة لاضرام نار التمرد والعصيان في شتى ارجاء اوربا » . و اضاف قوله ان الحرب في بولونيا تشكل جزءا « من النضال العظيم الذي تخوضه الحكومات القديمة ضد الثورة والفوضى » .

ما احتاج الجيشان الروسي والبروسي الى وقت طويل لاثبات تفوقهما الساحق . وقد سعى كولونتاى ، في محاولة اخيرة ، الى منح الفلاحين ملكية الارض والحرية الفردية في آن معا . ولكن عبثا . فقد كانت بولونيا أصغر حجما ، حتى وهي موحدة الاجزاء ، من ان تنتصر على خصمين يمثل هذه القوة . وقد لعبت انقساماتها الاجتماعية والاثنية العميقة دورها في تقصير عمر المقاومة . فمشاركة الفلاحين في هذه المقاومة كانت شبه معدومة . كما ان الجهود الشجاعة التي بذلها بسطاء الناس من اهل المدن لم تأت باي نتيجة ملموسة . فالنبلاء هم الذين حاربوا في المقام الاول ، وهم الذين هزموا . فقد خسر كوزيوسكو معركة ماشيجويش في تشرين الاول ١٧٩٤ . واعتقل وسجن ، لكنه استطاع فيما بعد ان يهرب الى اميركا . اما كولونتاى فقد أمضى سنوات طويلة في سجن نمساوي .

اقدمت روسيا وبروسيا آنذاك ، بالاشتراك مع النمسا التي انضمت اليهما ، على تقسيم بولونيا للمرة الثالثة و « الاخيرة » . فسطب اسم بولونيا من لائحة الدول الاوروبية . وبادرت كل دولة من الدول الثلاث التي توارثتها الى دمج الجزء الذي اخذته من

بولونيا بنظامها السياسي الخاص . ولا حاجة الى القول انه لم يبق شيء من دستور ١٧٩١ ، وان الفلاحين ظلوا اقبانا ، في حين حاولت الارستقراطية البولونية ان تختلط ، بقدر أو بآخر من حسن الاستعداد ، بالطبقات الارستقراطية للدول الفائزة . اما الثوريون البولونيون فقد ولوا الادبار والتجؤوا الى فرنسا وايطاليا وتركيا . ومع هؤلاء اللاجئين بدأ عهد **الثورة البولونية في المنفى** الذي استمر زهاء قرن من الزمن . ولكن في بولونيا ذاتها كان عهد الثورة قد انتهى .



في تلك الفترة عينا ، أي في أواخر عام ١٧٩٤ ، قمعت سلطات فيينا الاضطرابات التي وقعت في امبراطورية آل هابسبورغ . ولم تكن هذه الاضطرابات تشذ عن المألوف ، بيد انها كانت تعكس تدمرا مزمننا وعميق الجذور . فقد كانت حركات تمرد فلاحية هزت المجر في عام ١٧٩٠ ، وبوهيميا في عام ١٧٧٥ . وكانت اخبار الثورة الفرنسية ، ومن ثم اخبار حرب ١٧٩٢ ، تتسرب الى القرى . وكان الفلاحون لا يزالون يتذكرون المحاولات التي بذلها جوزيف الثاني لافناء نظام القنانة . كانوا يعلمون انه فشل في تحقيق مراميه ، وان الحكومة الجديدة ، الخاضعة لنفوذ كبار المالكين العقاريين ، تخلت عن برنامج جوزيف الثاني ، وراحت تحارب الثورة الفرنسية . وقد اجتاحت امبراطورية آل هابسبورغ شعور عميق بمناهضة الحرب وبالتعاطف مع فرنسا . والفت الكتب خصيصا لمحاربة هذا الشعور . وكتاب بورك **تأملات حول الثورة الفرنسية** وزع بالالمانية . ونعت صحفيو بوهيميا ، بل حتى مؤسسو النهضة التشيكية ، الفرنسيين بالهمجية ، ونشروا اقبح الروايات عنهم ، واكدوا للفلاحين انهم محظوظون اذ يعيشون الحياة التي يعيشونها ، ويربروا بالتالي العمل الزراعي القسري .

فهذه السخرات كانت ، في نظرهم ، طبيعية للغاية . فهي تسمح للفلاح بأن يعيش في املاك سيده ، وتضمن لهذا الاخير بالمقابل كسبا مشروعا .

باستثناء بلجيكا ومقاطعة ميلانو ، لم تكن امبراطورية آل هابسبورغ تضم عددا كبيرا من المدن المتطورة . بيد ان فيينا ، عاصمتها ، كانت واحدة من اكبر المدن الاوروبية . ومع ان الزوار الارستقراطيين القادمين من الاقاليم كانوا يهيمنون على حياتها الاجتماعية ، فان فيينا كانت تضم طبقة وسطى من المثقفين ، أي من صحفيين ، ومحامين ، وموظفين حكوميين كانوا ايدوا برنامج جوزيف الثاني ، وباتوا يتدمرون اكثر فأكثر من امتيازات طبقة النبلاء . وكانت هذه الامتيازات تتمثل في الاعفاء التقليدي من دفع الضرائب ، وفي المشاركة في الحكم عن طريق المشورة . وقد أقصيت المدن ، قرنا بعد آخر ، عن الحياة السياسية للامبراطورية ، واستولت طبقة النبلاء الريفيين على حقوقها . ففي « ديت » بوهيميا ، لم تكن تمثل أي مدينة باستثناء مدينة براغ . وفي ستيريا كان ثمة شخص واحد يتكلم باسم مدن الدوقية كافة . وفي مثل هذه الشروط ، كان الدستور البولوني لعام ١٧٩١ - فكم بالاحرى الدستور الفرنسي - قمينا بممارسة جذب خاص على وجهاء المدن . وهكذا بدت الحرب ضد فرنسا الثورة في نظر الطبقات الوسطى في المدن وفي نظر الفلاحين على حد سواء ، عارية من كل هدف . فقد كانت حربا صليبية ارستقراطية لم تستثر مشاعر عامة الناس لا من قريب ولا من بعيد .

نزع ليوبولد الثاني ، خلال عهده القصير الذي لم يستمر سوى عامين ، الى التعاطف مع تطلعات الطبقة الوسطى ، ولاسيما انه كان يعتبر طبقة نبلاء الريف الد أعدائه على الاطلاق . فهذا العاهل المقدام ، هذا المستبد المستنير ، ما كان على استعداد لان يتقاسم سلطته لا مع الشعب ولا مع النبلاء . وقد لجأ الى اساليب العمل السرية . فبواسطة الصحافي الفيناوي ل. أ. هوفمان

الذي كان يزعم ان الثورة الفرنسية هي حصيلة مؤامرة حاكها « اشخاص من اصحاب الرؤى » ، اسس ليوبولد جمعية سرية اجنبية كانت تطلعه ، بالتعاون مع البوليس ، على نشاطات « الديمقراطيين » و « الارستقراطيين » في الدول والاقاليم التابعة للامبراطورية . وكان بعض المنتمين الى هذه الجمعية الفامضة من المصلحين الصادقين ، ومن معاوني جوزيف الثاني الاسبقين ، وكانوا يعتبرون الكنيسة وطبقة النبلاء العائق الاساسي في وجه تحديث البلاد . لذلك نظروا الى الثورة نظرة تعاطف عندما خلف فرانسوا الثاني ليوبولد الثاني في مستهل الحرب مع فرنسا ، أي عندما استبعدت كل فكرة اصلاحية . وبما أن آفاق الثورة في فرنسا وبولونيا بدت أوفر حظا في عام ١٧٩٤ ، فقد خرج اليعاقبة النمساويون والمجريون من الخفاء الى العلن . والواقع ان كلمة « يعاقبة » لا تنطبق عليهم تماما . فلم يكن ثمة قاسم مشترك بين هؤلاء المتآمرين وبين اليعاقبة الفرنسيين ، بل ولا حتى بينهم وبين اليعاقبة البولونيين .

لم ترتد مؤامرة فيينا اهمية تذكر . كانت خيوطها بدأت تحاك مع قدوم احد انصار كوزيوسكو الى النمسا سعيا وراء الحصول على مساعدة للبولونيين . وقد التقى مجموعة صغيرة من مثقفي فيينا ، وعرض احدثهم على البولونيين الاستفادة من اختراع جديد كان انجزه لتوه ، اختراع يحمي المشاة من هجمات سلاح الفرسان . وقد ناشد النمساويون زائرهم البولوني تأمين مبلغ كاف من المال لارسال احدثهم الى فرنسا كيما يقدم هذا الاختراع لجيوش الثورة الفرنسية . وقام موفد نمساوي ، هو القس البروتستانتي هيلد ، بزيارة باريس فعلا . لكن لجنة السلامة العامة ، التي كانت جيوشها قد انتصرت لتوها في معركة فلوروس وبدأت تحتاج البلدان - الواطئة النمساوية ، لم تعر أي اهتمام للاختراع المعروض عليها ، ولا لتلك القبضة من الثوار الزعوميين في فيينا ، ولا سيما انها كانت تجهل كل شيء

عنهم . بل انها اوقفت هيلد ، باعتباره من رعايا بلد عدو . وفي اثناء ذلك كان المتآمرون في فيينا يرسمون الخطط لحكم الامبراطورية ، ويضعون في التداول كتاب توماس بايسن حقوق الانسان ، المترجم الى الفرنسية ، مع قصيدة شعر تعليمية ، مستوحاة من المصدر نفسه ومنظومة باللغة اللاتينية الحديثة . ولما علمت الشرطة النمساوية بمهمة هيلد في باريس ، بادرت الى اعتقال المتآمرين . وكان في عداد هؤلاء شخص يدعى مارتينوفيش . وقد كشف للبوليس ، بعد اعتقاله ، عن مؤامرة اكثر ثورية بكثير تدبر في المجر ، يتزعمها هو شخصا .

كان في المجر معارضة تقليدية لفيينا ، وقد رفع هذا البلد راية التمرد غير مرة . كان كبار رجال الدين الكاثوليكي وكبار النبلاء من اصحاب الاراضي الشاسعة ومالكي مئات الاقنان اكثر اندماجا بثقافة امبراطورية آل هابسبورغ وبطبقتها الارستقراطية المتعددة الجنسيات . اما صغار اعيان الريف فكانوا اقل كوزموبوليتية واكثر وطنية . فأعاروا اذنا صاغية للدعوات القائلة ان طبقة كبار النبلاء وكبار رجال الدين ضحت بالمجر على مذبح مظاهر سلالة هابسبورغ الالمانية وحاجاتها وحروبها . وعارضوا الحرب التي شنتها هذه السلالة على فرنسا الثورة ، تلك الحرب التي امتنع « الدييت » المجري عن تأييدها حتى عام ١٧٩٧ . ومن نافل القول ان هؤلاء النبلاء الريفيين لم يجبلوا من طينة الثوار الفرنسيين : فمن جملة مآخذهم على جوزيف الثاني الفاؤه نظام القنائة . والحق انهم كانوا ، من حيث مستواهم الاجتماعي ومشاعرهم القومية الجياشة ، قريبين جدا من طبقة صغار النبلاء الثوريين في بولونيا .

مع ان مدن المجر كانت صغيرة ، والمانية في غالبيتها ، فقد شهدت انتشار اندية سادتها ذهنية عصرية . وقد ضمت هذه الاندية ، على الوجه الاخص ، موظفين حكوميين ومحامين ، ومثقفين مستقلين . وكان بعضهم من البروتستانتيين ، اذ ان الكالفانية

عرفت رواجاً كبيراً في المجر منذ القرن السادس عشر . وكان يتردد أيضاً على هذه الأندية بعض البورجوازيين ، من أمثال جوزيف هاجنوشنري ، وهو ابن قس بروتستانت ، قدر له أن يصبح في عهد جوزيف الثاني أول بورجوازي يشغل منصباً عاماً ، منصب نائب والي مقاطعة مجرية . وقد فقد هذا المنصب مع حصول الردة الأرستقراطية بعد عام ١٧٩٠ . على كل حال ، أسس البروتستانتيون والبورجوازيون من جديد ، بعد وفاة جوزيف الثاني ، موضع تمييز تعسفي .

كان في المجر اذن مجموعتان متميزتان من الثوريين بالقوة . وكانت المجموعة الأولى تتسم بطابع ريفي ومحافظ في حين كانت المجموعة الثانية أكثر انفتاحاً على الأفكار العصرية . لكن بخصوص الحرب كانت كلتا الجماعتين متعاطفة مع فرنسا . كان هؤلاء المجرئون يطالعون باستمرار صحيفة « لو مونيتور » الفرنسية ، ويبادر بعضهم إلى ترجمة نشيد الثورة الفرنسية *La Marseillaise* إلى اللاتينية (التي كانت لا تزال اللغة السياسية للمجر) وإلى المجرية والسلوفاكية . فيرنك سزنتمارجاي ، أحد ملوثي اللغة المجرية المكتوبة ، ترجم كتاب روسو **العقد الاجتماعي** ، وأوجد بالمجرية ، الألفاظ الحديثة التي تعني « المواطن » ، و « الشعب » ، و « المساواة » ، و « السيادة » ، الخ . وقد تعاطف كل من كان يتبنى هذه الأفكار مع أسرى الحرب الفرنسيين المحتجزين في المجر . وقطع سزنتمارجاي مسافة سبعين كيلو متراً كيما يلتقي جنود الجمهورية هؤلاء . وبعد تبادل أحر العناق قدم له الأسرى راية الثورة ، أي العلم المثلث الألوان . ولم يكن سزنتمارجاي يقبل بعرض هذا العلم على أصدقائه ما لم يسجدوا له باحترام .

دست حكومة فيينا بعض عناصر من الشرطة في صفوف هؤلاء الثوريين التحمسين . وكان من بين هذه العناصر المدعو مارتينوفيش الذي فضح فيما بعد أمر مؤامرة ١٧٩٤ . وكان مارتينوفيش ، وهو مجري من أصل صربي ، مثقفاً متشرداً ، تربى

تربية دينية ، ثم أصبح ملحقا على طريقة دولباخ . وقد عقد ، خلال رحلاته ، صلات بالبولونيين ، ومارس مهنة التعليم في لمبرغ في غاليسيا ، المنطقة البولونية التي كانت النمسا استولت عليها في التقسيم الاول لبولونيا . لكن عندما رشح نفسه للتعليم في جامعة بودابست ، استبعد من المنصب الذي كان يطمح اليه . وفي عام ١٧٩١ ، عمل مارتينوفيش في المنظمة السرية التي اوجدها ليوبولد الثاني . فقد كان من المعجبين بليوبولد ، ومن انصار برنامج « الاستبداد المستنير » الذي وضعه جوزيف . لذلك كان يضمر العداء لرجال الدين والنبلاء الذين وقفوا حجر عثرة في وجه مشاريع الإصلاح . وأغلب الظن انه تطوع للعمل في صفوف البوليس ، عندما كان هذا البوليس اصلاحيا . لكن الامبراطور الجديد ، فرانسوا ، كان يعادي المشاريع الاصلاحية معاداته للأساليب البوليسية التي أخذ بها سلفاه . وادرك مارتينوفيش ان خدماته ما عادت مطلوبة كما في الماضي . فصب اهتمامه ، في عام ١٧٩٤ ، على الثورة في المجر : أفلم تكن هذه الثورة تستهدف ما رغب ليوبولد في تحطيمه والقضاء عليه ؟

بادر مارتينوفيش اذن الى جمع شمل العناصر الثورية ، الموجودة على الساحة من قبل . ذلك انه جاء متأخرا الى الحركة الثورية المجرية ، ولم ينشط في اطارها الا لاسباع معدودة ، منظما مؤامرة كانت مساهمته الفعلية فيها غير ذات أهمية تذكر . وقد عرف كيف يفرض هيئته على أولئك المجرين البسطاء ، بما ادعاه من اطلاع على شؤون العالم ، ومن اتصالات مزعومة مع الحكومة الثورية في باريس . وأسس جمعيتين سريتين . وقد ضمنت احدهما النبلاء المجرين الساخطين وانما المحافظين . ووعدهم بجمهورية ارسقراطية ومستقلة ، يتم الحفاظ فيها على القناة وعلى « نظام الاقطاع » على حد تعبيره . وحاذر طبعا من ان يكشف أمر هذه المنظمة لاصلاحيي المنظمة السرية الثانية ، أي « جمعية الحرية والمساواة » . وكان مارتينوفيش واثقا من ان المنظمة الثانية

ستنقضي بسهولة على الاولى ، بعد الاطاحة بحكم آل هابسبورغ .
تمكن مارتينوفش واصدقاؤه ، خلال اسابيع معدودة ، من
تجنيد مئتي أو ثلاثمئة عضو للجمعيّتين السريّتين . ولا ريب في
انهم كانوا سيجتذبون عددا اكبر من الاعضاء ، فيما لو اعطوا
مهلة زمنية اطول ، اذا ان عدد الساخطين والمتذمرين في المجر
كان ضخما . غير ان مهمة هيلد في باريس نبهت الشرطة الى ما
يحاك في الظل . فاعتقلت مارتينوفش ، الذي صادف وجوده في
فيينا آنذاك ، وكذلك المتآمرين في عاصمة الامبراطورية . هل
ادرك مارتينوفش ان أمر المؤامرة التي كان يعدةا في المجر قد
افتضح ؟ ام انه طمع في العودة الى العمل مع البوليس ؟ مهما يكن
من أمر ، فقد كشف عن هوية المتآمرين الذين وقعوا في قبضة
البوليس . وقد حوكم المتآمرون ، وصدرت احكام قاسية بحقهم :
فقد اعدم اثنان من النمساويين وثمانية عشر مجريا بتهمة التآمر
على قلب نظام الدولة في زمن الحرب ، وزج بالآخرين في غياهب
السجون .

ان السلطات النمساوية ، التي اقلقتها مؤامرة مارتينوفش
والثورة البولونية لعام ١٧٩٤ ، ولاسيما انه اعقبتهما اضطرابات
في شمال ايطاليا في عام ١٧٩٦ ، ومؤامرة اليونانسي ريفاس
فلستنليس في فيينا في عام ١٧٩٧ (كان ريفاس يخطط لحمل
يوناني الامبراطورية العثمانية ، التي كانت حدودها تتاخم حدود
امبراطورية آل هابسبورغ ، على العصيان والتمرد) ، هذه السلطات
النمساوية راحت تتخوف اذن اكثر فاكثر من انتشار الافكار
الحديثة . وقد اتخذت اجراءات مشددة لمحاربتها : عززت رقابة
الشرطة ، فرضت رقابة دقيقة على كل ما ينشر ، شجعت المؤلفات
التي تصف احوال الثورة الفرنسية ، منحت الاساقفة سلطات
جديدة على المدارس ، اهملت تجارب نشر التعليم في الارياف ،
وجمدت الازدهار الاقتصادي وازدهار المدن . بيد ان هذه الاجراءات
لم تنجح الا في مقاقمة التذمر الفلاحي وفي تعزيز التيار المناهض

للنظام القديم . والحق أن عصر ماري - تيريز وجوزيف الثاني ،
أي عصر الإصلاح ، قد ولى . ودخلت النمسا عصر مترنيخ وثورات
١٨٤٨ التي كانت قاضية بالنسبة الى امبراطورية آل هابسبورغ.



ليس لدينا شيء يذكر نقوله عن بقية مناطق أوروبا الشرقية .
في الجنوب الشرقي راحت الشعوب والاثنيات ، وجلّها فلاحية ،
تعيد الاتصال مع أوروبا وتطور لغاتها الخاصة بعد قرون من التسلط
التركي . وكانت فيينا ، بالنسبة الى بعض حركات هذه الشعوب ،
مركزا هاما . وهكذا قدر لأول صحيفة يونانية أن تصدر في فيينا
في عام ١٧٩٠ . وفي عام ١٧٩٢ سمح فرانسوا الثاني باصدار
صحيفة جديدة صربية - كرواتية ، شرط أن تطبع بالابجدية
الكيريلية (٢) التي كان يتعذر على الكرواتيين والسلافينيين
قراءتها) وأن تبرز فظائع الثورتين الفرنسية والبلجيكية . بالمقابل ،
فإن أول صحيفة رومانية صدرت في عام ١٧٩٠ بالرومانية والفرنسية
معا ، كانت تنقل أخبار الثورة الفرنسية . وقد رفعت جماعة من
الرومانيين يعيشون في المجر الشرقية عريضة في عام ١٧٩١ طالبوا
فيها بتغييرات مماثلة لتلك التي أحدثتها الثورة في فرنسا . ومن
نافل القول أن طلبهم لم يلق آذانا صاغية . وقد دبر ريفاس
فلستنيلس ؟ باسم اليونانيين المشتتين عبر الامبراطورية العثمانية ،
مؤامرة في فيينا ووضع دستوراً للجمهورية الهلينية على غرار
الدستور الفرنسي لعام ١٧٩٥ . بيد أن الشرطة النمساوية سلمته
للسلطات التركية فأعدمتة في بلغراد في عام ١٧٩٨ . وظلت
البلدان البلقانية ؟ على الرغم من انفلاقها ، تتأثر بأحداث فرنسا
وبولونيا . وقد استهلّت ثورة الصرب في عام ١٨٠٤ التاريخ الحديث

(٢) ابجدية سلافية قديمة يقال ان مخترعها هو القديس كيريلوس . «م» .

لجنوب شرقي اوروبا .



كانت روسيا بالطبع اكبر دولة في اوروبا الشرقية . وكان تشديد نير القنانة في عهد كاترين الثانية المديد قد اقترن بتغريب الطبقات العليا التي تحولت الى ارستقراطية تنعم بالامتيازات ، على الطريقة الغربية . وكانت ذكرى ثورة بوغاتشيف ، الذي حرّض الاقنان على التمرد في اجزاء واسعة من روسيا في عام ١٧٧٣ ، لا تزال ماثلة في الاذهان . لكن الخطر الاكبر الذي كان يهدد سلطان الحكام الروس وحياتهم كان مصدره النبلاء . وفي عام ١٧٨٥ اصدرت كاترين ، بنية كسب رضى النبلاء ولجم الفلاحين بمزيد من الشدة ، **ميثاق طبقة النبلاء** ، الذي حدد الوضع القانوني وامتيازات ابناء « الاسر العريقة » ، فمنحهم حق حمل الالقاب ، وشراء الاقنان وبيعهم ، والاعفاء من الضريبة ، والالتزام في جميعيات تمثيلية اقليمية . وكان النبلاء ، الذين يملكون مساحات شاسعة من الاراضي ، يشكلون دولة داخل الدولة ، وكانت روسيا تتجه بخطى حثيثة نحو اقامة نظام مماثل **للنظام القديم الاوروبي** ، في الوقت الذي هبت فيه اوروبا الغربية لتقبر هذا النظام .

لكن بالرغم من هذا كله ، عرفت الافكار الجديدة طريقها الى روسيا . كانت الامبراطورة كاترين نفسها تتعاطف مع افكار ديدرو وتهتم بـ « الفلسفة » . وقد جاءت بلاهارب (٣) من سويسرا ليعلم حفيديها ، بيد انها عادت فطرده في عام ١٧٩٦ . وكان احد كبار اقطاعيي الامبراطورية ، وهو الكونت ستروغونوف ، قد انضم في

(٣) جان فرانسوا لاهارب (١٧٣٩ - ١٨٠٣) ، ناقد فرنسي كلاسيكي النوعة ، صاحب كتاب دروس في الادب . « م » .

شبابه الى نادي اليماقبة في باريس ، وتلمذ على يدي جيلبير روم ،
الذي اصبح فيما بعد من اعضاء **المجلس الوطني** البارزين . وفي
عام ١٧٨٩ ، كان زهاء ثلاثين صحيفة يومية ومجلة تصدر في
روسيا . وعلى الرغم من خضوعها لرقابة مشددة ، كانت تنقل
بعض الاخبار عن الاحداث الدائرة في فرنسا وخارجها . وقد
أصدر ن . ي . نوفيكوف صحيفة موجهة الى القراء غير
الارستقراطيين ، كما اشرف على مدرسة من مترجمي الكتب
الاجنبية ، وساهم في تأسيس مكتبة عمومية في موسكو . وقد
ارتابت السلطات في نشاطاته واعتبرته رجلا خطيرا فحكمت عليه
بالسجن لمدة خمسة عشر عاما . وقد صدر هذا الحكم في عام
١٧٩٢ . ونظم الكسندر راديشيف قصيدة حماسية تتفنى بالحرية
الاميركية ، ثم اصدر في عام ١٧٩٠ كتابه **رحلة من سان -
بطرسبورغ الى موسكو** . وبما انه اعطى في هذا الكتاب صورة
قائمة للغاية عن القنانة والمؤسسات الروسية ، فقد نفي الى
سبيريا . ولقبه بعضهم بالثوري الروسي الاول . وكانت كاترين
الثانية تقول عنه : « ان راديشيف اسوأ حتى من بوغاتشيف . فهو
يطالع اعمال بنيامين فرانكلين » . على ان تأثير الثورتين الفرنسية
والبولونية على روسيا فاق بكثير تأثير الثورة الاميركية .
حتى الطبقات « الدنيا » - أي الطبقات غير النبيلة في
روسيا - شرعت هي الاخرى تنقد المجتمع القائم . وكان هنالك
مثقفون حتى في صفوف الاقنان ، ولاسيما التابعين منهم للاسر
المستنيرة ، كآسرة ستروغونوف على سبيل المثال .
بيد ان العقلية المناهضة للثورة كانت هي الطاغية . وبعد عام
١٧٨٩ ، اصبحت السفارة الفرنسية مضدرا لانتشار الافكار
« الهدامة » . فالسفير الفرنسي ، الكونت دو سيفور ، كان من
المتعاطفين مع الثورة وكان لا يكف عن امتداحها امام النبلاء الروس .
بيد انه قتل راجعا الى فرنسا في عام ١٧٩٠ . جينيه ، القائم
بأعماله ، تصدى لمطالب المهاجرين الفرنسيين ، بل رفع ايضا

تقريباً عن مؤشرات التدمير التي راحت ترتسم في الافق الروسي .
غير انه طرد في عام ١٧٩٢ . واتخذت كاترين الثانية ، التي كانت
تستفطع الثورة الفرنسية ، اجراءات عيشية ضد الخطر القريب
من حدودها . كانت تردد انها ستحارب مذهب اليعاقة وستهزمه
في بولونيا . وفي نيسان ١٧٩٢ ، تحالفت مع مناهضي الثورة
في بولونيا الذين طلبوا مساعدتها واصدروا **ميثاق تارغويكا** ، الذي
كتب ووقع في سان - بطرسبورغ . ثم اجتاحت بولونيا ، وألغت
الدستور البولوني لعام ١٧٩١ . بعد ذلك عمدت ، بالتعاون مع
البروسيين ، الى سحق الثورة التي قادها كوزيوسكو .

في اثناء ذلك ، كان فيض من الكتابات المعادية للثورة الفرنسية ،
وللثورات قاطبة ، يصب على روسيا وغيرها من الاقطار . كان
عبارة عن ادب « ريفي » ، توصف المدن فيه بأنها طفيليات ، واهل
المدن بأنهم عناصر خطيرة على المجتمع لانها تشجع وهم المساواة . وقد
عزيزت الثورة الى حسد طغمة من المحامين والعمال شبه الاميين
- الى من كان بورك يسميهم بـ « اليهود ، والسماصرة ، والصيارفة ،
واندية الشباب » - الذين كانت المدن تلملم شملهم . وكانت الفكرة
القائلة ان الثورة هي حصيلة مؤامرات سرية حاكها باطنيون
وماسونيون تلقى رواجاً كبيراً في روسيا . وكانت الجمعيات
السرية القائمة فيها فعلاً تتعرض باستمرار للملاحقة .

ان تقاليد الثورة والثورة المضادة في روسيا الحديثة تعود
في الواقع الى تلك السنوات الاخيرة من القرن الثامن عشر . وقد
رصد البروفسور سترانج ، على الصعيد الشعبي ، ما يقارب من
ثلاثمئة حالة تمرد وعصيان في صفوف الاقنان بين عامي ١٧٩٦
و ١٧٩٨ . وقد حاول القيصر الكسندر الاول ، حفيد كاترين
الثانية وتلميذ لاهارب ، بعد عام ١٨٠١ ان يحدث تغييراً ليبرالياً
في امبراطوريته . بيد ان الخوف الدائم من الافكار الجديدة ومن
اوروبا الغربية حكم على روسيا بان تبقى لفترة طويلة متأرجحة بين
هذين القطبين .

باختصار ، ان حقبة التحالف العسكري الاول الذي تشكل
في عامي ١٧٩٢ - ١٧٩٣ لمحاربة التطورات الثورية في فرنسا
وبولونيا ، انتهت في منتصف العقد الاخير من القرن الثامن عشر .
ولئن لبثت الثورة حية في فرنسا ، فقد قضي عليها قضاء مبرما
بالمقابل في اوروبا الشرقية .

الفصل السادس

الجمهوريات الشقيقة :

توسع الثورة

ظهرت ، منذ عام ١٧٩٥ ، مجموعة من الجمهوريات الثورية ، خارج نطاق الحدود الفرنسية . كانت هذه الجمهوريات ثورية بمعنى انها كانت تختلف تماما عن الجمهوريات القديمة التي ألقتها أوروبا ، كجمهوريات البندقية وجينوى والبلدان الواطئة الهولندية والكانتونات السويسرية . وكانت هذه الجمهوريات كافة تستوحي الثورة الفرنسية ، وتمثل بمبادئ ١٧٨٩ ، وتستلهم الدستور الفرنسي للعام الثالث ، اي نظام حكومة الادارة الذي كانت تتفق على اطلاق صفة « الديمقراطية » عليه . وكانت هذه الجمهوريات ثورية ايضا لان مؤسسيها كانوا من الزعماء المتمردين على الانظمة السائدة في بلادهم ، وقد انضموا الى الفرنسيين لاعادة تنظيم هذه البلاد وتقويض مؤسساتها القديمة . وكان تعداد سكان هذه الجمهوريات لا يتجاوز عشر سكان فرنسا . وكانت هذه الجمهوريات تتبع للجمهورية

الفرنسية او تدور في فلكها . او كانت بالاحرى ، حسب التعبير الشائع في ذلك العصر ، جمهوريات « شقيقة » . ولو قدر للاحداث ان تأخذ مجرى مخالفا للمجرى الذي اخذته ، اي لو قدر للجماعات الثورية المختلفة ان تحقق النصر ، لقامت جمهوريات اخرى على الضفة اليسرى لنهر الراين ، في المانيا الجنوبية ، في ايرلندا ، او في بلجيكا في عام ١٧٩٢ . وفي الواقع ، كانت هنالك ست جمهوريات شقيقة في عام ١٧٩٩ : الجمهورية الباتافية ، والهلمسية ، وجمهورية جبال الالب الفرية ، والرومانية (نسبة الى روما لا الى رومانيا - م) . واخير جمهورية نابولي التي كانت تعرف ايضا باسم الجمهورية البارثينية .

في الجمهوريات الشقيقة ، اكثر مما في أي مكان آخر ، تجلى المد الصاعد للثورة الفرنسية . وقد لا تكون كلمة « المد » صالحة تماما لوصف الحالة التي نحن بصددھا . ذلك ان من يقول مدا يقول حركة متولدة باكملھا عن قوة مركزية . والحال لم يكن مظهر هذه الجمهوريات يوحي ببلاد اجتاحتھا مد عارم . فقد تكونت كل واحدة منها بتأثير قوة ذاتية تماما ، كانت في بعض الاحيان تشكل استمرارا لحركة ثورية داخلية تعود الى ما قبل عام ١٧٨٩ . وكانت كل واحدة من هذه الجمهوريات تمثل ، على مسرحھا المحلي ، ردة فعل على النظام القديم ، واستجابة للثورة الفكرية المسماة بثورة « الانوار » . وكانت هذه الجمهوريات تقع في ما أسميناه المنطقة الثانية من اوروبا ، منطقة الحضارة المدنية ، والطبقة الوسطى المتطورة ، والطبقة الفلاحية الحرة ، باستثناء ايطاليا الجنوبية حيث لم تتسم على كل حال النزعة الجمهورية الجديدة بالمنفوان والقوة .

لكن ان كانت هذه الجمهوريات تمثل قوة محلية ، فانھا كانت ايضا من مشتقات الثورة الفرنسية ، او بالاحرى من نتائج الحرب التي بدأت في عام ١٧٩٢ والتي ربحھا الفرنسيون

بعد ربيع ١٧٩٤ . وقد احتاج الفرنسيون ، في اثناء العمليات الحربية ، الى الاستفادة من ثروات المناطق المعنية وطاقاتها ، عن طريق اقامة جمهوريات جديدة فيها . وقد سعى مصلحو هذه المناطق وثوريوها من جهتهم الى ان يستغلوا لصالحهم انتصارات الثورة الفرنسية . ان وجد اذن شعور حماسي بالتححر العام ، فقد اقترن بشعور بالمصلحة الشخصية ، اعقبته خيبة أمل لدى الجانبين .

دلل الحكم في فرنسا ، سواء افي عهد **المجلس الوطني** ام في عهد **حكومة الادارة** ، على ريبة حيال الثوريين « الاجانب » ، وتردد في تبني الانظمة الجمهورية خارج فرنسا . ولم يدخل في حسابه ، ولو لمرة واحدة ، ان يجعل من استسلام الانظمة المعادية غير المشروط ، او من انهيارها التام ، شرطا من شروط الصلح الاساسية . ولم يتأمر **المجلس الوطني** ، ولا **حكومة الادارة** ، مع المهاجرين الاجانب ، كما فعلت كاترين الثانية على سبيل المثال مع بولونيي حزب تارغويكا . وباستثناء بعض الحوادث العابرة ، لم يكن ثمة « حرب سرية » خاضها **المجلس الوطني** او **حكومة الادارة** ضد حكومات الدول المجاورة . ان كتاب هارفي ميتشل **الحرب السرية ضد فرنسا الثورة** ، الذي يعطي صورة شاملة عن المساومات البريطانية مع الملكيين الفرنسيين بين ١٧٩٤ و ١٨٠٠ ، لا يجد مرادفا له على الصعيد الفرنسي .

اسلفنا الكلام عن الخطط التي وضعها دوموريه لتأسيس جمهورية بلجيكية في ١٧٩٢ . وكانت ثورة بلجيكية فعلية قد حصلت في عام ١٧٨٩ . وقد تمكن البلجيكيون من ان يطردوا بانفسهم سادتهم النمساويين . غير ان فرنسا ، الداخلة في حرب مع النمسا ، ضمت اليها بلجيكا في عام ١٧٩٣ . وقد طرد الفرنسيون خارج بلجيكا يوم هزيمة دوموريه وخيائته ، لكنهم عادوا اليها ثانية في عام ١٧٩٤ ، واعادوا ضمها في عام ١٧٩٥ . وان عددا كبيرا من رجال الاعمال البلجيكيين ، ممن اجتذبتهم فكرة

الاستفادة من سوق أوسع ، وجدوا في الانضمام الى فرنسا حلا أفضل من الإبقاء على النظام القديم البائد ، أو من التمتع باستقلال يحكم في ظله على بلجيكا بأن تظل ممزقة أبدا بين الأحزاب التي تتجاذبها . وقد انضم اعداء رجال الدين الى هذا الفريق من رجال الأعمال وأيدوهم ، فقيّض لبلجيكا أن تصبح ، لمدة عشرين عاما ، جزءا من فرنسا . وهكذا طرأ على الأقاليم القديمة ، وعلى مدن البلدان الواطئة النمساوية ، وعلى اسقفية لياج ، تحول جذري بفعل الثورة الفرنسية . ولولا انصهار هذه الكيانات القديمة في بوتقة واحدة ، لما قدر للملكة البلجيكية ، التي تكوّنت في القرن التاسع عشر ، أن ترى النور يوما .

كان اليعاقة الفرنسيون ، بعد طرد جماعة بريسو على أية حال ، يحتقرون الثوريين الأجانب ، ويعتبرونهم خياليين ومتطرفين . كانوا يدركون أن طالبي الثورة هؤلاء لا يستطيعون أن يفعلوا شيئا بدون المساعدة الفرنسية . وكان روبسبير لا يؤمن إلا بواقع الثورة الفرنسية . وبمبادرة منه كمت افواه انصار الثورة العالمية ، الذين كانوا ينشطون في باريس منذ عام ١٧٩٢ ، وحلت فرقهم وجمعياتهم ولجانهم .

بعد الانتصارات الفرنسية ، التي دشنتها معركة فلوروس في حزيران ١٧٩٤ ، دبّ الأمل من جديد في نفوس الثوريين الأجانب . بيد أن الفرنسيين لم يبدوا تجاههم أي تعاطف أو اهتمام . لم يعزفوا فحسب عن تقديم أي مساعدة لكوزيوسكو وعن إبداء أي تشجيع لموفد يعاقبة فيينا السري ، الذي عاد جفر الديدن ، بل لم يلقوا بالا أيضا لثوار البلدان المجاورة . ففي اونيغليا ، من أعمال جزيرة سردينيا المحتلة من قبل القوات الفرنسية ، كان ممثلو فرنسا المدنيون يضمون في صفوفهم بيوناروتي ، الذي سيصير بعد عامين رفيق بابوف في النضال . وكان شقيق روبسبير يقيم بدوره في الجوار . وقد التمس مساعدتهم ايطاليون راغبون في الإطاحة بالنظام الملكي في سردينيا . بيد أنهم لم يعيروهم

اهتماما . وفي جينيف انشا « المساواتيون » محكمة ثورية حكمت بالاعدام على اربعة عشر شخصا في تموز ١٧٩٤ . ولم تقابل هذه الخطوة الا بالاستنكار والازدراء من قبل المسؤولين الفرنسيين . وكان جيش الاحتلال الفرنسي في بلجيكا قد جاء معه ببعض اللاجئين البلجيكين ، الراغبين في العودة الى بلادهم . ولم يحاول الفرنسيون التعاون معهم على الاطلاق ، اذ كانوا يتخوفون من رغبتهم في اشباع ظمئهم الى الانتقام من مواطنيهم . وكان هذا الجيش عينه يجر خلفه ايضا مهاجرين هولنديين يتحرقون شوقا لنقل الثورة الى هولندا . وقد اقترح الجنرال داندلز ، الذي كان في عداد هؤلاء اللاجئين ، السفر سرا الى امستردام لاشعال فتيل ثورة موالية للفرنسيين . لكن لجنة السلامة العامة في باريس لم تعط الجنرال جوابا صريحا . فقد رحبت بثورة يقوم بها الهولنديون ضد سلالة اورانج التي كانت تخوض الحرب ضد فرنسا ، بيد انها لم تتعهد بتقويم المساعدة ولم تتقيد باي التزام . فالهولنديون ، كما قال كارنو ، لا يفكرون الا ببلدهم و « علينا نحن الفرنسيين ان نفكر ببلدنا » .

لكن فرنسا اعترفت مع ذلك في عام ١٧٩٥ بالجمهورية الثورية الباتافية . **والمجلس الوطني** ، الذي كان في الاشهر الاخيرة من عهده اسقط الهولنديين من لائحة اعدائه ، عقد الصلح مع بروسيا واسبانيا ، مما ادى الى تحطيم التحالف العسكري الاول . وبما ان بروسيا لبثت على الحياد طيلة عقد من الزمن ، وبما ان القوات البريطانية انسحبت من البر الاوروبي ، في حين انحازت الجمهورية الباتافية وحتى مملكة آل بوربون الاسبانية الى جانب الجمهورية الفرنسية ، فقد امسى في مستطاع هذه الاخيرة ان تركز كامل مجهودها الحربي ضد النمسا ، التي كانت سردينيا لا تزال تتعاون معها . وقد تمخض هذا المجهود عن حملة بونابرت الباهرة في ايطاليا الشمالية في عام ١٧٩٦ ، تلك الحملة التي استهدفت سردينيا والقوات النمساوية في لومبارديا .

لم يكن تارجح حكومة الادارة بين اليمين واليسار وفقا على الشؤون الداخلية . فقد كانت هذه الحكومة تؤيد تارة الخطط التي يرسمها الثوار الاجانب لقلب انظمة الحكم في بلادهم ، وتتنكر لها طورا . ففي مطلع عام ١٧٩٦ ، شجع وزير الخارجية ، دولاكروا ، مشاريع بيوناروتي وبعض الايطاليين الآخرين الرامية الى تفجير ثورة جمهورية في ايطاليا . كما استقبل جماعة سرية من المانيا الجنوبية كانت تصبو الى اقامة نظام جمهوري وتسير على هدى مغامر يدعى بوتيراتز . واذن للبولونيين بتنظيم فيلق يضم بضعة آلاف من اللاجئين البولونيين الراغبين في القتال جنبا الى جنب مع الجيوش الفرنسية في ايطاليا . ووضع دولاكروا ايضا ، مع الثائر الارلندي وولف تون ، خططا لتحرير ايرلندا ، وجمع معلومات دقيقة حول امكانات قيام ثورة في انكلترا . وبناء على موافقته ، اقدم مغامر من ولاية كارولينا الجنوبية ، يدعى وليم تيت ، على انزال كتيبة فدائية من بضعة مئات من الفرنسيين على شواطئ بلاد ويلز . ورعى في الجمهورية الباتافية الحزب الاكثر ديمقراطية والاشد عدااء للبريطانيين ، كما وطد علاقاته مع سلطان ميسور ضد البريطانيين في الهند .

لم يتهيب دولاكروا من تحويل اهتمامه حتى الى اميركا الشمالية . فيما ان الاميركيين بدوا متحالفين مع انكلترا منذ التوقيع على معاهدة ١٧٩٤ ، فقد شجع دولاكروا « الثورة » في الولايات المتحدة ، بمعنى انه فضل ان ينتخب جفرسون للرئاسة الاولى ، بدلا من ادامز . وأعلن سفير فرنسا في الولايات المتحدة ، في خطبه وتصاريحه ، ان بلاده ستأسف لعدم نجاح جفرسون في الانتخابات . وفي رسالة بعث بها جفرسون في نيسان ١٧٩٦ الى صديقه مازاي في اوروبا ، جاء قوله ان الجمهوريين الصالحين في اميركا يعانون من الاختناق على ايدي العصابة الانانية من الارستقراطيين الموالين لانكلترا . وعندما نشرت هذه الرسالة ، بعد بضعة اشهر ، في صحيفة لومونيتور الباريسية ، أحدثت صدمة

قوية في اميركا .

بيد ان هذه النزعة - غير الجادة في بعض الاحيان - الى
تصدير الثورة انحسرت بالتدرج . فقد اتكشف ، مثلا ، في
ايار ١٧٩٦ ، ان بيوناروتي يتآمر مع بابوف لقلب **حكومة الادارة** .
وعلاوة على ذلك ، كان الفرنسيون بدأوا يحرزون بعض الانتصارات
في ايطاليا . وقد خففت النجاحات العسكرية من ضرورة تهديد
الخصوم بالنشاطات التآمرية . ولئن تخوفت **حكومة الادارة**
من مؤامرة بابوف ، فانما بسبب طابعها العصياني في اغلب
الظن ، لا بسبب مشاريعها الطوباوية لالغاء الملكية الخاصة . وقد
سحبت **حكومة الادارة** دعمها لمؤامرة بوتيراتز في المانيا ، وزجت
ببيوناروتي في السجن، واعلنت في تموز ١٧٩٦ انه ليس في مصلحة
فرنسا العمل على اقامة «جمهوريات ديمقراطية» في ايطاليا، لان الثوار
الايطاليين لا يتمتعون بالقوة الكافية للاعتماد على أنفسهم . وعندما
بادرت جماعة من الايطاليين الى اعلان الجمهورية في البا ، بالقرب
من تورينو ، للتححر من الاتاوات المولوية ، ومن الملكية السردينية
وطبقة نبلائها ، لم تتلق اي مساعدة من فرنسا . ووقع بونايرت
على اتفاقية هدنة مع ملك سردينيا ، فأخرج هذا البلد من الحرب،
ولكنه اعترف بالمقابل بنظامه الملكي . وحاولت **حكومة الادارة** وقتئذ
ان تمود الى الدبلوماسية القديمة ، دبلوماسية التنازلات المتبادلة
وتوازن الدول الكبرى . وطرحت احتمال اعادة المناطق التي
احتلتها القوات الفرنسية في ايطاليا الى النمسا، خلال مؤتمر
للصلح ، لقاء اعطاء فرنسا البلدان الواطئة النمساوية أو السماح
لها بشراء المناطق الواقعة على تخوم نهر الراين .

مع ذلك ، تأسست جمهورية في وادي نهر البو في عام
١٧٩٦ . وفي عام ١٧٩٧ تأسست جمهورية الالب الغربية
والجمهورية الليغورية . وكانت المقاطعة الميلانية النمساوية هي
النواة التي شيدت من حولها جمهورية الالب الغربية . أما
الجمهورية الليغورية فقد حلت محل جمهورية جينوى القديمة

والارستقراطية . وكانت هذه الجمهوريات ثمرة سياسة بونايرت الشخصية وأمانى بعض الإيطاليين المصلحين ، الثوريين ، الموالين لفرنسا .

في عام ١٧٩٧ ، استهلت حكومة الإدارة محادثات صلح مطولة مع البريطانيين . وقد صعب جدا على البريطانيين القبول بالصلح بعد أن أمست بلجيكا تشكل جزءا من فرنسا ، وبعد قيام جمهورية باتافية متحالفة مع هذه الاخيرة . مع ذلك كاد وليم بت ، الذي كان يعاني من قلق في الداخل ، ان يعترف بهذه المستجدات بشرط اعطاء بريطانيا المستعمرات الهولندية في سيلان ورأس الرجاء الصالح . وفي اثناء ذلك ، استيقظت في فرنسا النزعة الملكية المدعومة من قبل الانكليز ، ونفذت حكومة الإدارة انقلاب فروكتيدور ، ومال الحكم في فرنسا من جديد باتجاه اليسار والاهداف الثورية . وقطعت مفاوضات الصلح مع انكلترا . بالمقابل ، عقد بونايرت الصلح مع النمسا موقعا معها معاهدة كامبو - فورميو . وفي عام ١٧٩٨ ساد السلم البر الاوروي ، ولم تعد فرنسا في حرب الا مع انكلترا . لكن كان هنالك شعور عام بأن هذا السلم لن يكون الا مؤقتا .

ارتأى بعض السويسريين في اثناء ذلك ، ومن بينهم لاهارب من كانتون فود ، واوكس من بال ، واسبيري من زيوريخ ، ان الاوان قد آن لاعادة تنظيم بلادهم . والتقوا ، في باريس ، ببعض اعضاء حكومة الإدارة ، بالإضافة الى الجنرال بونايرت . وتمخضت هذه اللقاءات عن سلسلة من الانتفاضات المسلحة في سويسرا ، ضد الحكومات القديمة . وجرت حركات العصيان والتمرد هذه تحت رعاية الجيش الفرنسي وبجماعته . وفي النهاية اعلن عن قيام الجمهورية السويسرية .

في روما ، كان فريق من المواطنين يرغب في التحرر من حكم رجال الدين ومن سلطة البابا الزمنية . بينما كان فريق آخر متحمسا لجمهوريتي الالب الغربية واليغورية (اللتين حظيتا بموافقة عدد كبير من الاساقفة الكاثوليكين) ، ويرى

ان من الضروري فرض النظام الجمهوري على الاقاليم البابوية . *
 لكن الحكومة الفرنسية أبدت عن بعض التحفظ : فهي لم تكن
 تلهث وراء استئناف الحرب من أجل تحرير أهل روما . ولم يكن
 البابا بيوس السادس خصما خطيرا . فقد اعترف فعليا ، بمعنى
 من المعاني ، بالجمهورية الفرنسية . وكان يدرك ان الاخطار
 التي تهدد الاقاليم والممتلكات العائدة للكرسي البابوي لا تصدر
 عن الجمهوريتين الإيطالية والفرنسية فحسب ، وانما ايضا عن
 المطامع الاقليمية لعاهلي نابولي والنمسا . ما كان شيء سيحدث
 اذن ، ما لم تطرأ تطورات غير متوقعة . والحال أن المصادفات
 شاءت ان يقتل الجنرال الفرنسي ، دوفو ، المحقق بسفارة روما ،
 خلال مرآك في الشارع . فارتفعت الاصوات في فرنسا وإيطاليا
 تطالب بتدخل فرنسي . ولم تقو **حكومة الادارة** على مقاومة هذه
 الدعوة ، فكان ان احتلت روما في مطلع عام ١٧٩٨ من قبل
 القوات الفرنسية القادمة من ميلانو ، والتي تم تعزيزها فيما بعد
 بفرق من البولونيين ومن اهالي جمهورية الالب الغربية في شمال
 إيطاليا . وأسفر هذا التدخل العسكري عن قيام جمهورية رومانية .
 بعد أشهر معدودة تشكل التحالف العسكري الثاني ضد
 فرنسا . وقد اغتنم ملك نابولي الظرف المؤاتي فأرسل جيشا
 الى الجمهورية الرومانية الجديدة واحتل عاصمتها . غير ان
 الفرنسيين ، تؤأزهم قوات من جمهورية الالب الغربية ، نجحوا
 في طرد الغزاة وفي احتلال نابولي . وفي باريس ، عارضت **حكومة**
الادارة بشدة فكرة انشاء جمهورية في جنوب إيطاليا . فقد رأت
 ان مصلحة فرنسا تقضي ، مع استئناف العمليات الحربية ، بأن
 يبقى الجنوب الإيطالي تحت الاحتلال الفرنسي . فهذا الاحتلال
 يسمح لفرنسا من جهة بالاستفادة من ثروات البلاد ، ولا ينتصب ،
 من جهة أخرى ، حجر عثرة في وجه مفاوضات السلام اللاحقة .
 لكن بفضل عصيان الجنرال الفرنسي شامبيوته اوامر باريس ، وبناء
 على الحاح اهالي نابولي المتأججين حماسة ، أعلنت جمهورية نابولي

• في مستهل عام ١٧٩٩ •

★ ★ ★

تأسست الجمهوريات الشقيقة الست اذن بموافقة باريس تارة ، وعدم موافقتها طورا . وقد عكست هذه الجمهوريات انتفاضة ثورية اوروية شاملة ، لا فرنسية فحسب . وقد سجت، بحكم وجودها بالذات ، الثورة الفرنسية داخل ثورة تفوق رقعتها الجغرافية رقعة فرنسا بما لا يقاس . فمن دبلن الى نابولي ، كان تحرق الناس الى الحصول على الدعم الفرنسي اشد بكثير من استعداد فرنسا لتقديم مثل هذا الدعم .

لا ريب في ان **المجلس الوطني** ، بعد سقوط روبسبير ، و**حكومة الادارة** كانا يفضلان عقد الصلح وتثبيت الثورة وانهاؤها . وقد أبرما بالفعل أو فرضا معاهدات على جميع الدول الاوروية الكبرى ، خلا بريطانيا . ذلك انهما ادركا تماما ان استمرار الحرب من شأنه ان يحمل الى فرنسا خطر الدكتاتورية العسكرية . وكان هذا الخطر ظهر بجلاء في عهد دوموريه ، مما حمل روبسبير على الابلاغ عنه . وبعد عام ١٧٩٦ ، أمسى بوناپرت موضع مخاوف مماثلة . لكن **المجلس الوطني** حل ، وتسلمت **حكومة الادارة** سدة السلطة في ظل حماية عسكرية . واضطرت الى الاستفائة بالجيش ضد اليسار في بريريال ، وضد اليمين في فندميير . ولئن انتصرت الجمهورية على الملكيين في عام ١٧٩٧ ، بنتيجة انقلاب فروكتيدور ، فانما بفضل بوناپرت والجيش مرة اخرى . ولئن اختار بوناپرت الانضمام الى **حكومة الادارة** لاحباط خطط الثورة المضادة ، فكما يعزز موقعه في ايطاليا ويضمن البقاء للجمهورية الجديدة التي انشأها في منطقة جبال الالب الغربية . وقد تعذر على **حكومة الادارة** مقاومة الجنرالات ، حتى بعد ان لاحت نذر الدكتاتورية العسكرية في الافق سافرة . فثمة اوجه تفاوت ميزت عام

١٧٩٧ ، او ١٧٩٨ ، عن عام ١٧٩٢ . فالديمقراطيون المتقدمون
امسوا يصفقون للجنرالات المظفرين ، ويفتبطون لانتصارات
جيوشهم ، جيوش المواطنين ، ولانهيار الطبقات الارستقراطية
واندحارها ، ولتكاثف الانظمة الجمهورية من هولندا الى ايطاليا .
ولم يكن في استطاع **حكومة الادارة** ان تثبط عزائم الجمهوريين
الاجانب ، بدون ان توجه اليها في باريس تهمة « الفتور الثوري » .
ولم يكن في مقدورها ان تلجم بوناپرت في عام ١٧٩٧ ، او
شامبيونه في عام ١٧٩٩ ، كما فعل **المجلس الوطني** مع دوموربه في
عام ١٧٩٢ ، بدون ان تثير موجة من الاحتجاج في داخل فرنسا
تعجز عن السيطرة عليها .

ان الحكومة الفرنسية ، المنتصرة في الحرب ، لم تقع ضحية
جنراليتها فحسب ، وانما ايضا ضحية المعجبين بها في الخارج .
فمقتضيات الحرب لم تكن تلزم الفرنسيين في الحقيقة بانشاء
جمهوريات مستقلة . كان في استطاعتهم لو شاؤوا ان يتعاملوا مع
المناطق التي اجتاحتها على انها مجرد اراض محتلة ، فيجندوا
من شاؤوا فيها ، ويصادروا ممتلكات الحكومات المعادية ،
والكنائس والطبقات صاحبة الامتيازات لينفقوا على جيوشهم
ويجنوا المغنم الشخصية ، بدون ان يتعهدوا بالتزامات من شأنها
عرقلة التسوية السلمية . لكن هذا على وجه التحديد ما عارضه
البلجيكيون والهولنديون في عام ١٧٩٢ ، واهالي نابولي في عام
١٧٩٩ . وقد تمخضت المشاعر الثورية في المناطق المحتلة ،
بالتضافر مع خطط الجنرالات الفرنسيين ، عن ولادة الجمهوريات
الشقيقة .

كان الفرنسيون « يعيشون على هذه الجمهوريات » بفضل
عمليات المصادرة التي كانت تغطي نفقات جيوشهم . وكانت تنضاف
الى هذه المصادرات الرسمية عمليات السلب والنهب التي يقوم
بها الجنود الفرنسيون ، واجتناء الثروات الطائلة من قبل الضباط ،
بدءا ببوناپرت وانتهاء باصغر ضابط . وقد قدر جاك غودوشو

المبالغ التي جيت في المناطق المحتلة من قبل فرنسا ، بين عامي ١٧٩٠ و ١٧٩٩ ، بثلاثمئة وستين مليون ليرة على الأقل . وهو مبلغ طائل بلا ريب ، لكنه ما كان يمثل أكثر من نصف ميزانية فرنسا السنوية في عام ١٧٩١ ، ومن نصف الغرامة التي فرضها الحلفاء على فرنسا بعد هزيمة نابليون . ولئن تسببت جباية هذه الاموال في التدمير والاستياء ، فذلك لا بسبب حجمها ، ولا بسبب الذرائع التي تعللت بها ، نظرا الى ان وجود هذه الجمهوريات كان رهن النجاح الذي تحرزته الجيوش الفرنسية . وانما كان مرد التدمير والاستياء الى الفوضى المتحكممة بعمليات الجباية ، والى المطالب التعسفية لسلطة اجنبية ، والى مضايقات فاتح محتل يدعي انه محرر وصديق ، والى الرشوات التي كانت تلازم عمليات الجباية ، وفي ايطاليا على الوجه الاخص الى نهب أشهر اللوحات والتماثيل التي نقلت الى باريس لاغناء متاحفها . ويبدو ان ايطاليا عانت أكثر من غيرها من عمليات السلب ، ومن ثم سويسرا ، واخيرا هولندا . اما سكان المقاطعات التي اصبحت فرنسية ، أي البلجيكيون بعد عام ١٧٩٥ وأهل رينانيا بعد عام ١٧٩٧ ، فكانوا يدفعون مبدئيا ما يدفعه المواطنون الفرنسيون . لكن كان العبء ثقيلًا بما فيه الكفاية لخلق موجة من الاستياء ، ولقلب اصدقاء فرنسا في الامس الى اعداء لها . وقد وفر هذا الاستياء للثورة المضادة حقلا دعاية واسعا .

بعد عام ١٧٩٥ ، أمسى وجود الجمهوريات الشقيقة عائقا في وجه استتباب السلم . ففيما يتعلق ببريطانيا ، كان من المستحيل اطلاقا ان توافق ، ما لم تهزم هزيمة كلية ونهائية ، على قيام نظام جمهوري ، ثوري واممي النزعة ، في كل من بلجيكا وهولندا . نظام من شأنه ان يهدد هيمنتها على ارلندا ، ويستقطب التعاطف في انكلترا . اما فيما يتصل بالنمسا ، فان حكومة الإدارة كانت مستعدة لتقديم بعض التنازلات . فقد حصلت النمسا ، تعويضا لها عن فقدان ممتلكاتها في جمهورية الالب

الغربية ، على البندقية وممتلكاتها المجاورة ، كما استعاضت عما خسرته في منطقة الراين بضمها بعض دويلات الامبراطورية الرومانية المقدسة . وكان النمساويون على استعداد لتقبل تحولات على هذا القدر من الجذرية ، يكون من نتيجتها زوال الامبراطورية الرومانية المقدسة والمملكة البولونية وجمهورية البندقية ، أي سقوط ثلاث من أقدم دول أوروبا . غير أنهم ما كانوا مستعدين اطلاقا بالمقابل للقبول بالتغييرات التي أحدثها العمل الشوري . فالنمساويون ، الذين انشغلوا بعد عام ١٧٩٧ بتهدة ما احتلوه من اراضي بولونيا ، والذين كانوا يكابدون من عدائية المجر الواقعة تحت قبضة حكمهم ، أمسوا يصطدمون ايضا بالمشكلات التي خلقتها لهم البندقية بعد ضمهم اياها . لذلك صعب عليهم تحمل وجود جمهورية الالب الغربية والجمهورية الرومانية على حدود بلادهم الجديدة في مقاطعة البندقية .

هكذا أمسى السلم مستحيلا في عام ١٧٩٨ ، كما اشار الى ذلك المؤرخ الايطالي راغي ، لان الثورة أمتت قوة متعددة الامتدادات ، لا تتركز في فرنسا او في حكومة الادارة ، وانما في « وجود جمهورية الالب الغربية ، والجمهورية الرومانية ، والباتافية والسويسرية بالذات » . ولم تكن حكومة الادارة تؤمن بهذه الجمهوريات . وقد وافقت على ما جاء في التقرير الرسمي الطويل الذي وضعه تاليران ، وزير خارجية فرنسا في عام ١٧٩٨ ، والقاتل ان الجمهوريات الشقيقة تشكل ، عند التحليل الاخير ، مصدر متاعب لفرنسا ، لانها تستمد من ثروات هذه الاخيرة سبل حماية ذاتها ، ولانها بتقاعسها عن الدفاع عن مصالحها تقف حجر عثرة في وجه كل سلام دائم ، وكل مسعى لتثبيت النظام الجديد في فرنسا . لكن التقرير استثنى الجمهورية الباتافية التي كانت تتمتع بقوة داخلية وتعتبر حليفا مفيدا في الصراع ضد انكلترا .

★ ★ ★

كان لكل جمهورية من الجمهوريات الشقيقة دستورها الخاص ، المناظر لدستور العام الثالث في فرنسا ، المتحدر بدوره عن دستور ١٧٨٩ - ١٧٩١ . وكان يتصدر كل دستور من هذه الدساتير اعلان عن حقوق الانسان والمواطن . كما كان كل دستور ينص على ان الشعب هو صاحب السيادة ، وأن ارضه « واحدة لا تتجزأ » . وكان يقسم الاراضي الى مقاطعات متماثلة ، مؤكدا بذلك على وحدة الارض وعلى المساواة الجغرافية الداخلية . وقد عهد بالسلطة التنفيذية ، في الجمهوريات الشقيقة كافة ، الى هيئة جماعية مختارة من قبل السلطة التشريعية . وقد منحت هذه الجمهوريات حق المواطنة لآبناء مختلف الأديان والطوائف ، بل للذين لا دين لهم ، كما أبعدت رجال الدين عن السلطة العامة وعن شؤون التربية . وألفت امتيازات النبلاء ولم تعد تعترف لهم بوجود طبقي خاص ، كما أعادت تحديد الملكية العقارية لتحريرها من سماتها المولوية . وأخضعت جميع المواطنين لضرائب واحدة ، وفرضت عليهم محاكم وعقوبات واجراءات قضائية واحدة . وصار المواطنون يشاركون ، في كل مكان ، في أنشطة الاندية السياسية . وأمسّت الصحافة ، اليومية والاسبوعية ، أكثر حيوية وفعالية مما كانت عليه في ظل النظام القديم ، حتى في هولندا . واتخذت اجراءات لمضاعفة اعداد المدارس الرسمية . وكان هذا كله معناه ان « الأمة » - وهذا تصور ثوري جديد - حلت ككيان مدني واحد ، في ظل دولة ممركرة وديموقراطية ، محل « الاقطاع » بتعدد مراتبه وبناءه السلطوية .

الفصل السابع

الجمهوريات الباتافية ، والسويسرية ، والايطالية

كانت الثورة الهولندية استمرارا للحركة الوطنية التي ظهرت في الثمانينات من القرن الثامن عشر . لكن مع هذا الفارق : فالطابع السلبي والقمعي لنظام سلالة اورانج ، الذي اعيد فرضه في عام ١٧٨٧ تحت الرعاية الانكليزية - البروسية ، زاد **الوطنيين** القدامى حمية ثورية . كان بعضهم هاجر الى فرنسا حيث عايش تجربة الثورة الفرنسية ، لكن معظمهم لم يغادر الوطن ولبث يتحين الفرص لمعاودة النضال .

قد يتساءل بعضهم عن معنى « الثورة » بالنسبة الى بلد تنتمي الغالبية الساحقة من سكانه الى الطبقة الوسطى . بلد لم يعرف الملكية الحققة ، ولا الكنيسة التراتبية التنظيم . بلد كان النبلاء فيه قلة ، والفقراء ايضا قلة . بيد ان هذا البلد كانت له ، اسوة بالبلدان الاخرى ، طبقات صاحبة امتيازات وطبقات مجردة

من كل امتياز . فثمة مجموعة صغيرة من كبار النبلاء كانت تحتكر ، بالوراثة ، صلاحيات الحكم ، وكانت هذه الصلاحيات عظيمة . فكان الاعضاء الستة والثلاثون في مجلس الحكم في امستردام يعينون انفسهم بانفسهم ، ويختارون ايضا المخاترة ، وينتخبون النواب الى مجالس هولندا التمثيلية ، ويجنون الارباح من وراء تحكمهم بزهاء ٣٦٠٠ منصب من مناصب الوظيفة العامة . وكان العديد من الصيارفة ، واصحاب السفن ، والتجار ، والصحفيين ، والمحامين ، والحنوتيين ، والحرفيين ، يجدون انفسهم خارج دوائر تلك الجماعات الصغيرة الحاكمة . وكان ما يقارب من نصف السكان لا ينتمي الى الكنيسة البروتستانتية ، وانما الى الكنيسة الكاثوليكية ، او الى بعض الشيع البروتستانتية . ولئن لم تكن هذه الفئة من المواطنين عرضة للاضطهاد ، فقد سدت عليها بالمقابل ابواب المجتمع الراقي والمناصب السياسية الهامة . وهولندا ، التي كانت متقدمة للغاية في بعض المجالات ، كانت لا تزال قروسطية في بعض المجالات الاخرى . كانت عبارة عن فسيفساء من الاقاليم والمدن ، لكل واحدة منها مجلسها الخاص ، لا يجمع بينها اي جهاز حكم مركزي . وكانت العلاقات مع الخارج موضع مساحلات لا نهاية لها ، وكان الشجار يدور على قدم وساق بين المواليين لفرنسا والمواليين لانكلترا . وقد لعبت تبعية هولندا المزمنة لانكلترا ، والتعاطف الصريح للعديد من الهولنديين مع الثورة الاميركية ، ولجوء بريطانيا المجهود الى الاستيلاء على المستعمرات الهولندية - آخر خطوة من هذا القبيل تمت في عام ١٧٨٣ - ودور بريطانيا في اعادة اسرة اورانج الى الحكم في عام ١٧٨٧ ، كل هذه الامور لعبت دورها في تأجيج نار العداوة لانكلترا .

كان الفريق الثوري اذن غير متجانس على الاطلاق . كان يضم بعض النبلاء ، ممن كانوا يعتقدون ان قدرة البلاد على البقاء رهن باصلاح اداري، وبعض كبار التجار غير المتتمين الى الطبقة

الارستقراطية ، والكثالكة ، واتباع الشيع البروتستانتية ، والمثقفين والشباب . وكان الثوريون البارزون من الاغنياء بصورة عامة . ففي عام ١٧٩٤ ، على سبيل المثال ، كان ابرز اللاجئين الهولنديين الجنرال دندلز ، وهو صناعي سابق كان يملك معملا لصنع القرميد ، ودكتور في الحقوق ، وضابط في الفيلق الباتافي في عام ١٧٩٢ . وكانت الثورة الهولندية تجتذب الى صفوفها اصحاب الملايين والعمال في آن معا .

لقد ايقظت الانتصارات الفرنسية في صيف ١٧٩٤ العزائم الغافية . في حزيران من ذلك العام ، تأسس ٣٤ ناديا سياسيا فعلا في امستردام ، تحت غطاء « جمعيات للمطالعة » ، و ١٢ ناديا آخر في اوترخت . وكان اعضاء هذه الاندية يديرون المناقشات والمساجلات حول المؤلفات الثورية ، ويتبادلون الوفود ، ويجرون اتصالات مع المهاجرين الهولنديين ، ويدخرون الاسلحة سرا . كانت الاندية الهولندية تهفو الى الثورة ، وانما ثورة مجردة من العنف الثوري ومن الجلبة والفوضى . كانت تتطلع الى ثورة يقودها الجيش الفرنسي ، ثورة عاقلة ومنظمة ، تقضي على النظام القديم ، وتقر دستورا جديدا ، وتطرد اعداء الثورة ، وتتجنب ، بفضل مؤازرة قوات الثورة الفرنسية ، الفوضى واراقة الدماء . هذا التحفظ ، هذا الحذر ، وهذا الاسراع الى الارتباط بجهة اجنبية ، سمات دمغت ثورات الجمهوريات الشقيقة وحالت دون تحولها الى ثورات حقيقية .

فيما كان الفرنسيون يتقدمون ، كانت البلاد تنهار . وقد نجح الفرنسيون في استقطاب قسم واسع من الرأي العام باكتفائهم بالمطالبة بتنحي اسرة اورانج عن الحكم ، وبدعوة هولندا الى الانضمام الى فرنسا في حربها ضد انكلترا ، مبدئين عن حرص اكيد على عدم التلويح بفزاعة الثورة . فكان ان انضم المعتدلون الى المتطرفين في تأييد الفرنسيين . ذلك ان ما من فريق كان يرغب في ان يقاتل انتصارا لال اورانج ، الذين آلوا الى حالة من

العجز التام ، والذين امتنعوا عن تقديم اي تنازل لرفع رصيدهم المتدني . وعيضا حاولت الاسرة المالكة ان تعلن عن نفير عام لصد الغزو . فتجنيد جيش من المواطنين كان يقتضي رفع راية الحرية والمساواة كمثال أعلى ، كما فعل **المجلس الوطني الفرنسي** في عام ١٧٩٣ . لكن النظام الهولندي كان عاجزا عن فعل شيء من هذا القبيل . وهنا نلمس ايضا سمة نموذجية من سمات الجمهوريات الشقيقة : فالثورة فيها جاءت حصيلة ضعف **النظام القديم** لا قوة خصوم هذا النظام .

في كانون الثاني عام ١٧٩٥ ، وخلال عملية مشهودة ، خيل سلاح الفرسان الفرنسي فوق الجليد في أمستردام ، وأعلن الثوار الهولنديون عن قيام الجمهورية الباتافية . وكان الباتافيون قد دللوا ، منذ البداية ، على حمية ثورية ، حمية بدأت تضعف وتخف في فرنسا . فالجمهورية الباتافية كانت السباقة ، على سبيل المثال ، الى استخدام الكلمات السحرية الثلاث - حرية ، مساواة ، اخاء - استخداما رسميا ، علما بان هذه الكلمات لم تحظ بمثل هذا الاستخدام في فرنسا الا في عام ١٨٤٨ . ولأذ امير اورانج بالفرار والتجأ الى انكلترا . ووقعت الجمهورية الباتافية على معاهدة قاسية الشروط مع فرنسا ، اعلنت بموجبها الحرب على انكلترا ، وتعهدت فيها بدفع مئة مليون فلوران من قبيل التعويض ، ووافقت على تأمين نفقات جيش الاحتلال الفرنسي ، وعلى ضم بلجيكا الى فرنسا وعلى التخلي عن مصب نهر الاسكو . واثارت هذه المعاهدة سخط فريق من الثوار الهولنديين . لكنها اعتبرت ، بالأجمال ، مقبولة . فالهولنديون كانوا على استعداد لمحاربة انكلترا ، وكانوا اغنياء بما فيه الكفاية لتسديد نفقات هذه الحرب .

احتل الفرنسيون هولندا عسكريا لمدة ثلاثة اعوام ، بيد انهم امتنعوا عن التدخل في شؤونها الداخلية ، وتركوا للهولنديين حرية اختيار الشكل المناسب لجمهوريتهم الجديدة . وواجه

هؤلاء صعوبات جمة في صياغة الدستور ، بل في الدعوة الى مؤتمر دستوري ، بسبب الخلافات العميقة بين المبادئ « التوحيدية » و « الفدرالية » . وكان الاتجاه الفدرالي يضمن مصالح اصحاب النفوذ ، والوجاهة ، والوظائف العامة . لذلك كان محافظا ، من حيث النتائج المترتبة على مواقفه . اما الاتجاه التوحيدي ، فكان يمثل على العكس مذهب الديمقراطيين . وقد اثار التفاوت الكبير بين الاقاليم مشكلة شائكة اخرى . فقد كان **الاتحاد** يتألف من سبعة اقاليم ، لكن هولندا وحدها كانت تضم اكثر من نصف سكان الاتحاد . وكان الهولنديون ، التوحيديو الاتجاه ، يطالبون بأن يكون لتعدادهم وزنه في اطار الامة الباتافية الموحدة . وكان الجزء الاكبر من الديون العامة يمثل في الواقع ديون هولندا ، وكان الهولنديون يتطلعون الى تحميل الدولة الباتافية الموحدة عبء هذه الديون . اما في الاقاليم الاقل تعدادا ومديونية ، فكان الناس يميلون الى الصيغة الفدرالية .

الح الفدراليون في البداية على ضرورة الابقاء على الهيئات التمثيلية السابقة ، التي كانت تتمثل فيها الاقاليم الستة . اما الديمقراطيون ، فقد طالبوا بـ « مجلس وطني » فعلي . وتحولوا الى عناصر مشاغبة وخطيرة . وفي تلك المرحلة الترميدورية من الاشهر الاخيرة من عهد **المجلس الوطني** ، مال الفرنسيون الى اعتبار الديمقراطيين الهولنديين نسخة محلية عن « اللامتسروالين » . الفرنسيين ، أي الى اعتبارهم عناصر خطيرة تهدد الامن ، وذهبوا الى حد منع الجنود الفرنسيين من الاختلاط بهم . وانقضت أشهر في صراعات محلية بين ديمقراطيين لا يكفون عن الصراخ والزعيق ، وفدراليين مدعومين ، في كثير من الاحيان ، بعناصر سرية موفدة من قبل السلطات البريطانية او آل اورانج . واخيرا تم انتخاب مجلس تأسيسي في عام ١٧٩٦ . وتمكن المجلس ، بعد انقضاء عام على انتخابه ، من صياغة دستور طرح للاستفتاء العام في آب ١٧٩٧ . واهم ما جاء به هذا الدستور من جديد تمثل في

تجريد الكنيسة البروتستانتية من دعم الدولة واعترافها الرسمي بها ، ومنح الكاثلكة واليهود وأبناء الشيع البروتستانتية حقوقا مساوية لحقوق البروتستانتين من اتباع الكنيسة الرسمية . لكن الدستور كان بالاجمال يمثل حلا وسطا لم ينجح في ارضاء احد . ففي هولندا المكتظة بالسكان وفي اوترخت ، صوت الديمقراطيون الوجدويون ضده . وفي اقاليم الداخل ، الاكثر محافظة ، رفضه الناخبون بحجة انه ثوري . واجتمع مجلس تأسيسي ثان ، لكنه عجز بدوره عن التوصل الى اتفاق .

عند ذاك تدخل الفرنسيون . كان مرادهم التعاون مع حكم هولندي منظم ، قادر على الاضطلاع بدور ايجابي في الحرب المشتركة ضد انكلترا . وقدّم لهم الديمقراطيون الهولنديون مساعدة تامة . فبريطانيا كانت في نظرهم هي القوة الفعلية المتوارية خلف سلالة اورانج ، التي كانت فقدت كامل شعبيتها لدى الهولنديين . وقد جاء في رسالة وجهتها اميرة اورانج من انكلترا الى ابنها : « لولا اموال انكلترا لما تحرك رجل واحد من اجلنا » . وأسفرت أسرة اورانج عن عداة للثورة يضاهاي عداة اي سلالة ملكية اخرى . ورفض غليوم الخامس جميع المساومات التي اقترحها عليه شعبه ، بما فيها الاقتراحات التي تقدم بها ابنه ، الذي ترأس فريق التوفيقيين واصبح في عام ١٨١٤ اول ملك للبلدان الواطئة . وبالاختصار ، تبنى غليوم الخامس موقف لويس الثامن عشر ، مما حمل المعتدلين في البلدان الواطئة على تأييد الجمهورية مرغمين ، تماما كما حصل مع المعتدلين في فرنسا .

بعد انقلاب فروكتيدور في فرنسا ، وانهايار مفاوضات السلام مع انكلترا ، وضعت في باريس خطط لغزو انكلترا ، وجرى تجميع جيش ضخم ، عرف باسم « جيش انكلترا » على شواطئ بحر المانش . وكانت مساعدة البحرية ووسائل النقل الهولندية حيوية في هذا المضمار . لكن الاسطول هزم في كامبردون على ايدي البريطانيين ، وذلك في تشرين الاول من عام ١٧٩٧ . وندد

الديمقراطيون الهولنديون بتقصير المعتدلين ، بل رموهم بالخيانة ، وطالبوا بفروكتيدور هولندي . وكان لهم ما يريدون في انقلاب الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٧٩٨ الذي حصل بدعم من فرنسا . وطرد ٢٢ شخصا من المعتدلين والفدراليين من المجلس التأسيسي .

سارع المجلس بعد ذلك الى تبني دستور وحدوي وديمقراطي ، مستعينا بنص أعد في باريس من قبل فرنسيين وهولنديين ، ومجريا عليه بعض التعديلات ليجعل منه وثيقة أكثر ديمقراطية من تلك التي كانت حظيت بموافقة الفرنسيين . وقد أقر الدستور الجديد مبدأ الاقتراع العام للرجال ، وقضى بأن تتألف السلطة التشريعية من مجلسين ، والسلطة التنفيذية من حكومة إدارة تضم خمسة اشخاص ، على غرار فرنسا . وقد ألغى هذا الدستور الهيئات التمثيلية السابقة ، والطوائف الحرفية ، والاحتكارات ، وجميع الحواجز التي كانت تعيق حرية تنقل الاشخاص والبضائع ، كما قضى على ما تبقى من امتيازات الكنيسة البروتستانتية ، وضمن وجود مجتمع مدني موحد ، او « أمة » ، وألغى الاقاليم السابقة مستعيضا عنها بثماني مقاطعات يتساوى عدد سكانها . وعندما طرح هذا الدستور على الشعب ، أيدته ١٦٥٥٢٠ ناخبا من أصل اربعمئة ألف . ولم يصوت ضده سوى ١١٥٩٧ شخصا .

خلال الأشهر الخمسة الفاصلة بين كانون الثاني وحزيران ١٧٩٨ ، بلغت الحركة الديمقراطية ذروتها في البلدان الواطئة . وراح اناس لم يسبق لهم أن شاركوا في الحياة العامة يتنافسون على المناصب الشاغرة : صانعو براميل ، حراس ورشات العمل ، صيادلة ، مستخدمون في المكاتب . وصرف فريق كبير من اصحاب المناصب العليا من عمله ، وخشي فريق آخر على ممتلكاته وعمله ، ان لم تقل على حياته . بعض شخصيات الحكم ، المعروفة بأرائها الديمقراطية ، رأت ان الهيجان الشعبي جاوز الحدود . والواقع ان مجرى السياسة الباتافية كان رهن ارادة فرنسا . وفي ايار ، سجلت حكومة الادارة الفرنسية انعطافا جديدا في سياستها بالفائها

انتخابات جاءت نتائجها في صالح اليعاقبة الجدد ، وبعدولها سرا عن خطة غزو انكلترا او ارلندا . وتولى بونابرت قيادة جيش اقتاده الى مصر . وبما ان مشاعر الهولنديين المعادية لبريطانيا باتت اقل نفعا من ذي قبل للفرنسيين ، فقد سمح هؤلاء لامثال دندلز وغوجيل بالقيام بانقلاب ثان في حزيران ، أقصى عن الحكم اكثر الديمقراطيين حماسة .

في عام ١٧٩٩ ، انزل الانكليز والروس قواتهما في شمال هولندا . وقد توهموا ، بناء على المعلومات التي امدّهم بها عملاء سريون ومهاجرون من انصار اسرة اورانج ، ان شعب الجمهورية الباتافية ، الذي عانى الامرين من اضطهاد الفرنسيين وقبضة من الهولنديين المتعاونين معهم ، سيستقبلهم بالاحضان . وكان السيناريو الذي رسمه خيالهم الجامح يخطط للاحداث على النحو التالي : انضمام زهرة الشعب الهولندي الى القوات الانكليزية - الروسية ، ثم زحف هذه القوات ، مع جيوش اخرى قادمة من سويسرا وايطاليا ، على فرنسا حيث تنضم اليها قوات الملكيين الفرنسيين المتمردين ، وتضع حدا نهائيا لثورة دامت عشرة اعوام . لكن لاشيء من هذا القبيل حصل فعلا . فالهولنديون لم يحركوا ساكنا . لم يكونوا راغبين لا في عودة غليوم الخامس ، ولا في بعث اتحاد اوترخت السابق . ولم يمض وقت طويل حتى كان جيش فرنسي باتافي مشترك يرغم الانكليز والروس على الابحار ثانية بعيدا عن الشواطئ الهولندية .

عرفت الجمهورية الباتافية سلسلة من التطورات والتقلبات ، قبل ان تصبح هي المملكة الهولندية في عهد لويس بونابرت ، ومن ثم مملكة البلدان الواطئة في عام ١٨١٤ . وقد ابقى على التغييرات الاساسية التي جاءت بها الثورة الباتافية ودستور عام ١٧٩٨ : وحدة الارض ، تعزيز النظام الضريبي ، تحديث الادارة والمحاكم ، مساواة المواطنين ، على اختلاف اديانهم وشيعةهم ،

امام القانون .

كانت سويسرا ، قبل عام ١٧٩٨ ، ذات بنيان اشد تهاافتا وانعدام شكل حتى من الاقاليم المتحدة . كانت تضم ثلاثة عشر كانتونا ، ينطق جميع سكانها بالالمانية ، وتجتمع داخل اطار كونفدرالية غير محددة الملامح . فسويسرا العصر الحديث ، بلغاتها الثلاث ، لم تكن رات النور بعد . ولم تكن جينيف ونوشاتل تولفان جزءا من الكونفدرالية . اما مقاطعتا الفود والفاليه ، الناطقتان بالفرنسية ، والمناطق الجنوبية ، الناطقة بالايطالية ، فكانت تابعة لكانتون من الكانتونات او لرابطة من الكانتونات . وكانت بعض كانتونات الالب العليا عبارة عن ديمقراطيات شعبية متناهية في الصغر ، تحمل قضاياها في الاجتماعات العامة ، وتحرس كل حرص على ان تظل معزولة . وقد بقيت هذه الكانتونات كاثوليكية في زمن الحركة الاصلاحية البروتستانتية . لكن هذه الكانتونات « البدائية » التي ولدت بين ظهرانيها اسطورة غليوم تل ، لم تكن تضم اكثر من عشرين بالمئة من مجمل السكان . فالكونفدرالية كانت في الاصل رابطة مدن بروتستانتية ، اشهرها بيرن وبال وزيوريخ . وكانت الحقوق عبارة عن حقوق بلدية او امتيازات ممنوحة للبورجوازية . وقد علق بيتر اوكس على هذا الوضع في عام ١٧٩٦ قائلا : « ان يولد المرء في سويسرا فهذا ما لا يعطيه حقا من الحقوق » . ان السويسريين ، الذين لم يعيشوا يوما في ظل نظام ملكي ، لم يعرفوا بطبيعة الحال استبداد الملوك وطفيتهم . بيد انهم لم يعرفوا ايضا التحديث ونتائجه . فالحريرات القروسطية كانت لا تزال مزدهرة عندهم . فلم يكن هنالك لا قانون واحد ، ولا عملة او اوزان او مقاييس واحدة . بالمقابل ، كان ثمة زهاء مئة

حاجز جمركي « داخلي » . وكانت الطرقات في حالة يرثى لها . وكانت الطوائف الحرفية ، في كل مدينة من المدن ، تتولى تنظيم التجارة والعمل ضمن دائرة صلاحيتها . وكان الفلاحون ، في أكثر من مكان ، يخضعون للمحاكم وللاناوات المولوية التي لم يفرض عليها أي نظام ملكي قيودا وحدودا . وكانت لكل كانتون حرية اختيار الدين الذي يريد ، بيد أن الأفراد بالمقابل ما كانوا يتمتعون بحرية المعتقد . وكان اللجوء إلى التعذيب في القضايا الجنائية عادة دارجة ، وكذلك اعتقال الأشخاص غير المرغوب فيهم على الصعيد السياسي . وباستثناء بعض الكانتونات « الديمقراطية » الصغيرة ، فإن الحكم كان وقفا على عدد صغير من الأسر العريقة ، التي كانت تحتكر المجالس البلدية ، جيلا بعد جيل . صحيح أن سويسرا لم تعرف قط تلك الطبقة الأرستقراطية الثرية ، المتعجرفة ، المتباهية ، كتلك التي كانت تتجمع في فيينا أو في فرساي . بيد أن الصورة الشائعة عن سويسرا ، أرض المساواة والحرية البريئة ، تبقى مجرد حلم أدبي بعيد كل البعد عن الواقع .

أبدت الحكومات السويسرية ، بعد عام ١٧٨٩ ، عن حرص شديد على الحؤول دون تسرب أخبار الثورة الفرنسية ، خوفا من انتقال العدوى . لكن هذه الاحتياطات لم تحل دون أن يعم البلاد شعور بالتذمر ، شعور كان يعبر عنه علنا السويسريون المظلمون على ما يجري في الخارج . بولوس أوستيري ، وهو طبيب من زيوريخ ، كان يرسل صحفا في لايبزيغ وأوسبورغ . والمربي ستالوزي ، الزيوريخي الأصل هو الآخر ، كان على اتصال دائم بالفلاسفة الأوروبيين . وقبل عام ١٧٩٦ ، أشرف لاهارب على تعليم أحفاد امبراطورة روسيا ، كاترين الثانية . وكان ب.م. غلاير ، ابن مقاطعة فود أسوة بلاهارب ، قد شغل لفترة من الزمن منصب مستشار ملك بولونيا . أما بيتر أوكس ، المتحدر من أسرة عريقة في بال ، والمالك لأراض شاسعة في فرنسا ،

فكان شقيق زوجة اول عمدة ثوري في ستراسبورغ .
راح امثال هؤلاء الاشخاص يتراسلون ويرسمون الخطط
للسنوات القادمة . وبعد حرب ١٧٩٢ ، اصبح الحفاظ على حياد
البلد امرا مشكوكا فيه . وبدا مرجحا ان يتدخل الفرنسيون في
سويسرا لوضع حد لانشطة المهاجرين الفرنسيين والعملاء
البريطانيين الذين كانوا يتآمرون ضد الثورة . ورسمت
اشارات استفهام حول وجود سويسرا ، كبلد مستقل بذاته ،
وحول سلامة اراضيها . ففي عام ١٧٩٢ ، احتل الفرنسيون
اسقفية بال . وفي عام ١٧٩٣ ، اخذوا من سردينيا منطقة السافوا ،
السويسرية بنسبة خمسين بالمئة ، ثم ضموا اليهم جنيف في
عام ١٧٩٨ . وفي عام ١٧٩٧ ، ضمت المنطقة الجنوبية من
فلتينا الى جمهورية الالب الفرية . ومع قيام هذه الدولة في
شمال ايطاليا ، رغب بوناپرت في الاستيلاء على منطقة الفاليه ،
الناطقة باللغة الفرنسية ، والمعادية لبرن ، والمشرقة على
منافذ ممر سمبلون ، نظرا الى اهميتها كنقطة اتصال بين فرنسا
وميلانو . وهكذا امست سويسرا مهددة بالتقسيم ، اسوة
بولونيا .

قرر اوكس ولاهارب وبوناپرت واعضاء حكومة الادارة ،
المجتمعون في باريس في كانتون الاول من عام ١٧٩٧ ، ان يرعوا
ثورة في سويسرا . فأعد اوكس دستورا ، ادخلت عليه فيما
بعد تعديلات هامة . وخلصت ، في الاسابيع التي اعقبت
اجتماع باريس ، سلسلة من اعمال الشغب في عدد من
الكانتونات والمقاطعات . ففي كانتون فود ، استولى الوطنيون
على قصر شيون واصلوا عن قيام « الجمهورية الليمانية »
المستقلة عن برن . وفي كانتون تورغو ، اعلن رعايا مدينة زيورخ
الريفيون ، الذين كانوا يضمون في صفوفهم عددا كبيرا من
الحائكس الذين يعملون لحساب رجال الاعمال الزيوريخين ،
تمردهم على المدينة . وكان الفرنسيون يفضلون ان تكون

الثورة هنا أيضا محلية ، كما في هولندا ، ولا سيما ان سويسرا لم تكن في عداد الدول الداخلة في حرب ضدهم . بيد انهم صمموا ، بالاتفاق مع لاهارب ، على اللجوء الى القوة ، حتى لا يدعوا للحكومات السويسرية فرصة لتنظيم المقاومة ، او لانكثروا او النمسا فرصة لنجدتها . واحتل الجيش الفرنسي برن . واعلن قائد هذا الجيش ، برون ، كخطوة أولى ونزولا عند طلب باريس ، عن قيام ثلاث جمهوريات هي : جمهورية الرون للمقاطعات الفرنسية والايطالية ، والجمهورية الهلفيسية للمدن الالمانية ، وجمهورية تلفو (١) لكانتونات الالب الريفية و « الديمقراطية » التي كانت تؤثر البقاء خارج اي تسوية في المستقبل . امام خطر التجزئة الفعلية ، الح لاهارب والوطنيون السويسريون على فرنسا كيما تفرض جمهورية موحدة تعامل فيها الزمر الاثنية على قدم من المساواة . فعدلت **حكومة الادارة** الاوامر التي كانت اصدرتها لقائد الجيش الفرنسي في سويسرا ، برون ، فبادر في آذار ١٧٩٨ الى الاعلان عن قيام جمهورية سويسرية واحدة ، محبوة بدستور كان لاوكس الفضل الاكبر في صياغته .

نشر الدستور بالفرنسية والالمانية والايطالية . وشدد على وحدة البلاد وتماسكها ، درءا لخطر التقسيم والتباين اللغوي . وكان المحافظون ، على غرار ما اشرنا اليه في هولندا ، « فدراليي » النزعة ، في حين كان المبدأ التوحيدي مبدءا « ديمقراطيا » . وقد تم انتخاب سلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين ، وتشكلت **حكومة ادارة** على الطريقة الفرنسية . وكان لاوكس ولاهارب عضوين في هذه الحكومة . وأقر الدستور الاشكال الحديثة للحرية والمساواة ، فأعلن عن حرية المعتقد ، وعن المواطنة القومية ، وألقى التفاوتات القانونية بين سكان

(١) سميت هكذا تيمنًا باسم غليوم تل .

المدن والارياف . وقلصت مساحة اكبر الكانتونات - كانتوني برن
وزيورخ على الاخص - وانشئت كانتونات جديدة ، كيما تتوزع
مساحة البلاد بأكملها على كانتونات متساوية قانونيا .
لئن نجت سويسرا بفضل هذه الاجراءات من التجزئة
وتقطيع الاوصال ، فانها لم تسلم بالمقابل من خطر الوقوع
تحت النفوذ الاجنبي . فقد كتب تاليران الى اوكس يقول:
« اما ان تكون سويسرا اليوم نمساوية ، واما ان تكون فرنسية » .
اما العميل البريطاني وليم ويكهام ، الذي عمل مع المهاجرين
السويسريين على احياء النظام القديم ، فكتب يقول في عام
١٧٩٩ : « المطلوب تقييد اقدام السويسريين وأيديهم بحيث لا تبقى
لهم ارادة مستقلة » .

لكن بما ان النفوذ الفرنسي كان هو الطافي ، فقد وضعت
الجمهورية السويسرية برنامجا حازما للاصلاحات في اطار
الخط العام للثورة العالمية . غير ان هذه الجمهورية كانت ، من
جانب من الجوانب ، اكثر الجمهوريات الشقيقة محافظة . فقد
انفردت مثلا برفض منح اليهود حقوق المواطنة كاملة ، كما
فرضت على الراغب في الحصول على الجنسية السويسرية الاقامة
لعشرين عاما (في حين كانت الجنسية تمنح بعد اقامة عشرة
اعوام في الجمهورية الباتافية ، واقامة سبعة اعوام في فرنسا
في ظل حكومة الادارة) . بيد انها عملت على الفاء الاتاوات
والسخرات المولوية . وقد نجحت في اجتذاب الفلاحين الذين
ساندوها على الرغم من مواقف المساومة التي تبنتها .

كانت الجمهورية السويسرية تختلف في الواقع عن
الجمهوريات الشقيقة الاخرى ، بل عن فرنسا ايضا ، من حيث
ان سكانها الريفيين (باستثناء اهالي الكانتونات « البدائية »)
كانوا اميل الى الثورية من المدن القديمة ، ذات الامتيازات . وكان
العديد من الفلاحين تطور وتقدم بما فيه الكفاية ليقدر فوائد
الفاء الطوائف المهنية ، وحرية العمل الاقتصادي ، وتعميم المدارس ،

ومساواة الجميع في التعليم . ولم تقع اعمال عنف تذكر على صعيد الدين ، وأباحت القوانين الزواج المدني والزيجات المختلطة بين الكاثلكة والبروتستانتيين . وألغى التعذيب ، وأصلحت المحاكم ، وأطلقت حرية الصحافة .

من نافل القول ان عددا كبيرا من السويسريين عارض الجمهورية الهلفيسية الجديدة وانجازاتها . وقد سعى هؤلاء المعارضون وراء المساعدة البريطانية والنمساوية وطالبوا بعودة **النظام القديم** بحذافيره . وصدرت مقاومة مماثلة للنظام الجديد عن الكانتونات « الديمقراطية » السابقة ، التي كانت اعتادت على حل مشكلاتها بمنأى عن العالم الخارجي . وقد اعترضت هذه الكانتونات على الضرائب ، والبيروقراطية ، والمحاكم ، والخدمة العسكرية ، أي على كل ما ترتب على انتمائها الى سويسرا « الكبرى » . وبما ان سكان هذه الكانتونات كانوا من الكاثلكة فقد احتجوا على حرمانهم من « دينهم المقدس » . كان موقفهم في الواقع يعكس صراعا بين ديمقراطية مباشرة قديمة وبين « الديمقراطية التمثيلية » التي ادخلتها الجمهورية الهلفيسية . ولجؤوا الى اعلان العصيان . ولما كانت الحكومة السويسرية لا تملك جيشا ، فقد طلبت من الجيش الفرنسي التدخل لقمعهم ، ففعل . وبادرت السلطات بعد ذلك الى حل هذه الكانتونات المتناهية في الصغر والى دمجها في كانتون واحد . غير ان هذه الاجراءات لم تقض على مشاعر العدا في صفوف سكان هذه الكانتونات . وقد استغل البريطانيون والنمساويون والمهاجرون السويسريون هذه الاحداث للطعن في نهج الجمهورية الهلفيسية الديمقراطي . كان للفرنسين ايضا دورهم في خلق موجة من المعارضة ، اذ كان احتلالهم اقصى وأشد وطأة على السويسريين منه على الهولنديين مثلا . فبعد ان استولوا على « كنز » برن ، قاموا بسلسلة من المصادرات والجبايات ، زادت في وخامتها اعمال السلب والنهب والاثراء غير المشروع التي اقترفها عدد كبير من

العملاء والضباط الفرنسيين . حتى ان معظم السويسريين الذين كانوا رحبوا بالتدخل الفرنسي أسفروا الآن عن مشاعر العداء . فاهيك عن ذلك كان الفرنسيون يطالبون بتحالف هجومى ودفاعي . وقد اعتبر بعض السويسريين ، ومنهم او كس ، ان هذا الطلب منطقى ومشروع ، ما دامت الجمهورية الهلنسية تدين ببقائها لهزيمة الثورة المضادة في اوروبا . بيد ان غالبية السويسريين ، بمن فيهم لاهارب ، أصروا على موقف اكثر تعبيرا عن مصالح سويسرا المباشرة: فقد ألحوا على ضرورة ابقاء بلدهم على الحياد ، او على الاقل ألا يحارب الا داخل حدوده وفي حال تعرضه لهجوم . لكن الفرنسيين أرغموهم ، بعد حركة انقلابية، على التوقيع على معاهدة تحالف دفاعي وهجومى .

كان الفرنسيون قد طالبوا ايضا الجمهورية الهلنسية بتجنيد جيشها الخاص ، على غرار ما فعلته الجمهورية الباتافية وجمهورية الالب القريبة . وبما ان اكثر من احدى عشر الف مرتزق سويسري كان انضوى تحت لواء فرنسا قبل الثورة ، لم يطالب الفرنسيون السلطات السويسرية الا بقوة عداها ثمانية عشر ألف رجل . ولم يكن الرقم طبعاً كبيراً . لكن السلطة التشريعية السويسرية عارضت تشكيل هذا الجيش ، عشية الغزو الروسى والنمساوي بالذات . وفي الواقع ، كان السويسريون عامة يرون ان من واجب فرنسا ، لا من واجبهم هم ، الدفاع عن الجمهورية الهلنسية .

في تموز ١٧٩٧ ، اجتاز المارشال سوفوروف ممر سان غوتار على رأس جيش روسى . كان قد قضى على جمهورية الالب القريبة ، وعقد العزم على تدمير الجمهورية الهلنسية ايضا ، بحيث يقتحم فيما بعد الحدود الفرنسية من الشرق ، ويلتقي مع الجيش الروسى القادم من هولندا ، فيلتحم الجيشان مع القوات النمساوية وتوجه هذه القوات مجتمعة الضربة القاضية الى ثورة الثورة في باريس . لكن الجيش الفرنسى ، بقيادة الجنرال ماسينا ، والمدعوم من قبل الوحدة السويسرية الصغيرة،

هزم سوفوروف في معركة زيوريخ الثانية .
تعرضت سويسرا لتقلبات عديدة في العصرين النابوليوني
وما بعد النابوليوني . لكن التحول الذي أحدثته الجمهورية
الهلفيسية بقي رغم ذلك صامدا . ففي سويسرا ، كما في الاقاليم
المتحدة ، كان دستور ١٧٩٨ الاداة التي حوّلت نظاما بائدا من
الحريات القروسطية الى دولة حديثة ، تقوم على مبدأ الانتماء
القومي الى الارض ، ومبدأ المواطنة الفردية ، وهما المبدأان اللذان
رفعت لواءهما الثورة الفرنسية ولوحت بهما لأوروبا .



كانت خريطة إيطاليا ، قبل عام ١٧٩٦ ، تتألف من عشر دول
رئيسية على الأقل . في الشمال الغربي ، على تخوم فرنسا ،
كانت هنالك مملكة سردينيا . وكانت تفصل بينها وبين البحر
جمهورية جنوى . وكانت ميلانو عاصمة دوقية ملحقة بامبراطورية
آل هابسبورغ . أما اراضي جمهورية البندقية فكانت تقع على
بعد ثلاثين كيلومترا شرقي ميلانو ، وتمتد الى داخل دالماسيا .
وكانت بارما ، ومودينه ، وتوسكانا عبارة عن دوقيات مستقلة .
وكانت دوقية توسكانا ، اكبر الدوقيات الثلاث ، ملكا لاسرة
هابسبورغ وان لم تكن تابعة لامبراطوريتهم . اما الولايات
البابوية فكانت تمتد من مصب نهر البو الى جنوبي روما .
وكان الجنوب برمته ، بما فيه صقلية ، يؤلف مملكة نابولي .
غير ان اهم وحدات الحياة الاجتماعية ، ما كانت تمثلها هذه
الدويلات الاقليمية ، وانما المدن ، تلك الوقائع الثابتة التي
كانت الحدود السياسية تتبدل من حولها . كانت الحياة المدنية قد
استمرت في إيطاليا ، حتى خلال المرحلة الاقطاعية . لهذا السبب
لم يكن التعارض بين النبلاء والعامّة ، يبين السادة
والبورجوازيين ، يتسم بتلك الحدة التي اتسم بها في شمال

أوروبا . كان النبلاء يسكنون المدن ويملكون أطيافا في الريف . وكان الثوار ينتمون الى اهل المدن، من نبلاء وغير نبلاء على حد سواء ، وكانوا في غالبيتهم ، على غرار ما لمستاه في الاقطار الأوروبية الاخرى ، من المحامين ، والاطباء ، والمهندسين ، والموظفين ، والتجار ، والصحفيين ، والكتاب ، والمثقفين ، ومن الذين يعيشون من ربح اراضيهم . اما سواد الشعب فكان محافظا او غير مبال . فعمال المدن في ايطاليا لم يساهموا في الثورة مساهمة زملائهم في هولندا ، كما ان الدعم الذي قدمه الفلاحون السويسريون للنظام الجديد في بلادهم لم يحظ بما ينظره في ايطاليا . في شمال ايطاليا كان الريفيون مزارعين مستقلين ، وقد عانوا الامرين من مصادرات الفرنسيين واعمال نهبهم . وفي الجنوب ، حيث كان العمل في الزراعة غير منتج ، كانت الطبقة الفلاحية المكابدة من الافقار تعمل في مزارع شاسعة يعيش اصحابها في المدن . وبما ان « اليعاقبة » الايطاليين كانوا من سكان المدن ، فقد ارتابت هذه البروليتاريا الريفية في الدعوة الثورية .

كان عدد مذهل من الكهنة والاساقفة يتعاطفون مع قضية الثورة . وكان رجال الدين هؤلاء ، المعارضون للسلطة البابوية ، ولاهبة الكنيسة ولتعقيدات الادارية ، يرون في الرسالة العصرية للثورة ، رسالة الحرية والمساواة والاخاء ، اعادة تأكيد للدين المسيحي . وقد شهدت ايطاليا ، على غرار الاقطار الأوروبية الاخرى ، تظاهرات ثورية مناهضة للمسيحية . بيد ان هذه التظاهرات لم تبلغ الحدة التي بلغت في فرنسا . على كل حال ، كان التفاهم الذي تم بين المسيحية والثورة اقوى في ايطاليا منه في فرنسا ، او في الجمهوريات الشقيقة الواقعة شمالي جبال الالب ، حيث كانت البروتستانتية هي المهيمنة . فمما لا شك فيه انه لا الكنيسة الانفليكانية ولا كنيسة هولندا البروتستانتية دللتا على قابلية مماثلة للتفاعل مع الثورة . فيوم اعلن عن ولادة

الجمهورية الرومانية، حضر اربعة عشر كاردينالا مراسم هذا الاعلان . وقد بارك البابا بيوس السابع ، عندما كان لا يزال اسقف ايمولا ، جمهورية الالب الغربية . وعندما حصلت الردة في نابولي في عام ١٧٩٩ ، علق الكاردينال الفرنسي موري على موقف رجال الدين قائلا باشمئزاز وتقزز : « ان الكهنة الذين رفعوا على اعواد المشانق على الرغم من اعوامهم التسعين ، ظلوا يبشرون بالديمقراطية ويتضرعون الى الفرنسيين الى ان فاضت ارواحهم » . وعندما قدّر للثورة المضادة في عام ١٧٩٩ ان تنتصر لفترة من الزمن في شمال ايطاليا ، كفت يد ما يقارب خمسمئة كاهن في لومبادريا ، بتهمة ممارسة النشاط الثوري . وفي البييمونت كانت أسماء اكثر من سبعمئة كاهن تمثل في لائحة « اليعاقبة الخطين » .

ان البلد الذي دخله الفرنسيون في عام ١٧٩٦ كان اذن بلدا مضطربا ومترقبا . فقد كان لايطاليا هي الاخرى « فلاسفتها » **وانوارها** ، واندية مطالعتها ، كما عرفت صحافتها بدورها تطورا سريعا . وكانت الجامعات الايطالية اكثر حيوية ونشاطا من جامعات فرنسا وانكلترا . ولئن كانت ايطاليا فقدت منذ زمن بعيد مكانتها التجارية المرموقة في البلدان النائية ، فقد ظلت التجارة مزدهرة للغاية في توسكانا والمناطق الشمالية من البلاد . وكان العديد من التجار ومن الملاكين الاقطاعيين المقدامين يضيّقون ذرعا بمركزية الطوائف الحرفية وتنظيمات المدن لانها تعيق طموحهم وتقيد نشاطاتهم . وقد مرت على ايطاليا حكومات اصلاحية . ففي توسكانا ، على سبيل المثال ، بلغت الاصلاحات التي طبقت في عهد ليوبولد حدا لم تعد الثورة معه تجد من يؤيدها ويدعمها . وحتى البابا بيوس السادس أجرى بعض الاصلاحات ، فباع لاشخاص علمانيين املاكا للكنيسة تخفيفا لوطاة ديونه . لكن في ظل نظام كانت فيه المدينة تحكم مدينة اخرى ، جنحت أعداد كبيرة من الايطاليين الى المطالبة بدولة حديثة . ولم تكن الدولة المنشودة هي ايطاليا الموحدة ، كما وصفها خيال الادباء ، وانما قاعدة اقليمية موسعة ، ومواطنة

فردية ، ومنطقة تجارية أكثر راحة ، ووسائل للتغلب على التعارض بين مدينة واخرى ، وبين المدينة والريف .

كان عدد من الجمعيات السرية الثورية قد بدأ ينشط في ايطاليا ، قبل مجيء الفرنسيين . ففي نابولي تأسس ناديان في عام ١٧٩٢ ، في اثناء زيارة الاسطول الفرنسي للمدينة . واستمر هذا النشاط السري ، على الرغم مما تعرض له من قمع ، حتى دخول الجيش الفرنسي في عام ١٧٩٩ . وفي عام ١٧٩٤ ، شهدت مدينة بولونيا مؤامرة فاشلة ضد الحكم البابوي ، أسفرت عن محاكمات ، وتعذيب ، واعدامات . وفي عام ١٧٩٣ ، دخلت سردينيا الحرب ضد فرنسا ، بعد ان أمدتها بريطانيا بمساعدة قدرها مئتا الف ليرة انكليزية ، وتأسس في تورينو ، بدعم من المبعوث الفرنسي الى جنوى ، ناديان ثوريان . وكان اكثر الناديين اعتدالا برئاسة صيرفي . اما النادي الثاني ، الاقوى انتصارا للجمهورية ، فكان يضم طلبة في الطب واطباء ، من بينهم كارلو بوتا الذي اشتهر فيما بعد كمؤرخ . ولكن ما عثم أمر هذه الجمعيات السرية أن افتضح ، فاضطر اعضاؤها الى الهرب . وحاول بعضهم الاتصال بشقيق روبسبير الذي تواجد ، في عام ١٧٩٤ ، عند الحدود الإيطالية ، لكن لجنة السلامة العامة في باريس لم تعر هؤلاء الثوار اهتماما ، كما اسلفنا الإشارة الى هذا الموضوع . وبمثل هؤلاء الثوار اتصل بيوناروتي في اثناء مؤامرة بابوف في عام ١٧٩٦ ، تلك المؤامرة التي كانت جعلت من تحرير ايطاليا هدفا من أهدافها .

في ايار ١٧٩٦ ، هزم بوناپرت النمساويين على جسر لودي واضطروهم الى الانسحاب . واحتل الفرنسيون ، بعد ذلك ، ميلانو حيث هرع الى استقبالهم النبلاء الليبراليون ، وابناء الشعب عامة . وقد أسس اشخاص من الطبقة الوسطى « جمعية اصدقاء الحرية والمساواة » . وكان هدف الفرنسيين الاستمرار في حربهم ضد النمساويين حتى يتحقق لهم النصر النهائي ، وتفتية نفقات جيوشهم عن طريق المصادرات المحلية . وفي الحقيقة ، كان الشاغل الاول

للفرنسيين التموين الحربي لا الثورة . لكن معركة جسر لودي ،
كما نوه بذلك المؤرخ الايطالي غيزالبرتي ، « فرضت على جميع
ممثلي المسرح السياسي مسألة دقطة ايطاليا » .

لم تكن الادارة العامة راغبة في ادارة منطقة محتلة . لذلك
عملت على اقامة جمهورية لومباردية او ايطالية . وقد رعت مسابقة
شهيرة حول « شكل الحكم الحر الاكثر ملاءمة لاطاليا » ، ففاز
فيها العالم الاقتصادي جيويا . وقد دافع جيويا وعدد كبير من
المتسابقين الآخرين عن مبدأ اقامة جمهورية ديمقراطية موحدة .
وقد رفع العلم الايطالي الحديث للمرة الاولى في وادي نهر البو
عام ١٧٩٦ . وفي اثناء ذلك اندلعت اضطرابات ثورية فيما وراء
حدود مقاطعة ميلانو النمساوية . وتحرك الجمهوريون في مملكة
سردينيا أيضا ، وتمردت مودينه وريجيو على دوق مودينه . وحصل
عصيان مماثل في بادوفا ، فيرونا ، فيشنزا ، وبرغامو ضد
البندقية . وفي البندقية بالذات ، اطاحت جماعة من الديمقراطيين
بالاوليفارشية المحلية القديمة . وكانت كل مدينة تتصرف لحسابها .
فمدينة بولونيا صاغت لنفسها دستورا اعتبر اول دستور حديث
في ايطاليا . وأوفدت مدن أخرى مبعوثين عنها الى باريس طلبا
للمساعدة . ولئن اتفقت هذه المدن على ضرورة التحرر من النظام
القديم ، فانها لم تضع بالمقابل أي خطة توحيدية ، بل غلب عليها
الشعور بالتنافس والغيرة .

عندما بدأت القوات النمساوية بشن هجومها المعاكس ، بادر
وطنيون في ميلانو الى اعلان استقلال لومبارديا وطالبوا بانتخاب
جمعية تأسيسية . لكن الجيش الفرنسي قمع هذه الانتفاضة
بالقوة . فيونابرت ، المنهك في حربه ضد النمساويين ، لم يكن
على استعداد لدعم جمهورية في لومبارديا . غير انه رأى أن مصلحة
فرنسا تقضي بالمقابل بجمع شمل المدن المتمردة جنوبي نهر البو .
وهكذا اجتمع نواب بولونيا، وفيراري، ومودينه وريجيو ، وصاغوا
نص دستور ، واعلنوا ، في أواخر عام ١٧٩٦ ، عن قيام كيان

سياسي جديد اطلقوا عليه اسم جمهورية جنوبي نهر البو .
 في ربيع ١٧٩٧ ، هزم بونابرت النمساويين ووقع معهم على
 هدنة في ليوبن . وتفرغ بعد ذلك للاهتمام بالثوار الذين زرعوا
 البلبلة في شمال ايطاليا . وقد حسمت قراراته مصيرهم . فقد
 رفض ان يرعى ثوار سردينيا ، حيث كانت الملكية لا تزال قائمة .
 وسلم ثوار البندقية ومعظم مدن اقليمها الى السلطات النمساوية ،
 في عملية مقايضة لهم مقابل ميلانو التي عزم على ان يجعل منها
 عاصمة جمهورية الالب الفرية بعد ان اندمجت بها جمهورية جنوبي
 البو في عام ١٧٩٧ . وقد ادان الديمقراطيون المتقدمون في فرنسا
 وايطاليا بشدة « خيانة » نابوليون لثوار البندقية وسردينيا . ولئن
 تحول وردوورث وغيره من المتعاطفين مع الثورة الفرنسية في
 انكلترا الى اعداء لها ، فقد كان ذلك بسبب التضحية بالبندقية
 اكثر منه نتيجة **الارهاب** . غير ان نابليون امسى مع ذلك ، بعد
 انشائه جمهورية الالب الفرية (والجمهورية الليفورية في جنوى) ،
 بطلا في نظر الجمهوريين حيثما كانوا . فتقاطروا من أنحاء ايطاليا
 كافة ، واحتشدوا في ميلانو التي اصبحت مركزا للصحافة
 الثورية ، وللاندية ، وللنشاط الثوري العام . وفي ميلانو بدأ
 الكلام يدور عن الاطاحة بالبابا وبملك سردينيا . ولئن انضم بونابرت
 الى جمهوري **حكومة الادارة** لضرب انصار الملكية من خلال انقلاب
 فروكتيدور ، فقد فعل ذلك دفاعا عن « جمهوريته » في ايطاليا ،
 أي عن جمهورية الالب الفرية . وقد كان لهذه الجمهورية صداها
 القوي حتى في اميركا النائية . فالفرنسيون ، في نظرجون كوينسي
 ادامز ، صمموا على « جمهرة » العالم ، وبالتالي على دفعه نحو
 هلاكه . غير ان الاميركيين الديمقراطيين كانوا ينظرون الى الاحداث
 الاوروبية نظرة اكثر ايجابية . ففي عالم ١٧٩٨ ، عبر اندرو
 جاكسون عن امله في ان يجتاح بونابرت انكلترا بالذات ويقيم فيها
 نظاما جمهوريا .

★ ★ ★

حددت جمهورية الالب الغربية (التي اصبحت هي الجمهورية الإيطالية في عام ١٨٠٢ ، ومن ثم المملكة الإيطالية في عام ١٨٠٥) مرحلة هامة في تاريخ حركة الوحدة الإيطالية ، وقدمت مثالا ساطعا على مدلول الثورة بالنسبة الى اوروبا القرن الثامن عشر . وخلافا للجمهوريات الشقيقة الاخرى ، تكوّنت من تشكيلة اقليمية جديدة تماما . فقد ضمت اجزاء من ستة كيانات سياسية سابقة : دوقيات ميلانو ومانتوفا ومودينه ، والاقاليم البابوية في الشمال (بولونيا ، فيرازي ، ايمولا) ، والمناطق الغربية من اقليم البندقية (برغاما ، برششيا) ومنطقة فلتينا الناطقة بالايطالية ، والتي كانت فيما مضى تابعة لسويسرا . وقد اعيد تنظيم هذه المناطق المختلفة في اطار عشرين مقاطعة متماثلة على الصعيدين القانوني والاداري ، اطلقت عليها بوجه عام اسماء انهر ، على غرار ما حصل في فرنسا بعد عام ١٧٨٩ . وأُنيط الحكم بحكومة ادارة تنفيذية وبهيئة تشريعية لم ينتخب اعضاؤها الاوائل انتخابا وانما عينوا من قبل بونابرت الذي اختارهم من بين ايطاليين حازوا على ثقته . وقد تعرضت السلطات العليا لهذه الجمهورية غير مرة لتعديلات ولانقلابات . غير ان اهمية هذه الجمهورية تكمن بالاحرى في البرنامج الذي عملت على تنفيذه وفي النشاطات التي حفزتها وشجعتها : ازدهار الصحافة السياسية ، والخطب ، والاجتماعات العامة ، والنشاط الاداري في المقاطعات ، وتعليم الشعب ، ومشاريع الهيئة التشريعية ومداولاتها .

ان في تعداد الاعمال التي انجزتها جمهورية الالب الغربية في بحر عامين (قبل ان تسحق وتمحى من الوجود على ايدي النمساويين والروس في عام ١٧٩٩) تكرارا للبرنامج الذي انجزته الثورة حيثما قدر لها ان تتسلم زمام السلطة . فقد ألغت امتيازات النبلاء ، ومنعت التعذيب ، وحررت الصحافة من قيودها ، وضمنت المساواة لليهود . وحظر استخدام الرجال المخصيين في الفناء - عادة ايطالية محضة - لان في ذلك ماسا بالكرامة

الانسانية. وألغيت الطوائف الحرفية والحواجز الجمركية الداخلية ، وخففت الضرائب ، ووضعت الميزانيات . ورفعت أيدي الاساقفة عن التعليم ، واثرت مطولا مسألة ايجاد جهاز تعليم عام ، تتولى الدولة الانفاق عليه ، ولاسيما ان دستور الجمهورية نص ، على غرار الدستور الفرنسي ، على انه يتعين على كل ناخب ، بعد مدة اقصاها اثنا عشر عاما ، ان يلم بالقراءة والكتابة . وألغى حق الابن البكر في الانفراد بالارث ، ودمرت القاعدة الاقتصادية للأسرة الارستقراطية . وجند جيش تعداده خمسة عشر ألف رجل في عام ١٧٩٨ . ولم تكن الخدمة الالزامية مطبقة في ايطاليا ، لكن مذهب الثورة كان يحث كل دولة حرة على تكوين جيش من المواطنين .

وقفت جمهورية الالب الفربية موقفا حازما من الكنيسة ، وان أقرت ببعض الغلبة للمذهب الكاثوليكي . فانفردت دون سائر الجمهوريات الشقيقة بتبني رزنامة الفرنسيين الجمهورية . وجاهرت بطابعها « الديوي » ، بمعنى انها فصلت فصلا تاما الدين عن الحقوق السياسية والمدنية . وصادرت وباعت املاك الكنيسة التي بادر الى شرائها سكان المدن من ابناء الطبقة الوسطى . وحظرت نذور الرهبنة ، وسمحت بالزواج المدني ، بل بالطلاق ايضا في شروط محددة . وأخضعت المواكب الدينية لرقابة مشددة ، ومنعت قرع اجراس الكنائس ليلا ، ونزعت صور القديسين التي كانت تزين الشوارع ، وأطلقت على الشوارع التي كانت تحمل اسماء قديسين اسماء علمانية جديدة . وتولى الحكم مهمة تعيين الاساقفة ، وكلف المواطنون بانتخاب كهنة الرعية . تجدر الاشارة الى ان عددا كبيرا من الاساقفة تقبل جمهورية الالب الفربية وأيدها . ولعل ابرز هؤلاء الاساقفة هو كيارامونتي ، اسقف ايمولا في الاقاليم البابوية ، الذي اصبح البابا بيوس السابع في عام ١٨٠٠ . صحيح انه لم يكن اكثر المتعاونين مع النظام الجديد حماسة : فهو لم يقر قط بحق الحكم في تعيين

الاساقفة ، لكنه وافق بالمقابل على ضم ايمولا الى الجمهورية ،
واستخدم التقويم الجمهوري في رسائله التي طبع عليها كلمتي
حرية و مساواة ، وتخلّى عن لقب **صاحب السيادة** ودعا الناس
الى مناداته بـ « المواطن الكاردينال » .

ان حكومة الادارة الفرنسية ، التي لم يغب عن ذهنها لحظة
واحدة ان اعداءها الحقيقيين هم النمساويون والانكليز ، والتي
لم تكن تنظر الى الثورة في ايطاليا على انها مشروع مرغوب فيه
او قابل للحياة ، بدأت تعتبر جمهورية الالب الغربية مصدر متاعب
لها . وراح الايطاليون من جهتهم يناهضون فرنسا باطراد ، بمن
فيهم انصار الثورة في ايطاليا . وفرضت فرنسا على جمهورية
الالب الغربية - كما فعلت مع الجمهوريتين الباتافية والسويسرية -
معاهدة تضمن لها الدعم المالي والعسكري في حربها ضد العدو .
وانقسم سكان الجمهورية بصدد هذه المعاهدة . فقد كانت
المصادرات الفرنسية شديدة الوطأة ، ولم يتوان الفرنسيون ،
مدنيين وعسكريين ، صغارا وكبارا ، عن السلب والنهب وجمع
الثروات الطائلة . وحاولت **حكومة الادارة** في باريس ان تضع حدا
لانغماس الضباط في عمليات النهب ، وان تكبح جماح اكثر
ديمقراطيي جمهورية الالب الغربية صخبا وضجيجا ، وان تقضي
على مشعلي نار الفتنة الذين تجمعوا في ميلانو وراحووا يطلقون
التهديدات ضد البابا وضد ملكي سردينيا ونابولي ودوقانهم . عند
ذاك انقلب الجنرالات الفرنسيون الساخطون والايطاليون المتطرفون
من انصار الجمهورية على **حكومة الادارة** في باريس ، متهمين اياها
بالاعتدال ، وبالوجل ، بل بخيانة الثورة .

في كانون الاول من عام ١٧٩٧ ، عندما لقي الجنرال دوفو
مصرعه في روما اثناء مظاهرة معادية لفرنسا ، دوت في ايطاليا
صرخة وصلت اصداؤها حتى باريس ، تطالب بتدخل فرنسا لوضع
حد للحكم القائم في الاقاليم البابوية ، ذلك الحكم العادم الجدارة ،
الذي ما عاد يطاق . واصدرت **حكومة الادارة** اوامرها الى القوات

الفرنسية باحتلال روما . وطرده البابا من المدينة . وأيد حشد من أهالي روما المجتمعين في ميدانها الأكبر وثيقة استقلال الشعب الروماني ، وتولى أربعة فرنسيين ، بالسرعة الكلية ، صياغة دستور الجمهورية الرومانية الجديدة .

★ ★ ★

مع أن الجمهورية الرومانية رأت النور في ظروف لا تعد بمستقبل مزهر ، فقد حظيت بتأييد عظيم في روما . وكانت الطبقات الأقل حظوة هي أيضا الأقل تأييدا للأفكار الجديدة : هذه الظاهرة ، التي لمسناها في الاقطار الأوروبية الأخرى ، برزت بمزيد من القوة في إيطاليا . وداخل هذه الطبقات الاعتقاد بأن البابا أهين وأذل . وكان هنالك في روما جالية يهودية كبيرة سارعت ، يوم دخول الفرنسيين ، الى نزع شارات « الفيتو » ورميها أرضا . وتيقظت على الفور المشاعر اللاسامية المضمرة لدى العامة ضد هذه الثورة التي بدت « يهودية » في نظر الكثرة . غير أن المستنيرين بما فيه الكفاية — من علمانيين ورجال دين على حد سواء — للتمييز بين سلطة البابا الزمنية وسلطته الروحية ، قبلوا بالنظام الجديد. لذلك لم يكن مستغربا أن يحضر نصف الكرادلة الموجودين في روما احتفالات تدشين الدولة الجديدة ، وأن عمدوا فيما بعد الى مفادرة مكان الاحتفال باستثناء اثنين من بينهم . وصار كاهن ، ملحق بكنيسة القديس بطرس ، وزيرا للجمهورية الرومانية ، وعين راهبان في رتبة قائد فوج في الحرس الوطني ، وامسى عالم من الرهبان اللومينيكيين عضوا في **المعهد القومي** . وكتب لاهوتي معروف ، هو ج. ف. بوليني ، مقالة أكد فيها أن على الكنيسة أن تتأقلم مع الظروف العصرية ، وشرح الأسباب التي تحدد بالكثالكة الى أن يكونوا أوفياء للبابا المنفي وللجمهورية في آن معا .

كان العلمانيون ، من أبناء الطبقتين العليا والوسطى ،

قد مارسوا منذ زمن بعيد نشاطا تحريريا ضد الحكم البابوي ، الذي كانت المناصب والوظائف العليا فيه وقفا على المسنين من رجال الدين ، والذي اتسم بانعدام الاستقامة والجدوى معا . وقد حاول البابا بيوس السادس تدارك شر المحسوبة ، والتضخم النقدي ، والديون ، والنظام الزراعي الخاضع لهيمنة كبار ملاكي الاراضي ، لكن جهوده ذهبت سدى . لذلك كان الاشخاص المهتمون بقضية الاصلاح على استعداد تام لاعطاء الجمهورية فرصتها ، وكان من بينهم عدد من افراد اسرة بورغيزه وغيرها من الاسر النبيلة . وانتسب عدد من اليهود الى الحرس الوطني ، وانتخب احدهم عضوا في مجلس الشيوخ . وأيد قناون عديدون الجمهورية ، ومن بينهم النحاة الشهير شيرافي ، الذي تدعمت مواقفه الديمقراطية في اعقاب زيارتين قام بهما للولايات المتحدة لاغراض مهنية .

ان الجمهورية الرومانية ، التي لم تدم اكثر من عام واحد ، لم تنعم باستقرار يسمح لها بصياغة برنامج عضوي . فسرعان ما انقسم انصارها الى معتدلين والى ديمقراطيين متطرفين . كان المعتدلون من سكان روما بوجه الخصوص ، في حين كان المتطرفون من الوافدين الجدد من مناطق ايطاليا اخرى ، وكان جلهم من الصحفيين والكتاب ، ومن اعضاء نادي ميلانو الثوري القدامى . كان المعتدلون يطالبون بانجازات ملموسة على الصعيد المحلي ، باصلاحات عملية في الميدان الضريبي والاداري والقانوني ، وبفرص للتقدم في وظائفهم واعمالهم ، او لشراء اراضي الكنيسة المصادرة . اما المتطرفون ، فقد طالب بعضهم بتجزئة المزارع الشاسعة التي كان مالكوها - الغائبون - يقيمون في المدن . ولم يكن بين هؤلاء دعاة « للشيوعية » على مثال بابوف ، غير انهم كانوا يؤيدون فكرة تكوين طبقة فلاحية من صغار المالكين المستقلين . وكان بعضهم الآخر يلح ، بصورة خاصة ، على تفجير ثورة شاملة في ايطاليا برمتها ، واطاحة جميع الرؤوس المتوجة من تورينو الى

نابولي ، واقامة جمهورية شعبية تجمع شمل اجزاء ايطاليا الموحدة . وقد وجدت مطالب المتطرفين الايطاليين اذنا صاغية لدى العناصر الجمهورية المتحمسة في الجيش الفرنسي ، بل لدى بعض الجنرالات ايضا . فهؤلاء الجنرالات ، الذين نفذ صبرهم ازاء **حكومة الادارة** ، والذين كانوا يذكرون تماما ما فعله بوناپرت في جمهورية الالب الغربية ، كانوا يتطلعون الى جمع الثروات الطائلة والى تنصيب انفسهم محررين ومنقذين للايطاليين المستنجدين بهم .

لم يقدر للجمهورية الرومانية ، في ظل هذه الظروف ، ان تحقق منجزات تذكر . فقد انقضت حياتها في ترقب قلق للحرب ، لتنتهي مع هذه الحرب .

طالب المتطرفون في روما بشن حرب على ملك نابولي الذي كان ، بدوره يتحين الفرص للقضاء على النظام الجديد ، العابر ، للمدينة الخالدة . كان الملك فردينان الرابع قد تزوج من اميرة من آل هابسبورغ ، ماري - كارولين ، شقيقة ماري - انطوانيت ، ملكة فرنسا السابقة . وكان حقد الملك وزوجته على الجمهورية - الفرنسية والايطالية - يجد من يذكيه باستمرار في صفوف زمرة المستشارين الانكليزيين المحيطين بالعرش . فرئيس حكومة الملك كان المغترب الانكليزي اكترون ، وكانت نجية الملكة ايما هاميلتون الشهيرة ، زوجة السفير البريطاني . وفي ايلول ١٧٩٨ ، انضم اليهم الاميرال نلسون . كان قد حطم لتوه الاسطول الفرنسي في مصر ، وعزل بوناپرت والجيش الفرنسي ، وراح يتهاى لخوض معارك جديدة ضد فرنسا غربي المتوسط . وبادرت الحكومة البريطانية ، التي كانت تسعى بداب وأناة لتشكيل تحالف عسكري ثان ، والحكومة النمساوية ، التي كانت لا تزال في حالة سلم مع فرنسا ، الى تحذير فردينان من مغبة الاقدام على عمل سابق لاوانه . فقد كانت الحكومتان تفضلان التريث ريثما يهاجم الفرنسيون نابولي ، اذ عندها يصبح من السهل تشكيل تحالف عسكري ضد فرنسا . غير ان حكومة

الإدارة . في باريس لم تدخل في حساباتها مهاجمة نابولي . عندئذ بادر نلسون والجالية الانكليزية الى اقناع فردينان الرابع بضرورة العمل بدون تلكؤ . وفي تشرين ، هاجم جيش مملكة نابولي الجمهورية الرومانية ، واحتل روما بدون ان يواجه صعوبات تذكر . وما كادت الفرصة تسنح للملك فردينان لكي يحضر شخصا الى روما ويعد بعودة الامن والدين ، حتى كان الجنرال الفرنسي شامبيونه ، الذي جمع على عجل جيشا صغيرا ، يهزم قوات نابولي ويطردها ، في سرعة وعنف ، الى الطرف الآخر من الحدود . وفي كانون الثاني ١٧٩٩ ، احتل جيش من الفرنسيين والبولونيين ومن مواطني جمهورية الالب الغربية مدينة نابولي . وتمكن الملك والملكة ، والورد والليدي هاميلتون ، من الهرب الى بالرمو بحماية نلسون . وتجاوز شامبيونه الاوامر الصادرة له (كما فعل نلسون من قبله) وتحالف مع الثوار المحليين للاعلان عن قيام جمهورية نابولي .



لم تكن تربة ايطاليا الجنوبية صالحة لثورة القرن الثامن عشر . ف نابولي ، التي كانت واحدة من أكبر مدن اوروبا ، كانت ملتقى رجال ونساء مثقفين ومستنيرين ، غير ان سكانها كانوا يتألفون ، بوجه عام ، من فقراء ، وعاطلين عن العمل ، ولازارونيين (٢) أميين تماما . وكانت المملكة تضم عددا غفيرا من المدن الصغيرة ، العريقة القدم . وكانت الطبقات العليا ، في هذه المدن كما في العاصمة ، تعيش على دخلها من المزارع الشاسعة التي كانت تعمل فيها طبقة فلاحية بائسة . ولم يكن بروليتاريو الارياف ولازارونيو المدن يتمتعون بالوعي السياسي الذي لمسناه لدى اللامتسرولين الفرنسيين . فققرهم المدقع كان يضعهم في منأى عن تيارات

(٢) لازاروني : lazzaroni : اسم كان يطلق في نابولي على أبناء أدنى

طبقات الشعب . « م » .

العصر الكبرى . وبما أنهم ما كانوا يجيدون الكلام الا بلهجاتهم المحلية ، فقد كانت حواجز اللغة تفصل بينهم وتعزلهم عن بعضهم بعضا . كان ثوار نابولي ينتمون اذن الى الطبقات العليا . لكن ان كانوا يتمتعون ببعض الثقافة المستقاة من الكتب ، فانهم بالمقابل لم يكونوا على اتصال بالافكار السياسية والاقتصادية الحديثة . كما أنهم كانوا ، بالنسبة الى سكان الريف ، مجرد أغراب . كانت القوات الفرنسية المتمركزة في نابولي محدودة اساسا . وعندما استأنفت فرنسا حربها ضد النمسا ، أي بعد ثلاثة أشهر ، بادرت الى سحب هذه القوات . وهكذا بقي جمهوريو نابولي بلا حماية ، في وقت أعلن فيه الفلاحون من حولهم التمرد على النظام الجديد . وأشرف على تنظيم حركة العصيان الكاردينال روفو . ولم يكن روفو كاهنا . لكنه كان شغل ، قبل بضع سنوات ، منصبا وزاريا حساسا في الاقاليم البابوية . وقد طرح وقتئذ برنامجا من الإصلاحات لم يحظ برضى كبار المالكين العقاريين في إيطاليا الوسطى ، مما اضطر البابا بيوس السادس الى اعفائه من منصبه . بعد منحه لقب « كاردينال » مكافأة له على خدماته . وأقام روفو في نابولي . وعندما حصل الاجتياح الفرنسي ، نصح فردينان الرابع بالعدول عن مشروع اللواذ بصقلية ، غير انه لحق به في نهاية المطاف . وفي شباط ١٧٩٩ ، حط الركاب على شواطئ كالابرا ، بصحبة ثمانية رجال فقط ، وراح يخطط لاسترداد المملكة . ثم نظم حركات العصيان الفلاحية في اطار ما سمي بـ « جيش الايمان المقدس » . Armata Cristina .

لم تكن حركة الكاردينال روفو ضربا من الحرب الصليبية . وقد عارضها على كل حال عدد من الكهنة ، وكذلك الكاردينال زورلو ، اسقف نابولي . الشيء الاكيد أن الفلاحين شحنوها بحقدهم الاعمى على أهل المدن وعلى الجمهوريين الذين لا يؤمنون بالله . وقد أعلن روفو ، على غرار جمهوريي نابولي ، « الغناء الاقطاع » ، بل ذهب الى ابعاد منهم ، فألقى الضرائب البغيضة

على قلوب الشعب ، كما الفى بعض المناصب المحلية ، وسمح للفلاحين باحتلال اراضي البلدة . وبهذه الاجراءات ضمن لنفسه دعم الارياف . فاجتاحت عصابات ريفية المدن الصغرى ، ونهبت بيوت البورجوازيين والنبلاء ، وأعدمت كل من الصقت به تهمة الانتماء الى الحركة اليقوبية « الملحدة » . واحتل روفو مدينة نابولي في ايار ، فالتجأ ما تبقى من أنصار الجمهورية الى حصن سانت - الما .

من صقلية بعث الملك فردينان الرابع ، حيث كان يعيش في امان ، برسالة الى مثله روفو ، الذي كان يخوض غمار المعركة ، ضمنها التوجيهات التالية : « لا نريد حلما او شفقة في معاملة من تمرد على الله وعلينا » . لكن روفو وعد مع ذلك الجمهوريين المحاصرين في سانت - الما بالحفاظ على حياتهم اذا استسلموا . وهذا ما فعلوه . وارتأى الملك والملكة ان الكاردينال روفو دال على تسامح في غير محله ، وتركوا للاميرال الانكليزي نلسون حرية التقدير في هذه المسألة ، وانما بعد تزويده بتوجيهاتهما . فقد كتبت الملكة الى الليدي هاميلتون (كان نلسون قد وقع في غرام هذه الاخيرة ، لكن هذه حكاية اخرى) تقول : « أوصي اللورد نلسون بأن يعامل نابولي وكأنها مدينة ارلندية متمردة » . والحال ان المدن الارلندية كانت ، منذ محاولة التمرد الفاشلة التي حصلت قبل عام من الزمن ، تخضع لمعاملة لا اقسى ولا اشد . وما كانت ماري - كارولين الشرسة تتمنى مصيرا آخر لشعب عاصمة مملكتها .

امثل نلسون لهذه التوجيهات . فقد كان نصير الملكية هذا ، والعدو اللدود هذا لكل ثورة ، يرى ان الحفاظ على الحضارة يقتضي اباداة اليعاقة من ارلندا الى مضيق مسينا . وقد بدأ بابعاد روفو المتسامح ، باعتباره « كاهنا متكبرا ومدعيا » . وعندما كان هذا الاخير يقول عن الجمهوريين انهم « وطنيون » ، كان نلسون يجيبه بانه « يمهز » هذه الكلمة . وقد علق نلسون مشنقة الامير

الجمهوري كاراشيولو فوق جسر ميثرفا ، وأعدم في الأشهر التالية
١١٨ جمهوريا في نابولي ، كان من بينهم ١٥ رجل دين ، وأمير
آخر ، وأربعة نبلاء برتبة مركيز ، وسيدتان من المجتمع
الراقي .



اندرجت حملة الاضطهاد التي تعرض لها جمهوريو نابولي
في اطار انتصار الثورة المضادة في ايطاليا في عام ١٧٩٩ . واندرج
هذا الانتصار بدوره في اطار حركة اوسع قادت الجيش الروسي
الى سويسرا ، والجيشين الروسي والانكليزي الى هولندا . وكان
الهدف المنشود سحق الجمهوريات الشقيقة كافة ، ومن ثم القضاء
على الجمهورية الفرنسية . ولم يقدر لهذه الحركة ان تنتصر الا
في ايطاليا ، بيد ان هذا النصر حدد ملامح المصير الذي ينتظر
الانظمة الجمهورية الاخرى .

لم تات حرب التحالف الثاني في ايطاليا في صالح
الفرنسيين . فقد نشط الروس هذه المرة ، وأدخل المارشال
سوفوروف جيشه الى ايطاليا . وشارك الاتراك ايضا في العمليات
العسكرية في ايطاليا ، وقد جرتهم الى للحرب حملة بوناپرت
ضد مصر . وعجز الفرنسيون وانصارهم الايطاليون عن التصدي
للمساويين والروس والاتراك والاسطول البريطاني في آن معا .
فسقطت نابولي ، وسقطت بعدها روما ، ومن ثم ميلانو . وتم القضاء
على الجمهوريات الايطالية قاطبة ، باستثناء الجمهورية
الليغورية .

عاش الايطاليون بعد اعوام الثورة الثلاثة ، أي « الترينيو »
Triennio كما يقولون ، زمن الردة النمساوية - الروسية الذي
استمر ثلاثة عشر شهرا Tredici mesi . كانت هذه الردة نمساوية
في المقام الاول ، اذ بارح الروس البلاد بعد فترة وجيزة قاصدين
سويسرا حيث هزموا على يدي ماسينا . وقد ابقى النمساويون على

بعض جوانب النظام الجديد . لم يعيدوا الى البابا لا بولونيا ولا فيراري ، كما انهم لم يعيدوا الى رجال الدين ممتلكات الكنيسة التي صادرتها جمهورية الالب الغربية . باستثناء ذلك ، ألغيت جميع الاجراءات الجديدة التي اتخذها العهد الجمهوري . فغقت المدارس والجامعات ، وبالمقابل أعيد فتح المدرسة القديمة لتعليم الالمانية في ميلانو . وأقر من جديد حق البكورة في الارث ، وأعيد العمل بالاتاوات المولية ، وبحقوق الصيد القديمة . وقمع الجنسينيون ، وفقد اليهود وغير الكشالكة المساواة في الحقوق . وأقر من جديد ايضا مبدأ الزامية العطل الدينية ، وأعيد فرض الرقابة ، واحرقت « الكتب الخبيثة » في الساحات العامة ، وروج للادب المناهض لفرنسا . كان النمساويون ، في اثناء ذلك ، يقطون نفقات اقامتهم في ايطاليا على غرار الفرنسيين ، أي باللجوء الى المصادرات والى النهب والسلب .

امام مشهد تخبط ايطاليا بين مخالب الرجعية ، والخطر الوشيك الذي بات يهدد الثورة ، عرفت فرنسا في عام ١٧٩٩ انبعاثا جديدا لتيار اليقابة . وكان البابا بيوس السادس هو الضحية الاولى للالزمة . فقد طرد من روما يوم اعلن عن قيام الجمهورية الرومانية والتجأ الى فلورنسا . وفي الواقع كان اسيرا لدى الفرنسيين . وعندما استؤنفت الحرب في ايطاليا ، وتوات الهزائم الفرنسية ، وانهارت الجمهوريات الواحدة تلو الاخرى في شبه الجزيرة الايطالية ، راح الفرنسيون يعاملونه بقسوة متعاطفة . نقلوه من مدينة الى أخرى ، وجرموه من مستشاريه ، ثم رحلوه الى فرنسا ليرسلوه ، وهو في الثانية والثمانين وفي حالة شلل نصفي ، الى منطقة صقيعية في جبال الالب . حيث توفي في عزلة شبه مطلقة . هكذا يكون قرن الانوار قد شهد اخيرا في عامه الختامي ما اعتبره ورثة فولتير والاعداء الالاء للكاتوليكية انسحاق النذل واحتضار روما . اما بالنسبة الى الكشالكة ، فان العام ١٨٠٠ كان العام الذي شهد انحطاط البابوية الى ادنى مراتبها في العصور الحديثة .

في فرنسا ، كانت جماعة من اليعاقبة الجدد ، ومن الديمقراطيين المتقدمين ، ومن الساخطين ، ومن الجنرالات غير المطيعين ، امثال شامبيونه ، صانع جمهورية نابولي ، يعدون العدة لتشكيل حكومة ثورية جديدة تتولى التصدي للتحالف العسكري الاوروبي الثاني . بيد ان رجالا ١٧٨٩ و ١٧٩٣ ، الذين اعتدلوا مع الايام وتراجعوا عن مواقفهم الثورية ، وجدوا ضالتهم في شخصية الجنرال بوناپرت الخارقة . فكان انقلاب برومير ، وكان رحيل حكومة الادارة وقدم حكومة القناصل ، وكان اختيار بوناپرت لمنصب القنصل الاول في هذه الحكومة .

جاء النصر الذي حققه بوناپرت على النمساويين في مارنغو في عام ١٨٠٠ ينفع حياة جديدة في جمهورية الالب الغربية . واكد هذا النصر ايضا انهيار التحالف العسكري الثاني من جهة ، واستمرارية النظام الجديد في فرنسا واوروبا الغربية من جهة اخرى . وان لم يعد هذا النظام الجديد ثوريا او ديمقراطيا ، فقد كان بكل تأكيد اصلاحيا . وفي فرنسا ، تحولت الجمهورية الى قنصلية ، ونظمت القنصلية في قوانين شطرا لا يستهان به من تراث ثورة ١٧٨٩ . ومرّت الجمهوريات الشقيقة بتحويلات مماثلة . فكما ان بوناپرت صار نابوليون ، وفرنسا صارت امبراطورية ، غدت الجمهورية الباتافية المملكة الهولندية ، وجمهورية الالب الغربية المملكة الايطالية . وما اتفق على تسميته بجمهورية نابولي في عام ١٧٩٩ ، عاد من جديد مملكة نابولي . وقد حكم هذه المملكة بادىء الامر جوزيف ، شقيق الامبراطور ، ومن بعده صهره ، يواكيم مورا . وبقي البرنامج الذي ارسّت الجمهوريات الشقيقة أسسه ساري المفعول في جوهره ، وانما بدون جهاز حكم منتخب ديمقراطيا . والواقع أنه ان لم تتبدل بوجه عام السياسة ، فقد تبدلت بالمقابل الشخصيات المكلفة بتنفيذها : فحل محل الثوريين المتحمسين ، الذين عرفهم العقد الاخير من القرن الثامن عشر ، اداريون طفى عليهم الطابع الذرائعي وموظفون الدولة .

الفصل الثامن

البلدان الناطقة بالانكليزية :

الثورة المهتوف لها والممقوتة

عندما قامت الثورة الفرنسية ، ، كانت الثورة الاميركية لا تزال غضة العود . وقد شكلت هذه الثورة جزءا من حرب أهلية خيض غمارها داخل الاسرة الناطقة بالانكليزية . وقد رفضت هذه الثورة ، التي كانت اكثر من مجرد حركة استقلال ، مبدأ الملكية الوراثية بالذات ، والطابع الوراثي لمجلس اللوردات ، والاساليب الغريبة المتبعة في انتقاء اعضاء مجلس العموم ، ونظرية « التمثيل المضمّر » ، والفاز دستور تقليدي غير مكتوب . وانتقدت هذه الثورة أيضا الكنيسة الانجليكانية الرسمية ، والعدد الضخم من الوظائف العاطلة التي يتقاضى شاغلوها راتبا بدون ان يؤدوا عملا والتي كان يعهد بها الى ابناء الطبقات الراقية ، والالقاء بل اخلاقية الحياة الانكليزية برمتها .

لقد تمخضت الثورة في اميركا عن عداء شديد للانكليز . وتكوّن

لدى الاميركيين اقتناع بضرورة التنكر لكل ما هو انكليزي فيهم ،
توكيدا على وطنيتهم وانتمائهم القومي . بل ألح نوح وبستر على
ضرورة ابتكار لغة اميركية . وكان الاميركيون يناصرون فرنسا ،
الى حد ما ، نظرا للمساعدة التي قدمتها لهم ابان حرب الاستقلال .
وتعبيرا عن عرفانهم بالجميل للملك لويس السادس عشر اطلقوا
اسم « بوربون » على احدى مقاطعات ولاية كنتوكي ، مخلصين اسم
تلك السلالة الاوروبية في مشروب (١) اميركي شهير . وعامل
البريطانيون الاميركيين بالمثل ، فاعتبروهم اولادا جاحدين ، ناكرين
للجميل ، ومتخلفين . وكان الانكليز بوجه عام ، خلا اللامثاليين
والاصلاحيين الثوريين ، لا يجدون في الثورة الاميركية والدولة
الاميركية الجديدة والدساتير الاتحادية ما يستحق الدراسة
للافادة منه .

كان للثورة الفرنسية وقع قوي في بريطانيا واميركا . وربما
كان للحرب ، ولانتشار الثورة ، ولضم فرنسا للبلدان الواطئة
النسائية ، ولظهور الجمهوريات الشقيقة في هولندا وسويسرا
وايطاليا ، تأثير اقوى بعد من تأثير الثورة في فرنسا بالذات .
واغلب الظن ان المحافظين في انكلترا كانوا ، في غالبيتهم ،
سيقبلون بالثورة ، على الرغم من عنفها ، فيما لو انحسرت داخل
حدود فرنسا . لكن انتشار الثورة ، الذي اندر به فتح نهر الاسكو
للملاحة في تشرين الثاني ١٧٩٢ ، جعلهم يستشفون من بعيد
الخطر الذي يهدد المصالح الانكليزية .

في هذا العالم الناطق بالانكليزية ، كان الناس لا يعرفون
الكثير عن الاوضاع القائمة في بلجيكا وهولندا وسويسرا وايطاليا
والمنطقة الالمانية من نهر الراين . لذلك لم يدركوا مثلا ان فتح
نهر الاسكو للملاحة يحقق امانا البلجيكيين بقدر ما يحقق امانا
الفرنسيين . كما كانوا يجهلون كل شيء عن التحريض السياسي

٢٤٩
(١) « م » .

(١) يعرف الوسكي الاميركي الصنع باسم بوربون .

في المناطق التي احتلها الفرنسيون . فكانوا يتصورون الاتحادين الهولندي والسويسري على وجه الخصوص وكأنهما جمهوريتان من الجمهوريات الكلاسيكية التي عرفتها أوروبا الحديثة . لذلك صعب عليهم ادراك اسباب «ثويرهما» . وكان الهولنديون والسويسريون ، علاوة على ذلك ، بروتستانتيين . وقد اقام معهم الانكليز والاسكوتلنديون والاميريكيون علاقات أخوية تعود الى ما قبل قرنين ، أي الى زمن الاصلاح البروتستانتي . فهل ثمة ضرورة للثورة في بلدين ليس فيهما بابا يطاح به ؟ وقد بينت الفصول السابقة كيف كانت هذه المواقف وليدة الجهل وعدم التفهم . لكن بعد عام ١٧٩٨ ، شعر انصار فرنسا بالذات بالحيرة والارتباك . فقد تعذر عليهم دحض الحجة القائلة ان الفرنسيين تحولوا الى نهايين ، الى غزاة شعوب مستضعفة ، او تورطوا عن سابق تصميم في مشروعهم الجنوني الرامي الى «ثوير» العالم . وما سمي بالخيبة من الثورة الفرنسية ، في بريطانيا وفي اميركا ، انما مرده الى احداث ١٧٩٨ ايضا ، لا الى احداث السنوات السابقة فحسب . وكان هذا الشعور بالخيبة ردا على التطورات الأوروبية للثورة بقدر ما كان جوابا عن تطوراتها الفرنسية .

كان الانحياز الى جانب الثورة الفرنسية او ضدها قد بلغ ذروته في عام ١٧٩٢ . وفي الولايات المتحدة وبريطانيا ، تبلورت الاتجاهات الثورية والجمهورية والاتجاهات المحافظة الارستقراطية في آن معا ، واتخذت طابعا متصلبا لم تعرفه من قبل . ويمكننا ارجاع هذا التحول الى عام ١٧٩٤ على وجه التحديد . فالى ذلك العام ، الذي شهد انضمام انصار حزب الويغ في بورتلاند الى حكومة وليم بت الائتلافية بينما تمسك فريق آخر من الويغ ، بزعامة تشارلز جيمس فوكس ، بخطة المعادي للحرب والموالي للفرنسيين ، الى ذلك العام نستطيع ان نعيد تاريخ نشوء الحزبين الليبرالي والمحافظ في انكلترا . اما في الولايات المتحدة ، فان المعاهدة التي وقعها جاي في عام ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة وبريطانيا ،

او بالاحرى المعارضة الشعبية لهذه المعاهدة ، هي التي فرقّت بين الجمهوريين الجفرسونيين ، او « الديمقراطيين » ، وبين الفدراليين المحافظين .

في الجزر البريطانية ، راح المصلحون الانكليز ، والمسيحيون غير الانغليكانيين ، والاسكوتلنديون المتمردون ، والمناضلون الارلنديون ، الذين كانوا ابدوا تعاطفا شديدا مع الثورة الاميركية ، راحوا يصفقون هذه المرة لوعده الحرية الذي اطلقه الفرنسيون . وفي اميركا ، اعتنق قضية الثورة الفرنسية وتحمس لها كل من كان يعتقد ان الثورة في بلاده لم تنجز كامل مهامها بعد ، وكل من كان يتخوف من ردة مؤالية لانكلترا ويتمنى الماضي قدما على طريق الديمقراطية . وقد ذهب بعضهم ، امثال اندرو جاكسون في عام ١٧٩٨ (اصبح رئيسا للبلاد بعد ثلاثين عاما) الى حد الاعراب عن امله في ان تجتاح فرنسا انكلترا وتقيم فيها نظاما جمهوريا على غرار ما حصل في هولندا وسويسرا وايطاليا . بيد ان هذا الهيجان وهذه الحماسة المفرطة اديا في الواقع الى خلق مشاعر مضادة . ففي انكلترا ، حصل تصلب جديد في موقف المحافظين ، اسوة بذلك التشنج الذي كان انتابهم ازاء الثورة الاميركية . وفي اميركا ، وعلى الاخص في الولايات الست التي يطلق عليها اسم نيو انكلند ، طفق الذين كانوا فيما سبق من اعداء انكلترا يتوجسون خيفة من الثوار الفرنسيين والديمقراطيين الاميركيين ، واستيقظ فيهم حس انتماهم الانكليزي القديم ، وراحوا يقدرون حكمة الدستور الانكليزي ، ويمتدحون خصائص الحياة الانكليزية التي كانوا تنكروا لها .

كان البلدان - اميركا وبريطانيا - يختلفان تماما ، وقد تطور كل منهما في اتجاه . ففي عام ١٨٠٠ كانت حكومة بت في انكلترا قد نجحت في خنق صوت الحركة الثورية في انكلترا وفي سحق الارلنديين المتحدين . وفي العام ١٨٠٠ عينه ، انتخب توماس جفرسون ، صديق فرنسا ، والمعروف باعتناقه مذهب

« اليقافية » ، رئيسا للولايات المتحدة . وكان جفرسون اول رئيس « ديمقراطي » تعرفه البلاد . وهكذا انتصرت النزعة المحافظة الارستقراطية في انكلترا ، فيما انتصر في اميركا التقليد الثوري المحلي . بيد ان التيارات الدفينة بقيت حية . وعاودت المشاعر الثورية البريطانية ظهورها في اعقاب معركة واترلو مباشرة . وفي اميركا ، خفّ التعاطف مع الديمقراطية الفرنسية وقضية الديمقراطية في القارة الاوروبية بصورة عامة ، وان لم يتبلور قط ملامح حركة محافظة حقيقية . وفيما كانت فرنسا تمر بسلسلة من الامبراطوريات والثورات والجمهوريات ، وفيما كان التيار الديمقراطي يشق طريقه ببطء في انكلترا ، برز وضع جديد غير مرتقب . فأشهر رئيسين ديمقراطيين عرفتهما الولايات المتحدة في القرن العشرين ، وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت ، اظهرا تعاطفا مع انكلترا ما كان الا ليشير دهشة جفرسون او جاكسون ، في حين لم يتعليا بالصبر في تعاملهما مع فرنسا ولم يبديا عن حسن فهم للثورة الفرنسية .



قوبل بترحيب اجماعي في بريطانيا نبأ الاستيلاء على سجن الباستيل : فقد كان البريطانيون يحدون ، بوجه عام ، حصول فرنسا على الحريات المقرنة بالملكية الدستورية . لكن احداث الاسابيع التالية بددت هذا الاجماع . فانقسم الرأي العام البريطاني بصدد مسألة « المساواة » ، والدور الذي ينبغي ان يضطلع به الدين المنظم في المجتمع المدني . وجرحت التطورات اللاحقة ، اي التخلي الدراماتيكي عن الامتيازات في الرابع من آب ، وصدور اعلان حقوق الانسان والمواطن ، والتعاطف المطرد لدور الطبقات الدنيا الذي تجلى في حركات العصيان الفلاحية وفي المسيرة الشعبية الى قصر فرساي ، ومصادرة املاك

الكنيسة ، والغاء طبقة النبلاء ، واصدار القانون المدني لرجال الدين ، ومنح حق الانتخاب لأكثر من نصف السكان الذكور ، وتقسيم الاقاليم التاريخية الى ٨٣ مقاطعة متساوية ، ومعاملة الملك معاملة وقحة ، ثم توقيفه في فارين في عام ١٧٩١ ، جرحت هذه التطورات مشاعر عدد غفير من الاشخاص في انكلترا وأثارت سخطهم . غير انها وجدت ايضا بالمقابل من يرحب بها ويصفق لها .

كتب بورك للفريق الاول تأملات حول الثورة الفرنسية . وكتب باين للفريق الثاني حقوق الانسان . وبيع من كتاب بورك ، حسب التقديرات الشائعة ، ٣٠ ألف نسخة ، في حين بيع من كتاب باين مليون وخمسمئة الف نسخة . والتفاوت بين هذين الرقمين له دلالة عميقة ، وان كان رقم مبيعات كتاب باين يبدو مبالغا فيه في نظرنا . لكن كتاب بورك يبقى الأكثر طرافة . فقد عرض فيه نوعا من فلسفة عضوية ، مناهضة للنزعة العقلانية والفردية ، لتبرير النظام القائم والحكم المستود بالمصالح الزراعية في انكلترا . وترجم هذا الكتاب الى لغات اوروبية عدة وقرئ على نطاق واسع في البر الاوروبي . وصدرت ردود كثيرة في انكلترا ، حيث ساد الاعتقاد ، حتى في الاوساط الحاكمة ، بأن بورك مصاب بمس خفيف من الجنون . اما حقوق الانسان فكان اقل طرافة اذ انه عبّر عن عقلية نقدية ، وعن تدمير ومثالية واسعة الرواج آنذاك . وقد ترجم بدوره الى عدد من اللغات ، وأمسى من أكثر الكتب ذيوعا وأكثرها شهرة خلال الحقبة الثورية الدولية برمتها . لكن يشاء مصير الثورة عادة ان تفقد اهميتها مع سقوط مسبباتها في لجة النسيان ، لذلك اعتبر بورك فيما بعد فيلسوفا في حين صنف باين في عداد كتاب المقالات .

عندما اندلعت الحرب في البر الاوروبي في عام ١٧٩٢ ،

كان الانقسام في صفوف الراي العام الانكليزي صريحا واضحا . كان الانفليكانيون ، والارستقراطيون ، والملاكون العقاريون ، ومعظم اصحاب المهن الحرة يكتنون العداء للفرنسيين بوجه عام . وفي مطلق الاحوال كان التعاطف مع الثورة الفرنسية اقل انتشارا في انكلترا منه في البر الاوروبي ، او في اسكوتلندا وارلندا . ففي دبلن ، في عام ١٧٩٢ ، كان **النادي الارلندي الموحد** (لم يكن قد غلب عليه بعد الطابع الثوري الخالص) يضم ٣٠٠ عضو، نصفهم من الكثالكة ونصفهم من البروتستانتين . وكان بينهم ٩٨ تاجرا ، ٣٠٠ محاميا ، و٢٦ وكيل دعوى ، و١٦ طبيبا . اما في انكلترا ، حيث كانت المهن الحرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنخبة الحاكمة ، فان قلة ضئيلة من رجال القانون والاطباء كانت تتعاطف مع الثورة ، وحفنة اقل بعد من رجال الدين الانفليكانيين . كذلك فان العالم الاكاديمي ، المحصور بين جامعتي اوكسفورد وكامبردج الانفليكانيتين ، لم يكن ميالا الى الافكار الجديدة .

هكذا كان اصدقاء فرنسا في انكلترا ، خلال عام ١٧٩٢ والاعوام اللاحقة ، هم من الشعراء - وردوورث ، كولريدج ، ساوئي ويليك (وكذلك الشاعران الاسكوتلنديان بورنز وكامبل) - ومن غير الانفليكانيين عامة ، والمثقفين غير الانفليكانيين خاصة ، ومن المتحررين من ابناء الطبقات الراقية بمن فيهم بضعة لوردات لا يتجاوز عددهم عدد اصابع اليد ، ومن خمسين الى مئة من اعضاء حزب الويغ في مجلس العموم ، ممن ساروا في ركاب تشارلز جيمس فوكس . وقد أسس هذا الاخير في عام ١٧٩٢ « جمعية اصدقاء الشعب » . وكانت هذه الجمعية ، التي فرضت على اعضائها اشتراكا سنويا قدره جنيهان ونصف جنيهه ، وقيفا على الاشخاص الميسورين . ولم تكن ، اساسا ، ترغب في تنسيب اعضاء من سواد الشعب . لكن عندما دخلت بريطانيا الحرب ضد فرنسا ، عارضت هذه الجمعية بشجاعة سياسة الحكم .

كان مناصرو الثورة الفرنسية ينتمون اساسا الى ما اتفق على تسميته بالطبقات الحاذقة في العمل ، اي رجال الاعمال ، ومالكي المعامل الجدد ومستخدميه ، والحرفيين ، وصفار الحانوتين والشفيلة المختصين . اما الفقراء الحقيقيون ، وعلى الاخص الفلاحون الفقراء ، فقد تشبثوا بأرائهم المحافظة .

كانت الحركة اليسارية بعيدة عن ان تكون ثورية . كانت تناهض الملكية وسلطة اللوردات ، بيد انها لم ترفع شعار الاطاحة بهما . ولم يدر في خلد لها اطلاقا اعادة بناء الدولة على اساس مجلس تأسيسي ودستور مكتوب ، على غرار ما حصل في اميركا وفي البر الاوروبي . غير انها كانت عاقدة العزم بالمقابل على رفع شأن الشعب ، ولذا طالبت بـ « اصلاح » مجلس العموم . والواقع ان ما طالبت به كان اكثر من اصلاح عادي على منوال التعديلات الدقيقة والجزئية التي ادخلت تدريجيا في عامي ١٨٣٢ و ١٨٦٧ على المؤسسات القائمة بمقتضى **الراسيم** **الاصلاحية** . فالنظرية التي طرحها اهل اليسار حول السلطة والتمثيل السياسيين كانت جديدة تماما ، وكانت تكافئ النظرية الجديدة المماثلة في فرنسا والجمهوريات الشقيقة . اي انها كانت تنادي بـ « سيادة الشعب » ؟ وتؤكد ان السلطة التشريعية لا بد ان تتألف من ممثلي هذا الشعب ؟ ومن ممثليه فقط . وطالبت بأن يجري انتخاب هؤلاء الممثلين باقتراع واحد على الصعيد القومي ، وان يمثلوا أعدادا متعادلة من الناخبين ومن جميع المدن والمناطق الريفية ، وان يكون انتخابهم لفترات قصيرة نسبيا وان تصرف لهم التعويضات من الاموال العامة . ولن نخوض هنا في دقائق عملية اختيار اعضاء مجلس العموم في القرن الثامن عشر لشدة تعقيدها . وكل ما نستطيع قوله بصدها انها ما كانت تتفق مع هذه المطالب . فقد كان مجلس العموم يتألف اساسا من اعيان ريفيين حلهم على علاقة وثيقة باللوردات . فالمجلس المنتخب في عام ١٧٩٠ والمتألف من ٥٥٨ عضوا كان يضم

٨٥ بارونا و١٢١ سليلا من العائلات النبيلة الانكليزية والارلندية . وكان ثلثا النواب من أبناء اعضاء سابقين في المجلس او من انسابهم ، وكان ٢٧٨ عضوا منهم قد تخرج من اوكسفورد وكامبريدج و ١١٥ عضوا آخر من معهد ايتون . ومع ان السلام كان يلف بريطانيا آنذاك ، كان ثمة ثمة عضو من الضباط او من اصحاب الرتب في البحرية والجيش . وقد ضم المجلس ايضا ٧٢ محاميا ، جلهم في خدمة المصالح الزراعية ، و ٢٧ صيرفيا ، وما يقارب من خمسين تاجرا من كبار التجار .

كانت الطبقات المنتجة وصاحبة المهارات تعتبر نفسها مغبونة من حيث عدد ممثليها في المجلس . وقد بلغ التذمر اوجه في بعض التجمعات السكانية المدنية التي توسعت حديثا بفعل التصنيع ، كمدينة مانشستر على سبيل المثال ، التي باتت تعد ٧٥ الف نسمة ، والتي حافظت على تنظيمها القروسطي وظلت تشارك في الانتخابات عن طريق مقاطعة لانكاشاير . وفي مانشستر وبرمنفهام وشفيلد وليدز وغيرها من المدن ، كان اصحاب العامل ، الاغنياء والمزدهرون ، يتعاطفون بقوة مع الافكار اليسارية . فالارستقراطيون في نظرهم كانوا مجرد عاطلين عن العمل وطفيليين . وقد انقلب تدمير اهل اليسار الى ثورة غضب عارمة عندما اقدمت جماعة هائجة في عام ١٧٩١ على مهاجمة دار جوزيف بريستلي في بيرمنفهام ، هاتفة بشعارات الولاء للكنيسة والملك . وكان بريستلي مكروها لانه غير انغليكاني ، وموحد (٢) ، وداعية اصلاح ديني ، ولانه امتدح الثورتين الاميركية والفرنسية . وقد دمر بيته ، واثاثه ، وادواته العلمية . وكانت آراء الثوار الفرنسيين تمارس جذبا قويا على الصناعيين الجدد ، وفي طليعتهم جيمس واط وماتو بولتون ، صانعي الآلات البخارية ، وجون ويلكنسون ، صاحب مصانع

(٢) من افراد طائفة مسيحية ترفض التثليث وتقول بالتوحيد . «م» .

الفولاذ الشهير ، وتوماس ولكر ، عمدة مدينة مانشستر الذي رعى توماست كوبر باصداره **مانشستر هيرالد** ، الموالية لفرنسا والمناهضة للحرب . وفي عام ١٧٩٥ ، وبعد انقضاء سنتين على الحرب ، وقع صاحباً مصانع نسيج من مانشستر - روبرت بيل الذي كان اول من طرح مسألة التشريع العمالي ، وروبرت اوين (٣) الذي عرف فيما بعد كاصلاحي اشتراكي - وقعا على عريضة طالبا فيها بسلام فوري .

لكن بما ان الحرب كانت مستمرة ، وبما ان كل مقاومة من جانب دعاة السلم كانت توضع باللاوطنية ، فقد تخلى أهل اليسار عن هذه الحركة . وعدلوا في الوقت نفسه عن مواقفهم المتعاطفة مع فرنسا . وانتهى الامر بحركة اليسار في انكلترا الى الانحصار بين الشرائح العليا للطبقة العاملة والشرائح الدنيا للطبقة الوسطى .

في عام ١٧٩٢ ، ظهر الى حيز الوجود فجأة عدد كبير من الاندية السياسية . فالى جانب « جمعية اصدقاء الشعب » الارستقراطية ، قامت « جمعية الاعلام الدستوري » ، التي كان يدعمها مثقفون من امثال توماس باين ووليم بليك ، الشاعر - النقاش . واسس توماس هاردي ، المعلم الاسكافي ، « الجمعية اللندنية للمراسلة » . وقد عقد هاردي العزم ، بعد ما تمعن في فشل اصلاح البرلمان قبل الثورة الاميركية وبعدها ، على التوجه الى « التجار ، والجانوتين والعمال الميكانيكيين » . ولم يكن الاشتراك الاسوعي يتجاوز فلسفا واحدا ، لذلك ما ان انتهى عام ١٧٩٢ حتى كانت الجمعية الجديدة تضم ما يقارب من الفئ عضو في لندن ، وتقيم شبكة من الفروع في المناطق المجاورة . وقد تأسست اندية مماثلة في شفيلد ، ونورفولك ، وفي عدد

(٣) روبرت اوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) اصلاحي انكليزي ولد في تيوتن ، اسس اول تعاونيات للانتاج والاستهلاك . « م » .

من المدن الانكليزية الاخرى ، وكذلك في اسكتلندا . ولئن اطلق توماس هاردي على منظمته اسم « جمعية المراسلات » فلانه كما يرغب في مراسلة تلك الاندية وفي توحيدها في نطاق عمل مشترك ، وان كان خصومه أشاعوا انه ينوي في الحقيقة الاتصال بالفرنسيين والتنسيق معهم . لكن على الرغم من التحقيق الدقيق الذي اجراه البرلمان واستمر حتى عام ١٧٩٩ ، استحال اثبات مشاركة فرنسي واحد في الاندية ، او في المهرجانات الجماهيرية والصحافة اليسارية ، او في حركات العصيان البحرية في عام ١٧٩٧ .

لئن شهدت الاندية مساجلات حول اصلاح البرلمان ، فانها كانت ترمي في المقام الاول الى اصلاح البنية الضريبية التي كان الفقراء يرزحون تحت نيرها . وقد اصدر توماس باين في عام ١٧٩٢ الجزء الثاني من **حقوق الانسان** . واقترح فيه فرض ضريبة تصاعدية على الدخل . وكان باين يرمي الى تحقيق هدفين اساسين : تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الفقراء من جهة ، وارغام الاثرياء على تقسيم اموالهم بين ابنائهم من جهة اخرى ، اي دون الاحتفاظ بها كاملة لبكر بنيتهم . وكانت هذه الآراء تقوض دعائم الاسرة والنظام الاجتماعي . ولما وجد باين نفسه مهددا بالثول امام المحاكم ، لاذ بالفرار الى فرنسا ، حيث امسى مواطنا فخريا ، وانتخب عضوا في **المجلس الوطني** ، ولاقى احر الترحيب من قبل بريسو وجماعته ، قبل ان يدخل السجن في عهد روبسبير حيث تسنت له فرصة كتابة **سن الرشد** . وقد تهجم هذا الكراس ، الحاد اللهجة ، على السذاجة المسيحية ، بل على الدين المسيحي بالذات . ووجه اصبع الاتهام الى الاديان المنزلة كافة . وبما ان الكراس كتب في فرنسا فقد بدا وكأنه يؤكد الحاد الثورة الفرنسية . وكانت النتيجة انه ألّب على **الجمهورية** مؤمنين جديرين بالاحترام ، في انكلترا وفي اميركا على حد سواء ، في الوقت الذي اعلن فيه البابا المقبل بيوس

السابع قبوله بالجمهورية . ومع ان باين كان مؤمنا ورعا في حقيقة الامر ، فقد وصفه الرئيس ثيودور روزفلت ، بعد قرن من الزمن ، بـ « الملحد الصغير المقرف » .

في نيسان ١٧٩٢ ، نشبت الحرب بين فرنسا والنمسا . وفي ايار اصدرت الحكومة البريطانية بيانا ضد المؤلفات التحريضية . لكن المنشورات الثورية ظلت تصدر رغم ذلك ، والاندية ظلت تنتشر وتكاثر . وكان اعضاء هذه الاندية يتابعون بارتهاب وأمل واعجاب تطورات المأساة الدائرة فصولها في البر الاوروبي : الاجتياح النمساوي - البروسي ، بيان برونشفيك ، انتفاضة باريس ، الاطاحة بعرش لويس السادس عشر ، مجازر ايلول ، فالمي ، اعلان الجمهورية ، جيماب ، والانتصارات الفرنسية في البلدان الواطئة النمساوية وفي منطقة الراين . وقد أوغرت هذه الاحداث صدور الطبقات العليا البريطانية على الثورة ، غير انها لم تخلّف اثارا مماثلة لدى اعضاء الاندية الشعبية . ففي شفيدل ، أضرمت النار في تشرين الاول ابتهاجا بانسحاب القوات البروسية بعد معركة فالمي . وفي دوندي تمرد زهاء الف شخص واحرقوا رسمين يمثلان اثنين من كبار المالكين العقاريين . وجمع اعضاء الاندية الاحذية والاسلحة لارسالها الى اللامتسرولين في فرنسا . وفي لندن ومانشستر ونورفولك ، وجهت خمسة اندية كتبا الى **المجلس الوطني** في باريس اعربت فيه عن أملها في أن تبقى بريطانيا على الحياد ، بل فسي أن تتحالف مع فرنسا ضد « الطغاة » .

في اواخر عام ١٧٩٢ ، عمدت الحكومة الى تعبئة الجيش ، لا من قبيل الاستعداد للحرب وانما بدافع فرض النظام في بريطانيا . وشجعت ايضا انشاء اندية مضادة . ففي تشرين الثاني من عام ١٧٩٢ أسس جون ريفز ، صاحب دراسات عديدة في القانون ، « جمعية حماية الحرية والملكية من الجمهوريين والمساواتيين » . واصدرت الجمعية ، بفضل الاموال التي كانت

تمدها بها اجهزة المباحث ، أهجيات ضد الافكار الاصلاحية و « الفرنسية » ، كانت تطبع بالآف النسخ . وتشكلت جماعات مماثلة في انحاء بريطانيا كافة ، وكانت هذه الجماعات تحظى برعاية النبلاء الريفيين ورجال الكنيسة الانجليكانية . وبادرت هذه الجماعات الى تهديد اصحاب المكتبات الذين يبيعون المؤلفات الثورية ، واصحاب الفنادق الذين يؤجرون مقار للاندية اليسارية . وأحرقت دمي تمثل توماس باين ، وارغمت ابناء « الطبقات الدنيا » على التوقيع على عرائض ولاء للنظام القائم ، كما روجت اشاعات شائنة وسافلة حول الاشخاص الذين كانت آراؤهم لا تروق لها .

في اواخر عام ١٧٩٢ عينه اقامت الاندية الثورية الاسكوتلندية مهرجانا في اندبره . وكان معظم سكان اسكوتلندا البائسين من الحائكين والعمال الزراعيين العاملين في مزارع كبار المالكين العقاريين . ولم يكن النظام السياسي القائم يلحظ لهؤلاء الناس اي وسيلة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم . ولئن كان عدد سكان اسكوتلندا آنذاك يقدر بمليون نسمة ، فان الفبا وثلاثمئة اسكوتلندي فقط كان مخولا حق المشاركة في انتخاب اعضاء مجلس العموم . وبادرت الاندية ، وكانت في حدود ثمانين موزعة على زهاء خمس وستين مدينة وقرية ، الى ارسال مندوبيها الى اندبره حيث انعقد مؤتمر وطني في كانون الاول ١٧٩٢ . وخاطب الموفدون بعضهم بعضا باسم « مواطن » ، وقبل ان يفترقوا قطعوا عهدا ، على غرار الفرنسيين ، بان « يعيشوا احرارا او يموتوا » . وقد تمحورت مطالبهم حول المساواة في التمثيل البرلماني .

في الاول من شباط ١٧٩٣ ، اعلنت فرنسا الحرب على بريطانيا . كانت حكومة بت وقتذاك تواجه حملة احتجاج قوية شنها الآلاف من البريطانيين الموالين لفرنسا وللثورة ، والمعادين للحكومة والبرلمان . وكانت عرائض التذمر والاحتجاج

تنهال من كل حذب وضوب . وقد وقع على عريضة شفيلد ما يقارب من ثمانية آلاف شخص ، وعلى عريضة لندن ووستمنستر ستة آلاف شخص ، وعلى عريضة نورويش ثلاثة آلاف وسبعمئة شخص .

استهلت الحكومة نشاطها القومي في اسكتلندا ، حيث لم يكن القانون يوفر للمتهمين الضمانات التي يوفرها لهم في انكلترا . فنفت الى اوستراليا ، في عام ١٧٩٣ ، شخصين لعبا دورا اساسيا في مؤتمر ادنبره ، وهما توماس مويسر وتوماس فيش بالمر . وكان هذا الاخير مواطنا انكليزيا ، وكان ساعد حائكي دوندي على صياغة العريضة التي رفعوها الى البرلمان . وقد خلّد ذكرى محاكمة الرجلين الموقف التعسفي للقاضي براكسفيلد ، الذي ترأس المحكمة . فقد قال بالحرف الواحد : « ان للمصالح الزراعية وحدها حق التمثيل في هذا البلد » . و اضاف انه لم يمل يوما الى الفرنسيين ، وانه أمسى ينظر اليهم على انهم مجرد مسوخ . لكن على الرغم من المصير البائس الذي فرض على مويسر وبالمر ، فقد عقدت الاندية الاسكوتلندية « مؤتمرا » آخر في نيسان ، ومؤتمرا ثالثا - مؤتمرا بريطانيا شاملا هذه المرة - في تشرين الاول ١٧٩٣ . وقد بعثت اندية لندن وشفيلد بموفديها الى المؤتمر الاخير ، كما اوفدت منظمة « الارلنديين المتحدين » ممثلها هاملتون روان . وكانت لهجة المؤتمرين حادة وعنيفة ، وعواطفهم جياشة وجامحة . لكن لم تكن للمؤتمر مع الاسف لا خطة عمل حقيقية ولا زعامة فعلية ، لذلك تمكن ثلاثون ضابطا في الشرطة من تشتيت شملهم ووضع حد لاعماله . وتوالت المحاكمات بعد ذلك ، ونفسي القاضي براكسفيلد الى اوستراليا ثلاثة اشخاص آخرين . وما اطل عام ١٧٩٤ حتى كان معظم الاندية الاسكوتلندية قد حل . استمرت التحركات في انكلترا ، حيث اعربت الاندية عن استنكارها للمحاكمات الجارية في اسكتلندا . ودافعت

« الجمعية اللندنية للمراسلة » ، في اجتماعها العام في كانون الثاني ١٧٩٤ ، عن الاسكوتلنديين ، وادانت الحرب ، واعلنت عن عزمها على الدعوة الى عقد « مؤتمر عام للشعب » فيما لو حاولت الحكومة ان تدوس الحريات في انكلترا . وجاءت ردة الفعل مماثلة في المدن الاخرى . ففي شفيلد انعقد مهرجان ضخم تساءل فيه احد الخطباء قائلا : « ماذا يعني الدستور بالنسبة اليما دمنا لا نمثل شيئا بالنسبة اليه ؟ هنالك من يطب في مديحه لدستور بريطاني مصورا اياه وكأنه أعظم ما انجزته الحكمة البشرية - علما بأن هنالك من يقول الشيء نفسه عن الدستور التركي في القسطنطينية » . اما عمال الميكانيك في شفيلد فقد طالبوا بالمساواة في الحقوق - لا « بالمساواة الخيالية في الملكية » - التي « تجعل من العبد انسانا ، ومن الانسان مواطنا ، ومن المواطن جزءا لا يتجزأ من الدولة ، بحيث يتحول من رعية الى سيد » . وان كان هذا الكلام يذكرنا بشيء ، فانما بلفة روسو والجمهورية الفرنسية . ولم يمض وقت طويل حتى اضطر كاتب هذه العريضة ، جوزيف غال ، الى الهجرة - او بالاحرى الى الهرب - الى الولايات المتحدة .

لما كانت الحكومة البريطانية تخوض الحرب بفضل الدعم المالي لحلفائها القاريين ، معتمدة اساسا على قوة اسطولها البحري ، ومستعينة بجيش صغير فحسب من الجنود النظاميين ، فقد كان بإمكانها ان تستمر في خوض المعارك على الرغم من وجود معارضة داخلية ، حتى ولو كانت هذه المعارضة قوية . مع ذلك ، فان مشاعر الولاء لفرنسا التي سادت البلاد ، ورفض الناس للمؤسسات التي كان يفترض في الحرب الدفاع عنها وحمايتها ، جعلت الوضع صعبا للغاية . لذلك عازمت الحكومة ، في عام ١٧٩٤ ، ان تتصرف في انكلترا على النحو الذي تصرف به في اسكوتلندا في عام ١٧٩٣ . وهكذا وجهت تهمة الخيانة الى توماس هاردي ، رئيس « الجمعية اللندنية للمراسلة » ،

وتوماس ولكر ، من مانشستر ، وهورن توك وجون ثلوال ، وغيرهم من اليساريين . وتولى الدفاع عنهم توماس أرسكاين ، الذي كان قد دافع عن باين غيايا في عام ١٧٩٢ . وأثبت أرسكاين ان الادلة التي أبرزتها الحكومة زائفة ومزورة ، وان تواطؤ موكلية المزعوم مع الفرنسيين عار من الصحة . ويرأت لجنة المحلفين ، المؤلفة من رجال اعمال لندنيين ، هاردي وبقية المتهمين . لكن الخوف والعار والنفقات التي كانت تتكلفها هذه المحاكمات ، حدث بمعظم أبناء الطبقة الوسطى الى التخلي عن الحركة الثورية .

بلغت هذه الحركة ، بعد ان امست ظاهرة عمالية خالصة ، ذروة قوتها في عام ١٧٩٥ . « الجمعية اللندنية للمراسلة » ، التي استمدت دفعا جديدا من احكام التبرئة الصادرة في عام ١٧٩٤ ومن التدمير الشعبي الناجم عن فاقة المواد الغذائية وارتفاع الاسعار الجنوبي ، ضاقت عدد المتسبين اليها ، فاصبحت تضم ما يقارب من خمسة آلاف عضو . وقد نظمت مظاهرات عامة ومهرجانات جماهيرية غابت عنها الفوضى والبلبل على الرغم من جراءة الخطب الملقاة فيها . وفي تشرين الاول ١٧٩٥ ، اجتاح حشد ، قدر بمئتي ألف شخص ، شوارع المدينة . وربما كان هذا الرقم مبالغا فيه ، لكن الشيء الاكيد ان هذه التظاهرة جاءت على غرار ما حصل في فرنسا يوم طرد الجيرونديون من **المجلس الوطني** بعد ما حاصره زهاء ثمانين ألف شخص . كان الناس قد احتشدوا في شوارع لندن لمشاهدة الموكب الرسمي الذي اخترق الاحياء بمناسبة جلسة افتتاح البرلمان . وبعد ان قابل المحتشدون موكب النبلاء والاساقفة بكلمات الهزاء والسخرية ، حاصروا عربة الملك وراحوا يهتفون : « نريد خبزا ! نريد خبزا ! نريد سلما ! نريد سلما ! » . وتحطم زجاج إحدى نوافذ العربة الملكية بفعل قذيفة ، قال بعضهم انها حجر وبعضهم الآخر انها رصاصة . واخرج الملك

من عربته بصعوبة فائقة .

بعد هذا الهجوم على شخص الملك ، اي على جورج الثالث ، عزمت الحكومة ، التي كانت تخوض الحرب منذ عامين ، على اتخاذ اجراءات مشددة بحق « اعضاء الاندية » ، و « المساواتيين » و « الفوضيين » . وصوت البرلمان على مرسومين : مرسوم حول اعمال الخيانة ، الذي وسع تعريف الخيانة ، ومرسوم حول المهرجانات التحريضية ، حظر لقاء الخطب في المهرجانات ما لم يحضرها ممثلون عن القانون .

مع تطبيق هذين المرسومين دخلت الاندية الثورية مرحلة الافول . وقد أخذ العمال اليساريون بالمواقف الحذرة والمتحفظة للطبقة الوسطى فتركوا هذه الاندية التي بقيت وقفا على الزمر الصغيرة المتطرفة . مع ذلك فان ثمة خمسة خمسمئة شخص حضروا في تشرين الثاني من عام ١٧٩٦ حفلة العشاء التي اقيمت في حانة « كراون اند انشر » في لندن . وفي تلك الحفلة ، التي ترأسها الكونت ستانهوب ، والتي قدم فيها العشاء لقاء ٨ شلنات ، لم يدر الحديث الا حول موضوع واحد : المطالبة بالاصلاح .

اضطرت « الجمعية اللندنية للمراسلة » ، ازاء الضغوط الممارسة عليها ، الى الانتقال الى العمل السري . وقد اقامت علاقات مبهمة مع منظمة « الانكليز المتحدين » في منطقة شفيلد ومانشستر ، ومع « الارلنديين المتحدين » الذين اعلنوا تبردهم في عام ١٧٩٨ . اما علاقتها المزعومة بحركة العصيان البحري في عام ١٧٩٧ ، فلا شيء يؤكد لها . بيد ان حركة العصيان هذه ، التي وقعت في زمن الحرب وفي وقت تهددت فيه البلاد باجتياح اجنبي ، كانت تشكل بحد ذاتها دليلا اكيدا على تدني رصيد شعبية الحكم . وفي عام ١٧٩٨ علق بت قانون حماية الحرية الشخصية Habeas corpus وارسل المحرضين على

الفتنة الى السجن بدون محاكمة . وفي عام ١٧٩٩ حظرت
الإندية تماما ، وحكم بالشلل على الحركة الاحتجاجية طيلة فترة
الحرب .

هذه الاجراءات التعسفية افقدت بريطانيا عددا من
ديمقراطيينها الرفيعي الثقافة : كان توماس باين قد التجأ اصلا
الى فرنسا . وقد عمدت السلطات الى نفي فريق من المفكرين الى
أستراليا ، في حين اختار فريق آخر الهجرة الى اميركا . ومن
بين هؤلاء العالم بريستلي ، الذي عاش لفترة طويلة من الزمن
في ولاية بنسلفانيا . اما جوزيف غال ، كاتب عريضة شفيلد
الشهيرة ، فقد قصد ولاية كارولينا الشمالية . واستقر المقام
بتوماس كوبر من صحيفة **مانشستر هيرالد** ، وبينيامين فوم ،
الذي طالما دافع عن فرنسا في صحيفته اللندنية **مورنينغ كرونكل** ،
في الولايات المتحدة ايضا .

ان دعاة الثورة المضادة هم الذين ربخوا حرب الكلام في
انكلترا في العقد الاخير من القرن الثامن عشر . ففي عام ١٧٩٣
نشر جون بولز ، العضو في **الجمعية المناهضة للجمهوريين**
والمساواتيين ، كتابا عنوانه **الاسس الحقيقية للحرب الراهنة مع**
فرنسا . وقد زعم فيه (وهذا الكلام حمل على محمل من الجحد
لفترة طويلة من الزمن) ان **المجلس الوطني الفرنسي** كان يرمي من
وراء اصداره مرسومه الشهير الذي وعد فيه جميع الشعوب
بـ « **المساواة والاخاء** » ، الى الاطاحة بالحكومة البريطانية
والحكومات الاوروبية الاخرى . وكتب جون ريفز ، المنتمي الى
الجمعية عينها ، مقالة شتة فيها اليقاقة الفرنسيين بالطهرانيين
الانكليز . وقد وصف الثورة الفرنسية وحركة الاصلاح
البروتستانتية بأنهما المصدران التوأمين لآفات العصر كافة .
ونشر بورك رسائل **في سلم قائم على قتل الملوك** ، واصندر
جورج كانيغ **الجملة المناهضة لليقاقة** . وقبض مالتيه دو بان
اموالا من السلطات البريطانية لمهاجمة الثورة الفرنسية في

صحيفته بريتيش مركوري ، الصادرة في لندن . وحذا فردريك غنتز حذوه في صحيفته هيستورش جورنال الصادرة في برلين . واستهل مالتوس الطبعة الاولى من كتابه بحث في مبدا الاسكان بدحض آراء كوندروسيه .

لاقت اغلبية هذه المؤلفات رواجا في اميركا ، حيث ساهمت في تغيير النظرة السائدة عن الثورة الفرنسية . لكن ان كان المجتمع البريطاني الراقي قد ابدى عن ذلك القدر من التخوف والتوجس ، فانما بسبب المحاولة الثورية التي شهدتها ارلندا في المقام الاول .



كان عدد سكان ارلندا ، في التسعينات من القرن الثامن عشر ، يعادل عدد سكان الولايات المتحدة ، ونصف سكان انكلترا . وكان ينيف على عدد سكان الجمهوريات الباتافية والسويسرية والالب الغربية مجتمعة . وكانت مؤسسات ارلندا « مقولبة » على مؤسسات انكلترا . كنيتها القائمة كانت انغليكانية ، ولورداتها كانوا يملكون الاراضي الشاسعة في الجزيرتين ، ومجلس عمومها كان يشبه المجلس الانكليزي وان كان طابعه التمثيلي أضيق بعد ما أقصيت عنه الفالبيية الكاثوليكية . وكان في ارلندا ، على غرار ما في بريطانيا ، حركة وثيقة الصلة بالثورة الاميركية تطالب بالاصلاح البرلماني . وقد اشرنا الى فشلها في الفصل الثالث من هذا الكتاب . وقد رحب الاصلاحيون الخائبون اشد الترحيب بالثورة الفرنسية . ولم يهللوا لنبا سقوط الباستيل فحسب ، بل للاحداث الثورية التي أعقبته ايضا .

ان السيطرة الانكليزية ، التي تعود بدايتها النسي العصر الوسيط ، اشتدت وتفاقت في ابان الغزو والاحتلال في القرن

الثامن عشر . وقد وجدت ما يبررها ، على الصعيد الاستراتيجي ، في التهديدات التي كانت تصدر عن فرنسا بين الحين والآخر . فبعد ثورة ١٦٨٩ الانكليزية ، كان لويس الرابع عشر أرسل جيشا الى ايرلندا لدعم الملك جاك الثاني . وقد تجدد خطر الاحتلال الفرنسي لارلندا في ابان الحروب اللاحقة ، وعلى الاخص في ابان حرب الاستقلال الاميركية . وبما ان فرنسا الجمهورية وحركة الاستقلال الارلندية راحتا تتعاظمان باطراد في ظل حرب الثورة الفرنسية ، فقد أمسى الخطر الفرنسي اشد الحاحا من اي وقت سبق .

كان العمال الزراعيون في ايرلندا يعانون من بؤس لا مثيل له في اي قطر اوروبي غربي آخر . كانوا يدفعون بدلات ايجار مرتفعة ، وكانت ارضهم جدياء ، ومحاصيلهم ضحلة ، وكثيرا ما كانوا يطردون من قطع الاراضي اللامتناهية الصغر التي يعملون في زراعتها . وقد شكلوا جمعيات سرية ، اتسمت بالعنف في بعض الاحيان، منها جمعية **حماة الكناك** او جمعية شبيبية **الفجر** البروتستانتية . ولئن انضمت هذه الجماعات الى حركة العصيان في عام ١٧٩٨ ، فانها لم تكن لا من قادتها ولا من منظميها . وكان للمدن الارلندية ايضا طبقتها الوسطى الساخطة . ديلن ، بسكانها ، المئتي ألف . كانت اكبر المدن الناطقة بالانكليزية بعد لندن . وعلى الرغم من الحواجز الجمركية والقوانين التجارية المفروضة من قبل انكلترا ، كان لدبلن طبقتها التجارية والمهنية النشيطة المؤلفة من كئالة وبروتستانتين . وقد ازدهرت هذه الطبقة وتوسعت في القرن الثامن عشر . وقد استشعرت ، اكثر من الجماهير الريفية ، وطأة التمييز ، ولم تكن تجهل شيئا عن الاحداث الدائرة في اميركا وفرنسا وهولندا وانكلترا .

في عام ١٧٩٢ ، اي عندما بدأت الحرب في البر الاوروبي ، تبلورت في ايرلندا - اسوة بما حصل في انكلترا واسكوتلندا -

علائم النفور من النظام . كان هنالك ، منذ زمن غير بعيد ، منظمة غير رسمية تدعى **اللجنة الكاثوليكية** ، وكان يترأسها بعض الاساقفة الكاثلكة . وفي عام ١٧٩٢ ، وجدت هذه **اللجنة** من يتخطاها في جماعة من المناضلين الكاثلكة العلمانيين ، اعربوا عن رغبتهم في التعاون مع البروتستانتين بغية انتزاع بعض التنازلات من الحكومة البريطانية . وقد اختاروا وكيلا عنهم محاميا انجليكانيا شابا ، هو تيوبالد ولن تون الذي كان أسس في بلفاست **جمعية الارلنديين المتحدين** . وكانت كلمة « متحدين » تعني في نظر جماعة بلفاست ، المؤلفه اساسا من تجار ومحامين كلفانيين ، انهم يضمون قواهم الى قوى الكاثلكة . وقد افتتحت محافل **للالرلنديين المتحدين** في جميع انحاء الجزيرة . كانت في البداية علنية وقانونية ، أسوة بجمعيات لندن وشفيلد ، والجمعيات الشعبية للثورة الفرنسية ، والاندية الديمقراطية التي تأسست في الفترة ذاتها في الولايات المتحدة . وكان الارلنديون المتحدون يطالبون باصلاح برلماني ، ويستنكرون الحرب ضد فرنسا ، ويوزعون على نطاق واسع كتاب توماس باين **حقوق الانسان** ، ويصدرون في بلفاست مجلة **نورثون ستار** نصف الشهرية ، ويطالبون بمجلس تأسيسي ارلندي . ولئن لم يعيدوا النظر ، بادىء ذي بدء ، في العلاقة مع انكلترا ، فقد اقترحوا بالمقابل تغييرات جذرية لارلندا ، ادرجت في مشروع قانون اصلاحي نشرته جماعة دبلن في عام ١٧٩٤ . وكان هذا المشروع يلحظ انشاء ثلاثه دائرة انتخابية متساوية ، بدل الدوائر القائمة . وكان يفترض في كل دائرة ان ترسل نائبا واحدا عنها الى مجلس العموم الارلندي ، المنتخب بالاقتراع العام لمدة عام واحد . ولا يشترط في النائب ، الذي سيتقاضى اجره من الدولة ، ان يكون مالكا . كما انه لا يجوز ان يقف الانتماء الديني عائقا في وجه التمتع بالحقوق المدنية كاملة . ولم يكن هم **الارلنديين المتحدين** الاول احداث تغيير على

صعيد المبادئ الدستورية ، بل كان هدفهم الرئيسي العمل ، بالتعاون مع برلمان منتخب وفق القواعد التي اقترحوها ، على إلغاء الاتاوات وحقوق البكورة ، وعلى تقليص حجم المعاشات والرواتب التي تدفع لأشخاص لا يقومون بأي عمل فعلي ، وعلى إعادة النظر في نظام الضرائب والجمارك برمته ، أي على أحداث تغييرات اقتصادية كفيفة بتغيير البنية الاجتماعية لارلندا تغييرا جذريا . وافقت السلطات على تقديم بعض التنازلات . كان الوزير البريطاني أكثر استعدادا من المسؤولين الإنكليز - ارلنديين للتخفيف من صرامة القيود السابقة . وقد سمح البرلمان الأيرلندي ، نتيجة لضغوط لندن عليه ، بدخول الكثالكة إلى الطوائف الحرفية المدنية ، وبالحصول على الشهادات من جامعة دبلن ، وبانتخاب نواب مجلس العموم الأيرلندي (لا أن يصبحوا نوابا) بشرط أن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة من زاوية الملكية . وكانت هذه الإجراءات ترمي إلى إضعاف « تيار اليعاقبة » في أيرلندا ، بحؤولها دون أن يتوحد الكثالكة والكالفانيون ضد الهيمنة الإنفليككانية . ولكن بما أن عدد الكثالكة المستفيدين من هذه الحقوق الجديدة كان محدودا للغاية ، فقد استمرت التحركات الثورية . وقد أجرت بعض الأندية اتصالات سرية مع الفرنسيين في عام ١٧٩٤ ، وسعت وراء الحصول على مساعدة العدو ودعمه في زمن الحرب . وأوفدت لجنة السلامة العامة عميلا لها إلى دبلن للدراسة فرص الثورة فيها . وكان هذا العميل وليسم جاكسون ، وهو ثوري عريق كان نشر في لندن قبل عشرة أعوام ، مديحا لدايات الولايات الأميركية ووثائق أخرى حول الثورة الأميركية . وقد اعتقل جاكسون ، واتهم بالتجسس ، وأعدم في دبلن . وهرب كل من ولف تون ، وهاملتون روان ، وبنيامين فوم إلى أميركا . وجرى الإعلان عن أن جمعيات الأيرلنديين المتحدين تخريبية وغير مشروعة . وغدت بعد عام ١٧٩٤ تأمرية وثورية .

تون ، الذي كان استقر به المقام مع أسرته في مزرعة في ضواحي برنستون ، بولاية نيو جيرسي ، استدعي على حين غرة من قبل السفير الفرنسي في الولايات المتحدة ، الذي دغاه الى التوجه الى فرنسا للعمل مع **حكومة الادارة** على تحرير ايرلندا . وفي عام ١٧٩٦ ، تم التخطيط في باريس ، برعاية السفير الاميركي ورئيس الولايات المتحدة لاحقا ، جيمس مونرو ، وبالتعاون مع وزير الخارجية الفرنسي ، دولاكروا ، لعملية غزو ايرلندا . وكانت محافل **الارلنديين المتحدين** تعقد في اثناء ذلك الاجتماعات السرية ، وتجنّد الاعضاء ، وتكدس الاسلحة ، وتخطط لعصيان مسلح . وقد اصبح هدفهم اقامة جمهورية مستقلة ، تحظى بالحماية الفرنسية ، على غرار الجمهورية الباتافية .

عاش تون في باريس سنوات من الخيبة القاسية سجل تفاصيلها بأمانة في يومياته . **فحكومة الادارة** ، المترددة والحائرة ، كانت عاجزة عن الاقدام على غزو ايرلندا غزوا شاملا . كانت تتخوف من عواقب عملية بحرية ضد الاسطول الانكليزي ، وتتساءل ان لم يكن من الافضل ان تحتاح انكلترا ذاتها لترغم الحكومة البريطانية على الخروج من الحرب . في مثل هذه الحال يصبح الاعلان عن قيام جمهورية ايرلندية امرا ممكنا . بل قد تقوم عند ذاك ثورة في انكلترا ، او على الاقل اضطرابات وقلقل في انكلترا واسكوتلندا . وقرّر عزم الفرنسيين في نهاية المطاف ، في عام ١٧٩٧ على وجه التحديد ، على شن هجوم مباشر على انكلترا . واعتبر تون والارلنديون عامة هذه الخطة مجرد مشروع وهمي ومضلل ، مصيره الفشل على الأرجح ، وعواقبه وخيمة بالنسبة الى قضيتهم .

حاول الفرنسيون مع ذلك ان يساعدوا الارلنديين المتحدين . ففي عام ١٧٩٦ ، دخلت قوة فرنسية عداها خمسة عشر ألف جندي ، من بينهم ولن تون ، الى خليج بان تري ، على الشاطئ الجنوبي الغربي لارلندا . غير ان الارلنديين المتحدين

لم يكونوا قد نظموا أنفسهم بعد في هذه المنطقة ، ولم يتخذوا الاستعدادات اللازمة لاستقبال المحتلين الفرنسيين ، الذين حالت عواصف متواصلة دون نزولهم الى الشاطئ ، فأقفلوا عائدين بعد انتظار دام ستة عشر يوما . وفي عام ١٧٩٧ ، تجمعت قوة فرنسية - هولندية عداها خمسة عشر الف رجل في جزيرة تكسل لتتوجه منها ، بمواكبة الاسطول الباتافي ، الى بعض النقاط المحددة سلفا على شواطئ اسكوتلندا وأولستر . وكان الاسطول البريطاني في ذلك الوقت شبه مشلول بسبب بعض حركات العصيان . بيد ان القوة الفرنسية - الهولندية راوحت مكانها لان الرياح لم تكن مؤاتية ، ولم تمكنها من استغلال الفرصة السانحة . وبعد بضعة اسابيع جاء الانتصار البحري البريطاني في كامبرداون ليفوت على فرنسا هذه الفرصة نهائيا . في كلتا الحالتين اذن لعب عامل الطقس لصالح انكلترا ، كما اشار الى ذلك تون ، وانقذها من أعظم خطر احقق بها بعد خطر الاسطول الاسباني الذي عرف باسم ارمادا . على الرغم من فشل محاولة الانزال في خليج بانترى ، فان قادة حركة **الارلنديين المتحدين** توسموا فيها خيرا ، لانها اعطت الدليل على زغبة الفرنسيين الفعلية في مد يد العون لهم . واستمرت حركة التعبئة الشعبية في عام ١ٷ٩٧ ، وامن عدد الارلنديين المتحدين ينيف على المئة ألف في مقاطعات أولستر وحدها . وقد أوفدت المحافل المحلية مندوبين عنها الى الهيئات الاقليمية التي شكلت نوعا من حكومة ظل جماعية مستعدة للاستيلاء على السلطة عندما يحين الظرف المناسب للاعلان عن قيام جمهورية من الجمهوريات الشقيقة لفرنسا . وقد واجه البريطانيون هذا الوضع بتعزيز قواتهم في الجزيرة حيث بات لهم ما يقارب من ١٤٠ الف جندي ، أي خمسة اضعاف القوة التي زج بها الانكليز فيما بعد في معركة واترلو . وقد اتخذ البريطانيون سلسلة من الاجراءات القمعية بحق المحافل

التي أسست ثورية مئة بالمئة . وساد الجزيرة ارهاب حقيقي :
فقد تعاقبت عمليات التفتيش ، والاستجوابات والاعتقالات ،
والصادرات ، والحرائق ، والمشايق ، والنفي ، ناهيك عن القضايع
التي اقترفها الحكم تارة والعصابات المتعادية من المدنيين
المسلحين طورا والتي ما كانت تكن لبعضها بعضا سوى
الكراهية والبغضاء . ولم يكن الصراع وقتذاك صراعا بين
كثالكنة وبروتستانتين ، او بين ساكسونيين وسلتيين ، او بين
الشمال والجنوب : بل كان صراعا بين انصار قيام جمهورية
ارلندية مستقلة وبين اعداء هذا المشروع .

على غرار ما حصل مع البولونيين في عام ١٧٩٤ ، اضطر
الارلنديون المتحدون الى شن ثورتهم قبل ان ينجزوا
استعداداتهم لها ، بسبب الاجراءات التي اتخذت بحقهم بغية
تحطيمهم واستئصال شأفتهم . ولم يدركوا ان الظرف لم يكن
مواتيا للمساعدة الفرنسية التي كانوا يعتمدون عليها . اولع
قتيل التمرد في الاولستر في نيسان ١٧٩٨ ، وامتدت ناره بسرعة
لتشمل ارجاء الجزيرة كافة ، وفي ايار من ذلك العام توجه
يونابرت الى مصر ، على رأس جيش ضم القوات التي كانت تجمعت
من قبل عند شواطئ بحر المانش . ولذلك لم يدعم الثوار
الارلنديون ؟ حتى في أوج انتفاضتهم المسلحة ، الا بالف جندي
فرنسي كان الجنرال اومبير قد انزلهم على الشاطئ الغربي
للجزيرة . وكانت قوة تتألف من عشرة آلاف نفر تقف على أهبة
الاستعداد للحاق بهم فيما اذا تكللت محاولتهم بالنجاح .
واستطاع فرسان الجنرال اومبير ان يقطعوا بالفعل مسافة ستين
او سبعين كيلو مترا ، لكن المنطقة التي اجتازوها كانت اقل
مناطق ارلندا تفاعلا مع منظمة الارلنديين المتحدين . فكان
ان هزم اومبير امام التفوق العددي الساحق للقوات
البريطانية واضطر الى الاستسلام . وقد جرت مبادلتة
فيما بعد ؟ وعاد الى فرنسا ، لكنه لم يلبث ان بارحها

الى اميركا ، بسبب معارضته سياسة نابوليون ، وهناك خاض
المعركة من جديد ضد البريطانيين في عام ١٨١٢ .
دارت المعارك بعنف شديد من اقصى ايرلندا الى اقصاها ،
بيد انها لم تبلغ ذروتها الا في وكسفورد ، في جنوب
شرقي البلاد . ولم يؤيد الاساقفة الارلنديون ، الاكثر محافظة
من زملائهم الايطاليين ، هذا العصيان المسلح ، بيد ان عدد
الكهنة الذين شاركوا فيه كان مرتفعا الى حد حق معه
للورد كاسلترينغ ان يقول عن الاحداث انها « مؤامرة يعاقبة
تستعين ، لتحقيق اهدافها ، بأدوات بابوية » . ولم تكن « الاداة »
في الحقيقة « بابوية » فحسب : فقد انضوى تحت لواء الثورة
اثنا عشر قسا كلفانيا ، اعدم منهم ثلاثة . لكن هذه الثورة ،
الواسعة الانتشار ، كانت تفتقر الى قيادة مركزية . وبما ان
التنسيق كان مستحيلا ، والاتصالات مقطوعة ، فقد تعذر
استغلال الانتصارات المحلية او تعزيز النقاط الخطرة . وقد
تبخر كل امل في الحصول على مساعدة فرنسية . لذلك لم
ينته الصيف الا وكان مد الثورة قد انحسر وحل مكانه القمع
الشامل والمنظم الذي بلغ من الضراوة حدا حمل كورنواليس
بالذات ، اي القائد العسكري الانكليزي ، على استنكاره ، وانحفر
الى الابد في ذاكرة الشعب الارلندي . وقد نفي زهاء الف
عضو في منظمة الارلنديين المتحدين الى اوستراليا . واعد
العديد من قادتها ، بتهمة الخيانة . اما ولف تون ، الذي
تسلل من فرنسا الى ايرلندا في ابان المعارك ، والذي كان سيلقى
المصير ذاته ، فقد اقدم على ذبح نفسه في السجن . ولو قدر
لهذا التمرد ان ينجح ، لاحتل ولف تون مكانه بين كبار القادة
التاريخيين الذين خاضوا معركة تحرير شعوبهم . فالفارق بين
التمرد والثورة يكمن بتمامه في الخاتمة . وكما قال ولف تون
فان « واشنطن قد نجح في حين ان كوزيوسكو فشل » .
اسفر التمرد - او بالاحرى قمع هذا التمرد - عن **ميشاق**

الوحدة بين بريطانيا وارلندا ، الذي اقر في عام ١٨٠١ بعد عامين من المناقشات في البرلمان . واستمرت هذه الوحدة حتى الحرب العالمية الاولى . على الصعيد الاستراتيجي ، كانت هذه الوحدة ترمي اساسا الى تأمين الحماية ضد فرنسا . اما على الصعيد الاجتماعي ، فكانت تمثل ، في نظريتي ، حلا بناء للمسألة الارلندية . كان بت يأمل ، من وراء الفاء البرلمان الارلندي وتمثيل الارلنديين مباشرة في البرلمان الاتحادي للمملكة المتحدة ، في اضعاف الاوليفارشية الانكليزية - الارلندية القديمة ، وفي منح الكثاكة الارلنديين ، الذين امسوا يشكلون اقلية ضئيلة داخل عالم بروتستانتني واسع ، الحقوق السياسية بدون خطر . لكن الكثاكة الارلنديين (او الانكليز) لم يحصلوا ، رغم قيام هذه الوحدة ، على حقوقهم السياسية الا في عام ١٨٢٧ . فقد مني برنامج بت بالفشل ، من جراء المقاومة العاتية التي واجهه بها الملك جورج الثالث ، المدعوم من قبل الرأي العام اليمني المتطرف والمناهض للكثاكة وللزعة اليقوبية في انكلترا وفي ارلندا . وهكذا امست الوحدة مع انكلترا ، في نظر غالبية الارلنديين ، مدعاة اضافية للتدمير والسخط . ولئن اضطر الارلنديون الى كبت مشاعرهم الثورية ، فانهم لم يتحرروا منها اطلاقا . وغدت ارلندا ، بمعنى من المعاني ، بولونيا اوروبا الغربية . وسيلعب الارلنديون ، سواء من اقام منهم في مقاطعة لانكشاير للعمل في المصانع او من هاجر منهم الى الولايات المتحدة ، سيلعبون دورا بارزا في الحركات الديمقراطية التي ستشهدا انكلترا واميركا في القرن التالي .

★ ★ ★

في التسعينات من القرن الثامن عشر كانت المدن الاميركية الكبرى

كافة موانئ اطلسية . وكانت هذه المدن صغيرة بالمقارنة مع المدن الأوروبية - لم تكن فيلادلفيا ، أكبرها على الإطلاق ، تعد أكثر من سبعين ألف نسمة - بيد أنها كانت على اتصال وثيق ودائب بأوروبا . وكانت انكلترا هي القناة الرئيسية لانتقال البضائع والاعخبار بين العالمين القديم والجديد . أما بالنسبة الى الصحافة الاميركية في تلك الايام ، فقد كان أسهل عليها الاستعانة بالصحف الاجنبية ونسخ ما تنشره من اعخبار ومعلومات من الاعتماد على ما يكتبه محرروها المحليون . لذلك اعتادت صحف بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا وشارلستون على ايلاء حيز كبير لاعخبار اوروبا . وكان معظم هذه الاعخبار ينقل عن طريق الصحافة البريطانية . وعندما عاد توماس جفرسون من فرنسا ، في اواخر عام ١٧٨٩ ، ذهل لدى معانيته ان الفكرة التي كوتها الاميريكيون عن الثورة الفرنسية مضللة لانها مستقاة من مصادر بريطانية ، فاتخذ اللازم من الاجراءات كيما تستقي واحدة من صحف نيويورك على الاقل معلوماتها من الصحيفة الهولندية غازيت لايدن .

في كندا % كان السكان الناطقون بالفرنسية ، الخاضعون لتوجيهات كهنتهم % يناصبون الثورة الفرنسية العداء ، وان ظلوا غير متعاطفين مع الهيمنة البريطانية التي فرضت عليهم منذ عام ١٧٦٣ . أما السكان الناطقون بالانكليزية ، فكانوا في معظمهم من اللاجئين المحافظين والموالين للنظام البريطاني ممن لاذوا بالفرار في ابان الثورة الاميركية . وبموجب ميثاق ١٧٩١ ، أقام برلمان كندا البريطاني حكومتين في كندا العليا وكندا السفلى (اصبحتا فيما بعد اونتاريو وكيبيك) بغية تحاشي « المبالغات الديمقراطية » للثورتين الفرنسية والاميركية . وناهيك عن ذلك ، ما كان البريطانيون اعترفوا بصورة نهائية بعد بالحدود الغربية للولايات المتحدة كما رسمتها معاهدة ١٧٨٣ . كان حاكم كندا العليا يزعم ان سلطته تمتد الى ما وراء البحيرات ، والى داخل ولاية ايلينوا ، وادعى في عام ١٧٩٤ ان هذه المناطق ، شبه البكر ، اضحت مرتعا « للجواسيس

اليعاقبة » . كان الكنديون البريطانيون ، المشتبهون في الكنديين الفرنسيين ، والمتخوفون من فرنسيي فرنسا ومن الاميركيين الصاخبين القابعين جنوبي حدودهم ، يبدون عن تعلق شديد بالتقاليد البريطانية . وقد تم تشكيل **جميعات ولاء** ، على غرار ما حدث في انكلترا في عام ١٧٩٢ . كما اقر قانون ضد الاجانب الخطرين على شاكلة ذلك الذي اصدرته الولايات المتحدة في عام ١٧٩٨ . وقد تم بالفعل اكتشاف مؤامرة او اثنتين غير ذات أهمية على الاطلاق . وثمة اميركي ، يدعى دافيد ماكلين ، كان انغمس في احدهما ، أعدم شنقا وسجل بتهمة الخيانة العظمى في عام ١٧٩٧ . وكان ذلك أخطر مما حدث في انكلترا او في الولايات المتحدة بالذات في تلك الحقبة . والواقع ان النزعة المناهضة للاميركان التي انتشرت في كندا عززت مشاعر العداء ازاء الانكليز لدى الديمقراطيين الاميركيين .

يصعب علينا في الحقيقة تحديد انعكاسات ثورة سان دومنغ وجمهورية هايتي على الولايات المتحدة . الشيء الاكيد انها رسخت وعمقت مشاعر الخوف لدى البيض الذين كانوا يعيشون بين العبيد السود في جنوب الولايات المتحدة . فالجمعية التأسيسية الفرنسية كانت ، منذ عام ١٧٩١ ، منحت الزنوج الاحرار في المستعمرات الفرنسية حقوقا مساوية لحقوق البيض . وقد احتج المعمرون البيض على هذا القرار ، وعمت الاضطرابات صفوف الزنوج العبيد ، وتمخضت هذه التطورات عن تمرد ، فحرب اهلية ، ثم كان قرار **المجلس الوطني الفرنسي** في عام ١٧٩٤ القاضي بالقضاء العبودية الفاء شاملا . وأن يصبح توسان لوفرتور ، الزنجي والعبد السابق زعيما بارزا ، وان يعين جنرالا في الجيش الفرنسي ، وأن يرتدي البزة العسكرية للجمهورية الفرنسية ، فهذا ما لم يرق لمعظم الاميركيين ، وكم بالاحرى للفرنسيين البيض في المستعمرات الفرنسية . وقد غادر معظم هؤلاء الاخيرين الجزر ، وعلى الاخص سان دومنغ ، اكبرها على الاطلاق . وعاد بعضهم

الى فرنسا ، في حين اختار بعضهم الآخر الإقامة في البر الاميركي .
وفي عام ١٧٩٧ قدر عدد اللاجئين الفرنسيين في الولايات المتحدة
بعشرين الفا ، جاء اكثرهم من سان دومنغ .
في عام ١٧٨٩ ، بدأت الحكومة الاميركية تنظم نفسها وفق
الدستور الاتحادي الجديد . وقد ساد البلاد جو عام من التفاهم ،
اذ ان الذين كانوا انتقدوا الدستور الجديد و عارضوه عندما كان
لا يزال مشروعا ، اغربوا فيما بعد عن استعدادهم لتقبله . اما
الخلافات التي نشبت لاحقا ، والتي سرعان ما اكتسبت حدة
بالغة ، فلم تكن استمرارا للخلافات السابقة في الآراء والمواقف .
لم يكن في اميركا مناهضون للثورة ، بالمعنى المفهوم في فرنسا
او هولندا . اذ لم يكن يدور في خلد أحد العمل على إعادة الملك
جورج الى الحكم او بعث النظام الذي سبق عام ١٧٧٦ . كل ما في
الامر ان بعضهم كان يميل الى سلوك طريق أكثر ديمقراطية ، في
حين كان بعضهم الآخر يرفض ذلك . بيد ان الخلافات التي
تبلورت ، تحت تأثير الثورة الفرنسية ، في صورة حزبين
سياسيين ، لم تعلن عن ظهورها بادىء ذي بدء الا كردة فعل على
سياسة الحكومة الاتحادية الجديدة .

ان ما كانت تحتاج اليه البلاد الجديدة ، في نظر اتباع
الكسندر هاملتون ، هو التطور الاقتصادي وسلطة مركزية اكثر
توحيدا . وكان التطور الاقتصادي يقتضي توظيفات وقروضا
داخلية واوروبية على حد سواء ، نظرا الى ان أوروبا ، الأكثر
تطورا من اميركا من الناحية الاقتصادية ، كانت مصدر الرساميل
وقتذاك . وانطلاقا من هذه الرؤية خطط هاملتون لكي تتحول
الولايات المتحدة الى بلد أمثل لاستقطاب الاموال .

اما توماس جفرسون واتباعه ، فلم يكن يهمهم ان يشاهدوا
الولايات المتحدة « تتطور » وفق هذا الاتجاه ، وتمثل بأوروبا
بمدنها الضخمة ، وحواجزها الطبقية واثريائها المتخمين وفقرائها
المعدين . وما كانوا يرغبون اطلاقا في ان يروا

الحكم يستعين بالمصالح المالية الخبيسة . فارهاق الشعب بالضرائب لتأمين المداخيل والأرباح ، ثم تقديمها هدية للمضاربين وأصحاب الاموال ، كل ذلك كان يبدو في نظرهم غير مبرر وغير مجد . كانوا يفضلون ان تظل البلاد زراعية في المقام الاول ، وان يحافظ عالما التجارة والمال على دورهما الثانوي . وما كان بلوغ هذا الهدف يفترض تعزيز الحكومة المركزية النائية . فخير ضمانا للحرية التي نادى بها الثورة الاميركية هي في توطيد الحكم المحلي ، او على مستوى الولاية . اما المساواة ، كما عرفت في الماضي ، والتي كانت الطابع المميز لاميركا منذ البداية ، فانها ستجد التربة الصالحة لاستمرارها ونموها في مجتمع من المزارعين ، يملك كل مزارع منهم ارضه الخاصة ، يهتم بشؤونه الخاصة ، ولا يخضع لقرارات صادرة عن اشخاص مجهولين وبعيدين ، من ارباب عمل ، وتجار ، ومسلمي اموال ، ومحاصلي ضرائب وموظفين حكوميين . ومجتمع كهذا كفيل بصيانة الاستقلال القومي الذي انتزع حديثا من انكلترا .

استطاع هاملتون ، بدعم من واشنطن ، ان يفرض سياسته خلال العامين او الاعوام الثلاثة الاولى من العهد الجديد . كان انصاره من سكان المدن اساسا ، ومن المنتمين الى دنيا الاعمال ، او كانوا من المزارعين المقيمين على تخوم المدن وعند ضفاف الانهر التي كانت تصلهم بالعالم الخارجي . كانوا يطلقون على انفسهم اسم « الاتحاديين » ، تأكيداً على رغبتهم في تعزيز الاتحاد الفدرالي . كان لهذه التسمية اذن معنى معاكس تماما للمعنى المتعارف عليه في اوربا ، اذ ان « الاتحاديين » - او الفدراليين - في فرنسا أولا ، وفي الجمهوريات الشقيقة ثانيا ، كانوا دعاة الحؤول دون تمركز السلطة ، أي دون توطد السلطة المركزية . وكان هاملتون بالذات من انصار حكم مركزي قوي ، وكان يجذب الغاء الولايات القائمة واستبدالها بمقاطعات تحددها الحكومة القومية . اما خصوم هاملتون فقد تسموا ، مع الايام ، باسم

« الجمهوريين » . وكانوا في الواقع ديمقراطيين . ولم يكن هدفهم انتزاع حق انتخاب ما . فالمعركة التي خاضها الاصلاحيون في بريطانيا وارلندا ، ومن بعدهم اصدقاء المواطنين « السلبيين » في فرنسا بين ١٧٩٠ و ١٧٩٢ ، هذه المعركة كانت حسمت في الولايات المتحدة عندما اعترفت معظم الولايات لمواطنيها بحق انتخاب واسع للغاية . وكان ما يصبو اليه الجمهوريون تأمين مشاركة اكثر فعالية في الشؤون السياسية وفي الانتخابات من قبل الاشخاص العاديين الذين لم يكن حقهم في الانتخاب موضع جدل او نقاش . كانوا يودون لو ان الاشخاص العاديين ينتخبون اناسا مثلهم للوظائف العامة ، بدلا من ان يكتفوا ، كما كانوا يفعلون في الماضي ، باختيار شخصيات تنتمي الى الطبقات العليا لتمثلهم . وكان للنداءات التي وجهها هاملتون الى مسلفي الاموال ، والصارفة ، وكبار التجار ، والى الذين جمعوا الثروات او عقدوا العزم على جمعها ، اثرها البالغ في تعميق شعورهم الطبقي ، فقد وجدوا انفسهم عرضة للتهديد من قبل القوى الجديدة لطبقة ارسقراطية . واشتموا في الحكم المركزي القوي خطر الاستبداد . وتخوفوا من ان تتمخض سياسة الحكم في مراعاة رجال الاعمال وفي خلق نخبة حاكمة ، عن ابتلاء البلاد بأفة الامتيازات .

كان هؤلاء « الجمهوريون » يتعاطفون مع الثورة الفرنسية . وقد أسسوا ، خلال عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، عددا كبيرا من الاندية الشعبية . صحيح ان مراكز الحزب الجمهوري ، الذي كان بدأ يبرز ، نابت بعد فترة وجيزة مناب هذه الاندية ، بيد ان ظهورها يشير مع ذلك الى ميلاد حركة ديمقراطية جديدة . وتم تحديد هوية زهاء اربعين ناديا من هذه الاندية ، وكان جلها موزعا على المرافىء وعلى المناطق الحدودية . وكان نصف اعضائها من منشا شعبي حقا ، اما النصف الآخر فقد تألف من محامين ، واطباء ، وتجار ، ومالكين عقاريين . كان اعضاء هذه الاندية يكونون العداء « للطامعين الذين يحتكرون الوظائف العامة » ، ولا يدعون ظرفا

يمر الا ويستفيدون منه ، ويقفون حجر عثرة في وجه أبلولة الحقوق الى أصحابها ، باستثناء حقوقهم هم .» وقد شبه تيموثي دوايت ، رئيس معهد يال ، أعضاء هذه الاندية بقطيع من الخنازير - وكأنه بورك يتكلم عن الديمقراطيين الانكليز . - في حين رأى فيها وجه آخر من نيو - انكلند « جمعية حقيرة من الميكانيكيين والفلاحين واصحاب الطنابر » .

فيما كان الاميريكيون ينقسمون على انفسهم بصدد مسائل داخلية محضة ، كانت فرنسا تتعرض للاجتياح ، ثم تتحول الى جمهورية وتدخل الحرب ضد انكلترا . وقد انقسم الاميريكيون ، وانحازوا ، بحماسة لم يعرفوها فيما بعد ازاء الاحداث الاوروبية ، منهم الى جانب انكلترا ومنهم الى جانب فرنسا . وكان في الموقف مفارقة حقيقية . فهاملتون ، الموالي لانكلترا ، والمزدرى بالثورة الفرنسية ، كان أكثر ثورية من جفرسون ، او على اي حال أكثر منه توجها نحو المستقبل ، وأشد منه رغبة في ان يرى حكما مركزيا قويا يقضي على المؤسسات والولايات القائمة . اما جفرسون ، المتعاطف مع الثورة الفرنسية ، فكان وجيها ريفيا ، معتدلا في مواقفه ، يكره بورجوازية المدن الكبرى وسواها في آن معا . كان يتطلع ، من خلال دفاعه عن الحرية والمساواة ، الى الابقاء على بعض سمات الماضي الاميركي ، اي الحفاظ على حرية تستتبع ان يكون الحكم ضعيفا ، وعلى مساواة تعكس مجتمعا مثاليا وريفيا . والواقع ان المزارعين في أوروبا كانوا الد أعداء الثورة الفرنسية حزما وتصميما . اما في اميركا فكانوا أشد انصارها حماسة . وفي حين كان أهل المدن ورجال الاعمال في أوروبا يميلون الى الآراء الثورية ، كانوا في اميركا على العموم يعارضونها . وقد نجم هذا التغيير في المواقف عن التفاوتات العميقة القائمة بين طرفي الاطلسي . فقد كان الشعور الطبقي مختلفا لان بنية اميركا الاجتماعية كانت مختلفة . فما من اميركي كان يدرك ان الثورة الفرنسية هي ، الى حد كبير ، حركة « بورجوازية » . وكان

رجال الأعمال الاميركيون الذين ساروا في ركاب هاملتون ، والذين ما كانت تعلو عليهم اي ارستقراطية حقيقية او حاشية ملكية ، يعتبرون انفسهم زهرة المجتمع . وكانوا يتوهمون ان الثورة في أوروبا هي من صنع رعا عاهة . اما الديقراطيون الاميركيون ، الذين يجهلون كل شيء عن بابوف ، ولا يعرفون شيئا يذكر عن الالامترولين ، فكانوا يبالفون في تشبيه انفسهم بالديقراطيين الاوروبين الذين ما كانوا مجرد مزارعين او محامين ريفيين .

في نيسان ١٧٩٣ ، ومع وصول نأ اندلاع الحرب بين انكلترا وفرنسا الى اميركا ، كان سفير فرنسي جديد يحط الرحال في شارلستون ، في ولاية كارولينا الجنوبية . كان هذا السفير يدعى ادمون جينه ، وكان شابا كريم المحتد ، خدم قبل الثورة في وزارة الخارجية ، حيث عمل مع بنيامين فرانكلين في باريس . وقد تحمّس جينه للثورة ، وعارض ارستقراطي روسيا وهولندا وفرنسا . وقد خصه الديقراطيون الاميركيون ، خلال رحلته الطويلة من شارلستون الى فيلادلفيا ، باستقبال حافل . وراح جينه يعارض الارستقراطيين الاميركيين ، وينغمس في نشاطات مؤيديه الديقراطيين ، ويرعى تأسيس اندية ديمقراطية جديدة ، ويجند رجالا من المناطق الحدودية للقيام بعمليات عسكرية في منطقة الغرب وفي فلوريدا ضد البريطانيين والاسبانيين الذين كانوا في حالة حرب مع فرنسا ، وانما في حالة سلم مع الولايات المتحدة . وقد حاول جينه ان يبرر مبادرته بمعاودة التحالف الفرنسية - الاميركية ، المبرمة في عام ١٧٧٨ ، والتي كانت لا تزال سارية المفعول من المنظور القانوني . غير ان الرئيس واشنطن أصدر اعلانا بالحياد . الديقراطيون الاميركيون ، الذين صدموا بصذور هذا الاعلان ، اعتبروه مناورة هاملتونية تخدم مصلحة بريطانيا . اما الاتحاديون ، فكانوا يعتبرون الاندية - « اندية جينه » على حد تعبيرهم - موالية لفرنسا مئة بالمئة ، ويعززون الاندفاع الديقراطي الى الهيجان الفرنسي ، ان لم تقل الى مؤامرة ثورية

فرنسية . وألغيت الاندية باعتبارها مراكز نشاط غير مرخص به ،
وذهب واشنطن الى وصفها بأنها منظمات « خلقت نفسها بنفسها » ،
وكانه ينمى عليها طابعها غير الرسمي . وعم الاستياء والاستنكار
صفوف الديموقراطيين . وتخوفوا ، عن حق ، من ان يعاد النظر
في مبادئ السيادة الشعبية والثورة الاميركية بالذات .

على ان الحكومة الفرنسية لم تلبث ان وضعت بنفسها حدا
لمهمة جينه . فيما أنه كان صديقا للجيرونديين المطرودين من
الجلس الوطني ، فقد ارتأت الحكومة الثورية انه شخص غير مرغوب
فيه . ولما طلب واشنطن سحبه ، أسرعت توافق على ذلك بأمل
الافادة من حياد الولايات المتحدة . وتزوج جينه من ابنة جمهوري
بارز وعاش لاربعين سنة في ولاية نيويورك .

في كانون الثاني ١٧٩٣ اقيم مهرجان في بلايموث ، في
ماساشوستس ، احتفالا بانتصارات الجمهورية الفرنسية في فالمي
وفي بلجيكا . وفي بنسلفانيا شنت صحيفة لاغازيت دي بتسبورغ
هجويا عنيفا على الانكليز ، وذهب الروائي هيو براكتريدج الى
طرح هذا السؤال علنا : « ما دام الملوك يتحالفون من اجل دعم
الملوك ، فلماذا لا تحالف الجمهوريات من اجل مساندة
الجمهوريات ؟ » . وفي عام ١٧٩٤ ، اعلنت **الجمعية الدستورية**
في ماساشوستس ان سعادة البشرية بأسرها رهين بنجاح الثورة
الفرنسية . حتى نوح وبستر ، الذي كان يقف الى جانب
الاتحاديين ، لم يقو على تمني انتصار « رابطة الطفاة الحقيرة »
في حربها ضد الفرنسيين . وفي خطاب القاہ في نيويورك ، قال
عن حكم **الارهاب** في فرنسا : « ثمة ظروف اخرى مجهولة في هذا
البلد تموض عن القسوة الظاهرية للزمرة الحاكمة » . وفي احتفال
اقيم في بوسطن في الرابع من تموز ١٧٩٥ ، أي بعد عام على
وفاة روبسبير ، امتدح احد الخطباء لا الثورة الاميركية وانما
الثورة الفرنسية ، ذلك ان النضال الاميركي لم يكن ، على حد
تعبيره ، سوى « العمل الاول الذي قام به هرقل وهو في المهد

بالمقارنة مع الانجازات الرائعة التي حققها وهو في سن
الرشد » .

باستثناء جفرسون وبعض الزعماء الآخرين ، كان
الديمقراطيون سرحبون بحرب جديدة مع انكلترا . لكن الولايات
المتحدة وقعت ، في عام ١٧٩٤ ، على معاهدة مع انكلترا . وقد
وافق البريطانيون على الانسحاب من المناطق الشمالية - الغربية ،
بيد انهم رفضوا تقديم تنازلات اخرى . واستنكر الديمقراطيون
هذه المعاهدة ، واعتبروها تهدة مخزية . وناقش الكونغرس
الاميركي مطولا التشريع الضروري لتطبيقها ، وانتهى الى التصويت
لصالحها بواحد وخمسين صوتا ضد ثمانية واربعين .

من خلال المساجلات التي دارت بصدد هذه المعاهدة ، اي في
النهاية بصدد الموقف الذي ينبغي وقوفه من الثورة الفرنسية
والحرب في اوربا ، استعد الحزبان الاتحادي والجمهوري ، اللذان
توضحت هويتهما وتبلورت تماما ، لخوض معركة الانتخابات
الرئاسية لعام ١٧٩٦ . وكان المرشحان لمنصب الرئاسة ، أي لخلافة
واشنطن ، هما جون ادامز وتوماس جفرسون . وقد اتهم كلاهما ،
من قبل معارضيهما ، بانهما اداة لدولة اجنبية . فادامز في نظر
الجمهوريين كان اوتوقراطيا وارستقراطيا . كان « بطل الرتب ،
والالقاب والتميزات الوراثية » ، ومولعا بكل ما هو انكليزي ،
ومغرما ب « الشكل الملكي البريطاني للحكم » . وكان جفرسون
في نظر الاتحاديين ، مناصرا غير مسؤول لفرنسا ، مساواتيا ،
اباحيا ، ملحدا ، ونصيرا لليعاقبة . ومن نافل القول ان هاتين
الصورتين الكاريكاتوريتين لمرشحي الرئاسة مبسطتان الى حد
الفظاظة . لكن يبقى صحيحا مع ذلك ان جفرسون كان أقوى ايمانا
من ادامز بالحرية والمساواة ، وانه كان أكثر تسامحا مع الثورة
الفرنسية . كما ان ادامز كان على الرغم من ازدرائه بهاملتون
وكراهيته لرجال المال ، أكثر احتراما للدستور البريطاني ، حسب
تصوره الشخصي له .

تدخل الفرنسيون في انتخابات ١٧٩٦ بكشفهم بصراحة عن انحيازهم الى جانب جفرسون . لكن ادامز هو الذي فاز في الانتخابات ، وحصل على ٧١ صوتا مقابل ٦٨ . وبموجب الدستور ، اصبح جفرسون نائبا للرئيس ، مما ادى الى انقسام الادارة الاميركية على نفسها . وقد اعتبرت حكومة الادارة الفرنسية المعاهدة الاميركية - البريطانية ، ومن ثم انتخاب ادامز لمنصب الرئاسة ، دليلا على تحالف فعلي بين الولايات المتحدة وبريطانيا . وجاء نشر رسالة جفرسون الى مازاي في صحيفة لومونيتور ليولد لديها انطبعا بان الحكومة الاميركية لا تمثل امانى شعبها . وفي اواخر عام ١٧٩٧ ، ركزت حكومة الادارة قواها ضد انكلترا ، بعد اتفاقها على الصلح مع النمسا ، ووضعت الخطط لاجتياح انكلترا او ايرلندا ، وراحت تتعرض للسفن الاميركية في الاطلسي ، لان انكلترا هي التي امست تستفيد من الاسطول الاميركي التجاري . وقد دافعت السفن الاميركية عن نفسها ، وانشأ ادامز وزارة للبحرية . وهكذا تورطت فرنسا والولايات المتحدة في « شبه حرب » .

كان من المحتم ، في مثل هذه الظروف ، ان يشرع مد التعاطف مع فرنسا بالانحسار ، ولاسيما ان رجال الدين الاميركان الذين استفظعوا كتاب توماس باين سن الرشد تهييوا من انتصار فرنسا الكاثوليكية على انكلترا الانفليكانية . وبدأت المؤلفات المناهضة للثورة ، والصادرة في انكلترا ، تنشر وتوزع في الولايات المتحدة ، وفي مقدمتها تأملات بورك . جون كوينسي ادامز ، ابن جون ادامز ، الذي اوفد الى الجمهورية الباتافية كسفير للولايات المتحدة ، لاحظ بقلق شديد انتشار الثورة في اوروبا . ولما اكتشف صحيفة فردريك جنتز ، هيسستوريش جورنال ، التي كانت تصدر في برلين بتمويل بريطاني ، بادر الى ترجمة احدى مقالات جنتز ونشرها في اميركا لمحاربة جفرسون العازم على خوض انتخابات عام ١٨٠٠ الرئاسية . وكان هذا المقال عبارة عن مقارنة بين الثورتين

الاميركية والفرنسية تهدف الى الكشف عن مساوئ الثورة
الاخيرة .

اوفد الرئيس ادامز لجنة الى فرنسا للسعي وراء حل
لـ « شبه الحرب » الدائرة بين البلدين . وقد عرض عليها عضو
في الحكومة الفرنسية - وزير الخارجية تاليران في اغلب الظن -
تسهيل المفاوضات لقاء مبلغ من المال يدفع نقدا . فرفضت اللجنة
الاميركية هذا العرض . بيد ان الرئيس ادامز استغل هذه الحادثة
لاضعاف اندفاع ديمقراطيي بلاده نحو فرنسا ، فنشر وثائق
المفاوضات الفاشلة . وقد استبدلت اسماء المفاوضين الفرنسيين
برموز حرفية : س،ع،ي . وقد اثارت وثائق « س . ع . ي »
موجة سخط عارمة . وفي الواقع ، لم يكن المديرون الفرنسيون
- اي اعضاء حكومة الادارة - منغمسين شخصا في هذه
الفضيحة . كما ان لجوء الدبلوماسيين الى الابتزاز والاختلاس
كان من التقاليد العريقة في اوربا . ففي عام ١٧٩٧ كان وليم بت
نفسه دخل في مفاوضات من هذا القبيل . غير ان هذه الحادثة
جرححت الحس الخلقي الاميركي . فالجمهوريون صدموا واسقط
في ايديهم ، في حين هلل الاتحاديون ورفعوا راية النصر عاليا .
فالفرنسيون ، على حد ادعائهم ، « اهانوا اميركا وطالبوها بتسديد
جزية » .

فيما كانت الحرب غير المعلنة مستمرة في البحار ، كان
هاملتون و « كبار » الاتحاديين - أي الذين كانوا يعتبرون ادامز
معتدلا اكثر مما ينبغي - يخططون لجر الولايات المتحدة الى حرب
سافرة . كانوا يطمون بالتحالف مع بريطانيا في حرب صليبية ضد
الجمهورية الفرنسية الموحدة . وكانت حرب كهذه ستسمح بتوجيه
اصابع الاتهام الى الجمهوريين الاميركيين ، وتحقيق فتوحات في
الامبراطورية الاسبانية في القارة الاميركية . فكوبا وفلوريدا
ونيو - اورليانز والتكساس والمكسيك كانت لا تزال تابعة
لاسبانيا . وتصدى ادامز للروح الحربية التي رأى فيها الجمهوريون

خطرا مباشرا يستهدفهم . وفي عام ١٧٩٨ ، اقرت الغالبية الاتحادية في الكونغرس قانون التجنيس ، و القانون حول اوضاع الاجانب ، و القانون حول التمرد . وقد عكس القانونان الاولان آراء الاتحاديين التي تلخص كالآتي : ان المبادئ الديمقراطية مستوردة من الخارج ، وان اندية عام ١٧٩٣ كانت « أندية جينه » — اي اندية السفير الفرنسي — وان معظم منتقدي الحكم هم من « الاجانب اللاهثين وراء الاثراء » . وقد اباح القانون حول اوضاع الاجانب طرد كل اجنبي يتسبب في اثاره الشغب . ولم يطرد اي اجنبي في الواقع بموجب هذا القانون ، غير ان عددا كبيرا من اللاجئين الفرنسيين بادروا من تلقاء انفسهم الى مغادرة البلاد بعد ان شعروا بانهم في خطر . أما القانون حول التمرد فقد طبق لاغراض تحزبية سافرة . ذلك انه لم يكن ثمة اثر للتمرد في الولايات المتحدة ، لا بمعنى السعي الى الاطاحة بالحكم ، ولا بالمعنى الموسع ، المستخدم عادة في بريطانيا ، والذي يعني نقد الدستور والحكم . ما كان يقصده الاتحاديون بكلمة « تمرد » هو الاختلاف مع سياستهم وبرامجهم وسلوكهم في الحكم . وقد وجهت تهمة التمرد الى خمسة عشر شخصا ، وثبتت هذه التهمة بحق احد عشر منهم . وكان في عداد هؤلاء الجمهوريين الفعالين نائب وستة رؤساء تحرير صحف .

دب الذعر بالطبع في صفوف الجمهوريين . فقد بات واضحا ان الحكم عازم على تسخير القوانين الثلاثة لخلق كل نقد يوجه للحكم ، وللقضاء على الحزب الجمهوري الجديد ، بل لجبر البلاد الى حرب حقيقية الى جانب انكلترا .

دافع الجمهوريون عن انفسهم بأسلحة خطيرة كان يمكن ان تقضي على الدستور — الذي لم تكن سنه تجاوزت العاشرة بعد — بل على وجود الولايات المتحدة بالذات . فقد استعانوا بتوجيه من ماديسون وجفرسون ، بقوانين ولايتي فرجينيا وكنتوكي ليعلموا ان القوانين المهددة للحرية ، وعلى الاخص القانون

حول اوضاع الاجانب ؟ والقانون حول التمرد ، هي قوانين باطلة ولاغية ، وانها غير سارية المفعول في الولايات المعارضة . كانت الولايات المتحدة ، على حد تعبير الرئيس ادامز الذي كان يعد نفسه خبيراً في الشؤون الأوروبية ، في طريقها الى الانغماس في « الانحلال على الطريقة البولونية » . وكان يقصد بذلك ان البلاد قد مزقتها الخلافات الداخلية ، وان بعض الجماعات فيها باتت تشعر بانها اقرب الى الغرباء منها الى مواطنيها بالذات ، وانه اذا لم يوضع حد لمناورات انكلترا وفرنسا فان هاتين الدولتين الكبيرتين ستتلاعبان بمصير الولايات المتحدة وستقودانها الى الهلاك من خلال صراعاتهما المتبادلة . ولئن كان ادامز يضرر العداء للثورة الفرنسية ، فانه ما كان يؤمن بالمقابل بقدرة البريطانيين ، او أي فريق آخر ، على القضاء عليها . كما انه لم يكن يرتاح على الاطلاق لفكرة عسكرة اميركا ووقوعها تحت سيطرة هاملتون . لذلك بادر الى ارسال لجنة سلام اخرى الى باريس . وابدى الفرنسيون هذه المرة عن قدر اكبر من المرونة ، ولا سيما بعد ان تشكل ضدهم التحالف الثاني . فأقلعوا عن مهاجمة السفن الاميركية ، وختم السلم من جديد على العلاقات بين الجمهوريتين . وجن جنون هاملتون واتباعه . فأمام الانتصارات التي احرزها سوفوروف في ايطاليا ، والانزال الروسي - الانكليزي في هولندا ، وانهايار الجمهوريات الايطالية ، و « التحرير » المرتقب للجمهورية الباتافية ، بدت نهاية الثورة الفرنسية آنذاك وشيكة ، ان في نظر الاتحاديين الاميركيين وان في نظر اعداء الثورة المتطرفين في أوروبا . لذلك اتهم الاتحاديون ادامز بخيانة مبادئهم ، ووصموه بالنزوع ، في قرارة نفسه ، الى مذهب اليقاقة .

لم يعد انتخاب ادامز في عام ١٨٠٠ . فانسحب من الحياة العامة ، وأمضى الاعوام الستة والعشرين اللاحقة في التعليق بسخرية على جنون الاتحاديين ، وفي اعادة توطيد الصداقة القديمة التي كانت قد ربطته بجفرسون ابان الثورة الاميركية .

تسلم جفرسون مهام الرئاسة في مطلع عام ١٨٠١ . ومع ان الاتحاديين كانوا يكونون البغضاء للرئيس « الثوري » ، فانهم لم يتمردوا عليه ولم يتآمروا ضده . ولئن كانت الولايات المتحدة قد عانت من انقسام داخلي حاد ، فانها نجت مع ذلك من مصير بولونيا . واغلب الظن انها ما كانت ستنعم بهذا الحظ فيما لو جاورت فرنسا او انكلترا حدودها .

فيما كان نابليون يفرش هيمنته على فرنسا ، وبريطانيا تشيع حركتها الاصلاحية ، والحرب تستمر في اوروبا ، كان الاميريون يديرون ظهورهم للصراعات الخارجية التي فقدت قدرتها على اجتذابهم . وبدأ يساورهم شعور سعيد بالعزلة ، بل بالتفوق على اوروبا المنكوبة التي بهت مجدها . بيد ان الولايات المتحدة ، في الصورة التي تجلت بها بعد عام ١٨٠٠ ، لم تكن حسيطة الانعزال او الثورة الاميركية وحدهما ، بل قبست ايضا الكثير من ملامحها من مجمل ثورة الحضارة الغربية التي واكبت الثورة الفرنسية .

الفصل التاسع

المانيا : الثورة ، مسئلة

فلسفية

ان ما كان يميز المانيا في ذلك العقد الثوري الاخير من القرن الثامن عشر افتقارها الى كل تجربة ثورية ، بل الى كل تجربة سياسية . ففي فرنسا على وجه الخصوص ، وكذلك في بولونيا وارلندا ، امسك الرجال بزمام مصائرهم وتمردوا علنا على قادتهم . وشغلت الثورة والثورة المضادة مسرح الاحداث في الجمهوريات الشقيقة ، من هولندا الى نابولي ، وكذلك في بريطانيا والولايات المتحدة . وفي هذه البلدان قاطبة سعى رجال ، تجمع بينهم وحدة الرأي ، الى العمل معا لتحقيق اهداف تتصل بالمصلحة العامة . وفي هذه البلدان قاطبة يادر المهتمون بشؤون السياسة الى الانتماء الى الاندية ، الى تأسيس الجمعيات ، الى نشر البيانات ، الى صياغة دساتير جديدة ، الى الادلاء باصواتهم في الانتخابات ، الى الانضمام الى الحرس الوطني ، الى التجمع في اطار المهرجانات الجماهيرية ، الى التظاهر في الشوارع ، او الى الاصغاء الى الخطب

العامة على الأقل . بيد ان لا شيء من هذا القبيل حصل في المانيا .

لكن الالمان لم يكونوا مع ذلك غير مباينين بالاحداث الجارية . فمنهم من كان مع الثورة ومنهم من كان ضدها . كانوا يطالعون بغزارة ، والدليل على ذلك ان عدد الكتب والمجلات الصادرة في المانيا كان مرتفعا ، بل ربما كان أضخم فيها منه في أي بلد آخر . وكان جيل عام ١٧٨٩ العصر الذهبي للدب والفلسفة الالمانيين ، عصر غوته ، شيلر ، كانط ، فيخته ، هيغل ، هردر ، شليرماخر ، تيك ، نوفاليس ، الاخوين شليف ، والاخوين هومبولت . وكان لهؤلاء الرجال جميعا أفكار حول العصر الذي يعيشون فيه . بيد انهم ظلوا ، اساسا ، من المشاهدين . فلم يكن ثمة ثوريون المان ، وانما جمهرة من فلاسفة الثورة ومن شراحها والمقبيين عليها . وكثيرا ما قيل ان الطلاق بين الفكر والعمل هو السمة المميزة للثقافة الالمانية . ولكن ليس هذا الانفصال ، في الواقع ، هو ما ميز المانيا في عالم الثورة الفرنسية ، وانما شبه انعدام العمل وفيض الفكر .

في السبعينات او الثمانينات من القرن الثامن عشر توجه الفكر في المانيا ، كما في خارجها ، نحو قضايا الحكم والمجتمع . لقد تيسس ، وانما على نحو غير سياسي . كان هناك حرص شديد على النظر الى الدولة في سماء التجريد ، لا الى وضع خطط العمل . ولم يكن ثمة سعي لتحمل المسؤوليات ، أو لمحاكمة الامور من منظور الخيارات البديلة والنتائج ، أو للتوجه الى اشخاص من لحم ودم ، أو لعقد التحالفات بواسطة المساومات التكتيكية . أمسى الفكر السياسي مثاليا ومطلقا . لم يكن يهتم بالمسائل الاختيارية بقدر ما كان يهتم بماهية السياسة : **الدولة** في ذاتها ، الحرية ، الحق ، القانون ، الكرامة الانسانية ، حركة التاريخ العامة . كان للالمان ميل شبه شعبي الى الميتافيزيقا . فكان اشعاع فلسفة كانط يتخطى قاعة المحاضرات . وكان مفهوم الامر

المطلق ، الصوت الداخلي للواجب في المطلق ، دونما بحث في نوعية الواجبات ، قد أمسى شبه مذهب قومي . وكان هذا المفهوم ينوب عند بعضهم مناب الدين الصارم والمتزمت ، ويمنح بعضهم الآخر اخلاقية مماثلة للفكرة الفرنسية عن حقوق الانسان والمواطن .

كان تقاعس الالمان عن العمل السياسي ناجما عن طبيعة حكوماتهم وعن العلاقات بين طبقاتهم الاجتماعية . كانت « المانيا » مجرد تعبير جغرافي واثني . فعلى الصعيد السياسي ، كانت هنالك **الامبراطورية الرومانية المقدسة** التي لم يكن لها ، من حيث المبدأ ، أي سلطة . كانت تضم ما يقارب من ثلاثمئة دويلة ، بعضها يحكمها امراء وبعضها الآخر اساقفة او رؤساء اديرة ، بالإضافة الى خمسين مدينة حرة وألف فارس امبراطوري . وكان هؤلاء متحدرين من أسر أرستقراطية عرفت كيف تتدبر امورها ، قرنا بعد آخر ، للافلات من وصاية الحكم ، أيا ما كانت هويته . وكانت المدن الحرة على وجه العموم ، اوليفارشيات مغلقة من النبلاء بالوراثة . وفي دويلات الامراء ورجال الدين ، كان الحكم مناطا بموظفين محترفين ، لا يعيرون الرأي العام بالا . وفي بعض المناطق ، وعلى الاخص في الفورتيمبورغ ، حيث كان النبلاء اعلنوا انفسهم فرسانا امبراطوريين مستقلين ، كانت « هيئات تمثيلية » من النمط القروسطي لا تزال تعقد اجتماعات بين الحين والآخر موفرة ظاهرا من الحياة البرلمانية .

كانت المانيا ، في مناطقها المتاخمة للحدود الفرنسية ، مجزأة الى ما لا نهاية ان جاز التعبير . فالضفة اليسرى للراين كانت تعج بمئة وخمسين سلطة قضائية . أما الشرق فكانت تحتله الدولتان الالمانيتان الهامتان الوحيدتان في المملكة البروسية والمملكة النمساوية . وكانت كلتاها تفرض هيمنتها على عدد من البولونيين ، ولاسيما بعد عمليات التدخل والتقسيم في عام ١٧٩٣ و ١٧٩٥ . وكان لكلتا المملكتين حكومة قوية وصارمة . وقد استعرضنا في الفصل الخامس مراحل ازدهار الحركة الاصلاحية

وأفولها في ممتلكات آل هابسبورغ . وقد ظلت روح التجديد ، بلا أدنى مراء ، أكثر فاعلية في بروسيا . ولم تكن تترجم عن ذاتها من خلال معارضة عامة للحكم ، وإنما من خلال وجهاء الدولة البروسية .

كانت الطبقات الوسطى في بروسيا تثق في الملكية . ولئن كانت تتعاطف ، بوجه العموم ، مع الثورة الفرنسية ، فإنها ما كانت تشعر بضرورة حصول انقلاب من هذا القبيل في بروسيا . ولم تكن الملكية في الحقيقة معادية للأفكار الجديدة . ففي عام ١٧٩٤ قدر الموفد البريطاني ، اللورد مالمسبوري ، أن سلك الضباط البروسيين أصابته « عدوى » الديمقراطية . في عام ١٧٩٥ ، عدلت بروسيا عن حربها مع فرنسا ومكثت على الحياد لمدة أحد عشر عاما . وقد ألغى الملك القنانة في المناطق الخاضعة لسلطانه ، أي في ممتلكات العرش . وكان الجيش محط رعاية خاصة وقبله خطط إصلاحية عدة . ففي عام ١٧٩٧ ، استشهد أحد الضباط بالأمثلة الهولندية والأميركية والفرنسية ليؤكد أن الأشخاص المرتبطين عاطفيا بنظامهم السياسي يتفوقون على سواهم في المناقبة العسكرية . ودعا ضابط آخر إلى إلغاء الكرياج والضرب بالعصا وغيرهما من العقوبات المذلة التي تستند شجاعة الجندي وإقدامه بتوجيهها طعنة قاسية إلى عزة نفسه . وطالب ضابط آخر بأن يكون الجنود البروسيون من « المواطنين الفعليين » (لا من المرتزقة القادمين من الخارج) وبقبول أبناء الطبقة الوسطى في صفوف الضباط . صحيح أن معظم هذه الاقتراحات لم يطبق ، بيد أن الناس عامة كانوا يثقون بحسن نيات الحكومة .

كان يسود بروسيا ، واصفر الدويلات حجما ، احترام عظيم للسلطة ، وثقة أكيدة بالقيادة وبمستشاريهم ، ونزعة إلى اعتبار الهيجان الشعبي والضغط على السلطة ، بل مجرد انتقاد السلطة ، أمورا غير لائقة . وكان هنالك تقبل أكيد لبنية الطبقات الاجتماعية . وكان اختلاط هذه الطبقات فيما بينها أضعف بما

لا يقارن مما عهدناه في إيطاليا وفي أوروبا الغربية عامة . وكان
 الفلاحون ، باستثناء المناطق الشرقية ، أحرارا في نظر القانون ،
 وكانو ينعمون ، في بعض الأحيان ، بالرخاء والازدهار . لكن
 لم تكن ثمة مصالح مشتركة بينهم وبين المدن ، التي كانت امتيازاتها
 تجعلها تتفرد بوضع على حدة . ونادرا ما كان النبلاء
 يعقندون على نساء من الطبقة البورجوازية ، بل ما
 كانوا يرتبطون بالبورجوازيين بعلاقات عمل الا في
 حالات استثنائية . وكان البورجوازيون هم سكان المدن ، مدن
 جميلة وقديمة في آن معا . وكانت مدينة هامبورغ ، المرفأ
 التجاري الحيوي والعصري ، تشكل استثناء بارزا ، غير أن
 مواطنيها الاثرياء كانوا يتوجهون بنشاطهم وافكارهم نحو العالم
 الخارجي لا نحو ألمانيا . وفي هامبورغ والمدن الحرة الأخرى ،
 كان الوجهاء البورجوازيون يحكمون أنفسهم وسكان المدينة ورعاياهم
 في الأرياف المحيطة . لكن لم يكن للبورجوازيين بالمقابل ، لا في
 المدن الحرة ولا في مدن بروسيا ولا في « ديت » فورتمبرغ ،
 فرصة للتحرك على مسرح اوسع او للتحالف مع النبلاء الريفيين
 لتحقيق اهداف مشتركة . وفي بروسيا ، كان الاقتصاد تابعا
 للدولة . وبشكل عام ، كان الألمان المنتمون الى الطبقة الوسطى من
 ذوي الشرط الاجتماعي الوضع : موظفون محليون ، حانوتيون ،
 محامون ، معلمو الطوائف الحرفية ، اساتذة الجامعات ، كتاب ،
 موسيقيون ، صحفيون ، ناشرون ، قساوسة ومستخدمون لدى
 الحكومة . كانوا يتذمرون ، بين الحين والآخر ، من النبلاء ،
 بيد أن العلاقات بين الطبقتين كانت تتسم بالتحفظ وتجنب
 الاستفزازات والتحديات . كان البورجوازيون الألمان يؤيدون حقوق
 الانسان ، ويتمنون سعادة البشرية ، ويعيرون اهتماما شديدا
 لـ « الانوار » الأوروبية ، غير أنهم ما كانوا يضمرون أي شعور
 بالعداء الثوري ازاء أي كان . ولئن كانوا يتعاطفون ، بوجه عام ،
 مع الثورة الفرنسية ، فإنهم كانوا يعزونها الى اسباب فرنسية
 نوعية بدون أن تراودهم فكرة تطبيقها على أنفسهم .

في بلد منقسم على هذا النحو الشديد ، كانت الآراء الفكرية حول المسائل المجردة تتخطى الحدودية ، ولكن كان يتعذر على أي حركة تعكس شكوى ذات صلة بالواقع، وتدعو إلى العمل ، أن تتعدى الحدود السياسية على بعد بضعة كيلومترات . فما يناسب منطقة بعينها ما كان يوافق حاجات منطقة أخرى . ولم يكن هنالك رأسمال ، ولا بنية فوقية ، ولا قادة مشتركون ، ولا هدف مركزي تتعاقد الجهود على بلوغه . كان النبلاء والبورجوازيون والفلاحون يعيشون في عزلة عن بعضهم بعضا . وكان نصف الألمان من البروتستانتين ، ونصفهم الآخر من الكاثوليك ، وكان بين الطرفين حساسية واضحة بالفروق . باختصار ، لم تكن ألمانيا « أمة » ، في زمن كانت فيه « الأمة » أمة أو المجتمع المدني واحدا من التصورات الثورية الرئيسية . فمن جملة ما تمثله الأمة اضطلاعها بدور « وسيلة نقل » العمل البشري الجماعي . وقد افترقت ألمانيا إلى وسيلة النقل هذه .

على الصعيد العملي ، تركزت الاضطرابات الرئيسية في منطقة رينانيا . لكن قبل أن نستعرض هذه الاضطرابات ، سنلقي نظرة عابرة على ما حصل في مناطق أخرى .

في عام ١٧٩٠ ، اندلع تمرد فلاحي واسع في منطقة ساكس . فقد بلغ فلاحو هذه المنطقة ، المعانين الأمرين منذ زمن بعيد ، والمكابدين من البؤس والاضطهاد ، نبأ قيام ثورة فلاحية في فرنسا . فتسلحوا بما تيسر لهم من وسائل دفاع بدائية ، وهددوا ساداتهم الذين التجؤوا إلى درسدن . واستطاعوا أن يفرضوا سيطرتهم ، لمدة أسابيع ، على مساحة قدرها ألف وخمسمئة كيلومتر مربع . لكن ما من ساكن من سكان المدن تعاطف مع قضيتهم ، ولم يتخط عصيانهم حدود الساكس . لذلك سرعان ما أعادت القوات الرسمية الأمور إلى نصابها وقضت على حركتهم . وبعد ثلاثة أعوام ، في عام ١٧٩٤ على وجه التحديد ، وقعت اضطرابات مماثلة في سيليزيا ، المقاطعة البروسية المتاخمة للحدود البولونية ، وآلت

الى المصير عينه .

هامبورغ ، أكثر مدن المانيا تقدما من الناحية التجارية ، كانت ايضا أكثر مدن المانيا تعاطفا مع الثورة الفرنسية . كان فيها ، على ما يقال ، واحد واربعون مليونيرا ، وقد بادر احدهم ، ويدعى هنريك سيفكينغ ، الى تحويل بيته الى شبه ناد سياسي يؤمه الفرنسيون والهولنديون والارلنديون والاميركيون ووطنيون المانيون . ومع ان جماعة سيفكينغ كانت تتألف من اناس اثرياء ، فقد خصت الكاتب الثوري ، بل « الاشتراكي » ، ا.ج. ريمان باستقبال حار لدى مروره بهامبورغ في عام ١٧٩٧ . وكان لهامبورغ ايضا صحافتها اليسارية . وقد تأسست فيها أيضا أندية لأشخاص أكثر وضاعة ، كالشاب فرديناند بينيكة الذي عمر بما فيه الكفاية ليعايش ثورة ١٨٤٨ .

كانت بلاد الراين ، في التسعينات من القرن الثامن عشر ، عبارة عن طريق جانبية غارقة في ثبات عميق ، غير متأثرة بعد لا بتجارة هامبورغ البحرية ، ولا بحركة التصنيع التي قدّر لها ان تعرفها فيما بعد . كانت مدنها عديدة ، وانما بائدة . كانت اكس - لا - شابيل وفرانكفورت مدينتين حرتين ، وكانت ماينز وتريفن وكولونيا مراكز اساقفة وعواصم دويلاتهم الزمنية . وكانت بون وكوبلانز تابعتين لاسقفيتي كولونيا وتريفن . وكان للثورة الفرنسية تأثيرها الفوري في هذه المنطقة من المانيا . فمذ عام ١٧٨٩ بدأ المهاجرون الفرنسيون يتجمعون في كوبلانز ولثن حمل عبثهم وعجرفتهم بعض الرينايين على التعاطف مع الثورة الفرنسية ، فان رواياتهم للفظاعات التي ارتكبت ووصفهم لحالة الفوضى التي عمت فرنسا جعلت بعضهم الآخر يتشبث بأرائه المحافظة . وفي بعض المناطق ، رفض الفلاحون دفع الاتاوات المولوية . وفي اكس - لا - شابيل ، اغرب البروتستانتيون عن استيائهم لان السلطات الكاثوليكية في المدينة رفضت الاعتراف لهم بحقوق مساوية لحقوق الكاثوليك . وعبر ادموند بورك في عام ١٧٩١ عن شعوره بان « ثورة

كبرى هي قيد الاعداد في المانيا » ، وبأن بلاد الراين ، على الاخص ، أصابتها عدوى نظرية حقوق الانسان الويلة .

كانت الطبقة الوسطى في منطقة الراين تضم بحكم انعدام التطور الاقتصادي اعدادا كبيرة من المثقفين : رجال الدين الكاثوليكي ، معلمين ، اساتذة جامعات ، طلبة ، امناء مكاتب ، ناشرين ، صحافيين وكتابا . وقد واجه بعضهم المتاعب قبل قدوم الفرنسيين . ففي ماينز ، جرّدا . ج . دورش في عام ١٧٩١ من كرسيه كاستاذ للفلسفة بسبب آرائه الكانطية . اولوجيوس شنايدر ، الذي كان له كرسي جامعي في بون ، فصل هو الآخر من منصبه لانه شكك في ألوهية المسيح . فارتحل الى فرنسا ، الى ستراسبورغ على وجه التعيين ، حيث انفمس في الثورة الفرنسية وأعدم فيما بعد بتهمة التطرف . وفي عام ١٧٩٢ ، وفي ماينز ايضا ، أسس جورج فورستر ، أمين مكتبة الجامعة ، والرحالة والكاتب المعروف ، ناديا سياسيا . وكان من بين اعضاء هذا النادي ا . ج . هوفمان ، الذي قام بمحاولة ثورية في جنوب غربي المانيا في عام ١٧٩٨ ، والذي عمّر بما فيه الكفاية لمعايشة ثورة ١٨٤٨ . وقد ألف « يعاقبة ماينز » الاوائل هؤلاء جمعية سرية بطبيعة الحال ، اذ ان القوات النمساوية والبروسية كانت تمر آنذاك بماينز في طريقها الى اجتياح فرنسا .

في تشرين الاول ١٧٩٢ ، أي بعد انقضاء شهر واحد على معركة فالمي ، دخلت الجيوش الفرنسية منطقة الراين . واتصل قائدها كوستين بجماعة فورستر التي بدت له قادرة على تجنيد اعضاء جدد . وخرج « يعاقبة » ماينز آنذاك من السر الى العلن فوجدوا المئات من الاشخاص يشاطرونهم افكارهم في العديد من امارات الضفة اليسرى للراين . ونظم هؤلاء الوطنيون في آذار ١٧٩٣ جمعية تأسيسية رينانية - المانية . وادعت هذه الجمعية انها تمثل سيادة « الشعب الحر » لدولة جديدة ، عرّفت باسم « المنطقة الممتدة من لاندو الى بنغن » ، اذ لم يكن لها من

هوية سابقة . وبعد ثلاثة ايام ، صوتت الجمعية التأسيسية لصالح اندماج هذا الشعب السائد الجديد بالجمهورية الفرنسية . اقترنت هذه الخطوات بضم فرنسا للبلدان الواطئة النساقوية ولاسقفية لبيج ، اللتين كانتا ، كلتاهما ، تؤلفان جزءا من **الامبراطورية الرومانية المقدسة** ، وتفتقران ، سوية ، للحيوية السياسية . لم يكن من المستغرب ان يسعى هؤلاء المتدمرون من الاوضاع السائدة في ديارهم وراء الاتحاد مع فرنسا . فلم يكن لبلجيكا ولامانيا من وجود بعد كمنظومات سياسية فعلية . ولم يكن الشعور القومي قد تبلور بعد ، علاوة ان الفرنسية كانت لفة مألوفة . وبما ان البلجيكيين والريثانيين كانوا يلعنون ذكرى لويس السادس عشر ، فقد جعلتهم هذه الكراهية اكثر استعدادا للتمائل مع الشعب الفرنسي الثوري الذي تحرر من نظامه الملكي وبدا وكأنه يمثل تحرر البشرية . وكان ثوار بلاد الراين ، على غرار الديمقراطيين البلجيكيين ، يتأملون من الجمهورية الكبرى ، عندما يصبحون مواطنيها ، تسامحا اعظم ازاء آرائهم وضمانة اكبر لامنهم الشخصي .

لكن هزيمة دومورية في نرفندن قلبت فجأة الاوضاع رأسا على عقب . فأخلى الفرنسيون بلاد الراين ، كما فعلوا في بلجيكا أيضا ، وساد في صفوف اعداء الثورة ، طيلة عام ١٧٩٣ ، تفاؤل باقتراب ساعة انهيار الجمهورية في فرنسا .

بيد ان الفرنسيين عادوا ثانية ، وشهد عام ١٧٩٧ فورة ثورية جديدة في بلاد الراين ، تبلورت في المطالبة باقامة جمهورية لريثانيا الغربية ، على غرار الجمهورية الباتافية او جمهورية الالب الغربية ، تضم ضفة نهر الراين بأكملها ، من الازراس وحتى الحدود الهولندية . ولم يكن انتصار هذه الجمهورية يتعدون الالفين او الثلاثة آلاف . كانوا يتألقون أساسا من **يعاقبة ماينز** ، ومن بعض المستائين من عودة النظام القديم ، ومن

بعض المتورطين مع الفرنسيين ، اي من المتعاونين مع سلطات الاحتلال الفرنسية . كانوا يصبون الى ثورة بلا « دموع » ، ثورة انسانية تتفق مع عقلية عصر الانوار ، والى جمهورية حرة وعصرية ، معصومة من تدخل الشعب وعنف الجماهير ، يضمن الجيش الفرنسي امنها ونظامها . لكن حكومة الادارة الفرنسية رفضت ان ترعى قيام جمهورية مستقلة لرينانيا الغربية . وابدى العديد من الرينانيين ، ممن انتابتهم الشكوك حول قدرة مثل هذه الجمهورية على الاستمرار والبقاء ، عن استعدادهم للموافقة على انضمام بلادهم الى فرنسا . وعمت بلاد الراين عرائض تطالب بالضم ، مذيلة بالآلاف التواقيع . وكان الناس ، في مطلق الاحوال ، لا يرون من حل بديل . وقد ضمت بلاد الراين الى فرنسا في عام ١٨٠٠ ، وظلت مندمجة بها ، حتى عام ١٨١٤ . وفي اثناء ذلك ، ألغيت الحقوق المولوبة ، وسنت القوانين ، وقتن النظام الضريبي ، وحدثت المحاكم والادارة . ثم أعيد الجزء الاكبر من هذه المنطقة ، بعد ان تجانست وتحدت وتحجرت ، الى بروسيا في مؤتمر فيينا .

حصلت بعض التحركات الثورية في الضفة اليمنى ايضا لنهر الراين ، تجاه الالزاس . فقد تأسست أندية لمناصري الثورة برعاية اشخاص ميسورين من ابناء الطبقة الوسطى : اطباء ، محامين ، تجار ، موظفين ، اشخاص يتمتعون بمداخيل مستقلة . وكان بعضهم شارك في المؤامرة التي كان للمبعوث الفرنسي بوتراتز يد فيها ، والتي شجعتها حكومة الادارة اول الامر ثم تنكرت لها في عام ١٧٩٦ . وعندما انطلقت شرارة الثورة في سويسرا في عام ١٧٩٨ ، حاولت مجموعة صغيرة من الالمان ، المقيمين في بال ، الاطاحة بحكومة بادن . وفي اثناء ذلك ، تجددت الصراعات القديمة في مقاطعة فورتمبرغ . وطالب نائب ، يدعى باس ، بالتدخل الفرنسي . وطرح مشروع اقامة جمهورية سواب والدانوب . وفي عام ١٨٠٠ ، كشف النقاب عن مؤامرة

جمهورية في بافاريا . لكن ما من حركة من هذه الحركات حظيت بدعم فرنسا ، وما من واحدة من بينها دلت على قوة ذاتية تذكر .

باختصار ، لم تحمل التسعينات من القرن الثامن عشر في ألمانيا شيئا يذكر على صعيد الأحداث . مع ذلك ، ثبت ان التغيير الذي طرأ على ألمانيا في مستهل العصر النابوليوني اكثر تأصلا واقدر على الاستمرار من التغيير الذي عرفته معظم الاقطار الأوروبية . فالإمبراطورية الرومانية المقدسة ، التي كانت معاهدة كامبو - فورميو ، التي أبرمتها فرنسا والنمسا في عام ١٧٩٧ ، قد وجهت إليها ضربة قاضية ، انطقات تماما في عام ١٨٠٦ . وجرى ، تحت رعاية نابوليون ، تجميع كياناتها السياسية ، التي كانت تقدر بالمئات ، في اطار عشرين دولة . وتم « تثوير » ضفة الراين اليسرى ابان انضمامها الى فرنسا . وفي الجانب الشرقي من نهر الراين ، وفي الدويلات التي كان يرعاها نابوليون - بافاريا ، فورتمبرغ ، وستفاليا وغيرها - كانت الادارات الألمانية تتعاون تعاونا وثيقا مع الفرنسيين . وقد أجريت التغييرات الضرورية لاقامة مجتمع أكثر عصرية ، لكنها تمت على أيدي الحكومات القائمة ، أي دونما طعن في السلطة ، وبدون ان تخلف ذكرى شعب ناضل لتثبيت حقوقه ، وبدون ان تنفج الثقة في نفوس ابناء الطبقة الوسطى ، وبدون ان تقوض دعائم الاسر الأرستقراطية القديمة التي حافظت ، عموما ، على موقعها المرموق حتى هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الاولى .

في ميدان الفكر كان اعرق الاثر الذي خلفته ثورة ١٧٨٩ في ألمانيا . فقد عززت ضربا من نزعة محافظة ، بل مناهضة

لثورة اكثر منها محافظة بالمعنى المتعارف عليه ، ومهدت الطريق امام النظرية القائلة ان الثورة ظاهرة كبرى من ظواهر التاريخ العالمي ، وتحرر شامل للعقل البشري ، وليست مجرد صراع عابر بين جماعات خاصة ترمي الى تحقيق اهداف خاصة . في المانيا ، كما في خارجها ، سبقت النزعة المحافظة الثورة الفرنسية . بيد انها لم تكن في المانيا نزعة طبقة حاكمة صاحبة تجربة وخبرة ، كما في انكلترا مثلا . فالمذهب المحافظ في المانيا كان ، في المقام الاول ، فلسفة مثقفين غرباء عن الاوساط الحاكمة . لقد صاغه ، بعد عام ١٧٧٠ ، مثقفون تبنوا موقفا معارضا من « الانوار » . وكان هذا المذهب يبرر ، في بعض الاحيان ، الدويلات الصغيرة وخصائص الامبراطورية الرومانية المقدسة ، ممتدحا المؤسسات القروسطية ، ومغتبطا لديمومتها عبر الزمن . وكان ، في احيان اخرى ، ينهل من معين الدفاع عن الدين ومناهضة الفكر العقلاني والنقدي . هكذا اصدر البروتستانت ه.م. كوستر في عام ١٧٧٧ صحيفة **عصر الدين الجديد** بهدف محاربة النزعة الى الفكر الحر . وفي التسعينات من القرن الثامن عشر ، هاجم الثورة ، معتبرا اياها حصيلة مؤامرة سرية . وقبس الاسكوتلندي روبنسون جزءا كبيرا من معلوماته من كتابات كوستر عندما وضع في عام ١٧٩٧ دراسته المعروفة بعنوان **ادلة حول مؤامرة تستهدف الحكومات والديانات كافة** . وفي الاوساط الكاثوليكية الالمانية ، حملت جماعة من الآباء اليسوعيين القدامى على « الانوار » ، وعلمى الاخص على « الاشراقيين » الذين اكتشف امر تنظيمهم في بافاريا وقضى عليه في عام ١٧٨٦ . وكان **الاشراقيون** عبارة عن جمعية سرية ، وضع بعض اعضائها نفسه في خدمة الدولة البافارية وبعض الدول الاخرى ، وكانت تبغي العمل على تغيير العالم عن طريق الاقناع وغير الاقناع . ولم تكن ، بحذ ذاتها ، ذات اهمية تذكر ، وقد قضى عليها على كل حال . وانما تكمن اهمية هذه

الجمعية في السيكولوجيا التي استشارتها . فان كانت الثورة تمثل في نظر فريق من الالمان مرحلة عظيمة في تاريخ البشرية ، فانها لم تكن بالمقابل ، في نظر فريق منهم ، سوى تدخل من قبل بعض التأميرين في الشؤون العادية .

في عام ١٧٩٠ ، دعت حكومة دويلة ساكس ، التي هزتها الثورة الفلاحية التي أسلفنا الكلام عنها ، امين مكتبة دوق ساكس - غوتا ، هـ.ا.ا. رايشارد ، الى اصدار صحيفة تطعن في الآراء الثورية . فاستجاب رايشارد لهذا الطلب واصدر **تقويم الثورات** التي استمر صدورها حتى عام ١٨٠١ . وقد ملأ رايشارد صفحات جريدته بفيض من الوثائق والمقالات ، تدرج من نقد لوثر اللاذع للثورة الفلاحية الكبرى الى مديح الجمعية التي اسسها جون ريفز في انكلترا في عام ١٧٩٢ باسم **جمعية حماية الحرية والملكية ضد الجمهوريين والمساواتيين** . وفي اثناء ذلك كان ل.ا. هوفمان يشن في **الجلة الفيناوية** حملة عنيفة على الجمعيات السرية ، المسؤولة في نظره عن الاضطرابات الثورية . والف هوفمان ورايشارد وآخرون جمعية سرية مناهضة للثورة عرفت باسم **اودامونيست** Eudamonistes واصدروا صحيفة اطلقوا عليها اسم **اودامونيا** . وكان بعض افراد هذه الجمعية من الماسونيين السابقين ، فزعموا انه تآنى لهم ، قبل سنوات ، ان يطلعوا بصفة شخصية على النشاطات التآمرية . وقد اتهموا وادانوا عددا من الشخصيات الحكومية ومن اساتذة الجامعات الذين كانوا في نظرهم **يعاقبة** متسترين خلف اقنعة كاذبة . وشنوا حملات قدح بواسطة الرسائل . وقد اضطر فيخته ، بنتيجة واحدة من هذه الرسائل ، الى التخلي عن عمله التعليمي في اينما . وعندما وجهت في فيينا تهمة **الاشراقية** الى الرقيب ذاته ، بادر هذا الى منع **اودامونيا** في النمسا . واتخذت دويلات المانية اخرى اجراءات مماثلة ، فتوقفت الصحيفة عن الصدور في عام ١٧٩٨ .

وقف عدد كبير من الالمان من الثورة موقفا غير مبال : لم يكن متحمسا لها ، ولا كان يعادياها . وثمة فريق آخر آثر الحياد ، بمعنى انه كان يكره الثورة الفرنسية ، ويرتاب في الوقت نفسه في حركة تتزعمها انكلترا « قرطاجة الحديثة » ، وسيدة البحار ، ولا يشعر باي تعاطف لا مع آل بوربون ، ولا مع المهاجرين الفرنسيين ، ولا مع الكنيسة الكاثوليكية . كانت المواقف اللاسياسية شائعة بكثرة : فقد كانت السياسة ، في نظر الكثيرين ، ضربا من نشاط من مستوى ادنى . وكانت النزعة الاخلاقية هي الدرجة الدارجة ، وكان هنالك من يدعي ان الحرية الحقيقية فضيلة روحية وداخلية ، وان النجاح لن يكتب لاي برنامج سياسي ما لم يطبق من قبل اشخاص نابغي الفكر . فالاصلاح ، كما كان يقول التقوي (١) يونغ ستيلينغ ، لن يكون الا من صنع عالم مسيحي طاهر وطيح . وليس من صنع « روح التمرد والثورة » . وكان بعضهم يعتقد ان الثورة ممتازة في مبدئها ، لكنها انحطت على ايدي الفرنسيين .

عندما بدأت الحرب ، في عام ١٧٩٢ ، نظم كلوبستوك نشيدا للثورة الفرنسية . وكان تيبك الشاب يحلم بأن يحارب في صفوف دوموريه ، ويشبه الفرنسيين بالاغريق في معركة ترموبيل (٢) . ولا يسعنا معرفة المشاعر التي اختلجت بها حقا نفس غوته في فالمي . فقد كان بين افراد حاشية ملك بروسيا ، وشاهد بأمر عينه تقهقر الجيش البروسي الشهير امام لامتسرولي

(١) التقوي : من انصار التقوية ، وهي حركة دينية نشأت في المانيا في القرن السابع عشر وأكدت على دراسة الكتاب المقدس ، والخبرة الدينية الشخصية . « م » .

(٢) ترموبيل : مضيق جبلي في تساليا حاول فيه ليونيداس ، على رأس ٣٠٠ اسبارطي ، ان يوقف زحف الفرس بقيادة احشوروش سنة ٤٨٠ ق م .

كليرمان . ولم يتذكر ، الا في وقت لاحق ، ما كان تنبأ به في ذلك اليوم عندما قال: « هنا ، وفي هذا اليوم ، يبدأ عصر جديد في تاريخ العالم » . وتجدر الإشارة بالمناسبة الى مجرد هذه النبوءة . فقد كان قصده ان يقول ان الحدث يرتدي اهمية تاريخية فائقة ؟ لا ان قضية الفرنسيين هي الافضل . وقد حمل عهد الحرية خيبات امل عظمى . ففي عام ١٨٠١ ، رأى شيلر ان لا ملجأ للحرية ، لا على الارض ولا في الحياة العامة: « لا وجود للحرية الا في عالم الاحلام ، ولا تفتح لازهار الجمال الا في الاغاني » . لقد تحاشى غوته وشيلر وفيلند وفلهلم فون هومبولت الانغماس في المساجلات الكلامية المناهضة للثورة . بيد ان العنف والتعصب اللذين تمخضت عنهما الثورة كانا يثيران نفورهم . كانوا يخشون من ان يؤدي هذا الاهتمام بالشؤون السياسية الى الخطأ من مكانة الثقافة العليا التي كانت موضع اهتمامهم . وكانوا يعتقدون ان الثورة الفرنسية خانت الحرية وتكرت لها . ذلك انهم ما كانوا يسعون وراء الحرية المدنية ، او حتى الفكرية ، بقدر ما كانوا يبحثون عن حرية الفنان الخلاقة ، تلك الحرية التي علقت عليها الحركة الرومانسية الجديدة أهمية قصوى . اما المساواة - سواء أفيما يتصل بالحقوق الشرعية ، ام بالمشاركة السياسية ، ام بالارتقاء الى الوظائف والمناصب ؟ ام بالتربية ام بالثروة - فلم تكن تشغل بالهم قط . فقيم الحضارة ، وفضائل الشخصيات الرفيعة الثقافة ، كانت ذات مغزى اعظم في نظرهم . وكانوا يفوضون امر شؤون الدولة والحكم الى السلطات ، شأنهم في ذلك شأن الشعب المحيط بهم .

وجدت الثورة الفرنسية بالمقابل ، في العقد الاخير من القرن الثامن عشر ؟ من يدافع عنها بحرارة في الثلاثي الفلسفي العظيم الشأن ، المتألف من كانط وفيخته وهيغل . ومع ان كانط لم يغادر قط كونيغسبرغ ، فقد كان يتتبع عن كثب ؟ عن طريق

الصحف ، تطورات الاحداث الجارية في فرنسا . وقد عزا
عنف حكم الارهاب الى تهديدات الثورة المضادة ، وأبدى عن حذر
وارتياب تجاه الانكليز . وما كتبه حول **السلم الدائم** في عام
١٧٩٥ اتخذ مبررا للحيداد البروسي . وكان كانط يرى في المثل
الاعلى للمساواة تطبيقا لمذهبه القائل انه يتعين على كل انسان ان
يعيش على نحو يغدو معه مبدأ سلوكه قابلا للتحول الى قانون
عام . كان يعتبر الثورة ، على جميع الاصعدة ، فعلا اخلاقيا ،
توكيدا من الانسان على حريته ، ومحاولة لخلق مجتمع تتاح فيه
امام الجميع فرصة العيش ككائنات اخلاقية جذبة بالاحترام .
وقد حاول بعض تلامذته ان يوظفوا آراءه في خدمة منظور يميني ؟
فزعموا ان الثورة تعجز عن تحقيق اي انجاز ما لم يدلل قادتها
على انكار مطلق للذات ، وما لم يكن المواطنون برمتهم متقدمين
اخلاقيا . ولم يكن مذهب كانط بعيدا جدا عن مذهب
روبسبير ، الذي كان يقول انه ينبغي ان تكون « الفضيلة »
حصيلة الثورة ، لا شرطها المسبق . لم تكن نظرية كانط تدعي
الواقعية ، ولم تكن تنظر الى الثورة من زاوية تناحر قوى
او مصالح متعادية ، ولم تكن تعطي اي توجيه سياسي . كانت
تربط **الثورة** بمقتضيات العدالة وبالعالم كما يراه عمانوئيل كانط .

كان فيخته على اقتناع بأن الثورة الفرنسية هي التي
اوحى له مباشرة بنظامه الميتافيزيقي . وقد كتب منشورا مطولا
في عام ١٧٩٣ للدفاع عن الجمهورية الفرنسية التي كانت
تخوض الحرب . وفي عام ١٧٩٤ نشر **نظرية المعرفة** . وفي عام
١٧٩٥ كتب يقول : « خلال تلك السنوات التي خاض فيها
الفرنسيون الحرب ضد قوى خارجية دفاعا عن الحرية
السياسية .. توهجت في ذهني القبسات الاولى لمذهبي » .
واضاف يقول ان الفرنسيين « حرروا الانسان من القيود
الخارجية » فحسب ، في حين ان نظامه السياسي ، « نظام

الحرية الاول « يحرق الانسان من اغلال الشيء في ذاته ، او من التأثير الخارجي ، ويعطيه في مبدئه الاول ككائن مستكشف بذاته . كانت حرية فيخته مطلقة وكاملة ، ضربا من الاكتفاء الكلي لا يتقيد فيه الأنا بالواقع الخارجي ولا يتكيف معه ، وانما يستعين بالادنا ليشيد كونا خاصا به . كانت هذه الحرية اقرب الى ان تكون استباقا للثوار الرومانسيين الذين ستعرفهم الثلاثينات من القرن التاسع عشر ، منها الى ان تكون تقنيا لحاجات الثوار الفرنسيين في عهد فيخته . فقد كان هؤلاء ، في عام ١٧٩٠ وفي الاعوام التالية ، في حالة حرب مع خصوم معطين ومحدد الهوية ، وكانوا يواجهون مصاعب قابلة لان تذلل عن طريق العمل السياسي والتشريعي . كانوا يتكلمون باستمرار عن « الحق » والواجبات المدنية ، وكان اللامسؤولون انفسهم يهتمون بالمستوى المعيشي ، وبالكرامة الاجتماعية ، وبترية اولادهم وبسقوط الارستقراطيين ، اكثر مما يهتمون بتحرر الضمير البشري . كان فيخته مع ذلك يعتقد ان مذهبه يعبر عن المفزى الداخلي للثورة الفرنسية . وقد لبح الى ضرورة اقدام الفرنسيين على تبني هذا المذهب رسميا وان يقدموا له في فرنسا منصب الناطق الرسمي باسم الجمهورية . في عام ١٧٩٤ ، اصبح فيخته استاذا للفلسفة في ايننا . ونجح في استقطاب جماعة من الطلاب سحروا به . كان يلقي المحاضرات ايام الاحاد ، وينادي بالحرية والمساواة ، ويهتم بالشؤون الطلابية ، ويناقش علنا طبيعة الله . وارتفع عدد خصومه الى حد اضطر معه الى الاستقالة . ومال الى الاعتقاد بانه لم يتعرض للملاحقة الا لكونه « ديمقراطيا ندلا » . لذلك شعر بالتقزز والنفور من المانيا ، واكد جازما ان هذا البلد لن يعرف طعم الحرية ما لم يطغ عليه النفوذ الفرنسي ويهيمن . وعلق آماله كلها حينذاك على بروسيا . فالى الوزير البروسي الاصلاحى استرونسه ، اهدى في عام ١٨٠٠ كتابه الدولة التجارية

المفارقة ، الذي عرض فيه الاطروحة القائلة ان الدولة « المغلقة » هي الاوفر حظا لتنمية الطابع الاخلاقي والنزاهة لدى المواطنين، بشرط ان تحدث من علاقاتها الخارجية . وعندما سيطر الفرنسيون على المانيا فيما بعد ، في ظل حكم نابليون ، طرأ تغيير عميق على تفكيره ، وامسى من أشد انصار النزعة القومية اندفاعا وحماسة ، كما تجلّى ذلك في كتابه الشهير **خطاب الى الامة الالمانية** . فلا حرية حقيقية الا بالانصهار في **الانا الجماعي** للشعب الالمانى، وبما ان النفوذ الفرنسي ، شأنه في ذلك شأن اي نفوذ اجنبي آخر، مصدر فساد، فالمطلوب تجنبه بأي ثمن كان . كان لهيغل، اكثر من كانط وفيخته ، الفضل الاعظم في وصل الصلة بين الثورة الفرنسية وفلسفة القرن التاسع عشر الثورية ، وذلك بطرحه فكرتي الضرورة التاريخية والاستمرارية، اي بصياغته « الجدلية » التي اعتمدها كارل ماركس فيما بعد . كان هيغل يتابع الاحداث عن كثب . وكان امضى في شبابه ، منذ عام ١٧٩٢ ، اربع سنوات في برن، حيث راقب بعين ناقدة تحركات الاوليغارشية السويسرية ، وتعاطف مع الحركة الثورية في مقاطعة فود . وفي عام ١٧٩٧ انتقل الى فورتمبرغ ، حيث تابع تطورات الصراع الدائر بين الدوق و « الديت » . غير ان الثورة الفرنسية هي التي كانت تثير حماسه في المقام الاول . كان يأمل في ان تشهد المانيا تحررا مماثلا . ثم صب اعجابه على نابليون ، على غرار الكثيرين غيره من الالمان . لكنه اصبح من انصار الملكية في آخر سني حياته وايد الملكية البروسية بوجه خاص . بيد انه لم يتنكر يوما للثورة الفرنسية . ولم يكن عليه على كل حال ان يتنكر لها ، اذ انه كان بالامكان ، في اطار فلسفته الجدلية ، النظر اليها بعديا ك « مرحلة » من مراحل التطور البشري ، شكلت في ايامها ، وان تم تجاوزها فيما بعد ، خطوة ضرورية الى الامام . وعندما اعطى في برلين ، في العشرينات من القرن التاسع عشر ، **دروسا في فلسفة التاريخ** ، كان لا يزال يؤكد ان « تاريخ العالم ليس سوى

تطور مفهوم الحرية » .

كانت الثورة الفرنسية ، في نظره ، أكثر من مجرد صراع بين اشخاص من لحم ودم وفئات اجتماعية ، في زمان ومكان محددين . كانت تجسد مفهوم الحق ، مسيرة الحرية ، حركة الروح . باختصار ، كانت حرية الثورة الفرنسية تعني الانعتاق **المظفر للروح** ، لا للروح الفرنسي فحسب ، او للروح البورجوازي ، وانما **للروح** في ذاته ، الروح الانساني ان اسم تنقل الروح المطلق . وربما كان على حق ، من المنظور الفلسفي . وقد استطاع هيجل على كل حال ، وعلى الرغم من توجهه المحافظ في آخر سني حياته ، ان يجمع بفضل مذهب الروح هذا آراء كنت وفيخته ، وان ييث فيها الحياة ، وان يجعل منها فلسفة للتاريخ ، سيرورة متواصلة عبر الايام ، يستخدمها ثوار الغد وفق هواهم . وعندما أكد ماركس ان « الروح » مشتق من الظروف المادية ، فان توكيده هذا كان مشتقا ، هو الآخر ، من الرؤية الهيجلية .

بعد عام ١٧٩٣ بدأت عجلة الثورة الفرنسية تتباطأ في دورانها . فقد كبحت الحكومة الثورية بنفسها جماح اللامتسرولين . واعتقل روبسبير هيبتر ، ووضع **المجلس الوطني** حدا لحكم **الارهاب** . ولم تخنق حكومة الادارة صوت بابوف فحسب ، وانما ايضا الصوت العام المطالب بديمقراطية اكثر اتصافا بالطابع السياسي . وتعب المناضلون ودب اليأس في نفوسهم . واجهز بونارت على الثورة . ولئن استحدث بعض التغييرات ، وعلى الاخص خارج فرنسا ، فانه لم يفعل ذلك تحت ضغط الثورة الشعبية . وفيما عدا بعض الاستثناءات الباهرة ، فان اليقابة الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة عندما عادت الملكية الى فرنسا لم يعودوا من الثوريين . ففي القرن التاسع عشر غدت فرنسا ، بالاجمال ، بلدا محافظا . وبانجاز مهام ثورة ١٧٨٩ ، توقفت عجلة **الثورة** تماما . بيد ان فكرة **الثورة** بقيت حية . وقوتها استمدتها من الفلسفة التي ولدها في المانيا بقدر ما استمدتها من ذكرى ما جرى في فرنسا .

الفصل العاشر

الارث المتفجر : الاسطورة والتاريخ

هذات العاصفة الثورية بعد عام ١٨٠٠ ، لكن ذكرها بقيت ماثلة في الازهان ، محفورة في الحافظة الجماعية ، كحدث ماض لا خيار لكل جيل الا ان يكون جزءا من ميراثه . بعضهم عاش على هاجس استيقاظ المارد الفافي ، وبعضهم الآخر على الامل في ان يأتي يوم يخرج فيه من سباته العميق . وكان فريق من الناس لا يأتي بذكر الثورة الا ليعرب عن اعجابه الشديد بها ، في حين كان فريق آخر لا يتناولها لسانه الا بكلمات الازدراء والتحقير . كان الفريق الاول يرى فيها السبيل الى الخلاص ، في حين كان الثاني يعتبرها من صنع قوى شيطانية . هكذا امست الثورة موضوع اسطورة وتاريخ في آن معا . وليس في هذا من تناقض : فالاسطورة تسهم في نمو التاريخ بقدر ما يسهم التاريخ في نمو الاسطورة .

ان « الاسطورة » ليست بكل بساطة تاريخا طفليا او كاذبا . فليس من المهم على الاطلاق ان يكون بروميشوس او اوليسوس او اوديب قد وجدوا فعلا . وقد حفظت قصة سقوط آدم على كامل

مدلولها حتى بعد الاكتشافات البيولوجية ، كما ان تاريخية المسيح ليست هي المسألة الكبرى التي تطرحها الإنجيل . ان الاسطورة تظل حقيقة قد تكون اسمى من التاريخ أو قد لا تكون ، حقيقة تظل مع ذلك وفي مطلق الاحوال منفصلة عن وجود كائنات واحداث خاصة ، وعن امكنة وأزمنة محددة . وثمة اساطير تحفز البحث التاريخي وتتأدى الى معارف تاريخية جديدة ، تماما كما قادت حكايات هوميروس الى اكتشاف الحضارة الميقينية . وهذا شأن بعض « الاساطير » التي احاطت بالثورة الفرنسية . لكن ثمة اساطير اخرى تفتقر الى كل مضمون تاريخي واخلاقي ، وتعطي الدليل على بطلان معتقد الذين ابتكروها . ان قصة اغتصاب اوروبا من قبل زفس المتكرر في صورة ثور ، هي خير مثال نسوقه على هذا الضرب من الاساطير . ويمكننا ادراج بعض اساطير الثورة الفرنسية في اطار هذه الفئة . فهناك اساطير جيدة وأخرى سيئة ، ويمكننا معرفة ماهية الناس من خلال الاساطير التي استخلصوا منها الدروس .

هناك اسطورة غير ذات اهمية كبرى ، وانما ثابتة ، تقول ان الثورة الفرنسية لم تكن « فرنسية » على وجه التحديد . تلك كانت ، في القرن العشرين ، واحدة من افكار شارل مورا الاساسية والمأثورة . وتعود أبوة هذه الاسطورة الى مناهضي الثورة الفرنسيين الاوائل . وقد تبناها ادموند بورك الذي ادعى ، في عام ١٧٩٣ ، ان الشعب الفرنسي الحقيقي يتمثل في الثلاثين الف مهاجر فرنسي ، وان الثوار هم بمثابة لصوص دخلوا البيت بعد اقحامه عنوة . في نظر مورا ، الذي حكم عليه بالسجن المؤبد في عام ١٩٤٥ بتهمة التعاون مع الالمان ، كانت الثورة من صنع « دخلاء » : يهود ، بروتستانتيين ، ماسونيين ، وغيرهم من القرباء عن روح الحضارة الفرنسية الحققة . وكانت هذه الفكرة وجدت من يدافع عنها ، بعد عام ١٨١٤ ، في صفوف انصار عودة آل بوربون الى الحكم .

من الاساطير الاخرى التي تغلبت على محنة الزمن الاسطورة

القائلة ان الثورة الفرنسية آلت الى فشل . وقد اقام بعضهم معارضة بينها وبين الثورة الاميركية وزعم ان هذه الاخيرة نجحت لان اهدافها كانت محدودة . وتعود هذه الفكرة الى فردريك غنتز ، ان لم نقل الى زمن أقدم . وقد تبنتها من جديد ، في الستينات من هذا القرن ، اميركية نشأت على الفلسفة الالمانية هي حنة ارندت . وقد زعمت أرندت ان الثورة الفرنسية « فشلت » بعد ان ضللتها تمرد جماهيري ، مبتذل وأعمى ، على الفقر . وثمة وجه آخر لهذه الاسطورة ، أخذ به اليسار هذه المرة ، يدعي ان البورجوازية « خانت » الثورة . وينطوي هذا الادعاء في الواقع على قدر من الحقيقة . فالثورة لم تحقق جميع الاهداف التي كانت حددتها لنفسها ، كما لم تلب جميع الآمال التي أيقظتها . وقادة الطبقة الوسطى لم يلبوا ، ان لم نقل « خانوا » ، مطالب حلفائهم في الطبقة العاملة في عام ١٧٩٣ . غير انهم لم يخونوا الثورة ، التي كانت اساسا حركة الطبقة الوسطى ، او حركة بورجوازية ، كما نوه الماركسيون بذلك على الدوام . ان الثورة التي « خانوا » - هذا ان كان في الامر خيانة - هي ثورة خارج الزمن ، او ثورة لاحقة ، صنعت باسم العمال في مجتمع صناعي . لقد نجحت الثورة في اقضاء الملكية وطبقة النبلاء والكنيسة ، وفي تفويض البنى الاجتماعية والقانونية للنظام القديم . وأدخلت شكلا دولانيا عصريا وجديدا . ولا ريب في انها كابدت من الاحباطات والخيبات واضطرت الى المساومات . لكن اذا ما اصدروا بحققها حكما قاطعا ب « الفشل » ، تكون قد أخذنا بقيم طوباوية محضة ، ودللنا على نزعة الى التخيل والحلم تفوق نزعة كوندورسيه او روبسبير ، واشتكينا على فرار فيخته ، من انها لم تحطم الا القيود « الخارجية » ، وادعينا ، أسوة بما فعل بابوف ، انها لم تحقق ؟ لكل واحد وللجميع ، « فوائد واحدة » .

هنالك اسطورة اخرى ، أقل خواء ، تقول ان الثورة لم تكن تستحق كل الجهود والالام التي رافقتها . فلو افترضنا ان الثورة

لم تقع فان الشروط التي كانت ستسود فرنسا ، بعد مرور نصف قرن على ١٧٨٩ ، ما كانت لتختلف عن تلك التي سادتها فعلا بعد انقضاء نصف قرن على الثورة ، هذا ان لم تكن أفضل . ويدعم اصحاب هذا الرأي موقفهم زاعمين ان شعب باريس ، الذي انهكته حركة التصنيع الوليدة ، والرأسمالية اللامسؤولة ، وشروط العمل اللاانسانية ، وتنامي السكان ، واكتظاظ الشوارع المطرد ، وافتقار البيوت الى ابسط الشروط الصحية ، كان أبأس حالا في عام ١٨٤٠ منه في عام ١٧٨٠ . وبضيف انصار هذا الرأي قائلين ان الجروح التي احدثتها الثورة كانت لا تزال تنزف بعد قرن من الزمن ، وان الفرقاء المتطاحنين لا يزالون يسعون وراء تدمير بعضهم بعضا ، وان جميع الانظمة التي تعاقبت ، حتى القرن العشرين ، كانت تفتقر الى الثبات والاستقرار ، وان اجماع الامة تحطم الى غير ما عودة . لكن حتى لو سلمنا لهذه الملاحظات بقدر من المصادقية - علما بانها تشكو من الشطط والغالو ، والدليل على ذلك ان فرنسا كانت راضية عن مصيرها وانها البلد الاوروبي الوحيد الذي لم يعان من الهجرات الجماعية في القرن التاسع عشر - فانها لا تندرج في نطاق معرفة ما اذا كانت الثورة تستحق الثمن الذي دفع لقاءها . ان الطريقة الوحيدة للاجابة عن هذا السؤال تكمن في التفكير بالثمانينات من القرن الثامن عشر بلغة الحلول البديلة ، وفي الاستعانة بـ « الحساب الاسترجاعي للاحتمالات » الذي رأى فيه ريمون آرون ، قبل ثلاثين عاما ، الاداة الضرورية للمحاكمة التاريخية . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار انهيار الاوضاع المالية الملكية في عام ١٧٨٦ ، ومطالب الطبقتين صاحبتى الامتيازات في عام ١٧٨٩ ، وخطر الاجتياح الذي انذر به بيان برونشفيك في عام ١٧٩٢ ، والدعوة الى اعادة النظام الملكي التي أعلن عنها في بيان فيرونا لعام ١٧٩٥ ، فهل كان بالامكان ان يكون الحال افضل مما كان ؟ هل كانت هيئة الطبقات الثلاث المنقسمة الى ثلاثة مجالس، كما شاء ذلك لويس السادس

عشر وطبقة النبلاء في حزيران ١٧٨٩ ، ستمكن من الحكم بحكمة وتعقل ، ومن الاستمرار في الحكم حتى عام ١٨٤٠ ؟ ان اجل ، فهل كانت هيئة الطبقات الثلاث ستنجح في نزع فتيل الصراع الطبقي الذي التهب حالما دعت هذه الهيئة الى الانعقاد ؟ ولو تعذر على هذه الهيئة ان تحكم ، ولو رفض الشعب ان يستمر في تقبل هيمنة النبلاء ورجال الدين ، فبأي وسائل سلمية وتدرجية كانت هذه الهيئة ستصفي او تحول ؟ لا يسعنا في الواقع ان نعطي أي جواب يقيني عن هذه الاسئلة . كل ما نعرفه هو ان الثورة جاءت لها بجواب . وان كان يجوز لنا ان ننظر الى الثورة على انها ضرب من المأساة ، فانه لا يحق لنا بالمقابل ان نعتبرها ضربا من الجنون او الحماسة او العمل غير المجدي . ولئن ثبت ان ثمنها باهظ ، فهذا شأن من شؤون التاريخ .

نلمس ايضا عنصرا من عناصر الاسطورة ، او على الاقل غلوا وشططا ، في الفكرة القائلة ان الثورة كانت ، على وجه الاخص ، تهجما على المسيحية وعلى الديانات كافة . ان حملة هذا الرأي يتجاهلون ان العديد من الكهنة الكاثوليك ، في فرنسا وايطاليا ، في بولونيا وارلندا ، لعبوا دورا فعالا في الثورة ، وان القساوسة البروتستانتيين في اميركا امتنعوا عن اداة الثورة الفرنسية ، وانهم شاركوا في العصيان المسلح في ارلندا . والواقع ان الصراع اللاحق بين العلمانيين والاكليريكيين ، والنزعة المادية الهجومية للنظرية الثورية والاشتراكية هما اللذان تحكما برسم مثل تلك المبسطة لثورة ١٧٨٩ .

هنالك ايضا بعض الاساطير الاكثر انصافا بحق الثورة . فسميا وراء دحض الرأي القائل ان الثورة « لم تكن فرنسية » ، اصر مؤرخون ليبراليون ان يجعلوا منها الحدث الاكثر « فرنسية » في مجمل تاريخ فرنسا ، وعلى اعتبارها تمرد « الامة » الفرنسية على الطبقات صاحبة الامتيازات . ويرسي هذا الرأي جذوره في المقالة الشهيرة التي كتبها سيبس في عام ١٧٨٩ ، والتي مائل

فيها بين الطبقة الثالثة والامة ، معتبرا طبقة النبلاء اقلية غير
 مجدية . وقد رأى هؤلاء المؤرخون فيها ، أي في الثورة ، خاتمة
 صراع سحق القدم ، كانت بدايته الاولى ازدهار المدن والثقافة
 البورجوازية في العصر الوسيط . ومن هذا المنظور ، الذي وجد
 في غيزو ، في العشرينات من القرن التاسع عشر ، من يعرضه في
 بلاغة ووضوح ، يفدو مجمل تاريخ فرنسا قبل عام ١٧٨٩ قصة
 صراع طبقتين - الشعب والنبلاء - صراع كانت الثورة آخر
 معاركه . وكان التأثير الشاب يارناف ، الذي صعد الى المقصلة
 في عام ١٧٩٣ وهو لا يزال في الثانية والثلاثين ، قال الشيء نفسه
 في بحث تاريخي عن الثورة لم ينشر الا في عام ١٨٤٣ .
 في «اسطورة» غيزو والمدافعين عن الثورة نجمت هذه الظاهرة
 عن اسباب بعيدة تراكت جيلا بعد جيل . وربما كانت هذه
 الاسطورة خاطئة . وربما وجدنا في الاسباب القريبة والمباشرة
 تعليلا افضل . وربما لم تكن الثورة امرا محتوما لا مناص منه .
 وقد عالجنا هذه المسألة في الصفحات الاولى من هذا الكتاب .
 لكن ما هو أكثر « اسطورية » بعد في رؤية غيزو ، ما يمكننا
 اعتباره ضربا من الاسطورة البورجوازية ، هو يقينه بأن أي ثورة
 لاحقة هي أمر غير محتمل وغير مرغوب فيه، وأن الحرية والمساواة
 اللتين تم الظفر بهما في عام ١٧٨٩ كافيتان لارضاء الجميع .
 لكن ان لم تكن الثورة الا آنا من آناء سيرورة طويلة ، فلماذا
 كان يفترض في هذه السيرورة ان تتوقف؟ وهل كان بالامكان ،
 خلال العقدين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر ، الافتراض
 بأن شعب فرنسا ، او شعب أي بلد آخر ، قد تحرر فعلا ؟ وان
 لا ؟ فمن الذي تحرر ، ومن الذي كان لا يزال يترقب تحرره في
 المستقبل ؟ لقد تمخضت أسئلة من هذا القبيل عن مولد ليبرالية
 الكسي دو توكفيل القلقة . والاجوبة عن هذه الاسئلة تمخضت
 بدورها عن ميلاد أقوى الاساطير على الإطلاق : اسطورة الثورة
 المستمرة او الدائمة .

بعد انقضاء ثلاثين عاما على الثورة ، كان بعض متطرفي التسمينات من القرن الثامن عشر لا يزالون على قيد الحياة ، وكان بعضهم لا يزال يناضل . وللمرة الاولى ، ظهر الشائر المحترف . فالانسان الذي تتلخص مهنته في العمل من اجل الثورة كان عنصرا شبيه مجهول في ثورة ١٧٨٩ ، حيث كان المشاركون في الثورة يضطلعون على حين غرة بادوار غير مرتقبة ولم يستعدوا لها . ومن بين ثوار الماضي الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة ، كان هناك فيليبو بيوناروتي ، رفيق بابوف في عام ١٧٩٦ . وقد اصدر ، في عام ١٨٢٨ ، كتابا يجمع بين التاريخ والذكريات بعنوان **مؤامرة المساواة المعروفة باسم مؤامرة بابوف** . وقد زعم فيه ان روبسبير عقد العزم في عام ١٧٩٤ على اقامة نوع من الاشتراكية او من الديمقراطية الاجتماعية ، وانه اعدم بسبب خطته هذه ، وان بابوف وتلامذته ، الذين رفعوا بدورهم المشعل الذي سقط من بين يدي روبسبير ، عينوا لانفسهم كمهمة ان يضعوا الحرية والمساواة موضع التنفيذ من خلال الفاء الملكية وتحقيق المساواة في الثروات . وقد كان لهذا الكتاب تأثيره العظيم على الجيل الصاعد من الاشتراكيين الفرنسيين . وترجم على الفور الى الانكليزية واطلع عليه **الميثاقيون** . وساور حتى الذين رفضوا « شيوعيته » انطباع بان ثمة ديمقراطية حقيقية كانت ستتحقق لولا الخيانة في اللحظة الاخيرة ، وبأن عجلة الثورة الكبرى اوقفت قسرا وعلى نحو مباغت ، وبانه من المحتم ان تتابع مسيرتها .

عاش ضحايا التحول الاقتصادي ، في فرنسا وانكلترا ، سنوات بؤس ويأس . ولئن اعادت ثورة ١٨٣٠ التأكيد على مبادئ ١٧٨٩ ، وطردت آل بوربون من الحكم الى غير ما عودة ، فانها لم تسفر في نهاية المطاف الا عن اقامة ملكية لويس - فيليب الاورليانية ، تلك الملكية التي قمعت بشدة مظاهرات الطبقة العاملة واضراباتا وزرعت المرارة في نفوس المثاليين الجمهوريين . لقد افرزت الثلاثينات من القرن التاسع عشر مزيجا متفجرا من ضائقة

اجتماعية عميقة ومن إعادة اكتشاف لاحداث ١٧٨٩ و ١٧٩٣ الكبرى .
فبعد صدور كتاب بيوناروتي اعيد طبع خطب روبسبير ، كما
صدرت مجموعة المنتخبات الضخمة ، التي اشرف على نشرها بوشيه
و رو تحت عنوان : **التاريخ البرلماني للثورة الفرنسية** . وقد تضمنت
هذه المجموعة ، الواقعة في اربعين جزءا ، معلومات تاريخية جمّة .
ومن خلال هذه المطالعات كوتن الاشتراكيون والجمهوريون والعمال
والثقفون تصورهم للتاريخ الحديث . وقد راجت صورة ايجابية
عن روبسبير في صفوف الجمهوريين الالمان ، وكذلك في اوساط
الحركة الثورية الوليدة في روسيا بفضل كتابات بيلنسكي في
عام ١٨٤٢ . فيما ان ثورة عظمى حدثت قبل جيل ، وثورة صغرى
في عام ١٨٣٠ ، فقد كان من المنطقي التفكير بان ثورة أخرى
ستحدث عما قريب .

ان ابتكار مصطلحات اجتماعية جديدة مطلق الجدة امام
اللاثم عن ان عقلية ثورية جديدة هي رهن التكون . فقد اطلق سان
سيمون مصطلح « الطليعة » الذي كان يعني ان نخبة ضئيلة ستتولى
قيادة الجماهير الخاملة نحو عالم المستقبل المتجدد . وسرعان ما
طبق هذا المصطلح على السياسة الثورية وعلى الفنون في آن معا .
وبعد المحاولة الثورية الاولى التي قام بها بلانكي في عام ١٨٣٩ ، اعيد
طرح فكرة بابوف حول الثورة الاجتماعية التي تقودها نخبة صغيرة
من المناضلين في شكل جديد ، تولى لينين تطويره فيما بعد . وثمة
مناضلون آخرون ؟ ومنهم ماركس الشاب ، استخدموا كلمة
« استلاب » للتعبير ، على نحو اكثر حداثة ، عن العبودية وغياب
الحرية . وامسى مصطلحا « اليمين » و « اليسار » دارجين ،
وكانا يشيران الى الواقفين السلبي والايجابي من الحركة المستمرة
على طريق الثورة . وقد شاع استخدام كلمتي « البرجوازيين »
و « البروليتاريين » الى حد بات معه وجودهما ضروريا في كل
بحث او نقاش . وما كان برناف وصفه ، في عام ١٧٩٢ ، بالثورة
الديمقراطية ، وما صورّه غيزو ومثليه تحررا للشعب ، بات

يعتبر ثورة بورجوازية لا تؤدي الا الى ديمقراطية بورجوازية ،
تضمن التحرر للبورجوازي لا العامل . وكان لويس بلان من بين
الاوائل الذين طرحوا هذا التصور الجديد في فرنسا . وكان
الاماني لودفيغ بورنه قد قال الشيء نفسه في الثلاثينات من
القرن التاسع عشر : « لم تعد الثورة الفرنسية بالفائدة الا على
البورجوازية » .

كانت كلمة « بروليتاريا » تناسب تماما الطبقة العاملة في
الاربعينات من القرن التاسع عشر ، اي في عصر انقسام فرنسا
وانكسرا دزرائيلي الى « امتين » ، عصر تحول اجراء الصناعة
الى منبذين من قبل حضارة بلادهم . اما كلمة « بورجوازي » ،
فقد اتسمت منذ البداية بمدلول غامض ، ملتبس . وقد استخدم
هذا المصطلح للإشارة الى شريحة اجتماعية لا تنتمي لا الى
الارستقراطية ولا الى سواد الشعب ، شريحة اصحاب المهن
الحرة ، والتجارة ، والموظفين ، والاشخاص المثقفين المتمتعين
بوضعية ثابتة وبمداخيل شبه مستقرة . والواقع ان هذه الفئة
من الناس كانت شكلت الدعامة الرئيسية لثورة ١٧٨٩ في الاصقاع
الاوربية كافة .

غير ان كلمة « بورجوازي » أخذت أيضا مدلولاً مختلفاً عن
المدلول الذي أعطى لها في عام ١٨٣٠ . فقد أمسى البورجوازي
جديراً بالاحترار ، باعتباره انساناً غير مستنير ، مبتدلاً ، يعوزه
الارهاق الذي هو وقف على الطبقات الراقية الحققة . وأمسى أيضاً
جديراً بأن يحسد بصفته رب عمل ، بصفته شخصاً ينعم بفوائد
اقتصادية غير مستحقة وبمستوى حياة راق . وفي نظر كارل
ماركس فان البورجوازي كائناً من كان ، أمبتدلاً أم مرهقاً ، أسوقياً
أم نبيلًا ، هو من يملك وسائل الانتاج ويستفيد من استغلال
الشفيلة . باختصار ، أضحى البورجوازي الهدف المعين للثورة
المقبلة .

هذه الثورة اعلن عنها البيان الشيوعي الذي اصدره ماركس

وانجلز قبيل ثورة ١٨٤٨ . وقد تنبأ هذا البيان بثورة أوسع وأشمل بكثير من الاحداث الثورية التي شاعت المصادفة ان تعقب صدوره . ثورة لم تحدث قط ، اللهم الا في روسيا بعد تصرف حقبة مديدة وفي شروط مختلفة كل الاختلاف . كان البيان الشيوعي في جوهره ، شأنه في ذلك شأن كتابات ماركس اللاحقة ، عبارة عن تحليل للمجتمع البورجوازي القائم . وقد عكس معرفة انجلز بشروط الطبقة العاملة في انكلترا ، ومشاهدات ماركس في فرنسا في الاربعينات من القرن التاسع عشر ، المعززة بدراسته للثورة الفرنسية . وقد تبنى ماركس آراء غيزو حول الصراع الطبقي الدائم الذي صنع تاريخ فرنسا ، بيد انه لم يكن يهتم بالثورة في فرنسا فحسب ، بل اعتمد على الفلسفة الالمانية ، وعلى نظريات تاريخ العالم ، وعلى الاخص على هيغل ليبين أن القوى الفاعلة في المجتمع القائم ستنمخض لا محالة عن ثورة شاملة . فبعد الثورة البورجوازية ، لا بد ان تأتي ثورة بروليتارية .

كان من المفترض ان تتحقق الثورة المرتقبة على يدي طبقة مضطهدة ، مقصية عن المجتمع المتحضر ، وانما مثقفة ومسيطرة من قبل طبقة حازمة ، قادرة ، في اللحظة المناسبة ، على انتزاع السلطة من بين ايدي الواهنة للبورجوازية الافلة ، وعلى اعلان الملكية العامة لوسائل الانتاج ، وعلى تحقيق الحرية والمساواة الفعليتين ، الى جانب اضطلاعها بالسلطة السياسية للدولة المرشحة للزوال من تلقاء نفسها في خاتمة المطاف . والحال ان مجرى ثورة ١٧٨٩ كان مختلفا تماما . فقد كان ثمة طبقة قوية وواثقة من نفسها (« البورجوازية » بالمعنى غير الماركسي) ، لا تحتاج على الإطلاق الى طبقة ثورية ، وتنعم بالمقابل بفوائد الحضارة ، وجدت نفسها مدعوة على حين غرة الى نجدة حكم كان يتخبط في مازق شديد . فاصطدمت بطبقة صاحبة امتيازات لم تكن قيد الافول ولم تظهر ميلا الى الزوال . وقد حظيت بدعم قوي من قبل الطبقة الفلاحية (التي لم تخصها الثورة البروليتارية بأي دور) وعملت بدا بيد ،

على الرغم من ظروف الحرب والغزو ، مع سواد الشعب ، مع اللامسؤولين الذين كانت حماستهم وطنية واجتماعية معا . وبدلا من ان تطلب الفوضى أو تحرر الشخصية الانسانية الذي نادى به الفلسفة الالمانية والرومانسية ، شيدت شكلا من السلطة العامة اكثر فعالية وانصافا ، وبنيت دولة اكثر عصرية . لقد كان كل من **البيان الشيوعي و العقد الاجتماعي** تكلم عن «الاغلال» . لكن في حين وعد ماركس بتحطيمها ، اكتفى روسو ، الاكثر واقعية ، بالدعوة الى جعلها « مشروعة » . والحق انه بقدر ما كان ماركس واقعيًا في تحليله للمجتمع كان بالمقابل طوباويا في تنبؤاته للمستقبل .

ان ما حدث في القرن التاسع عشر لم يكن استمرارا للثورة وانما مثلثة لها . صحيح انه حدثت ثورات في اقطار عديدة عام ١٨٤٨ ، كما قامت عامية باريس عام ١٨٧١ . بيد انها تهاوت بسرعة فائقة . على ان انتصار الثورة المضادة بالذات ، والضراوة التي قمع بها العمال اليائسون والجمهوريون المتحمسون وبيدوا بلا رحمة ، ابقيا في الواقع على النفس الثوري . والحق ان المتطرفين من اليسار واليمين كانوا يقوون بعضهم بعضا . ومع تطور الصناعة وزيادة الاجور ، والتخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية ، وقبول الطبقة العاملة في اقتراح ديمقراطي بقدر أو بأخر ، فقدت القوى المؤهلة للقيام بثورة حقيقية قوتها بالتدريج ، وأمسى في اواخر القرن التاسع عشر في حال من الوهن لم تعرفه اطلاقا من قبل .

وبعيد وفاة ماركس وانجلز ظهرت « التحريفية » و « الانتهازية » في صفوف الماركسيين . وفي الحرب العالمية الاولى ثبت ان التضامن القومي اقوى من النداء الى ثورة بروليتارية امنية .

في عام ١٩١٨ ، وبعد بضعة أشهر على قيام ثورة اكتوبر ، شيد لروبسبير تمثال بجوار الكرملين . غير انه صنع من مواد غير متينة ، فتهاوى بعد فترة وجيزة ولم يصر الى استبداله بتمثال آخر . وان دل غياب التمثال على شيء فانما على ان الثورة الروسية ما عادت تحتاج الى الاحتفاء برواد من بلدان نائية بعد ان اصبحت

واقعا ملموسا . بيد ان تخليد ذكرى روبسبير في عام ١٩١٨ يعني ان لينين كان يفترض أن حركته الخاصة ، رغم طابعها الماركسي ، تتحدر من الثورة الفرنسية الكبرى .
ان انتصار لينين وقيام الاتحاد السوفياتي جددا الايمان بالثورة في اوروبا الغربية . وقد تنكر بعض الماركسيين للينينية ، ومن ثم للستالينية ، وظلوا اشتراكيين او اشتراكيين - ديمقراطيين وانما غير ثوريين ، اللهم الا من حيث عداؤهم للمجتمع البورجوازي . واعترف بعضهم الآخر بماركسية الثورة الروسية واصبح شيوعيا . وصفق لها بحرارة ، وعلى الاخص في فرنسا ، لانه رأى فيها استمرارا عصريا للحركة المجيدة التي انطلقت في عام ١٧٨٩ . وعند الشيوعيون يعاقبة القرن العشرين ، دونما تدقيق في الفروق وأوجه التباين .

كانت التوتاليتارية اليمينية ، بأشكالها الفاشية المختلفة، هي الرد على الشيوعية وعلى انبعاث الروح الثورية لدى اليسار . وقد عملت على تجريد الثورتين الفرنسية والروسية من هاتهما. وعلاوة على ملايين الضحايا الذين أبادتهم، أنكرت على الملايين من سكان اوروبا الشرقية حق المواطنة والمساواة الذي كانت أقرت لهم به فرنسا الثورة والجمهوريات الشقيقة . وفي عام ١٩٤٠ أتلقت حكومة فيشي جميع نسخ كتاب **تسعة وثمانون** للمؤرخ الفرنسي الشهير جورج لوفيفر ، وهو كتب كان صدر في العام السابق بمناسبة الذكرى المئة والخمسين لثورة ١٧٨٩ .



كان لهذه الاساطير كافة تأثيرها على صياغة التاريخ . ومن نافل القول ان ما من تاريخ كان ايديولوجيا خالصا . لكن كل تاريخ بالمقابل يعكس روح كاتبه وآراءه ، وما من مؤرخ بقادر على وقوف موقف غير مبال بالثورة ، ولا حتى محايد . لقد كان غيزو ، على

سبيل المثال ، لسان حال الطبقة الوسطى البروتستانتية والليبرالية ، وكان ميشليه منشد الديمقراطية ومدّاح « الشعب » .
اما لوي بلان ، أحد مؤسسي الاشتراكية الفرنسية ، فكان أول مؤرخ قدّم ثورة ١٧٨٩ - في اثني عشر جزءا - على انها « ثورة بورجوازية » . وفي الخمسينات من القرن الثامن عشر برز توكفيل ، الارستقراطي الحائر ، الذي كان يؤمن بحتمية الديمقراطية ويرى فيها هبة من العناية الالهية ، لها ما يبررها اخلاقيا ، ولكنها هبة محفوفة بالمخاطر ، يخشى معها أن يفدو حكم فرنسا بحكم المستحيل بسبب انقساماتها الزمنية ، حتى وان تكن مسؤولية الاوضاع القلقة تقع على ملكية آل بوربون و النظام القديم ، لا على الثورة . وفي السبعينات من القرن التاسع عشر ، جعل هيوليت تين ، الذي اخرجته عامية باريس عن طوره ، من تاريخه بياناً ايديولوجياً للثورة المضادة . وكان أولار ، في العقد التاسع من القرن التاسع عشر ، أول مؤرخ « علمي » للموضوع . لكن عندما انفجرت فضيحة دريفوس طفحت مشاعره الجمهورية الجياشة من خلف واجهة العلم . اما منافسه الشاب ماتييز فقد رأى ان الثورة بلغت ذروة الديمقراطية الاجتماعية في شخص روبسبير الذي اسيء فهمه . بالمقابل ، فان لوفيفر ، خليفة ماتييز ، والمتقدم على جميع سلفائه من حيث عمق التحليل وتوازن التفكير ، كان أول من نظر الى الثورة من زاوية المشاركين في الصراع ، وأولها تأويلا ماركسيا ، وقد عد ، بوجه العموم ، اعظم مؤرخ للثورة الفرنسية أنجبه القرن العشرون .

بعد الحرب العالمية الثانية ارتفع صوت يسار جديد . ففي كتاب عن ثوار الطبقة العاملة الذين اعلنوا عن وجودهم بين عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٥ ، اعطى دانييل غيران عن روبسبير صورة البورجوازي ، وصديق العمال المزيف ، وأدرج بعجرفة وازدراء كلا من لوفيفر وماتييز في عداد مقرّطي البورجوازية . وبادر لوفيفر ، وقد جرح مشاعره ، الى الرد على غيران بهدوء ووقار ،

منوها بأصله العمالي وباعجابه الدائم بجان جويس ، الديمقراطي العظيم والماركسي غير الثوري الذي كتب التاريخ الاشتراكي للثورة وحصل على دعم من الحكومة لاجراء بحث منظم حول المشكلات الثورية . في عام ١٩٥٤ ، ألقى الفرد كوبان ، الذي كان يشغل كرسي التاريخ الفرنسي في جامعة لندن ، محاضرة مثيرة بعنوان : « اسطورة الثورة الفرنسية » . والاسطورة التي يعنيها كوبان هي اسطورة كل من رأى في الثورة الفرنسية انتصارا للطبقة « البورجوازية » على الطبقة « الاقطاعية » . وقد شكك كوبان ، ضمنا ، في امكانية استخدام المقولات الماركسية في تأويل الثورة الفرنسية . ولمح الى ان أهمية هذه الثورة قد بولغ فيها في مطلق الاحوال . ولئن كانت « بورجوازية » ، فذلك فقط من حيث ان صغار موظفي الدولة عرفوا كيف يتدبرون امرهم للتخلص من طبقة نبلاء كانت تفقد حجر عثرة امام تقدمهم وترقيتهم .

رد لوفيفر على كوبان ردا مقتضيا . فاستعرض المعاني العديدة التي اتخذتها الحرية والمساواة في نطاق الثورة ، والتي اهمل كوبان التنويه بها ، كما اشار الى ان الثوار ، وان لم يعملوا بصورة واعية على تمهيد الاجواء امام تقدم الرأسمالية ، فانهم طالبوا ، « للمرة الاولى في تاريخ اوروبا » ، بحرية اقتصادية لا يحدها قيد ، اللهم الا ما يقتضيه الامن العام . لقد شقت الثورة الفرنسية الطريق اذن ، على حد قول لوفيفر ، امام مجتمع رأسمالي وبورجوازي .

بعد عام ١٩٦٠ ، أجمع مؤرخو الثورة الفرنسية ، على مختلف جنسياتهم ، على اطلاق صفة « الثورة البورجوازية » على أحداث عام ١٧٨٩ والاعوام التالية . وأولت مجموعة من المؤرخين ، من ذوي الميول اليسارية بوجه عام ، اهتماما خاصا لدور الطبقة العاملة في تلك الاحداث ، لان الموضوع ، من جهة اولى ، اكثر جدة وغير معروف نسبيا ، ولان الطبقة العاملة ، من جهة أخرى ، عارضت البورجوازية ابان الثورة ومارست ضغطا

عليها . هذه المجموعة ، التي ضمت كلا من روده وكوب وهويسبوم في انكلترا ، كان يتزعمها في باريس البير سوبول . ولاسباب مماثلة ، علق مؤرخون في فرنسا وإيطاليا وألمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفياتي أهمية خاصة على بابوف ، على افكاره ، وعلى « شيوعيته » وعلى المؤامرة التي كان حاكها في عام ١٧٩٦ . وفي عام ١٩٦٠ كرست في ستوكهولم ، ضمن نطاق مؤتمر الدراسات التاريخية ، ندوة خاصة لبابوف بمناسبة الذكرى المئوية الثانية لميلاده . وكان اتفاق على القول ان بابوف لم يكن من الوجوه المركزية للثورة الفرنسية . وجرى التمييز بين الحركة الجماهيرية الفعلية التي شهدتها فرنسا خلال عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، وبين الطابع الأكثر سرية والاقبل شعبية لتنظيم بابوف العابر الذي غلبت عليه النزعة النخبوية الثورية . وتكمن أهمية هذه الدراسات في الحاحها على ان البورجوازية ، حتى في أوج ثورتها على « الاقطاعية » والاستقرائية ، تعرضت للتشكيك والنقد من قبل الناطقين بلسان الطبقة العاملة ، التي لم تكن قد أصبحت « بروتيتارية » بعد . بتعبير آخر ، تكمن أهمية هذه الابحاث في كشفها ، داخل رحم الثورة البورجوازية ، عن جنبين ثورة بروتيتارية .

أجرى مؤرخون آخرون ، أقل انشغالا بالجانب الايديولوجي ، استقصاءات احصائية ليحددوا بدقة هوية « البورجوازيين » في القرن الثامن عشر من حيث الدخل ، والحرفة ، والعمل ، والزواج ، والحرارك الاجتماعي . وشكك مؤرخون آخرون ، ومنهم كوبان والعديد من الاميركيين ، في ان يكون تحليل الطبقات الاداة المثلى لفهم الثورة الفرنسية . فهم يميلون الى الاعتقاد بأن الطبقات الفاعلة في الثورة لم تكن ، خلافا لما تفترضه الماركسية وفكرة الثورة الدائمة ، طبقات متميزة عن بعضها بعضا من حيث هوية ما تملك او نتيجة تفاوتات ذات أهمية اقتصادية . وهناك اجماع ، في المدارس كافة ، على الاعتقاد بأن الرأسماليين لم يكونوا لا المحركين للثورة ولا عملاء قادتها . لكن بما ان مصطلح

« البورجوازية » يستتبع عادة مصطلح « رأسمالية » ، فقد تمنى بعضهم التخلي عن تعابير « البورجوازية » و « الثورة البورجوازية » ، و « البورجوازي » ، ما دام استخدامها قد يوحي بأفكار خاطئة . ومن الطبيعي ان يكون هذا الاقتراح قوبل بالمعارضة من قبل كل حريص على الماثور الماركسي . لكنه يبدو مع ذلك معقولا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان مصطلح « بورجوازي » لم يكن رائجا في ابان الثورة التي ينتطع لتوصيفها . لكن ليس من السهل ، حتى بالنسبة الى غير الماركسي ، ان يتخلى عن مفهوم البورجوازية التي ليست هي بالضرورة ، في التحليل الاخير ، بورجوازية الجدلية الماركسية . فكلمة « بروتستانتى » (١) لم تعرف الرواج الذي عرفته الا بعد انقضاء فترة طويلة على القطيعة مع روما . لكنها ظلت ، مع ذلك ، مفيدة ومعبرة .



تبقى اسطورة اخيرة، ذات صلة وثيقة بهذا الكتاب، وقيمة بتوضيح هذه المسائل . انها تقف على طرفي نقيض من الاسطورة المحافظة القائلة ان ثورة ١٧٨٩ لم تكن فرنسية . فهي لا تدعي ان هذه الثورة كانت فرنسية فحسب ، بل كانت ، أولا واخيرا ، فرنسية ، وان ما حصل في الاقطار الاخرى لا يستحق أن يسمى ثورة . انها تنفي واقع الحركة الثورية الاوروبية في القرن الثامن عشر . تدحض ما أسماه المؤرخ الفرنسي جاك غودشو بالثورة « الاطلسية » ، وتنظر بعين الحذر والارتباب الى الفكرة التي وجهت كتابنا ، أعني تصور انقلاب ثوري مشترك شمل أوروبا وأمريكا ، أو ما كان يشكل آنذاك الحضارة الغربية . ويتخوف ، انصار هذه الاسطورة من ان تفقد الثورة الفرنسية مدلولها ومن الا

(١) بروتستانتى Protestant بمعنى اصلا المحتج او المعارض . «م»

تأخذ كامل ابعادها اذا ما نظر اليها على انها جزء من تحرك أرحب وأوسع . وتنطوي هذه الاسطورة ، اسوة بالاساطير الاخرى التي اتينا بذكرها ، على عنصر من الحقيقة التاريخية . فالثورة الفرنسية ، شأنها في ذلك شأن جميع الاحداث البشرية ، تميزت بسمات فريدة . كانت أكثر ثورية ، بما لا يقارن ، من جميع الثورات او المحاولات الثورية التي جرت في الاقطار الاخرى . لكن اسطورة ثورة فرنسية خالصة وحصرية تبقى تحديدية . أما اذا نظرنا الى الثورة الفرنسية من زاوية حركة رجة شاملة ، بدت لنا أعظم شأنًا بما لا يقاس . وبالمثل ، فاز موجة الغليان الثوري التي اجتاحت أوروبا واميركا تصبح أسهل على الفهم والادراك اذا ما نظرنا اليها من زاوية رد الفعل على الاحداث الفرنسية .

كان معاصرو **الثورة** يدركون تماما ان طابعها يتخطى الحدود القومية . وقد عزا بابوف نفسه ثورة ١٧٨٩ الفرنسية الى واقع « ... قيام ثورة في اميركا الشمالية وحركات شعبية في هولندا وبلجيكا » . ورأى فيها محافظون من أمثال بورك وبارويل عدوى كونية . وفي فرنسا كان الثوريون ، كتلامذة مجتهدين لفلسفة الانوار ، يحاكمون الامور من منظور الانسانية المطلقة . فمن كميل ديمولان الى الديموقراطيين المتقدمين في زمن **حكومة الادارة** ، ومرورا ببريسو والخطباء اليعاقبة والمتطرفين من انصار بابوف ، دعا رجالا الثورة باستمرار الشعوب كافة الى اعلان الحرب على ملوكها . وقد وجد في جميع الاقطار اناس متعطشون الى احداث تغييرات ثورية تندرج في خط الثورة الفرنسية ، وان تأملوا في تحاشي العنف الذي وقعت فيه هذه الاخيرة . وما كانت الفكرة التي تقول ان الثورة فرنسية خالصة الا لتبعث على العجب والدهشة في عام ١٧٩٠ .

مع ذلك راجت فكرة مؤداها أن ما من ثورة ذات شأن حدثت خارج فرنسا . وقد غدت هذه الفكرة « اسطورة » طاغية في السنوات الاخيرة ، اسطورة نهلت من أكثر من معين ، ووجدت من

يملأها بالادلة والبراهين حتى في صفوف الثوار .
فعندما طوقت فرنسا ، في عام ١٧٩٣ ، بتحالف عسكري
رجعي ، لم يبادر شعب من الشعوب الى مؤازرتها . لقد ارتفعت
بلا ريب اصوات نعتير عن احتجاجها على الحرب وعن معارضتها لها
- في انكلترا وهولندا وبروسيا والامبراطورية النمساوية على
سبيل المثال - بيد انها لم تجد فتىلا . وبقي الفرنسيون في حالة
من العزلة ، حتى راودت الكثيرين منهم ، بمن فيهم روبسبير
بالذات ، مشاعر الازدراء نحو الثوار المزعومين في الاقطار الاخرى ،
ومشاعر الافتخار والاعتزاز بالفرنسيين الذين انفردوا دون سواهم
من الشعوب في التصدي بشجاعة للقوى الرجعية في اوربا .
وبعد عام ١٧٩٥ ، انقلب العديد من الثوار خارج فرنسا - في
الجمهوريات الشقيقة على الاخص - على الفرنسيين ، لانهم ذاقوا
مرارة الاحتلال العسكري الفرنسي ، واعمال السلب والنهب ،
والمصادرات ، والمناورات الدبلوماسية لحكومة الادارة ، وان ظلوا
يؤيدون التحول الاجتماعي في بلادهم . وراح الناس ، هنا وهناك ،
يرددون بأن على كل شعب الا يعتمد الا على نفسه لتحقيق ثورته .
وجاءت فكرة « الامة » ، وهي فكرة ثورية ، تعزز هذه النزعة
وتطورها .

حيثما منيت الثورة بالفشل ، وصعدت المؤسسات القديمة
على الرغم مما واجهته من معارضة ، كان من السهل طي صفحة
بعض الذكريات . فالثورة الفاشلة ليست ثورة . فما حدث في
ارلندا في عام ١٧٩٨ كان عصيانا ، وما حصل في بولونيا في عام
١٧٩٤ كان تمردا . وفي القرن التاسع عشر ، الذي تنامي فيه
الشعور القومي والولاء للوطن ، بات الناس يشعرون بالخجل
والارتباك لدى تفكيرهم بان اجدادهم تعاونوا مع اجانب ، أو عبروا
عن تخمسهم للثورة الفرنسية . وعمد الديمقراطيون انفسهم الى
طي صفحة هذه الذكريات . فقد نسي الناس او تناسوا ان
« يعاقبة » ساخطين عاشوا في انكلترا واسكتلندا . وفي الولايات

المتحدة ، ما عاد التحمس الشعبي للثورة الفرنسية يوصف الا بأنه ضرب من الجنون المؤقت . وفي هولندا وبلجيكا والمانيا وسويسرا وايطاليا ، راجت فكرة مفادها ان بعض المتهورين فقط تعاونوا مع الفرنسيين او دعوهم الى احتلال البلاد . فالجمهوريات الشقيقة فرضت فرضا من قبل الفرنسيين ، وهي ان كانت تشهد على شيء فانما على السياسة « التوسعية » للثورة الفرنسية ، لا على بزوغ القوى الثورية في اكثر من منطقة في أوروبا . ولئن ضم الفرنسيون بلجيكا والصفحة اليسرى لنهر الراين فانهم ، في خطوتهم هذه ، تصرفوا كفضاة فحسب ، أي كما كان سيتصرف لويس السادس عشر فيما لو استطاع ذلك . هكذا امست اسطورة الثورة الدائمة تقابل باسطورة اللامبالاة الدائمة بالمحاولات الثورية وباسطورة الامم المستقلة عن بعضها بعضا . وبالتوازي مع هذه الاسطورة تحول التاريخ نفسه الى تاريخ قومي ، وصار المؤرخون لا يتعاملون الا بالوثائق المكتوبة بلغة بلادهم ويحصرون تنقيبهم بما حدث في اقطارهم . ولكن هذا لا يمنع وجود استثناءات . وفي منتصف القرن العشرين على وجه التحديد ظهرت دراسات تاريخية عدة تتناول الثورة كظاهرة عامة في القرن الثامن عشر ، وهذا الكتاب يدين لها بالشيء الكثير .

لكن طردا مع النظر الى الثورة من منظور جغرافي واسع النطاق ، يتحتم ان تظهر هذه الثورة بمظهر الثورة « البورجوازية » بالمعنى الملتبس الذي كان لهذه الكلمة فيما مضى . وقد لا يكون كافيا ، ولا حتى صحيحا اعتبار الثورة فصلا من فصول ميلاد الرأسمالية . بل ربما كان الاصح القول بان الثورة اُخرت نمو الرأسمالية في فرنسا . لكنها بالمقابل كانت حدثا حاسما في تاريخ الملكية والطبقات المالكة . فحيثما طبقت الافكار الثورية ، أي في فرنسا وفي الجمهوريات الشقيقة ، ومن ثم في الامبراطورية النابوليونية ، اعيد تعريف الملكية . فقد جرّدت ملكية الارض من سماتها الاقطاعية وأسقط حق البكورة الارستقراطي . ولئن يكن

للثورة من سمة مميزة فهي أنها أعطت الفرد ، اي فرد كان ، حق الملكية ، وجعلت السلطة العامة والقضاء وقفا على الدولة . وعلاوة على ذلك ، فان مصادرة املاك الكنيسة واعادة بيعها أدت ، في فرنسا وفي خارجها ، الى اعادة توزيع الملكية على نحو أضحى معه العديد من الاشخاص من ابناء الطبقات كافة ، بمن فيهم الفلاحون ، مالكين عقاريين . هكذا تكون الثورة ، على الرغم مما تميزت به من صخب ، أوجدت القاعدة الاقتصادية للنزعة المحافظة الحقيقية في فرنسا . وكذلك قاعدة المجتمع البورجوازي في جزء كبير من أوروبا .

وكما رأينا في الصفحات السابقة كان النبلاء في بعض الاقطار، في ايطاليا على سبيل المثال ، في عداد القادة الثوريين الفعاليين . وفي اقطار اخرى ، حيث كان يطفئ الشعور القومي او كراهية الاجانب ، كما في بولونيا او ايرلندا ، انضوت الطبقات كافة تحت لواء الحركة الثورية . وقد تبنى الكثيرون من رجال الدين الافكار الثورية . وتميزت الولايات المتحدة عن سواها بما ابداه سكانها الريفيون من ميل الى التعاطف مع الثورة التي لم تقابل الا بفتور من قبل سكان المدن . اما فرنسا فقد انفردت بثورتها الشعبية الجماهيرية، على الاخص خلال عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٣ ، وهي ثورة كان رائدها التطلع نحو المزيد من العدالة الاجتماعية . ولهذا السبب بالذات ، وبالنظر ايضا الى حجم فرنسا وتعدادها البشري الضخم ، اختلفت الثورة الفرنسية عن جميع الاحداث والتغييرات التي حصلت من حولها . كان نجاح الحركات الثورية الاخرى مرهونا بمساعدة الفرنسيين ، وفي فرنسا وحدها كان يمكن استشفاف بداية حركة ثورية لاحقة موجهة ضد البورجوازية . من هذا المنظور ، كانت الثورة الفرنسية هي وحدها الثورة «الحقيقية» في ذلك العصر . بيد انه لا يوجد تعارض بين فكرة الثورة الفرنسية «الفريدة» وفكرة الموجة الثورية التي اجتاحت أوروبا واميركا في الوقت عينه .

المتعاطفون مع الثورة كانوا ، في كل مكان ، اناسا من الطبقة الوسطى ، متحررين من الاعمال اليومية الضخيمة ، متنعمين بفوائد التعليم والبحوثة ، وانما على هامش الفئات صاحبة الامتيازات من ارسقراطيين أو وجهاء أو أرباب الكنيسة . وقد انضم اليهم نبلاء في بعض الاحيان ، ودعمهم ، في كثير من الاحيان ، اشخاص ينتمون الى طبقات أدنى وأقل رخاء . وكان انصار الثورة ، في المقام الاول ، من المحامين والموظفين والاطباء والصيادلة والتجار ورجال العلم والتقنيين والحنوتيين واصحاب المصانع والصحفيين والناشرين والاساتذة والمعلمين والكتاب والمثقفين ، بل من الصيارفة ايضا . في بعض الاحيان ، كان يظهر في صفوفهم بعض المزارعين ، وفي احيان اكثر بعض المالكين العقاريين ، وفي غالب الاحيان ابناء الذين كانوا اكثر انشغالا او اكبر سنا او اكثر حذرا من التورط بصفة شخصية في المفامرة الثورية . وبالاختصار ، كانوا يشكلون بورجوازية ثورية .

لم يترددوا فحسب ، وانما خططوا ايضا لشكل جديد من الدولة والمجتمع . ادخلوا فلسفة **الانوار** الى ميدان السياسة العملية . ورغبوا في عالم يتطلع نحو المستقبل اكثر مما يتطلع نحو الماضي . عالم يكون الحكم الدستوري فيه اكثر من مجرد مشورة المجالس التمثيلية القديمة ، بل شيئا مغايرا تماما . لقد رفعوا في وجه حقوق الملكية المزعومة والسلطات الوراثية حق الشعب في السيادة . وجعلوا المواطن بديلا عن الرعية ، وابتكروا فكرة المواطنة القومية . طالبوا بحرية الرأي والتعبير والمعتقد والتجمع ، وبحرية المبادرات على انواعها ، بما فيها المبادرة الاقتصادية . عارضوا القيود القديمة بالحرية ، واشكال التمييز السابقة بالمساواة . وكان لديهم من الغيرة ما يجعلهم يحلمون بالتآخي مع كل من ينضم الى صفوفهم . وقد كرّسوا برنامجهم في **اعلان حقوق الانسان والمواطن** الصادر في عام ١٧٨٩ . ومنذ ذلك التاريخ جرت المطالبة بحقوق جديدة لاكبر عدد ممكن من الناس . وكان

التصدي للحقوق الجديدة ومقاومتها تاريخيا مستمرا هو الآخر .
والموجات التي انبجست في عام ١٧٨٩ كانت صاحبة تارة ، واكثر
هدوءا طورا ، بيد انها لم تكن على الاطلاق ساكنة سكونا مطلقا ،
واغلب الظن انها لن تعود الى الانحسار يوما .

ثبت المراجع

١ - دراسات عامة حول عصر الثورة

FUGIER (André) , *La Révolution française et l'empire napoléonien* (Histoire des relations internationales , Vol . IV) . Paris , 1954 .

GODECHOT (Jacques) , *La Grande Nation : L'expansion révolutionnaire de la France dans le monde, 1789-1799* , 2 vol., Paris, 1956 . Du même auteur : *Les Révolutions, 1770-1799* (Collection « Nouvelle Clio ») , Paris , 1961 . *La Contre-révolution : Doctrine et action* , 1789-1804 , Paris , 1961 . *La pensée révolutionnaire en France et en Europe , 1780-1799: textes choisis* (Collection « U ») , Paris , 1964 .

LEFEBVRE (Georges) , *La Révolution française* (Peuples et civilisations) , Paris , 1951 .

PALMER (R.-R.) , *The Age of the Democratic Revolution : A political history of Europe and America*, 2 vol., Princeton , 1959 et 1964 .

RAIN (Pierre), *La Diplomatie française de Mirabeau*

à Bonapart , Paris , 1950 .

SOREL (Albert) , *L'Europe et la Révolution française*,
8 vol., Paris 1885 - 1904 .

٢ - الثورة في فرنسا

علاوة على مؤلفات مشليه ولوي بلان وتوكفيل وتين واولار
وماتييز التي تقدم ذكرها في الفصل العاشر من هذا الكتاب ،
يمكن الرجوع الى المؤلفات الاحدث عهدا التالية :

*Actes du colloque Robespierre : XIIe Congrès
international des sciences historiques à Vienne*, 3
Septembre , 1965 . Paris , 1967 .

BOULOISEAU (Marc) , *Le comité de salut public*,
1793-1795 , Paris , 1962 . Du même auteur : *Robespierre:
Discours et rapports à la convention* , Paris , 1965 .

COBB (Richard) , *Les armées révolutionnaires ,
instrument de la Terreur dans les départements*, avril
1793- floréal an II, 2 vol ., La Haye , 1961 et 1963 .

Colloque international de Stockholm , 21 août 1960 .
Babeuf et les problèmes du babeuvisme , Paris , 1963 .

FURET (Français) et RICHET (Denis) , *La
Révolution* , 2 vol ., Paris , 1965 et 1966 .

LATREILLE (André) , *L'Eglise catholique et la
Révolution française* , 2 vol., Paris , 1946 .

MARKOV (Walter) , *Maximilien Robespierre ,
1758 - 1794 , Beitrag zu seinem 200 Geburtstag* , Berlin ,
1958 .

MAZAURIC (Claude) , *Textes choisis de Babeuf*,
Paris , 1965 .

REINHARD (Marcel) , *Le grand Carnot* , 2 vol .,
Paris , 1950 et 1952 .

SOBOUL (Albert), *Précis d'histoire de la Révolution Française*, Paris, 1962. Du même auteur : *Les sans-culottes parisiens de l'an II : mouvement populaire et gouvernement révolutionnaire 2 juin 1793-9 thermidor an II*, Paris, 1958. *Les soldats de l'an II*, Paris, 1959.

٣ - الحركات الثورية في الاقطار الاخرى

BRUNSCHWIG (H.), *La crise de l'Etat prussien à la fin du XVIIIe siècle et la genèse de la mentalité romantique*, Paris, 1947.

CHAPUISAT (E.), *La Suisse et la Révolution française*, Genève, 1946.

DECHAMPS (J.) *Les îles Britanniques et la Révolution française*, Bruxelles, 1949.

DE CONDE (Alexandre), *Entangling Alliance : politics and diplomacy under George Washington*, Durham, N.C. 1958. Du même auteur : *The Quasi-war : the politics and diplomacy of the undeclared war with France, 1797-1801*, New York, 1966.

DESCALAKIS (A.), *Rhigas Velestinlis : la Révolution française et les préludes de l'indépendance hellénique*, Paris, 1937.

DROZ (Jacques), *L'Allemagne et la Révolution française*, Paris, 1949. Du même auteur : *La pensée politique et morale des Cisrhénans*, Paris, 1940.

FUGIER (André), *Napoléon en Italie*, Paris, 1947.

CHISALBERTI (Carlo), *Le costituzioni « giacobini »*, Varèse, 1957.

LEFLON (J.) *Pie VII : des abbayes bénédictines à la papauté*, Paris, 1958. Excellent ouvrage sur la République cisalpine.

LESNODORSKI (B.) , *Les jacobins polonais*
Paris , 1965 .

MANGER (J. - P.) , *Recherches sur les relations économiques entre la France et la Hollande pendant la Révolution française* , Paris , 1923 .

MONTFORT (Henri de) , *Le drame de la Pologne : Kosciuszko , 1764 - 1817* , Paris , 1945 .

REINHARD (Marcel) , *Avec Bonaparte en Italie , d'après les lettres inédites de son aide de camp, Joseph Sulkowski* , Paris , 1946 .

STEINER (E.) , éd., *Korrespondenz des Peter Ochs*, 3 vol ., Bâle , 1927-1937 . La majeure partie est écrite en français .

STRANGE (M.-M.) , *La Révolution française et la société russe* , Moscou , 1960 .

TASSIER (Suzanne) , *Les démocrates belges de 1789 : étude sur le Vonckisme et la Révolution brabançonne* . Bruxelles , 1930 . Du même auteur : *Histoire de la Belgique sous l'occupation française en 1792 et 1793* , Bruxelles , 1934 .

VERHAGEN (D.-R.-C.) , *L'influence de la Révolution française sur la première constitution hollandaise du 23 avril 1798* , Utrecht , 1949 .

WANGERMANN (Ernst) , *From Joseph II to the Jacobin trials : government policy and public opinion in the Habsburg Dominions in the period of the French Revolution* , Oxford , 1959 .

ZAGHI (Carlo) , *Bonaparte e il Direttorio dopo Campoformio : il problema italiano nella diplomazia europea 1797-1798* , Naples , 1956 .

فهرس

٥	ملاحظات تمهيدية
	الفصل الاول
١٥	النظام القديم
	الفصل الثاني
٦٥	الثورة الفرنسية ، ١٧٨٩ - ١٧٩٢
	الفصل الثالث
١٠٧	العالم يتحرك
	الفصل الرابع
١٤٧	فرنسا : الثورة التي لا تقهر
	الفصل الخامس
١٨١	في بولونيا وفي اوروبا الشرقية: الثورة المسحوقة
	الفصل السادس
٢٠١	الجمهوريات الشقيقة : توسع الثورة
	الفصل السابع
٢١٥	الجمهوريات الباتافية ، والسويسرية ، والايطالية
	الفصل الثامن
٢٤٨	البلدان الناطقة بالانكليزية: الثورة المهتوف لها والممقوتة
	الفصل التاسع
٢٨٩	المانيا : الثورة مسلّمة فلسفية
	الفصل العاشر
٣٠٨	الارث المتفجر : الاسطورة والتاريخ

دار الطبيعة تقدم :

سلسلة

الثورات الكبرى في التاريخ

بعيدا عن الهذر الايديولوجي الذي لا يفلسف التاريخ الا لانه يجهل بوقائعه ، فان الهدف الذي ترمي اليه هذه السلسلة ليس مديح الثورة بحد ذاتها ، ولا وصفها او التاريخ لها بتجرد كاذب ، وانما الوصول الى معرفة علمية بأعم قوانين الثورة من خلال الاجابة عن سؤال محدد : كيف ولماذا ومتى يبدأ مجتمع من المجتمعات بالاعتقاد بأن لا حل للمشكلات التي يواجهها الا بالثورة؟ وخلافا لكل ميتافيزيقا سوسيولوجية تفترض هذه السلسلة ان الثورة ليست مصادفة ولا قضاء وقدرا ، وانما هي ظاهرة تاريخية كبرى ونتيجة ضرورية للثورة بل طبيعية ، لتطور المجتمعات ولنمو التناقضات الاجتماعية .

ومن ثم فان كل جزء من اجزاء هذه السلسلة لن يكتفي بدراسة الاسباب البعيدة والقريبة ، العميقة والمباشرة ، لكل ثورة من الثورات على حدة ، وانما سيتناولها ايضا في شموليتها ، كظاهرة لا ينحصر أثرها في القطر الذي حدثت فيه ، بل يتخطى مفعولها الحدود السياسية والزمانية معا ليسم

بميسمه عصرا بكامله على صعيد قارات بأسرها ، ان لم يكن على
صعيد العالم قاطبة .

صدر من هذه السلسلة :

١٧٨٩

الثورة الفرنسية وامتداداتها

تأليف روبرت بالمر

١٨٤٨

ثورات القومية والديموقراطية والرومانسية

جان سيفمان

وسيصدر على التوالي :

الثورة الصينية

من القومية الى الاشتراكية

لوسيان بلانكو

عسكر العالم الثالث

الثورات العسكرية في بلدان آسيا

وافريقيا في القرن العشرين

بيير روندو

هذا الكتاب

□ خلافاً للتصورات الشائعة فإن ثورة ١٧٨٩ لم تكن فرنسية خالصة ، ولا برجوازية خالصة . ففي جميع أقطار أوروبا ، ووصولاً الى الشرق البعيد وأميركا ، انداحت موجة الاحداث الثورية لتحمل الى كل مكان مبدأ الحرية والمساواة وتصوراً جديداً للدولة والمجتمع والمواطن .

□ وهذا الكتاب يقدم لوحة متكاملة . نابضة بالحياة والجدلية ، لثورة ١٧٨٩ التي كانت للشعوب قاطبة مدرسة كبرى للحرية السياسية ولتجديد الفكر الاجتماعي .



□ مؤلف هذا الكتاب ، روبرت ر. بلر من مواليد شيكاغو ١٩٠٩ ، استاذ كرسي التاريخ في جامعة برنستون ، ومحاضر في جامعات شيكاغو وكواراردو وواشنطن ، وحامل دكتوراه فخرية من جامعة تولوز ، وعضو في عدة أكاديميات للدراسات التاريخية ، ورئيس جمعية دراسات التاريخ الفرنسي . وقد أقام في فرنسا فترة طويلة لاستكمال وثائق دراسته عن الثورة الفرنسية . وأشهر كتبه تاريخ العالم الحديث (١٩٥٠) و عصر الثورة الديمقراطية (١٩٥٩) .

التمن : د. ل. ل.
او ما يعادها

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت